التيار الإسلامي

٦

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

مختارات من
ملفات التيار الإسلامي
"٦"

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية

شركات توظيف الأموال الإسلامية

١٩٩٠ المجلد الثالث

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت ٣٧٥٢٠٣٣

٣٢٦ مفاجأة جديدة لمحامى الريان
٣ اغسطس ١٩٩٠ — المصور — عزت بدوى — ٦١٧

٣٢٧ مسلسل شركات توظيف الاموال
٦ اغسطس ١٩٩٠ — الشرق الاوسط — ٦٢٠

٣٢٨ احالة صاحب شركة المراكشى لمحكمة القيم
٦ اغسطس ١٩٩٠ — الاهرام — الهام شرشر — ٦٢١

٣٢٩ اولاد الاكابر وشركات توظيف الاموال
١٢ اغسطس ١٩٩٠ — اكتوبر — نفيسة عابد — ٦٢٢

٣٣٠ اموال مودعى الريان فى ٩٠ حسابا لدى ٥ دول أجنبية
١٢ اغسطس ١٩٩٠ — الاحرار — سليم عزوز — ٦٢٣

٣٣١ رد أموال المودعين بشركة هيديكو مصر
١٥ اغسطس ١٩٩٠ — الاهالى — ٦٢٤

٣٣٢ ارباح شركات التوظيف اخر ديسمبر
١٥ اغسطس ١٩٩٠ — الاهالى — ٦٢٥

٣٣٣ مخالفات جديدة فى شركتى الشريف والسعد
١٩ اغسطس ١٩٩٠ — السياسى — ٦٢٦

٣٣٤ نهبوا مصر
٢٠ اغسطس ١٩٩٠ — الاحرار — جمال الدين حسين — ٦٢٧

٣٣٥ صفقة الريان تدخل حيز التنفيذ
٢١ اغسطس — الشعب — ٦٣٠

٣٣٦ " للمرة الثانية " شركة المدعى الاشتراكى لتوظيف الاموال
٢١ اغسطس ١٩٩٠ — الشعب — ٦٣١

٣٣٧ دعوى تعويض ضد الحكومة من المودعين
٢٢ اغسطس ١٩٩٠ — النور — ٦٣٢

٣٣٨ الانتهاء من معاينة ثلثى صفقة الريان
٢٢ اغسطس ١٩٩٠ — الاهالى — ٦٣٣

٣٣٩ " محامى الريان " : الصفقة مستمرة
٢٢ اغسطس ١٩٩٠ — الاهرام — خيرى رمضان — ٦٣٤

٣٤٠ فى مسألة توظيف الاموال
٢٥ اغسطس ١٩٩٠ — حواء — ماجدة محمود — ٦٣٥

٣٤١	دفاع الريان يناقش فخ النور	٢٦ اغسطس ١٩٩٠	الجمهورية	السيد المعبدى	٦٣٧
٣٤٢	النيابة العامة حريصة على اتمام صفقة الريان	٢٦ اغسطس ١٩٩٠	الاخبار	محمد زعزع	٦٣٩
٣٤٣	مودعو السعد يتسلمون صكوك العملات	٢٦ اغسطس ١٩٩٠	الاهرام		٦٤٠
٣٤٤	عقد البيع امام المحكمة فى جلسة ١٢ اكتوبر	٢٦ اغسطس ١٩٩٠	الاهرام		٦٤١
٣٤٥	فخ النور يتخبط فى اقواله	٢٨ اغسطس ١٩٩٠	الوفد	محمد زكى ، احمد راضى	٦٤٢
٣٤٦	محامى الريان ـ صرف الشيكات ٢١ مارس	٢٩ اغسطس ١٩٩٠	الاهالى		٦٤٤
٣٤٧	الدفاع يطلب محاكمة المحاسب مجدى حشيش	٣٠ اغسطس ١٩٩٠	الاخبار		٦٤٥
٣٤٨	الدفاع يستكمل مناقشة فخ النور	٣٠ اغسطس ١٩٩٠	الاهرام		٦٤٦
٣٤٩	المحكمة تناقش وكيل المشترين فى مشاكل الصفقة	٣١ اغسطس ١٩٩٠	الوفد		٦٤٧
٣٥٠	ممثل المشترين : المرحلة القادمة اخطر مرحلة	٣١ اغسطس ١٩٩٠	الاهرام		٦٤٨
٣٥١	العقود نهاية الشهر الحالى	٣ سبتمبر ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل	٦٤٩
٣٥٢	للمرة الرابعة ـ شركة المدعى للتوظيف	٤ سبتمبر ١٩٩٠	الشعب		٦٥٠
٣٥٣	٣٠٠ الف شيك لمودعى الريان	٤ سبتمبر ١٩٩٠	الشعب	ربيع شاهين	٦٥١
٣٥٤	صرف اموال الريان بالجنيه فقط	١١ سبتمبر ١٩٩٠	الشعب	ربيع شاهين	٦٥٢
٣٥٥	مشروع عقد بيع صفقة الريان	١٢ سبتمبر ١٩٩٠	الوفد		٦٥٣

الرقم	العنوان	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
٣٨٦	المحكمة ازالت العقبات وباقى توقيع العقد	١٧ اكتوبر ١٩٩٠	اكتوبر	محمد نجم	٦٩٩
٣٨٧	فلوس الريان تعود فى يناير	٨ اكتوبر ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم الخليل	٧٠٧
٣٨٨	النائب العام يبحث عن قصور الريان عند السعد	٨ اكتوبر ١٩٩٠	الاخبار	خديجة عفيفى	٧٠٩
٣٨٩	الريان والاجهورى	٨ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام	صلاح منتصر	٧١٠
٣٩٠	بلاغ بسرقة مستندات حساب المركز المالى	٩ اكتوبر ١٩٩٠	المساء	احمد الشامى	٧١١
٣٩١	اعفاء الريان من الضرائب	٩ اكتوبر ١٩٩٠	الشعب		٧١٢
٣٩٢	مواجهة حول مديونيات الريان	١١ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		
٣٩٣	رد نصف مليون جنيه لمودعى شركتى مكتب القاهرة الدولى ولام ثرية بعد ١٥ اكتوبر	١٠ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		٧١٣
٣٩٤	مصر تطلب من انتربول فرنسا تسليم عدى عبد المنعم	١٠ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		٧١٤
٣٩٥	شركات توظيف الاموال تلعب	١٣ اكتوبر ١٩٩٠	الاذاعة والتليفزيون		٧١٥
٣٩٦	الاسبوع الاقتصادى ـ شركات توظيف اموال جديدة	١٤ اكتوبر ١٩٩٠	السياسى	مدحت البسيونى	٧٢٠
٣٩٧	١٧٨ الف مودع بشركات توظيف الاموال	١٤ اكتوبر ١٩٩٠	السياسى		٧٢١
٣٩٨	جنايات الجيزة تعتمد عقد بيع اصول الريان ـ الاحد القادم	١٦ اكتوبر ١٩٩٠	الشعب		٧٢٣
٣٩٩	تيسيرات للمودعين للحصول على مدخراتهم	١٧ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		٧٢٤
٤٠٠	اسرار صفقة الريان	١٧ اكتوبر ١٩٩٠	النور	حمدى البصير	٧٢٥

م	الموضوع	التاريخ	الجريدة	الكاتب	الصفحة
٤١٦	كيف تسترد اموالك من الريان	٢٤ اكتوبر ١٩٩٠	النور	احمد عبد العزيز	٧٥٢
٤١٧	نهاية طيبة	٢٤ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام	احمد بهجت	٧٥٣
٤١٨	متى يسترد ١٨٧ الف مودع اموالهم ؟	٢٥ اكتوبر ١٩٩٠	الوفد	محمد مهاود	٧٥٤
٤١٩	توكيل موثق من ال الريان لوكيل المشترين	٢٥ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		٧٥٨
٤٢٠	التفاصيل الكاملة لرد اموال المودعين بشركات الريان	٢٦ اكتوبر ١٩٩٠	المصور	عزت بدوى	٧٥٩
٤٢١	صفقة العصر حلم ام حقيقة	٢٧ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		٧٦٢
٤٢٢	ماذا بعد التوقيع ؟	٢٨ اكتوبر ١٩٩٠	اكتوبر	محمد نجم	٧٦٣
٤٢٣	الزم هيئة سوق المال بتقديم صور توفيق اوضاع السعد والشريف والوفاء	٢٨ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام	محمود النوبى	٧٦٥
٤٢٤	احد المشترين حضر جلسة المحاكمة	٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل	٧٦٦
٤٢٥	بلاغ الى المدعى الاشتراكى	٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام الاقتصادى	وجيه الليثى	٧٦٧
٤٢٦	هل تنتعش الاسواق بعد اعادة الاموال للمودعين ؟	٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام	شريف العبد	٧٦٩
٤٢٧	المحكمة تسلمت امس توكيلات الريان	٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	الاهرام		٧٧١
٤٢٨	حل مشكلة الريان	٣٠ اكتوبر ١٩٩٠	الشعب	ت احمد عز الدين ، ربيع شاهين	٧٧٢
٤٢٩	غرفة عمليات لاعداد شيكات مودعى الريان	٣٠ اكتوبر ١٩٩٠	الشعب	ربيع شاهين	٧٧٦

٤٤٥	٤٨ ساعة وتبدأ مصادقات الريان	٨ نوفمبر ١٩٩٠	المساء	محمود نوفل	٧١٧
٤٤٦	مجرد كـــلام	١٠ نوفمبر ١٩٩٠	الاهرام	مرسى عطا الله	٨٠٠
٤٤٧	كل يــــوم	١١ نوفمبر ١٩٩٠	الاخبار	محمد الهوارى	٨٠١
٤٤٨	حقوق المودعين بين الريان والشركات الاخرى	١٢ نوفمبر ١٩٩٠	الأهرام الاقتصادى	عصام رفعت	٨٠٢
٤٤٩	المفوض العام : لا تخصم ارباح ٨٦	١٢ نوفمبر ١٩٩٠		محمود نوفل	٨٠٥
٤٥٠	من اجل اراحة الجماهير	١٢ نوفمبر ١٩٩٠	الوفد	مدحت ابو الفضل	٨٠٧
٤٥١	النيابة تحقق فى الخلافات بين الريان والهلال	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	الاهرام		٨٠٨
٤٥٢	شيكات المتوفين من مودعى الريان	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	الاهرام		٨٠٩
٤٥٣	اسقاط ديون الريان لصالح الضرائب	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	الشعب		٨١٠
٤٥٤	ماذا يقول المودعون بعد حل أزمة الريان	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	الشعب	ربيع شاهين	٨٠٠
٤٥٥	اقبال شديد لمودعى الريان للتصديق على حساباتهم	١٤ نوفمبر ١٩٩٠	الجمهورية	السيد المعيدى	٨١٤
٤٥٦	زيادة عدد المراجعين لحل مشاكل المودعين بالريان	١٥ نوفمبر ١٩٩٠	الاهرام	محمد عياد	٨١٦
٤٥٧	بعد تراجع اعداد المودعين	١٥ نوفمبر ١٩٩٠	المساء	محمود نوفل	٨١٧
٤٥٨	الحاصلون على احكام قضائية يتنازلون للريان مقابل شيكات بسبعة ملايين جنيه	١٧ نوفمبر ١٩٩٠	اخبار اليوم		٨١٨
٤٥٩	٤٨١٦ مودعا راجعوا حساباتهم بشركة الريان	١٧ نوفمبر ١٩٩٠	الاهرام		٨١٩

٤٧٥ بعد حل مشكلة الريان ،المدعى الاشتراكي يعيد تقييم موقف شركات توظيف الاموال
٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ المساء لبيبة شاهين ٨٤٠

٤٧٦ شراء ممتلكات الريان ـ رسالة العصر
٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ النور محمد عبد القدوس ٨٤١

٤٧٧ عقد بيع الهلال فى مصر
٣ ديسمبر ١٩٩٠ المساء ٨٤٥

٤٧٨ الصفقة المريبة وضياع حقوق المودعين
٣ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار عادل حسن قاسم ٨٤٦

٤٧٩ تراجع المودعين عن مراجعة حساباتهم
٤ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار ٨٤٨

٤٨٠ نظرية طيبــــة
٨ ديسمبر ١٩٩٠ المختار الاسلامى احمد بهجت ٨٤٩

٤٨١ اختفاء ملفات بعض المودعين
٩ ديسمبر ١٩٩٠ السياسى ٨٥٠

٤٨٢ ٥ شركات استثمار تواصل سداد مستحقات المودعين
٩ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام ٨٥١

٤٨٣ رحلاء غامضة لرشاد نبيه
١٠ ديسمبر ١٩٩٠ الاحرار ٨٥٢

٤٨٤ المدعى الاشتراكي يقرر التحفظ على شركة بدر
١٠ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام ٨٥٣

٤٨٥ الريان يؤكد التزامه بسداد حقوق المودعين
١١ ديسمبر ١٩٩٠ الشعب ٨٥٤

٤٨٦ طاحون حاول تهريب اموال المودعين للخارج
١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار ٨٥٥

٤٨٧ المدعى الاشتراكي يكشف اسباب التحفظ
١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام ٨٥٦

٤٨٨ ٢٨ لجنة تحفظت امس على جميع ممتلكات الشركة
١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام ٨٥٧

٤٨٩ اسباب التحفظ على بدر للاستثمار
١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام الهام شرشر ٨٥٨

٤٩٠ قرار التحفظ على الحجاز يشمل ٧ شركات
١٢ ديسمبر ١٩٩٠ المساء ٨٥٩

٤٩١ ماذا بعد التحفظ
١٥ ديسمبر ١٩٩٠ الوفد اسامة هيكل ٨٦٠

٤٩٢ مسئول بجهاز المدعى الاشتراكي : شقق قيمتها حوالى ٨٦ مليون جنيه لمودعى شركة الحجاز
١٥ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام الهام شرشر ٨٦١

٤٩٣ وكيل المشترين لشركة الريان يحذر المودعين
١٦ ديسمبر ١٩٩٠ السياسى ٨٦٢

٤٩٤ تجمهر غاضب امام شركة الشريف
١٧ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام نجلاء ذكرى ٨٦٣

٤٩٥ اعلان الشريف احتواء ام التواء
١٧ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام عبد الرحمن عقل ٨٦٤

٤٩٦ المدعى الاشتراكي يتحفظ على محمود طاحون
١٧ ديسمبر ١٩٩٠ روز اليوسف يوسف علال ٨٦٥

٤٩٧ سر الاعلان الذى فجر الموقف
١٧ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار د · محمد درويش ٨٦٦

٤٩٨ لا ايها المدعى الاشتراكى
١٨ ديسمبر ١٩٩٠ الشعب حمدى الشامى ٨٦٩

٤٩٩ عادت شركة الشريف الى صرف اموال المودعين
٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار سمية سعد الدين ٨٧١

٥٠٠ خطوط فاصلـــة
٢١ ديسمبر ١٩٩٠ الجمهورية سمير رجب ٨٧٣

٥٠١ وكيل مشترى صفقة الريان يطلب تدخل الدولة
٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ محمود النوبى ٨٧٤

٥٠٢ فى قضية شركات الريان
٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ الوفد محمد زكى ٨٧٥

٥٠٣ اصرفوا الصكوك أولا
٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ روز اليوسف ٨٧٧

٥٠٤ صرف كوبونات الشريف
٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار ٨٧٨

رأى حرّ

لحساب من ..؟!

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● لحساب من .. ؟!

●● نعم لحساب من ارتكبت الحكومة كل هذه الأمور الخطيرة ؟!!

●● نشرت جريدة الأخبار في عدد أول يوليو ما سجلته الأستاذة خديجة عفيفي الصحفية بالمؤسسة الحكومية ما يلي :

●١ اكتشفت لجان معاينة ممتلكات الريان وجود ٦٢٠٠ فدان صالحة للزراعة ولم يتم زراعتها حتى الآن رغم توافر المياه وأجهزة الري .

●٢ كما عاينت اللجان مزرعة أخرى مساحتها ٦٤٠ فدانا . تبين ان ٣٠٠ فدان عبارة عن صوب و٨٠ فدانا مزروعة طماطم وتروى بطريقة التنقيط . و١٥٠ فدانا فاكهة . أما باقي المساحة فلم تزرع رغم توافر المياه وصلاحية الأرض .

●٣ حصرت اللجان الأراضي والمباني في طريق اسكندرية الصحراوي . وهي ٥ آلاف متر أمام فندق رمادا . و٤ آلاف متر على ترعة المريوطية . و٣ أفدنة مقسمة إلى أربع قطع بشارع الهرم : قطعة منها عليها مشروع مباني قصر الريان لتشوه بالخرسانات والمباني لم يتم تشطيبها وسينما على ترعة المريوطية مساحتها ٢٤٠٠ متر وكذلك عمارة بمحطة اسباتس خمسة أدوار جاهزة للسكن مساحتها ٢٥٠ مترا .

●٤ وتستكمل اللجان أعمالها بعد العيد مباشرة في شارع الهرم والجيزة والدقي حيث يوجد . عمارات سكنية وفيلات والمحلات التجارية بشوارع مدكور وفاطمة رشدي واستديو مصر .

●● هذا ما نشرته جريدة الأخبار .

●● والسؤال هو : لماذا إهدار استثمار كل هذه الثروة الضخمة طوال أكثر من سنتين أي منذ تدخلت الحكومة بقانونها الأسود وبدكتورها فتح النور ؟!

● ● ●

نعـم لمـاذا ؟!

●● ٦٢٠٠ فدان صالحة للزراعة ولا يعوزها الماء .. هل من المصلحة الوطنية أن تظل دون استغلال طوال هذه المدة التي زادت على سنتين ؟

●● غير معقول أن تتهم الحكومة الريان بأنه هو الذي أهمل استغلال هذه الأراضي فالأمر المؤكد أنه اشتراها ليزرعها ولكن صدر قانون الحكومة الأسود وأشرف الدكتور فتح النور وأجهزته على ممتلكات شركات الريان وظلت الأرض دون استغلال .

●● الدليل القاطع بأن الريان كان ينوي استغلال هذه المساحة الضخمة التي يزيد ثمنها على ستين مليون جنيه أنه استغل المساحة الأخرى التي كان قد اشتراها . فالثابت في تقرير اللجنة الحكومية أنه أقام صوبا على ٣٠٠ فدان وأنه زرع ٨٠ فدانا طماطم و١٥٠ فدانا فواكه .. هذا الاستغلال لهذه المساحة يؤكد أن الريان كان قد اشترى هذه المساحة الضخمة ٦٢٠٠ فدان ليستغلها .

●● هل من المصلحة الوطنية أن يتعطل استغلال كل هذه الأراضي ومصر تستورد ٧٠٪ من غذائها ..؟!

●● هل الذي يقيم صوبا على ٣٠٠ فدان ويزرع ٨٠ فدانا طماطم و١٥٠ فدانا فواكه يساهم في الانتاج الزراعي ؟ أم الحكومة إذ وضعت يدها بقوة قانونها الأسود وبركة جهاز الدكتور فتح النور وعطلت استثمار وزراعة هذه المساحة الكبيرة قد أفادت مصر ؟

●● وهل استفاد المودعون من تعطيل استثمار هذه المساحات الشاسعة ، كما تدعي الحكومة بانها تدخلت لتحمي حقوق المودعين .
●● وهذه الارض المخصصة للبناء وهي تقع في مناطق معروفة بارتفاع اسعارها لانها كلها مناطق سياحية .
●● هل لو لم تتدخل الحكومة كان سيتركها الريان دون استغلال ام انها كانت سيعمرها بالمباني التي تساهم في تخفيف ازمة السكن ؟!

● ● ●

ثم : صح النـوم

●● نعم صح النوم يا لجان الحكومة .. هل بعد اكثر من سنتين تكتشفون ان للريان ممتلكات ؟!
●● لقد قام جهاز الدكتور فتح النور منذ اكثر من سنتين وحتى يومنا هذا ، لم يحصر الجهاز ممتلكات الريان مع ان هذا الحصر كان يجب ان ينتهي خلال الشهر الاول بعد قيام الجهاز .
●● اكثر من سنتين والجهاز لا يزال يباشر عملية حصر ممتلكات الريان مع ان الممتلكات التي ذكرتها الزميلة الصحفية بجريدة الاخبار في منطقة الجيزة وهي ليست في (بلاد برة) ولا في اسوان .
●● والواضح مما نشرته الجريدة انها املاك كثيرة (محال تجارية وعمارات سكنية وفيلات بشوارع مصدق وفاطمة رشدي واستديو مصر ..) .
●● كيف يمكن لجهاز الدكتور فتح النور ان يقوم مراكز شركات الريان المالية إذا كان حصر ممتلكات هذه الشركات لم يتم حتى الآن ؟!

● ● ●

والجريمة الكبـرى

●● بل الجرائم الكبرى هي تلك التي حاقت باصحاب هذه الممتلكات وهم المودعون للاموال .
●● هؤلاء الذين يزيد عددهم على مئات الآلاف الذين تسببت الحكومة بقانونها الأسود في إنزال افظع الوان العذاب بهم وباطفالهم واسرهم .. من الذي سيعوضهم عن هذا العذاب وعن المرض بل والوفاة حسرة وحرمانا ، نعم من الذي سيعوضهم عن هذه الفظائع القاتلة ؟!
●● ولماذا تسببت الحكومة في تعطيل زراعة الاراضي وبناء ارض البناء ؟ بل هناك عمارة سكنية جاهزة للسكن ظلت منذ تدخلت الحكومة ، خاوية تنعي من بناها .. كم من العمارات التي لم يكشف الجهاز بعد عن وجودها تم اهدارها ..
●● هل الذي يقيم على ٢٠٠ فدان صوبا يفيث ام يعمل ، كم تتكلف ، وكم تنتج ؟! وماذا تم في محاصيلها ؟!
●● انا لا ادافع عن الريان فليس لدي عنده مليم واحد ، ولكني كمصري احزن إذ تتعطل عمليات استغلال واسعة كان ممكنا ان تعود بالخير على مصر ويزداد حزني إذ ارى ملايين المصريين يفلسون الاموال ليس لان جيشا اجنبيا احتل مصر وجردهم من املاكهم ولكن هذا الخراب المدمر جاء على يد الحكومة (!!)
●● جاء على يد الحكومة ، التي تقبض المرتبات والمخصصات من اموال الشعب لتكون في خدمة هذا الشعب لا لتتسبب في خرابه وتدمير حياة الملايين (!!)

● ● ●

وإيراد هذه الشركات ؟!

●● شركات الريان كانت تنتج وتبني وتزرع وتصنع وتمتلك محال تجارية وعمارات سكنية وكانت تدر كل وحدة من الوحدات المملوكة لشركات الريان إيرادا .
●● اين ذهب هذا الايراد ؟!
●● هل يتم حصره وإيداعه في حساب [illegible] لق لصالح المودعين ام ان اجهزة الدكتور فتح النور تتقاضى المكافآت منه [illegible]
●● ام ان هذه الايرادات ضائعة تحت [illegible] (لم يتم حصرها) كما لم يتم حصر باقي الممتلكات من عمارات سكنية ومحال [illegible] رية وفيلات رغم وجودها

في القاهرة ، اي على بعد خطوات من جهاز الدكتور فج النور ؟!

●● ومن الذى يشرف على سلامة تحصيل الايرادات .. هل يخضع التحصيل لاشراف الرقابة الادارية أم النيابة المالية ، أم المخابرات العامة ، أم المباحث المالية ، أم المباحث العامة ، أم .. أم .. لجهاز من عشرات أجهزة الرقابة التى ابتدعتها الحكومة .. أم انه مال بعيد عن أيدى اصحابه .. فهو مال مباح ؟!

●●●

لماذا لا تكشف الحقائق ؟

●● نعم لماذا لا يعرف المصريون بكشوف البركة ؟!

●● لماذا لا تدلى الحكومة ببيان يكشف عن المبررات الحقيقية للقانون الاسود الذى اذل ملايين المصريين ؟!

●● لماذا لا تعلن الحكومة عن مهام جهاز الدكتور فج النور وعن اسباب عدم اكماله حصر ممتلكات الريان ، رغم مرور اكثر من سنتين على نكبة مصر بجهازه ؟!

●● لماذا لا تعلن الحكومة عن مقدار الاموال التى حصلتها الصحف الحكومية وإذاعات الحكومة من شركات الريان وهل لهذه الشركات اموال لدى تلك الصحف والاذاعات ، أم انه أيضا مال سايب لا يستحق ان تقدم هذه المؤسسات عنه حسابا ؟!

●● ولماذا لا تعلن الحكومة عن الايرادات التى تم تحصيلها وعن مصير هذه الايرادات ؟!

●● ولماذا لا تعلن الحكومة عن مسئوليتها الكاملة عن الخراب والدمار الذى لحق بملايين المصريين بسبب قانونها وجهازها ؟!

●●●

زهو المراكـــز !!

●● بعض الناس إذا تولوا مراكز كبرى أو اثروا ثراء فاحشا تعاظموا على البشر ورفضوا الاجابة على اسئلتهم المشروعة .

●● هذا الزهو بمظاهر الحياة قد تجلى في موقف المسئولين من ملايين ضحايا قانون شركات تلقى الأموال .. فقد ناشدهم الكتاب واستعطفناهم وطالبناهم بالرحمة والخوف من الله الذى يرفض ظلم العباد فلم تتحرك عندهم اية مشاعر بالمسئولية .

●● كلنا إلى يوم موعود .. هل من متعظ .. فالله اسأل الرحمة بالعباد واللطف بهم فقد طال العذاب والحرمان وتزاحمت على الناس الأزمات .

تطورات هامة فى قضية الريان :

محامى الريان يجرى اتصالا بالمشترين

لتوقيع عقد الشراء فى أكتوبر القادم !

● أسرار المواجهة الجديدة ، بين الريان والنيابة العامة !

كتب : عزت بدوى

●● تستانف محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف جلساتها صباح غد الخميس لمحاكمة الريان ، وتبدأ بمناقشة الدفاع للشاهد الاول فى القضية محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال وذلك بعد ان تعذر على المحكمة استكمال جلستها يوم السبت الماضى نظرا للارهاق الشديد المصحوب بارتفاع درجة الحرارة والارهاق الذى اصاب رئيس المحكمة مما دفعه للتاجيل ●●

وقد شهدت القضية خلال الاسبوعين الماضيين تطورات مثيرة ، خاصة بعد ان قضت محكمة النقض بالغاء الحكم الصادر ضد احمد الريان بالحبس لمدة ١٠ سنوات فى قضية بنك الاهرام وامرت باعادة محاكمته امام دائرة جديدة ، الامر الذى ترتب عليه الغاء حظر التصرف على احمد الريان ومنحه الحق فى التوقيع على عقد بيع املاكه لرد اموال المودعين لديه دون الحاجة لتعيين وصى عليه . وقد تزامن صدور هذا الحكم مع انتهاء النيابة العامة من اعداد كشوف حسابات المودعين لدى الريان وتسليمها للمحكمة . وايضا انتهاء اللجان الهندسية من معاينة جميع المصانع والعقارات والاراضى المتحفظ عليها .. ولم يبق امامها سوى معاينة الاراضى الزراعية واملاك الريان فى الاقاليم مما بعث املا كبيرا لدى المودعين بتوقع مبادرة من محامى الريان رشاد نبيه صاحب عرض شراء ممتلكاته بالاعلان عن توقيع هذا العقد وسرعة احضار الاموال من الخارج والبدء فى اتخاذ خطوات رد هذه الاموال لاصحابها مع وقف سير المحاكمة .

ولكن المثير فى الامر انه حدث العكس تماما !!

فقد اكد رشاد نبيه محامى الريان فى تصريحات خاصة "للمصور" انه لن يتم رد اموال المودعين الا فى ٢٠ مارس القادم مهما حدث من تطورات ، فى الوقت الذى اكد فيه انه لن يتنازل او يتراجع عن شراء صفقة الريان ، وانه جاد كل الجدية فى ذلك . ويبرر عدم احضار الاموال بانها مستثمرة فى الخارج ، وانه سوف يبدأ فى كتابة شيكات المودعين فور توقيع عقد الشراء مع احمد الريان فى اكتوبر القادم بحيث تكون جميع الشيكات مستحقة الدفع جميعها فى ٢٠ مارس .

واشار محامى الريان إلى انه اجرى اتصالا لأول مرة منذ الاعلان عن شراء صفقة الريان بالمشترين خلال الاسبوع الماضى وتاكد من استمرار تمسكهم بالصفقة وان كان كل ذلك لا يتم الا طبقا للبرنامج الذى اعلنه امام المحكمة ورغم التطورات الاخيرة التى جاءت جميعها مشجعة لسرعة انهاء هذه المأساة .. فان ممثل المشترين واصل هجومه واتهاماته للنيابة العامة وادارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام . فقدم الاسبوع الماضى بلاغا جديدا للمستشار بدر المنياوى النائب العام ضد

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ادارة التحفظ يتهمها بالاضرار بحقوق المودعين لدى الريان وتساهلها فى الحفاظ على الأموال المتحفظ عليها مما تسبب فى اهدار ممتلكات يقدر ثمنها بـ٦ ملايين و٩٠٠ الف جنيه نتيجة عدم تحفظها على محل "ان . ان" الذى سبق ان اشتراه احمد الريان من جهاز المدعى العام الاشتراكى بمبلغ ٩٠٠ الف جنيه . بالاضافة الى ضياع عقد ملكية هذا المحل من ادارة التحفظ ، وتنازلها عن قطعة ارض حصل عليها احمد الريان بالعاشر من رمضان بعد ان رفضت ادارة التحفظ دفع باقى ثمنها وقامت بتحصيل قيمة التخصيص فقط .. بالاضافة الى تفريط ادارة التحفظ فى حقوق الريان لدى بنك فيصل بقبرص التركية بتنازلها عن دعوى التزوير ضد الذين حاولوا الاستيلاء على اسهم الريان بالبنك .

وكشف محامى الريان انه سيتقدم ببلاغ جديد للنائب العام ضد ادارة التحفظ خلال الجلسة القادمة لعدم قيامها بتقديم مستندات توفيق اوضاع الشركة بعد ان تم القبض على آل الريان مما اضاع الفرصة على الشركة لتوفيق اوضاعها اسوة بالشركات التى استوفت مستندات توفيق اوضاعها بعد المهلة القانونية .

وفى تصريحات خاصة "للمصور" اكد مصدر قضائى مسئول ان الهدف الأساسى من وراء هجوم واتهامات محامى الريان للنيابة العامة هو الدخول فى معارك جانبية لابعاد الانظار عن العرض بشراء ممتلكات الريان ومحاولة تعطيل سير الفصل فى الدعوى حتى ينسى المودعون هذا العرض وينشغلوا بهذه المعارك الجانبية ومتابعة نتائجها . بعد ان تعلقت كل الامال بهذا العرض المثير .

واضاف المصدر القضائى ان جميع اتهامات الريان للنيابة مجرد افتراء لا اساس له خاصة انه لم يقدم لمحكمة الاستئناف خطاب التهديد الذى ادعى من قبل ان النائب العام السابق المستشار جمال شومان قد ارسله له لاسترداد اموال شقيقته لدى الشركة قبل القبض عليه . وحتى عندما حددت المحكمة دائرة للفصل فى طلب الخصومة الذى تقدم به ضد النائب العام السابق والمستشار ماهر درويش واحمد ادريس ممثلى النيابة العامة فى القضية سارع محاميه رشاد نبيه وطلب تنحى الدائرة عن نظر الخصومة والا تقدم بطلب جديد لردها بحجة ان هذه الدائرة خصصت لنظر خصومة الريان فى حين هناك دائرة اخرى كان امامها طلبات الرد المقدمة ضد اعضاء الهيئة القضائية . وبالفعل تنحت الدائرة عن نظر الخصومة حتى لا تترك المجال لاحمد الريان ودفاعه للتشكيك فى اى حكم تصدره وتؤجل نظر الدعوى .. ثم بادر فى اتهاماته الجديدة والتى قامت النيابة العامة بالتحقيق فيها .. ووجدت انها جميعا محض افتراء فالمحل الذى ادعى ان ادارة التحفظ تهاونت فى التحفظ عليه مما اضر بحقوق المودعين . لم تجد النيابة العامة لدى الريان عند التحفظ على ممتلكاته اى مستند يدل على شراء هذا المحل ، ونظرا لان مدير ادارة التحفظ كان يعمل من قبل بجهاز المدعى الاشتراكى ويعلم بامر هذا المحل فقد اجرى اتصالا بجهاز المدعى الاشتراكى وحصل منه على عنوانه وقامت النيابة بالتحفظ عليه فى حينه ، وبالحصول على صورة من عقد البيع الموجود لدى المدعى الاشتراكى بعد ان اكتشفت ان الريان قد اهدر العقد الذى كان معه مثل كثير من الممتلكات والاموال التى كشفت عنها اجهزة الامن لدى الغير ولم يكن الريان يحتفظ باية مستندات تدل عليها .

والامر نفسه بالنسبة لقطعة الارض بشارع طلعت حرب والتى ادعى ممثل المشترين ان بعض الافراد استولوا على جزء منها . فقد ثبت من التحقيق انه لم يتم الاستيلاء على اى شيء منها وتمت مواجهة ممثل المشترين بذلك .. اما بالنسبة لاسهم الريان لدى بنك فيصل الاسلامى بقبرص فالكل يعرف مدى الجهود التى بذلتها النيابة العامة ووزارتا العدل والخارجية لاسترداد هذه الاسهم والتى لم يكن يعلم احد شيئا عنها حتى نجحت هذه الجهود باسترداد هذه الاسهم واعادة تسجيلها مرة اخرى باسم الريان بعد ان كان الريان قد اصدر تعليمات للسماسرة بالخارج بالتصرف بالبيع فى هذه الاسهم .. وليس من المعقول ان تنفق اموال المودعين فى مقاضاة الذين حاولوا الاستيلاء على هذه الاسهم .

مفاجأة مثيرة في قضية الريان

«الريان» يتهم ابن شقيق رئيس الوزراء بتحويل ٥٠ مليون دولار من أموال المودعين للخارج مقابل عمولات !!

شهدت امس محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر، جلسة مثيرة اثناء نظر قضية شركة الريان لتوظيف الاموال . اتهم احمد الريان ابن شقيق رئيس الوزراء بتحويل حوالى ٥٠ مليون دولار من اموال المودعين الى بنك ابوظبى الوطنى بالامارات مقابل عمولات كان يتقاضاها . انكر الشاهد الدكتور محمد حسن فج النور اتهامات الريان ووصفها بانها كذب وافتراء . ورد عليه «الريان» فى تحد بانه معه المستندات التى تؤكد صدق كلامه . كما ان فى حوزته كارت توصية من «فج النور» عندما ارسل له ابن شقيق رئيس الوزراء يقر فيه بان الهيئة لا تمانع من فتح حساب لشركة الريان لدى بنك ابوظبى . ودارت مناقشات حادة بين احمد الريان والشاهد . اثناء استجوابه امام المحكمة .

تابع الجلسة :
محمد زكى
أحمد راضى
تصوير : السهيتى

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس في الساعة الحادية عشرة والثلث صباحا، برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالناهر عبدالحكم وبحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ، وامانة سر احمد رمضان، وفي بداية الجلسة نودى على الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال، وبعد ان حلف الشاهد اليمين ادلى بشهادته

● الريان «من داخل قفص الاتهام» - هل حدد رئيس الجمهورية بقرار بان تكون هيئة سوق المال جهة تطبيق القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ طبقا للمادة الخامسة منه ؟

- فج النور نعم تختص الهيئة كجهة ادارية بتطبيق القانون طبقا لقرار رئيس الجمهورية الذى فوض فيه نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد، في ذلك الوقت، بان تكون الهيئة هي الجهة الادارية المختصة .

● الريان . هل تقدمت هيئة سوق المال بطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة «١٨» من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، يتضمن الادلة والاسباب التي من اجلها تطلب الهيئة التفتيش على الشركة قبل ارسال لجنة التفتيش الاول في اواخر ١٩٨٦ ؟

- الشاهد - لجان ادارة شركات توظيف الاموال لم تذهب للتفتيش، بل ذهبت للتعرف على اسلوب عمل تلك الشركات والتي كانت مجهلة تماما في ذلك الوقت . فضلا عن ان بعض العاملين بهيئة سوق المال يحملون صفة ماموري الضبط القضائي بقرار من وزير العدل فيما يتعلق بتنفيذ احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وقال الشاهد ان تلك اللجان لم تقم بزيارة تلك الشركات، الا بعد موافقة اصحاب الشركات على تلك الزيارة، وقد سبق ان ذكرت انني تقابلت مع المرحوم فتحي الريان، للاعداد لتلك الزيارة واستنادا الى ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بشان الهيئة العامة لسوق المال .

وقال . انه لم يكن مطلوبا من الهيئة استئذان اللجنة التي يلزم عنها المتهم، بحتمية استئذانها قبل ان تمارس الهيئة اختصاصاتها طبقا للقانون

● الريان : هل يعني قولك السابق بان الشركة كانت موافقة على قدوم لجنة التفتيش، وما نوع الموافقة التي صدرت من المختص فيها ؟

- فج النور - استدعيت المرحوم فتحي الريان .. كما استدعيت جميع اصحاب شركات توظيف الاموال في ذلك الوقت، وطلب مني في مكتبنا تسهيل مهمة اللجان التي قامت بزيارة الشركة، وخاصة ان شركة الريان في ذلك الوقت، كانت تواجه تجمهرا من مودعيها، نتيجة الخسائر التي تحملتها في المضاربات في بورصات العالم،

ووعد ووافق المرحوم فتحي الريان على ذلك، لانتقال تلك اللجان الى مقر الشركة وحددنا معه موعد تلك الزيارة مسبقا . واكد الشاهد بان تلك الموافقة كانت شفهية «!!» .

● الريان : ما هي الشركة التي خضعت لزيارة اللجنة ؟

- الشاهد - اعمال الشركتين كانت متداخلة حينما ذهبت اللجان الى مقر الشركات، وهو مقر واحد لتلك الشركتين، وبدات اللجان في التعرف على اسلوب العمل في شركة الريان للمعاملات المالية، وكذا تطرق الامر - نظرا للتشابه بين حسابات الشركتين - الى بعض الامور المتعلقة بشركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال .

● المتهم : هل سبق لاى مندوب ان حضر اجتماع الجمعية العمومية لاى شركة من شركات الريان، او اخطر سوق المال بملاحظاته . وهل قامت الهيئة بدورها في ابلاغ تلك الملاحظات الى الشركة المعنية كتابة ؟

- فج النور . الحقيقة ان شركة الريان للمعاملات المالية عقدت اربعة اجتماعات، عدا الاجتماع الذى حدث في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧، الخاص بالميزانية، ولم تعقد الشركة اجتماعا واحدا يناقش الميزانية منذ انشائها وحتى الان . وقال ان هناك اجتماعا عقدته الشركة في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٧ وهو اجتماع للجمعية العامة غير العادية، ولم يدرج في جدول اعمالها مناقشة الميزانية، والاجراء الذى اتخذته الهيئة وهو طلب زيارة مباحث الاموال العامة، وتم هذا في اكتوبر ١٩٨٧، وهو ما اسفر عن قيد القضية رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨٧ م ضد الشركة، خاصة وانه لوحظ قيام الشركة باجراء عمليات وهمية على اسهم الشركة في بورصة الاوراق المالية لتحويل المودعين الى مساهمين في ذات الشركة وبلغت قيمة تلك العمليات ١١,٧ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٨٧/٩/٣ وحتى ١٩٨٧/١٠/١١ وذلك بالاشتراك مع احد السماسرة في بورصة القاهرة الذى تم ايقافه .

واضاف الشاهد - ان جمعية اخرى عقدت في ١٩٨٧/١٢/٣٠ ونوقش فيها رفع راس المال وهميا .

وتدخل رئيس المحكمة قائلا : ايه يعني وهميا يادكتور !!

ويرد عليه الشاهد قائلا : انه تمت الموافقة خلال هذا الاجتماع على زيادة راس المال المرخص به الى ٥٠٠ مليون جنيه، بينما راس المال المصدر ١٠ ملايين جنيه، ومدفوع منه الربع فقط وكانت الشركة تحصل القسطين الثاني والثالث من راس المال، ولم تغلق باب السداد بعد، وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١ دعت الشركة الى عقد جمعية عامة غير عادية لرفع راس المال المصدر والمرخص به الى ١٥٠٠ مليون، علما بانه بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢ قام البنك المركزى بالتفتيش على سجلات بنك الجيزة الوطني، حيث اتضح ان البنك لا يزال يتلقى اقساط سداد راس المال الاصلي، قبل رفعه الى ٥٠ مليون جنيه، ودون اتباع الاجراءات القانونية وقد قامت الهيئة بمخاطبة مصلحة الشركات بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦ بتسلم الدعوة لحضور الجمعية المذكورة، وطلبت من مصلحة الشركات اعمال سلطاتها في هذا الشان، حيث تسلمت الهيئة خطابا من سجل تجاري الجيزة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠ بالغاء طلب التاشيرة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣ الثابت به تعديل راس المال المصدر من ١٠ - ٥٠ مليون جنيه، ولم تقم باخطار الشركة نظرا لاستمرارها في المخالفات «!!» .

كما عقد اجتماع ثالث في ١٩٨٨/٣/١٢ اعدت الهيئة مذكرة الى وزير الاقتصاد، بطلب توجيه مصلحة الشركات في ارجاء توثيق المحاضر واتخاذ اى اجراء بشانها، نظرا للمخالفات الجسيمة التي ترتكبها الشركة

وقد تم ذلك فعلا وقال الشاهد ان الشركة اجتمعت اجتماعا عاديا في ١٩٨٨/٦/١ ولم يناقش فيه الميزانية ولم ترد في جدول الاعمال كما دعا مراقب حسابات الشركة الى عقد جمعية عادية بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ ولم يحضر هذا الاجتماع اى من اعضاء مجلس الادارة لمناقشة تقرير مراقب الحسابات

● رئيس المحكمة ما هو القصد من الزيادة المتكررة في راس المال - الوهمية - كما ذكرت والتي عرضت على الجمعيات العامة المشار اليها ؟

● الشاهد الشركة كانت تشتغل في الاعلانات وكانت تقوم بزيادة راس المال زيادة وهمية، لايهام المودعين بان مركز الشركة قوى وقال فج النور ان الخطورة تكمن في انهيار البورصات كما حدث في سوق المناخ بالكويت

● الريان كم مرة ابلغت هيئة سوق المال النيابة العامة في حق شركة الريان منذ تاسيسها في ١٩٨٦ ؟

● الشاهد متذكرا ٤ مرات

● الريان لماذا لم تعط الشركة فرصة لتصحيح اوضاعها قبل ابلاغ النيابة ؟

- فج النور اخطاء الشركة من الجسامة التي يتطلب اخطار جهات التحقيق، خاصة وان هذه المخالفات كانت متعمدة، ليست نتيجة جهل بالقوانين، نظرا لوجود العديد من المستشارين القانونيين وكذا مراقب حسابات، ومن المفترض ان الاصل عدم مخالفة القانون دون الحاجة الى التنبيه او الانذار

● رشاد نبيه «محامي الريان» هل اكتشفت هيئة سوق المال مخالفات شركات الريان منذ مباشرة الهيئة لنشاطها عام ١٩٨٩ وحتى صدور قانون توظيف الاموال

- الشاهد حتى صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ٨٦ لم يكن للهيئة اختصاص في مباشرة اعمال الرقابة على شركات الاشخاص وانما بدا هذا الاختصاص بعد صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦، ومنذ ذلك

السريع بدأت الهيئه فى مباشرة اختصاصها طبقا للقوانين المتعاقبة، معنى ذلك ان شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال، شركة اشخاص، لم تكن تصدر اوراقا مالية، وانما بدأت شركات الريان فى اصدار الاوراق المالية منذ تاسيسها شركات مساهمة .

● رشاد نبيه - سبق ان اكتشفت الهيئة مخالفات فى الشركة فى ظل القانون رقم ١٩٨٦/٨٩ وحتى صدور قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

- الشاهد نعم حدثت مخالفات وتم ابلاغ النيابة فى حينه

● احمد الريان - هل علمت الهيئة بان شركة الريان للمعاملات المالية سبق ان حولت عدة ملايين من الدولارات الى البنك المركزى الاردنى، بقصد المشاركة فى بنك مصرى - اردنى مشترك

- الشاهد : لا اعلم ان الشركة كانت ستشارك مجموعة من الاردنيين فى بنك مصرى - اردنى مشترك، وان كنت اعلم من المتهم انه حاول شراء شركة لتوظيف الاموال فى الاردن، حيث اعترض البنك المركزى الاردنى على ذلك، وليست لنا علاقة فى مصر بهذا الموضوع .

● احمد الريان : هل تعلم عما اذا كانت شركة الريان قامت باستعادة هذا المبلغ بعد صدور قانون تلك الاموال وصرفته للمودعين .

- فج النور مندهشا لا اعلم . وكان المتهم يجب اخطارنا باسترداد المبلغ

● الريان هل سبق ان تحدثت مع طارق ابو حسين عن سوء نية شركة الريان لرد اموال المودعين .. واخبرته بانه اذا كان احمد الريان صادقا بالرد، فليصدر توكيلات للبنك المركزى وهيئة سوق المال ووزير الاقتصاد، وتقوم بصرف اموال الشركة فى الداخل والخارج ؟

- فج النور كنت اقابل جميع اصحاب شركات توظيف الاموال وتوضيح بعض الامور، وقد طلب طارق ابو حسين الابن من وزير الاقتصاد بالاحتفاظ ببعض ارصدة شركته - الهدى مصر - والاوراق المالية التى تملكها فى بعض البنوك الاجنبيـة، وحين طـالبتـه الهيئـة بالمستندات ذكر كتابة الى الهيئة بان المستندات موجودة بخزانة باحد البنوك فى اوروبا، ولا تفتح الا ببصمة يده، فكان هدف هذه المقابلات مع طارق ابو حسين وهو اللى اصر على حتمية وجود المستندات حتى يمكن البت فى طلب الاحتفاظ بالاموال فى الخارج، وتطرق الحديث الى اهمية استرداد الاموال المملوكة لشركات توظيف الاموال بالخارج طبقا للقانون، كما تطرق الحديث خصوصا الى شركة «الريان» وحجم اموالها المحولة فى الخارج . وقرر له طارق ابو حسين بانه سيقوم باقناع احمد الريان باسترداد الاموال من الخارج عن طريق الشيخ الشعراوى، حيث ان المتهم انكر فى عدة لقاءات وجود اية اموال فى الخارج، وقد حاولت اقناعهم كثيرا باسترداد اية اموال من الخارج، الا ان الريان رفض ذلك باصرار بادعاء بانه خسر كل الاموال التى حولها فى الخارج فى بورصات العالم .

● الريان هل وقع مراقب الحسابات على الملف الذى قدمه الى الهيئة عقب عزة ١٩٨٦ ؟

- فج النور اعتقد ان مجدى حشيش قدم الملف .

● الريان هل تعلم ان شركة فرنسية منحت شركة الريان جائزة كاحسن شركة مستثمرة عام ١٩٨٨ ؟

- الشاهد لا اعلم بذلك

● الريان . لماذا لم تنتظر المهلة وتقوم بابلاغ النيابة .

- فج النور قمنا بابلاغ النيابة لمخالفة الشركة المادة ٦٤٠، من اللائحة التنفيذية .

● الريان - هل صحيح ان رئيس مجلس الوزراء اعلن فى جريدة الاخبار بتاريخ ٨٩/١١/٣ بان الريان لم يوفق اوضاعه .

- الشاهد لا اعلم هذا التصريح جاء على لسانه

● الريان هل جاء المركز المالى الذى اعدته لجنة المحاسبين العشرة متفقا مع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

- فج النور لا اعلم .. ولم ادرسه ؟!

● الريان : اذا بدأت اى شركة فى توفيق اوضاعها .. ولم تقدم المركز المالى .. هل تنتظر الهيئة ؟؟

- الشاهد : المواعيد يحددها القانون وليست هناك سلطة تقديرية للهيئة . ونحن اتخذنا القرار المناسب .

● الريان : هل كان لشركة الريان للمعاملات المالية تعاملات مع بنك ابو ظبى فى الامارات العربية ؟

- الشاهد . المعاملات البنكية هى من اختصاص البنك المركزى المصرى، وليست من اختصاص هيئة سوق المال .

● الريان هل كان قريب لرئيس مجلس الوزراء يباشر اعمال الشركة لدى بنك ابو ظبى الوطنى وكان يتقاضى عمولات للمبالغ التى يجلبها للبنك حوالى ٤٠ - ٥٠ مليون دولار،

- فج النور . ان هذا الكلام غير صحيح .. واذا كان المتهم يذكر باننى ارسلت له هذا الشخص فهذا افتراء منه وكذب .

● الريان هاتفا : ما قولك بان هذا الشخص المقصود هو الاستاذ سامح عادل صدقى، ابن شقيق رئيس الوزراء، وان المستندات التى معى تؤكد صدق كلامى، وانه كان يحضر الى مقر الشركة ويحصل على شيكات بنكية لتوصيلها الى البنك - بالمخالفة للقانون - وجاب معاه خطاب توصية منك - يقصد فج النور - تقر فيه بان الهيئة لا تمانع فى فتح حساب للشركة طرف بنك ابو ظبى بالامارات .

● فج النور منفعلا اؤكد ان هذا الكلام كذب مفضوح وافتراء .. واننى لا اعلم حتى هذه اللحظة ان رئيس الوزراء له ابن شقيق اسمه سامح، عادل صدقى .

وتحدث رشاد نبيه محامى الريان قائلا ان حصانة القاضى لا يحتمى بها القاضى . وانما يحتمى بها الدفاع وطرح سؤالا هل يجوز ان يكون ضمن تشكيل المحكمة شخص مجنى عليه ويكون ممثلا للنيابة ؟ اى بمعنى هل يصح ان يكون المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ضمن تشكيل المحكمة . وقال رشاد نبيه اذا اصر المستشار ساهر درويش على الاستمرار فى تمثيل النيابة فى هذه القضية فانه سيضطر الى الانسحاب من الترافع فى القضية . وعلى المحكمة انتداب احد المحامين للدفاع عن الريان .

ثم طلب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ الكلمة وقال : نحن نتكلم بلغة القانون والذى اجاز للمتهم والمحامى ان يردا المحكمة . اما المخاصمة تجرى فى حق النيابة والمحكمة . واصر على موقفه من عملية المخاصمة وقال : انه ليس له مصلحة شخصية

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٠

شركة امريكية .. ترفع قضية على الريان ومحاميه

كتب ـ ابراهيم العزب :

حددت محكمة شمال القاهرة «تجارى» جلسة ٢٣ اكتوبر القادم لنظر الدعوى المقامة من شركة «I. A. A. C» الامريكية ضد الريان ومحمد رشاد نبيه ممثل المشترين لاصول وممتلكات الريان فى صفقة القرن العشرين .. طالبتهما بدفع ٧٣ مليونا و ٣٠٩ الاف و ٧١١ دولارا حصيلة تعاملات تجارية بينهما .. طالبت الشركة بعدم اتمام الصفقة وسداد مستحقات الشركة قبل رد اموال المودعين ..

تنظر الدعوى برئاسة منصور احمد القاضى رئيس المحكمة وامانة سر عبد السلام محمود عبد العال ..

ممثل الشركة :

فلوسنا .. قبل أموال المودعين !!

كانت المجموعة الاستشارية الامريكية «I. A. A. C» وممثلها صلاح الدين حسين المعننى قد اقامت الدعوى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٩٠ «الدائرة ٥ تجارى» ضد اصحاب شركات الريان ومحمد رشاد نبيه والنائب العام بصفته مدير ادارة التحفظ على الاموال بصفته وطالبتهم بسداد ٧٣ مليونا و ٣٠٩ الاف و ٧١١ دولارا مستحقات لها عن تعاملات تجارية بين الشركة والريان خلال عام ١٩٨٦ ..

تضمنت اوراق الدعوى .. عقدى اتفاق وقعا بين الشركة وشركات الريان على توريد كميات ضخمة من الكراريس والكشاكيل تحمل اسم الريان ..

العقد الاول وقع بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٧ وينص على توريد ٢٠٠ مليون كراسة من الورق الابيض الفاخر بسعر لا يزيد على ١٩ قرشا للكراسة و ٤٠ مليون كشكول بسعر ٤٢ قرشا وتبلغ قيمة العقد ٥٥ مليونا و ٤٠٠ الف جنيه مصرى .. والعقد الثانى وقع بتاريخ ١٩ يناير ١٩٨٧ ونص على توريد ١٥٠ مليون كراسة وكشكول من النوع الشعبى بسعر ١٠ قروش للكراسة و ٢٥ قرشا للكشكول وتبلغ قيمة العقد ٢٥ مليون جنيه مصرى ..

وتم الاتفاق بين الجانبين على تحويل المبالغ السالفه الى الدولار الامريكى على اساس سعر الصرف للدولار ١٩٠ قرشا مصريا فى ذلك الوقت .. فأصبحت قيمة العقد الاول ٢٩ مليونا و ١٥٧ الفا و ٨٩٤ دولارا ومقبولة الدفع بشيك فى ٢٠ يناير ١٩٨٧ وقيمة العقد الثانى ١٣ مليونا و ١٥٧ الفا و ٨٩٤ دولارا تستحق الدفع بمقتضى شيك فى ١٩ يناير ١٩٨٧ ..

كما نصت بنود العقد بين الطرفين على الزام المدعى عليه بدفع ٢٪ من قيمة المبلغ فى حالة الاخلال بالتزامات الدفع المستحقة عليه وعلى دفع غرامة ...

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٠

قدرها نصف مليون دولار يوميا عن كل يوم تأخير فى اداء الثمن المستحق عليه دون الحاجة الى انذار من الطرف الاول ..

وفى ١٥ فبراير ١٩٨٧ ارسلت الشركة الدائنة ببرقية الى اصحاب شركات الريان بضرورة الالتزام بسداد هذه المبالغ المستحقة مع الغرامات المتفق عليها فى بنود العقد ولكن اصحاب شركات الريان لم يستجيبوا لذلك .

وبعد صدور الامر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ والخاص بحظر التصرف فى اموال وممتلكات الريان وعجز شركة الريان عن توفيق اوضاعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ .. اضطرت الشركة الدائنة «I.A. A. C» الى رفع دعوى قضائية للمطالبة بمستحقاتها وهى : قيمة المبالغ المستحقة فى العقدين السابقين ومبلغ ٣٠ مليونا و ٣٠٩ الاف و ٧١١ دولارا قيمة غرامات تأخير علاوة على ما تقدره المحكمة من تعويض مادى بسبب الضرر الواقع على الشركة الامريكية ..

كما طالبت الشركة بوقف عملية عرض شراء اصول وممتلكات الريان وسداد المبالغ المستحقة على الريان قبل رد اموال المودعين وفقا لاحكام القانون ..

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٧ يوليـــو ١٩٩٠

جلسة مثيرة فى قضية الريان :

الدفاع يهدد بالانسحاب .. وممثل النيابة يؤكد استمراره فى المحكمة

فتح النور : أخطاء شركة الريان جسيمة والمخالفات متعمدة

كتب ـ محمود النوبى :

فى جلسة مثيرة فى قضية الريان وبعد سماع شهادة الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال هدد دفاع الريان بالانسحاب من القضية لوجود المستشار درويش مدير ادارة التحفظ ضمن تشكيل المحكمة رغم كونه من المودعين بشركات الريان وتساءل الدفاع مخاطبا هيئة المحكمة ومجلس القضاء الاعلى ونادى القضاء كيف يكون احد المجنى عليهم ممثلا للنيابة . ثم جرت مشادة بين المستشار ماهر درويش والدفاع اعلن فيها مدير ادارة التحفظ انه سيظل ممثلا للنيابة فى هذه القضية ولن يتخلى عن موقعه الا اذا لقى ربه او ترقى او تغير موقعه . وقررت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف التاجيل لجلسة غد (السبت) .

فى بداية الجلسة نودى على الشاهد الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال وقال فى رده على اسئلة احمد الريان : ان هيئة سوق المال تختص كجهة ادارية بتطبيق القانون طبقا لقرار رئيس الجمهورية ... وان لجان ادارة شركات توظيف الاموال لم تذهب للتفتيش ولكن ذهبت للتعرف على اسلوب عمل تلك الشركات والتى كانت مجهولة تماما لنا . كما ان تلك اللجان لم تقم بزيارة الشركات الا بعد موافقة اصحابها ، لان من واجبات الهيئة مراقبة السوق المالية للتاكد من ان التعامل غير مشوب بالغش او الاحتيال والاستغلال او المضاربات الوهمية . واضاف ان اعمال شركتى الريان للاستثمار والمعاملات المالية

كانت متداخلة وكان هذا التداخل مقصودا ... فعندما ذهبت اللجان الى الشركتين وجدته مقرا واحدا واشار الشاهد الى ان شركة الريان للمعاملات المالية عقدت اربعة اجتماعات غير عادية للجمعية العمومية لم تناقش فيها ميزانية الشركة . وقال ان ابلاغ مباحث الاموال العامة بعد استئذان النيابة اتخذته الهيئة كنتيجة لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة فى ٨٧/٧/٢٧ ـ للتفتيش على الشركة واسفر عن قيد القضية رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ـ وذلك لقيام الشركة باجراء تعاملات وهمية على اسهم الشركة ذاتها فى بورصة القاهرة .

وسالت المحكمة الشاهد عن معنى الزيادة المتكررة فى راس المال الوهمى فاجاب بان الشركة كانت تعتمد فى عملها على الدعاية والاعلان فى الصحف وتدعى ان راسمالها من ١٠ الى ٥٠ مليون جنيه ثم الى ٥٠٠ واخيرا ١٥٠٠ مليون جنيه للايهام بان المركز المالى للشركة قوى . وخلال هذه الزيادة الوهمية لراسمال الشركة كانت تعتبر شركة الريان للمعاملات المالية المودع مساهما صوريا اشترى اسهما غير موجودة عن طريق السمسار الخاص بالشركة فاذا استرد المودع امواله تصور العملية على انها بيع صورى باسهم سبق ان اشتراها وكان المتصور ان مضمون هذه العملية هو زيادة القيمة الفعلية للاسهم .

واضاف الدكتور فج النور ان اخطاء الشركة كانت جسيمة والمخالفات متعمدة وليست نتيجة جهل بالقوانين .. وقال انه حاول اقناع احمد الريان ان كان له اموال فى الخارج فعليه ان يستردها اثباتا لحسن النوايا الا انه رفض بادعاء انه خسر كل امواله التى سبق ان حولها فى المضاربات فى البورصات العالمية .

ونفى الشاهد ماادعاه احمد الريان من ان سامح عادل صدقى ابن شقيق رئيس الوزراء حضر الى شركة الريان بخطاب من رئيس هيئة سوق المال بان الهيئة لاتمانع فى فتح حساب له فى بنك ابو ظبى بخصوص التعاملات الاجنبية

المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمشي فوق الأشواك



بقلم: محسن محمد

الحقيقة مهما كانت مؤلمة يجب أن تقال

الموعون في شركة الريان الذين سمعوا شراء اصول الشركة بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه اصبحوا يعيشون على أمل استرداد اموالهم .

ولكن لابد من وضع الحقائق امامهم . لمواجهة الواقع بكل ما فيه .

* قدم العرض لمحكمة جنايات الجيزة التي يحاكم امامها الريان يوم ٢١ مايو الماضي . العرض يقول بشراء الاصول بهذا المبلغ « او » شراء حقوق المودعين بشيكات مقبولة الدفع باسم كل مودع والمبلغ المستحق له .

المحروسة
المصدر : أخبار اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

مجلس الثورة جمال سالم مسدسه والقى به امامه على الطاولة وقال لنجيب فى لهجة عنيفة :

ـ جاوب على السؤال صحيح لم غير صحيح ؟

حاول نجيب تبريد الموقف ، ولكنه لم ينكر ، وقد بقى جمال عبد الناصر هادئا رغم الهياج الشديد الذى ابداه زملاؤه تجاه نجيب ، بسبب اتصاله بالمعارضين للثورة !

تعليق :

كان الاتصال بمصطفى النحاس فى مارس ١٩٥٤ جريمة . الآن بدانا نعترف بان النحاس كان زعيما وطنيا .

.. الحمد لله .

●●●

ويقول د . نور الدين طراف فى مذكراته

كان جمال عبد الناصر هو صاحب اقتراح تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وترقيته من صاغ ـ رائد ـ الى رتبة اللواء مرة واحدة لا لكفاءة وقدرات خاصة يتمتع بها عامر دون باقى اعضاء مجلس الثورة ولكن للثقة الكبيرة التى تميز علاقتهما .

وقد اراد عبد الناصر ان يضمن ولاء الجيش له ببقاء عبد الحكيم عامر على راس القيادة فيه . ولكن بعض المحيطين بعامر من هواة الصيد فى الماء العكر ادخلوا فى راسه ان لولاه ما استطاع عبد الناصر البقاء فى الحكم . وعمل عبد الحكيم عامر ـ من ناحيته ـ على ضمان ولاء الضباط شخصيا .

●●●

عرض عبد الناصر قرار تاميم مياه السويس ـ يوليه ١٩٥٦ ـ على مجلس الوزراء الذى انعقد فى القطار المسافر من القاهرة الى الاسكندرية يوم التاميم ذاته ..

وعلم الوزراء بقرار التاميم قبل اعلانه بساعات .

●●●

بعد تاميم قناة السويس دعت بريطانيا الى مؤتمر تحضره الدول التى وقعت على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة ، حضر عبد الناصر الى مجلس الوزراء ، وعرض فكرة سفره الى لندن لحضور المؤتمر .

شرح عبد الناصر الفكرة وكله ثقة بأن حضوره المؤتمر سيساهم فى ازالة الصورة التى رسمها له الغرب فى اذهان الناس بأنه « هتلر » الحديث وسيضع بدلا منها صورة الرجل البسيط الذى يسعى لخير بلده دون الاضرار بمصالح الآخرين ، وانه رجل سلام . وطلب عبد الناصر راى الوزراء وهل يسافر الى لندن او لايسافر وكان ميالا لفكرة السفر ، تحدث الوزراء بشىء من التحفظ لانهم يخافون على سلامة الرئيس وأمنه اذ سيكون موضع تهديد فى لندن وفى ذات الوقت لايريدون الاصطدام برغبة الرئيس فى السفر .

وكانت نتيجة المناقشة ان رفض عبد الناصر فكرة السفر .

●●●

راى بعض المصريين وبينهم الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة السابق وبهى الدين بركات عضو مجلس الوصاية على العرش السابق وسليمان حافظ نائب رئيس الوزراء الأسبق ايضا بعد العدوان الثلاثى ان الاحتلال الأجنبى لمصر اصبح على الابواب وان الانجليز والفرنسيين ومعهم اليهود سيد خلون القاهرة فيعيثون فيها فسادا ، وسينتقمون من الشعب الذى ايد عبد الناصر ورفاقه .

وقع اختيار هؤلاء على سليمان حافظ ليبلغ عبد الناصر برأيهم .

وكان سليمان حافظ هو الذى كتب وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش ، وذهب اليه فى قصر راس التين ليحصل على توقيعه على الوثيقة ، وهو الذى اراد اقناع عبد الناصر ومجلس الثورة بالتنازل أيضا لم يكن سليمان حافظ خائنا وهو يطالب عبد الناصر بالتنحى بل راى فى ذلك الطريق الوحيد لانقاذ مصر من العودة تحت الاحتلال مرة اخرى .

واذا كان الانجليز والفرنسيون قد قاموا بعدوانهم على مصر للتخلص من عبد الناصر ، فليرحل عبد الناصر ولتبقى مصر سالمة .

طلب عبد الناصر الى عبد اللطيف البغدادى ، عضو مجلس الثورة ان يقابل سليمان حافظ بدلا منه ، فنقل اليه اقتراح زملائه انقاذا لمصر من الورطة التى وضعها فيها جمال ورفاقه .

واستمع الى حججه ثم طلب البغدادى منه الانصراف والا يعود الى التفكير بمثل هذه الطريقة الاستسلامية والا يتحدث مع احد فى هذا الموضوع حتى لايتسرب اليأس الى نفوس المقاتلين .

وبعد انتهاء ازمة العدوان الثلاثى القى القبض على سليمان حافظ واودع المعتقل .

●●●

عندما اوشكت المقاومة المصرية للعدوان الثلاثى ـ انجلترا وفرنسا واسرائيل ـ عام ١٩٥٦ على الانهيار ، اقترح صلاح سالم ، الذى فقد تماسكه وهبطت معنوياته ان يتناول اعضاء مجلس قيادة الثورة نوعا من السم سريع المفعول حتى لايقعوا اسرى فى ايدى الانجليز فيمثلوا بهم وبعائلاتهم وابنائهم انتقاما منهم .

وقد وافق الجميع على هذا الاقتراح عدا عبد اللطيف البغدادى الذى لم يحضر الاجتماع الذى قدم فيه اقتراح صلاح سالم .

وقد ذهب مندوب عنهم الى صلاح نصر ، مدير المخابرات ، ليجهز لهم السم المطلوب .

وذهب مندوب آخر الى البغدادى ليحصل على موافقته على الاقتراح الذى لم يحل دون تنفيذه سوى بشائر انفراج الأزمة التى بدات تلوح فى الأفق !!

●●●

ويقول نور الدين طراف :

صراعات عبد الناصر الدائمة والحادة ، داخليا وخارجيا هى التى اوقعته فى عدد من الأخطاء التى اتفق الجميع عليها .

المرض الصامت ينتشر

الناس فى القاهرة مصابون بتوتر عصبى واهم اسباب ذلك الضوضاء .

والضوضاء فى القاهرة تبلغ اعلى نسبة لها فى باب الشعرية وشارع الجيش ، وتقل فى الزمالك ومصر الجديدة .

واذا استمرت الضوضاء بنفس النسبة الحالية فان نصف سكان الأحياء الشعبية سيصابون بضعف السمع خلال خمس سنوات لان الضوضاء وصلت الى مرحلة الخطر ، فان الضوضاء تزيد « الادرينالين » فى الانسان مما يجعله يقوم بأعمال عصبية ويفقد القدرة على التركيز وهذا ضار بكل الذين يحتاجون الى التركيز وايضا الطلاب !!

السبب فى ذلك موتور السيارات والكلاكس والورش والراديوهات .. الخ .. وكلما زادت سرعة السيارات زادت الضوضاء .

المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

وكلمة « أو » تعني الخيار وترجح تلك الأخذ بالاقتراح الثاني اى سداد حقوق المودعين مما يفتح باب الجدل الطويل فما هي حقوق المودعين . هل هي رءوس أموالهم التي دفعوها. وهل تخصم منها الارباح التي حصلوا عليها . والخسارة التي تحققت للشركة . وهل حقوق المودعين بالدولار ستحسب بسعر الدولار وقت الايداع . او بسعر السوق المصرفية الآن .

وحساب حقوق المودعين واحدا واحدا يستغرق سنوات .

وربما يتخلف الفان او ثلاثة الاف من مجموع المودعين الذين يزيد عددهم على ١٨٠ الفا للوفاة وحلول الورثة محلهم ، ثم البحث عن الورثة واستيفاء مستنداتهم بالاعلام الشرعي .

● اقترح علاء الدين عبد المنعم محامي بعض المودعين الذين تدخلوا امام المحكمة مدعين بالحق المدني امام المحكمة ان يتقدم محامي الريان بصفته وكيلا عن المشترين بخطاب ضمان بربع الثمن اى بمبلغ ٢٧٥ مليون جنيه او بشيك بعشرة في المائة من الثمن اى بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكي . ويكون الشيك باسم محامي الريان نفسه دليلا على انه يملك بعض ثمن الصفقة وان وراءه قوة مالية ضخمة لاثبات الجدية .

ولكن المحامي اعتذر بانه يخش على مبلغ الضمان من المصادرة والقوانين الاستثنائية مع ان الشيكات ستكون باسمه ولاتصرف الا له !

● محامي الريان هو وكيل عنه ، اى وكيل عن البائع ، وفي الوقت ذاته وكيل عن المشترين المجهولين ، والقانون المدني ينص صراحة على منع ذلك والا كان العقد باطلا ، فهو اما ان يكون وكيلا عن البائع او عن المشترين الا اذا كان غير جاد .

● الهدف من العرض ومايثار حوله التمهيد لاظهار الدولة والحكومة بأنها في نهاية الأمر ، مسئولة عن فشل الصفقة .

وحدث ان هدد محامي الريان الانسحاب من الصفقة لأن ادارة لتحفظ (النيابة) تصر على احتساب ادفع للمودعين » في بعض السنين » أرباح » وليست جزءا من راس المال .

● أصول الريان ستعرض للبيع » بعد المحاكمة ، لرد اموال المودعين ، وطرح هذه الأصول دفعة واحدة سيخفض ثمنها . وكان يمكن للمشترين الانتظار بضعة اشهر وشراؤها بثمن بخس وبلا اجراءات معقدة ، فما الذي يدفعهم لشرائها الآن بالثمن العالي الى ان يكون الأمر مناورة ؟

● اعلن احمد الريان في المحاكمة ان النائب العام السابق جمال شومان طلب اليه قبل التحفظ بيومين ان يعيد اليه اموال شقيقته ـ السيدة عنايات شومان وثبت ان النائب العام ليست له شقيقة تدعى عنايات اصلا .

● محامي الريان اعتاد ان يرد المحكمة اية محكمة ، قبل الفصل في الحكم .

رد محكمة جنح عابدين في جلسة ١٤ يونيه الماضي في قضية محاكمته بتهمتين رد محكمة جنح عابدين في جلسة ١٤ يونيه الماضي في قضية اقامها هو ضد موكله سابقة له .

رد المحكمة في قضية تالية لمحاكمته عن اصدار شيك بلارصيد .

رد هيئة محكمة استئناف جنح قصر النيل بتاريخ ٢٥ يونيه الماضي في قضية اصداره شيكا بدون رصيد .

اختصم مدير ادارة التحفظ ورئيس النيابة وامام محكمة الاستئناف التي تنظر قضية المخاصمة طلب من الدائرة التنحي والا فإنه سيقوم بردها فتنحت الدائرة .

اى انه رد خمس دوائر قضائية ولايوجد سبب لذلك الا محاولة تأجيل الفصل في القضايا .

وبعد ..

المودعون ليسوا مستعدين لسماع اية كلمة تقول بأنهم يحيون على وهم ، وقد حاول البعض في جلسة محكمة الجنايات الاعتداء على علاء عبد المنعم المحامي المدعي بالحق المدني عندما طالب بتقديم اى شيء يثبت جدية العرض .

والموضوع الآن يتركز في امر واحد وهو ان كل من يثير اعتراضا او شكوكا في صفقة الشراء يتهم بإثارة الريان مما يجعله يعدل عن العرض .

ورغم ذلك كله فالحقيقة يجب ان تقال .

النحاس زمان .. والآن

روى الدكتور نور الدين طراف رئيس وزراء مصر الأسبق ، واحد رجالات الحزب الوطني القدامى ذكرياته عن سنوات عمله مع جمال عبد الناصر .

وقد اخترت بعضا من هذه الذكريات والاراء التي نشرها سليمان الحكيم .

قال نور الدين طراف :

كان جمال عبد الناصر يريد ثورة اجتماعية شاملة ، بينما كان محمد نجيب يميل الى الاصلاح والتغيير التدريجي ولايرى مانعا في التعامل مع السياسيين من العهد السابق ، وهو ماجعله يتصل بمصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ـ المنحل ـ ويجرى معه حوارا تم تسجيله ونشره بالكامل وابدى فيه نجيب كل التمنيات الطيبة للوفد وزعيمه النحاس .

وحينما قرأت ـ اى طراف ـ الحديث سألت جمال عبد الناصر عن صحته فقال :

ـ اسأل محمد نجيب .

وكنا وقتها نستعد لحضور اجتماع مجلس الوزراء .

وفي بداية الاجتماع قال عبد الناصر

الدكتور طراف لديه سؤال يريد الاجابة عليه .

ولم اكن قد اتفقت مع عبد الناصر على شيء في هذا الخصوص ورغم المفاجأة قمت لاسأل محمد نجيب :

ـ هل صحيح هذا الحوار بينك وبين النحاس . .

تلعثم نجيب ثم تحدث في امور بعيدة كل البعد عن سؤالي له . وهنا أخرج الوزير قائد الجناح عضو

المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ٢٨ يوليـــو ١٩٩٠

هذه هي النتيجة التي انتهى اليها بحث جديد اشترك فيه اساتذة ومدرسون وطلاب الدراسات العليا برئاسة الدكتور صلاح سليمان استاذ ورئيس وحدة السمع بجامعة عين شمس ضمن الأبحاث الجديدة التي تجرى في مصر عن تلوث البيئة .

وتم البحث في ٤ احياء في القاهرة وفي مدينة طنطا ايضا .

والاقتراحات الايجابية التي قدمها الدكتور صلاح سليمان اهمها ضرورة العمل على تغيير سلوك الناس ليعرفوا ان الضوضاء مسألة شديدة الخطورة وبالذات لتأثيرها على السمع .

وضعف السمع هو المشكلة الصحية رقم ٧ في مصر بعد البلهارسيا والسل وامراض الأطفال .. الخ ..

وقد اجرت وحدة جامعة عين شمس بحثا في محافظتي الفيوم والقليوبية واختيرت قرية في كل من المحافظتين تم فحص سكانهما جميعا .

وانتهى البحث الى ان المصابين ضعف او نقص السمع تصل نسبتهم الى ثمانية في المائة من السكان . ٤ في المائة من هؤلاء يقل عمرهم عن ١٥ سنة .

واذا كانت هذه النسبة عامة في مصر فمعنى ذلك ان اربعة ملايين مصرى على الاقل مصابون بضعف السمع وهي نسبة عالية اذا قيست بالدول المتحضرة التي لاتزيد نسبة المصابين بها عن اربعة في المائة .

والسبب في ذلك التهابات الاذن الوسطى نتيجة لأمراض متعددة .

وضعف السمع مرض صامت فصاحبه لايشكو لانه لايحس بالالم ومن هنا يتأخر العلاج .

وقديما قال بيرم التونسي :

يااهل المغنى دماغنا وجعنا
دقيقة سكوت لله .
دا احنا سمعنا كلام مالو معنى
ياليل وياعين ويا اه

الآن لم يعد اهل المغنى هم السبب في وجع الدماغ بل اسباب اخرى كثيرة ولابد من العلاج !!

الحدود العربية .. غير المفتوحة

وقعت خمس دول اوربية اتفاقية الحدود المفتوحة وتقضى بأن ينتقل الانسان بين هذه الدول . برا وبحرا وجوا ايضا دون حاجة إلى تأشيرة دخول او تقديم جواز سفر او بطاقة شخصية .

وهذه الدول هي المانيا وفرنسا ولوكسمبورج وبلجيكا وهولندا .

وقد استمرت المفاوضات لعقد هذه الاتفاقية خمس سنوات كاملة .

وكادت توقع في ديسمبر الماضي لولا انسحاب المانيا الغربية قبل ايام من التوقيع . ولكنها عادت ووقعت اخيرا .

وتنص اتفاقية دول السوق الاوربية المشتركة على فتح الحدود بين الدول الاعضاء عام ١٩٩٢ ولكن الدول الخمس رأت التعجيل بهذه الخطوة لاهميتها ..

وقد قامت الجامعة العربية منذ اكثر من اربعين عاما ولكنها لم تستطع فتح الحدود بين الدول العربية ودخولها بالبطاقة الشخصية او بجواز السفر بل لابد من تأشيرة دخول .

ولم نكتف نحن العرب بذلك بل مازلنا نناقش مسألة تحديد الحدود بين الدول العربية ونعتبرها قضية اساسية تهدد احيانا بالحرب بين العرب .

والبعض يسأل احيانا :

ـ ماهو الفارق بيننا وبين اوربا .

والحدود المفتوحة والمغلقة والمبهمة والعائمة هي احد الفروق !

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

مراجعة شاملة لموقف شركات تلقى الاموال وشكاوى المودعين من مخالفتها للقانون

الشركات لم تعد موازنات ولا تنتظم في سداد المستحقات وتطالب المودعين بقبول شيكات مؤجلة الدفع بدون رصيد

علم الاسبوع الاقتصادى انه يتم في الوقت الحالى مراجعة شاملة لموقف شركات تلقى الاموال وان هذه المراجعة تشمل الشركات التى وفقت اوضاعها وكافة الشركات التى لم توفق اوضاعها بسبب رفض هيئة سوق المال للتوفيق وتلك التى طلبت عدم الاستمرار في نشاط تلقى الاموال وتصفية هذا النشاط

وصرح مصدر اقتصادى مسئول ان المراجعة تتم في اطار عدم سداد مستحقات المودعين بالشركات التى لم توفق اوضاعها على الرغم من انتهاء المهلة القانونية في ٩ يونيو الماضى وفي ضوء تقارير جهاز المدعى العام الاشتراكى عن اوضاع هذه الشركات وشكاوى المودعين من اساليب هذه الشركات التى تركزت في ارغام المودعين على شراء اصول عقارية مع المغالاة الشديدة في تقدير قيمتها وكذلك محاولات الضغط على المودعين لتحويل ايداعاتهم الى مساهمات في راسمال هذه الشركات

وعلم ان الدراسات تتناول ايضا محاولة الشركات التى لم توفق اوضاعها لاعطاء المودعين شيكات مؤجلة الدفع في حين ان الارصدة الحقيقية لهذه الشركات لاتستطيع الوفاء بهذه الشيكات مما يعد تحايلا على قانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية .

وتشمل الدراسة بصورة تفصيلية اوضاع شركات تلقى الاموال التى تم الموافقة على توفيق اوضاعها وهى شركات الشريف والسعد في ضوء عدم اعلان الشركات عن الميزانية الافتتاحية التى نص عليها القانون وكذلك عدم الاعلان عن موقف الارباح والخسائر منذ بدء تطبيق قانون تلقى الاموال لما يمثله ذلك من مخاطر على حقوق المودعين بالاضافة الى عدم سداد هذه الشركات لحقوق المودعين بالعملات الحرة بنفس عملة الايداع وقيامها بتاجيل صرف الصكوك في مواعيدها واللجوء الى خصم جزء من قيمة هذه الصكوك تحت مسميات مختلفة مع شكوى المودعين من طول فترة السداد وعدم وضوح قواعد التعامل بالمخالفة لقانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية .

من قريـــب

... والباقى على اللــه !

على امتداد اكثر من اسبوعين ، ومنذ نشرت فى هذا المكان رسالة من قارىء حول المعاملة المزرية التى يلقاها الناس من شركات توظيف الاموال ، ثم رد رئيس هيئة سوق المال على ماأثاره القارىء من ملاحظات .. لم يمض يوم واحد دون ان اتلقى عشرات الرسائل من مواطنين ، تفيض كلماتهم بالشكوى والأنين .. ليس فقط من سوء معاملة شركات توظيف الاموال ، ولكن ايضا من المغالطات التى حفل بها رد رئيس هيئة سوق المال .

ولم يكن لى فى اى وقت من الاوقات علاقة باى من هذه الشركات من قريب او بعيد . ولكنى احسست وكاننى تسببت فى وضع الملح على جرح قومى عميق لايريد ان يندمل . وتاكد لى مدى الضياع والهوان الذى لحق بعشرات الالاف من المواطنين على يد هذه الشـركات ، ومـدى احساسهم بالظلم والاهمال وعدم الاكتراث من قبل جهاز حكومى اناط به القانون مهمة رد الاموال الى اصحابها ، او ضمان حصولهم على حقوقهم منها .

وانا لااريد ان اتعرض هنا لاى شركة بعينها من شركات تلقى الاموال التى وفقت اوضاعها ... ماالتزمت به ومالم تلتزم به ، ولكنى اخص هنا عددا من النقاط والتسـاؤلات التـى وردت فى عشرات الخطابات والمكالمات التى تلقيتها عسى ان تجد جوابا :

● اولا ان معظم هذه الشركات لم تصدر ميزانية عن اعمالها منذ عام ٨٨ حتى الآن توضح موقفها من المكسب والخسارة ولم توجه الدعوة الى جمعيـة عموميـة للمساهمين كما نص على ذلك القانون . ولايعرف احد هل حققت هذه الشركات ارباحا ام لا عن السنوات الماضية منذ توفيق الاوضاع . وهل من العدل ان تحبس هذه الشركـات اموال المودعين سنوات عديدة دون ان تعطى عائدا عنها ؟

● ثانيا . عدم صدور صكوك ايداعات العملة الحرة حتى الآن ، وتعمد بعض هذه الشركات الى التسويف فى اعطاء المودعين صكوكا بمستحقاتهم فضلا عن الارباح الناجمة عنها ، وذلك منذ عام ٨٧ حتى الآن .

● ثالثا : ان الاقساط التى حددتها هذه الشركات لرد اموال المودعين ليست متساوية ولامتقاربة وتتم بنسب متفاوتة تبدأ بمبالغ هزيلة وينتهى سدادها بعد عدة اعوام .

هذه التساؤلات تكررت فى اكثر من رسالة . ومن الواضح ان قصة شركات توظيف الاموال لم تنته فصولها بعد ، وان القائمين على تنفيذ القانون – واعنى بذلك هيئة سوق المال – لم ينجحوا فى ازالة اللبس او الدفاع عن حقوق المواطنين ، عجزا او اهمالا او تراخيا ، ولانقول تواطؤا . ومن حق الناس ان يجدوا جوابا مقنعا على تساؤلاتهم ... وذلك اقصى مايستطيع صحفى فى مصر ان يقوم به او يدعو اليه ... والباقى على الله .

سلامة أحمد سلامة

من يملك يحكم والى أين تؤدى؟

عبده مباشر

خلال تصاعد قضية شركات توظيف الاموال ردد بعض الكتاب القريبين مقولة ان القضية قضية امن قومى لان « الذى يملك يحكم » ..

ومرة اخرى يعود هؤلاء الكتاب الى ترديد نفس المقولة خلال الحوار المحتدم بين المدافعين عن الصنم الاشتراكى الاعظم ومن يريدون صالح مصر والمصريين الذى لن يتحقق الا بالتخلص من هذه النكبة التى اصابت الاقتصاد بالعقم فى كل الدول التى اخذت به .

ونود ان نسأل هؤلاء السادة اذا كان الرئيس مبارك لايمل ولايكل من اعلان تشجيعه للقطاع الخاص ويواصل دعوته للمشاركة فى النهوض بالاقتصاد المصرى الذى تعثر طويلا نتيجة السياسات الاشتراكية والاجتماعية التى سادت خلال الستينيات ومابعدها .. وتأتى قراراته لتؤكد صدق توجهاته .. واذا كان المستثمرون المصريون والعرب والاجانب يثقون فى توجه الرئيس ويرون انه تعبير عن توجه الاغلبيه فهل يعنى ماتقولون ان تظل استثماراتهم محدودة لانها لو توسعت ونمت مشروعاتهم وتضخمت فستهدد الامن القومى ، لذا قد يكون مصيرها هو مصير شركات توظيف الاموال ؟

هل هذا ماتقصدونه ؟

وهل تقصدون ان يظل القطاع العام ملكا للحكومة ، لانه هو السند الشرعى للحكم ولو كان الامر كذلك فما جدوى وجود قطاع خاص ؟ الا اذا كنتم ترون ان القطاع الخاص هو محال البقالة وبيع الطرشى فقط .

وهل تقصدون ان يظل القطاع الخاص ابن الجارية ؟ اى ان يظل ضعيفا ممقوتا كريها حتى يظل القطاع العام سندا ودعامة للحكم ولن نطالبكم بان تراجعوا مقولتكم التى قلتموها وتقولونها بل سنطالب الحكومة بان توضح لنا .. هل كنتم تعبرون عنه حقيقة ام لا ؟

وان كنا نرى من متابعتنا لمنهج الرئيس وتوجهاته انكم لاتعبرون عنها .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٠

■ قضية الريان :

حرس المحكمة يرفض دخول المحامين المنسحبين ووكيل وعضو نقابة المحامين

التأجيل لجلسة ٢١ اغسطس لتمكين الريان من إعادة توكيل محاميه المنسحبين

كتب خيري رمضان ومحمود النوبي :

منع حرس محكمة جنايات الجيزة ـ المنعقدة بأرض المعارض بمدينة نصر ـ دفاع الريان المنسحب ـ من حضور جلسة امس . كما منع العوض وكيل وعضو مجلس نقابة المحامين من الدخول للمحكمة بعد ان طلبا مقابلة رئيس المحكمة للعمل على حل الازمة بين المحكمة والمحامين ولكنه رفض مقابلتهما . وقد قررت المحكمة بعد سماع النيابة ولاحمد وتوفيق الريان تاجيل نظر القضية لجلسة ٢١ اغسطس القادم كطلب المحامين المنتدبين للاطلاع والاستعداد وحتى يتمكن احمد الريان من توكيل محامين اخرين او إعادة توكيل محاميه المنسحبين

عقدت المحكمة جلستها الساعة ١١ صباحا واثبت رئيس المحكمة حضور المحامين المنتدبين من نقابة المحامين الفرعية بالجيزة عن المتهمين الاول والثانى والرابع والخامس ثم تحدث المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وممثل النيابة قائلا بمناسبة الطلب الذى تقدم به الدفاع المنسحب في جلسة الامس ، بحذف عبارة وردت على لسان النيابة العامة نود توضيح انه سبق للدفاع تناول رجال النيابة العامة وعلى راسهم النائب العام بكلمات يعاقب عليها القانون وأبرزها ان النائب العام (السابق) اصدر قرارات وصفها الدفاع بأنها الفحش بعينه واضاف المستشار ساهر درويش نحن نطلب ونلتمس من هيئة المحكمة حذف كل العبارات التي تمس النيابة العامة من محاضر الجلسات منذ بداية المحاكمة وإحالة كل محاضر الجلسات للنيابة العامة للتحقيق فيما ورد بها من عبارات تمس سلطة النيابة العامة .

وتحدث بعد ذلك المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف رئيس المحكمة موجها كلامه لاحمد الريان قائلا المحكمة لا تستطيع ان تفرض عليك محاميا موكلا بعينه ولكن اذا انسحب محاميك الذي وكلته ، عن اداء مهمته ، تصبح عاريا ـ ولابد للمحكمة ان تحضر دفاعا يمثلك

فرد توفيق الريان بقوله ـ من حقى الدفاع عن نفسي لرجوك ان تعطيني الفرصة لازاحة الغمة التى حدثت بين دفاعي والنيابة العامة التي نكن لها ولرجالها كل الاحترام والتقدير وانا متمسك بدفاعي .

وقال أحمد الريان ـ إن إدارة التحفظ الحقت اضرارا بأصول الشركة لانها كانت تسعى بأى وسيلة للحصول على اموال سائلة حتى لو ادى الامر لالغاء صفقة كانت الشركة قد عقدتها دون ان تأخذ في اعتبارها فروق السعر وقدم للمحكمة (علبة عربى) مكتوبا عليها شركة الصفا والريان . مؤكدا ان هذه إحدى المشروعات الانتاجية التي توقفت بسبب إدارة التحفظ . كما تسببت في إلغاء ترخيص بإقامة مصنع على قطعة ارض بالعاشر من رمضان .

وأضاف احمد الريان اود ان اسجل بمحضر الجلسة ان المادة ٦٧ من الدستور اقرت بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته من محكمة قانونية تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه . وكل متهم في جناية يجب ان يكون له محام يدافع عنه .

وطلب الريان من المحكمة منحه اجلا لتوكيل المحامين محمد صبرى مبدى وحامد الازهرى وتمكينه من إعادة توكيل المحامين السابقين واكد تمسكه بكافة افراد هيئة الدفاع السابقة .

وقال رئيس المحكمة مخاطبا الريان دعنا الان نسمع شاهد الاثبات الثاني اوراق الريان بشرط ان يمكن دفاعه السابق من مناقشة الشاهد

وهنا إنفعل توفيق الريان معترضا على كلام إبنه احمد وقال له لا يا سيدى انا متمسك بدفاعي القديم ولا نريد سماع اي شاهد لان الدفاع المنسحب هو الوحيد الملم بالدعوى .. وإن طلعت منها فاطلعوني ٤٥ سنة سجن .. وإن طلعت بريئا اتركوني اروح بيتى

وطلب المحامون من هيئة المحكمة التأجيل للاطلاع والاستعداد فرفعت المحكمة الجلسة ثم عادت للانعقاد لتعلن قرارها بالتأجيل لجلسة ٢١ اغسطس القادم كطلب المتهمين الثلاثة الاول لتوكيل محامين للدفاع عنهم وكطلب المحامين المنتدبين للدفاع عن المتهمين الاول والثاني والرابع والخامس مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول واعلان الشهود .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ واحمد ادريس رئيس النيابة بأمانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى

□ في بيان لنقابة المحامين

منع المحامين المنتدبين من حضور الجلسات

● اصدرت امس نقابة المحامين بيانا عقب انتهاء جلسة محاكمة الريان تضمن احتجاجها على رفض رئيس المحكمة مقابلة وكيل وعضو مجلس نقابة المحامين ومنع الحرس لهم من الدخول بالاضافة لسحب التصاريح الخاصة بالمحامين الموكلين من قبل المتهمين . وتضمن البيان قرار النقابة منع المحامين المنتدبين من الحضور امام هذه الدائرة لتمسك المتهمين بالدفاع الموكل عنهم وهذه مسئولية النقابة وقد عرضت النقابة الامر على رئيس محكمة الاستئناف ومازالت في انتظار ما يسفر عنه الموقف .

رئيس المحكمة

لم نأمر بسحب التصاريح

● وصرح المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف « للاهرام » بأن هيئة المحكمة لم تصدر امرا بسحب تصاريح المحامين المنسحبين ولكنها اصدرت تعليمات بعدم السماح بدخولهم بعد بدء الجلسة حتى لا تحدث فوضى داخل قاعة المحكمة وتلافيا لأى تحرش من قبل هؤلاء المحامين المنسحبين تجاه زملائهم المنتدبين مما يعوق نظر الدعوى .

الصفقة مستمرة !

● أكد رجائى عطية المحامى والقائم على رأس مشروع الصفقة أن الصفقة مستمرة ولن تتأثر بأى صورة بهذه الاحداث ولكن ما يحدث خاص بنظر الدعوى امام المحكمة وليس له علاقة بمشروع الصفقة

المصدر : المساء
التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٠

متابعة اخبارية لأزمة الريان

المستشار عمر العطيفى : انسحاب المحامى .. لا يعنى ضياع حقه ويمكنه العودة إلى المحكمة .. فى أى وقت

رشاد نبيه : رغم كل شيء .. نقدر لرئيس المحكمة سعة صدره

كتب ـ محمود نوفل :

اثار قرار المستشار محمد حسنى عبد اللطيف رئيس محكمة جنايات الجيزة بمنع دخول هيئة الدفاع عن الريان واعضاء مجلس نقابة المحامين قاعة الجلسة بأرض المعارض بمدينة نصر ردود فعل متباينة .. اختلفت الاراء مابين مؤيد لقرار المحكمة ومعارض له .. ولكل صاحب رأى وجهه نظره التى يؤكدها .

استطلعت المساء اراء رجال القانون والمحاماه :

قال المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة استئناف بنى سويف أن انسحاب المحامى من الجلسة ليس معناه ضياع حقه فى العودة مرة أخرى للدفاع عن موكله بل يمكنه الحضور فى أى وقت .. وفى تلك الحالة يبطل حضور المحامى المنتدب ويكون الانسحاب موقفا احتجاجيا لاثبات وجهه نظر المحامى .. ومن حقه بعد تسجيل هذا الموقف أن يعود لاستئناف عمله .. خاصة وأن المحامى المنتدب يحتاج الى وقت حتى يمكنه الاطلاع على اوراق القضية ويتفهم كل ظروفها وملابساتها ويكون مستعدا للدفاع عن المتهمين فيها .

أما عن طلب الدفاع تنحية ممثل النيابة فهو بعيد عن الحق والقانون الذى لايجيز لاى من الخصوم طلب تنحيه الخصم الاخر .

فكما أنه ليس من حق النيابة أن تمنع محاميا من الحضور مع المتهم امام المحكمة .. فليس من حق الدفاع أن يمنع حضور ممثل النيابة .

وعلى الدفاع اللجوء الى دعوى المخاصمة اذا حدث خطأ مهنى جسيم من جانب ممثل النيابة فان صدر الحكم فى تلك الدعوى لصالح المتهم فان كل الاجراءات التى شارك فيها العضو المخاصم سوف تبطل .. واذا رفضت دعواهم فمعنى ذلك أن موقف النيابة سليم .

ممنوع التدخل

وصرح مصدر قضائى اخر أنه ليس من

البقية ص ٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المســـاء

التاريخ : ٢١ يوليـــو ١٩٩٠

حق الدفاع التدخل في تشكيل هيئة المحكمة .. والنيابة جزء من هذا التشكيل وحضورها يستلزمه القانون .. والمستشار ساهر درويش يحضر جلسات القضية بصفته ممثلا للنيابة وليس بصفته مودعا لدى الريان ومجنيا عليه فيها .. كما ان حضوره لايؤثر على راى المحكمة في الدعوى .
اضاف المصدر أن قرار المستشار محمد حسني عبد اللطيف بمنع دخول المحامين لقاعة الجلسة صائب تماما وهذا حقه في ادارة الجلسة كيفما يشاء

المحكمة والدفاع مسئولان

تحدث اعضاء هيئة الدفاع عن الريان الذين انسحبوا من جلسة السبت الماضي .

قال محمد رشاد نبيه محامي الريان ان الخلاف الذى حدث لاشأن له اطلاقا بالصفقة لانه يتعلق بالدعوى الجنائية .. وان موضوع منعنا من دخول القاعة هو مسالة تقديرية لرئيس المحكمة .
اضاف أن الازمة وصلت الى هذا الحد بسبب تصرف انفعالي .. واعترف أن كلينا مسئول عما حدث

واكد ان هيئة المحكمة تحملت مالا يطيقه بشر وأنها افسحت صدرها بلا حدود لطلبات الدفاع وادارت الجلسة بحياد بالغ تحسد عليه .. لكن الاحداث الاخيرة مرت بسرعة مذهلة لاتمنعني من الاشادة بسلوك رئيس المحكمة العظيم الذى اقدره حق تقديره .

وانهى كلامه قائلا : أن هناك محاولة جديدة لهدم الصفقة يقوم بها عابثون يحاولون ابعاد هيئة المحكمة عن نظر القضية بأى اسلوب ويتصور هؤلاء أنه في حالة تمسك المحامين بالانسحاب وقيام المحكمة بانتداب غيرهم .. فان احمد الريان سيعلن رفضه لذلك وتمسكه بالمحامين الموكلين حتى لو ادى الامر الى اعلانه رد هيئة المحكمة .

وفي هذه الحالة لن ينظر الفصل في طلب الرد وتحال القضية الى دائرة جديدة تصدر قرارها بالغاء القرار السابق بالموافقة على الصفقة وبذلك يظهر الريان ومحاموه أمام الرأى العام وكانهم ضيعوا الصفقة .

ساهر درويش .. شاهدا

واكد ممدوح الوسيمي عضو هيئة الدفاع عن الريان .. أن النيابة العامة خصم شريف لايبغى سوى تطبيق القانون وهى مبادىء مستقرة في كافة الاعراف القانونية وفي تعليمات النيابة العامة الامر الذى يحتم على ممثلها الابتعاد عن مواطن الشبهات .
واضاف أن اصرار المستشار ساهر درويش على موقفه يعد مخالفا للقانون .. حيث أنه احد المجني عليهم في هذه القضية .. وبالتالى يحق للدفاع والمتهم مناقشته كشاهد فكيف يستوى


محمود مصطفى


هشام احمد

الامر هنا .. وهل سيتخلى عن موقعه على المنصة لينزل الى موقع الشاهد أم سترفض المحكمة سماع شهادته حتى لايفقد مكانه على المنصة وبذلك يكون قد نشأ هنا اخلال بحق الدفاع .

وقال هشام على احمد المحامى : أنه لم يصدر قرار بجعل الجلسات سرية حتى يمكن قصر الحضور فيها على اشخاص بعينهم .. وعلى الرغم من انسحاب المحامى فمن حقه الحضور مرة أخرى حتى يتم توكيل محام اخر .

من ناحية أخرى اكد محمود عبد الحميد سليمان عضو مجلس نقابة المحامين .. أنه قد صدر قرار من النقابة العامة بمنع المحامين المنتدبين من حضور جلسات المحكمة في شهر اغسطس القادم احتجاجا على تصرفات النيابة العامة ومن سيخالف هذا القرار سيعرض نفسه للمساءلة التأديبية

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٠

٣ مليارات دولار لدى إدارة التحفظ مهددة بالضياع

تحقيق : جمال امبابى

٣ مليارات دولار لدى ادارة التحفظ مهددة بالضياع .. ادارة التحفظ ترفض تعيين حراسة على اصول الشركات من مصانع ومعارض وخلافه بحجة عدم توافر سيولة .. وقد توالت السرقات فى أصول الشركات المتحفظ عليها فبعد قصر الريان تم سرقة ونهب مصنع شركة جينكو ببلبيس ولم يرسوى ٢٥٠ الف جنيه من قيمة اصل المصنع البالغ ١٦ مليون جنيه وفى هذا الاسبوع تقدم مودعو شركة والبكو ببلاغ يتهمون فيه لادارة التحفظ بالاهمال الجسيم مما ادى لسرقة مصنع الادوية والجلونتات الطبية والاربطة الضاغطة بمدينة السادات حتى اصبح على البلاطة اضافة للعديد من السيارات والقصور والاراضى التى تم الاستيلاء عليها من ممتلكات الريان ويكشف عنها هذا التحقيق واذا كانت الحكومة تبذل كل جهدها لارجاع ماتم تهريبه من اموال المودعين فاولى بها اعطاء جهدها لما تحت يدها وتشغيل هذه الاصول الموجودة ..

أحمد سامى عبد الكريم محامى المودعين لدى جينكو وأحد المودعين يؤكد أن المسئول عن سرقة مصنع العاشر من رمضان هى ادارة التحفظ نفسها فالمصنع متروك بلا حراسة اطلاقا بعد أن توقف منذ صدور قرار التحفظ فى ١٩٨٧م وطرد ٣٥٠ عاملا كانوا يعملون به ويستطرد قائلا لقد تقدمنا أكثر من مرة للمستشار ساهر درويش بضرورة وضع حراسة على المصنع وكان يرد دائما أنه ليس لديه أموال كى يعين خفيرا للحراسة

واضاف المصنع هو مصنع ورق وكرتون وهو من السلع المهمة ولو قامت ادارة التحفظ بتشغيل هذا المصنع لردت أموال المودعين ولزادت قيمة المصنع بدلا من تركه للنهب كما حدث أخيرا فلماذا لا تضع وزارة الصناعة يدها على المصنع وبعد أن ينتج ترد الحكومة أموال المودعين فرفض ساهر درويش بحجة عدم وجود حكم قضائى

٣ جنيهات عن كل فرد

ويلتقط الخيط الدكتور فرج محمد فرج بجامعة عين شمس واحد المودعين وبانفعال يقول رغم ان ماتبقى من أموال المودعين هو فتات ما تم تهريبه فالمفروض ان تقوم الدولة ممثلة فى ادارة التحفظ بتعيين حراسة من عندها لأن المال أصبح مسئوليتها خاصة بعد أن خربت بيوتنا ولم نعد نملك شيئا ورغم ذلك عرضنا على ادارة التحفظ دفع مبلغ ٣ جنيهات للفرد شهريا مقابل تعيين حارس للمصنع واشترطت ادارة التحفظ دفع ٥٠ جنيها للسيارة ولم تنفذ خوفا من عدم صدور حكم قضائى بذلك حتى تم سرقة المصنع الذى قررته اللجنة الفنية وهيئة سوق المال بمبلغ ١٦ مليون جنيه ولم يتم ضبط اى أصول سوى ٢٥٠ الف جنيه

ادارة حراسة تكون كل مهمتها حماية أموال المودعين المتحفظ عليها لدى النائب العام تتبع ادارة التحفظ .. ويضيف كذلك انه لابد من صدور قرار جمهورى كى تدار هذه الاموال فورا لانقاذ مابقى وتحت اشراف الحكومة

مال سايب

ولان المال سايب والعزبة خاصة فقد قامت ادارة التحفظ بالتنازل عن ثلاث سيارات من ممتلكات جينكو لمديرية أمن القاهرة اثنان منها ملاكى ماركة بونس يابانى وأخرى نقل ثمنها ٦٠ الف جنيه وتحمل رقم ٤٩٦٩١ نقل القاهرة اضافة لسيارتين نقل كبيرتين مازالتا بقسم بلبيس شرقية محملتين ببضائع مسروقة قيمتها ٢٥٠ الف جنيه

اما اللواء عبد الفتاح حتحوت احد المودعين لدى جينكو فيقول كنا نعتقد أن التحفظ على الاموال حقيقة لكنها كانت عملية نصب فحين ذهبنا للمصنع المسروق لم نجد به حتى مجرد شباك او باب وهذا دليل على أن ادارة التحفظ تركت هذه الاصول بلا أى حراسة أو اهتمام ضاربين بالناس عرض الحائط والعجيب أننا أبلغنا الداخلية بضرورة تعيين حارس على المصنع ولم تتم السرقة الا بعد أن أبلغنا الداخلية بذلك ويضيف قائلا ان ماحدث باسم التحفظ على أموال المودعين هو عملية اخطر من التأميم فالتأميم اخذ من المقتدرين فقط اما التحفظ فقد اضاع أموال المساكين والفقراء والضعفاء !!

نهب ممتلكات شركة والبكو

ويؤكد مهندس مدحت قدرى احد المودعين لدى شركة « والبكو » أن مصنع مدينة السادات وهو مصنع رباط ضاغط وجاونتات طبية وسرنجات اصبح خاليا تماما وليس هناك اى حراسة على المصنع منذ صدور قرار التحفظ فى ١٩٨٧ ويقول أن الوضع فى غاية السوء وان هناك ٦ ملايين جنيه هى حقوق المودعين (٣٠٠ فرد) ولو أن المصنع كان يعمل من يومها لتم سدادها بالكامل لكن الحكومة ممثلة فى ادارة التحفظ تركت المصنع بلا حراسة حتى أصبح على البلاطة ونهبت كل محتوياته كما تم نهب أرض المصنع فى المهندسين والاسكندرية

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٠

ويضيف سليمان محمد رشاد من نفس الشركة أن مجدي والى صاحب الشركة هرب من قسم شرطة العجوزة قبل تقديمه للنيابة في ١١/٢/١٩٩٠م وتوقفت النيابة عن التحقيق بعد هروبه ونحن الضحايا ولن نسكت على أموالنا ابدا مهما طالت المدة والحكومة هي المسئولة أمامنا

وتخريب ممتلكات الريان

الريان وحده يمثل نصف اموال شركات الاموال حيث يبلغ اصول ممتلكاته ما يعادل مليار ونصف مليار جنيه هي حقوق ١٨٥ الف مودع .

يقول مهندس عماد خليل كبير المهندسين بلجان حصر ممتلكات الريان أن الاهمال الجسيم والضرر البالغ الذى لحق بممتلكات الريان منذ صدور قرار التحفظ في ١٩٨٧م وقد كشفت معاينات اللجان الهندسية عن العديد من صور التخريب من بينها ٦٢٠٠ فدان بأرض النوبارية لم تزرع حتى الآن رغم توافر المياه والكهرباء وأدوات الري المتكاملة

ورغم مواجهة ساهر درويش بذلك في المحكمة فقد جاء رده أنه لا يعمل بالزراعة وقد استلمها وهي لم تزرع بعد ..

● توقف مصنع الارضيات قنا لتكس بمدينة السادات رغم اكتماله وتوافر العدد والالات وخلافه

● مزرعة تسمين العجول وتبلغ مساحتها ٨٠ فدانا بالكيلو ٢٨ طريق مصر – اسكندرية الصحراوي كانت تعمل بكامل طاقتها ٦ الاف عجل ، ٢٥ الف رأس ضاني بها الآن ٤٠٠ عجل فقط .

● توقف مجمع اللحوم وبه أجهزة التبريد والثلاجات والماكينات

● توقف مستشفى بمدينة نصر تم شراؤه من الدكتور صبي نوفل وتم تجهيزه بكل شيء ولم يتم استغلاله حتى الآن

● لوكاندة بشارع الخليفة المأمون تم الانتهاء منها وتوقف العمل بها منذ صدور قرار التحفظ دون اى استغلال أو عائد .

● ادارة التحفظ ترفض تعيين حراسة بحجة عدم توافر سيولة ●

ادارة التحفظ مسئولة

وحول عدم توافر سيولة الى ادارة التحفظ كما تدعي كي توفر العدد الكافي من الحراسة يؤكد مصدر قضائي مسئول – انه بمجرد وضع المال تحت التحفظ فقد اصبحت الدولة ملزمة بحمايته سواء هناك سيوله أم لا – فالدولة مسئولة عن المحافظة عليه مسئولية الشخص الحريص طبقا للقانون وليس مسئولية الشخص العادى ولا يجوز أن نتركه بعد تشميعه بالشمع الاحمر ليسرقه اللصوص فهذا اهمال جسيم وجريمة يمكن أن يطلق عليها جريمة العصر ولا تستطيع ادارة التحفظ أن تتعلل بأنه لا يوجد لديها سيولة مملوكة لصاحب المال المتحفظ عليه

وفي النهاية نتساءل كم عدد المصانع التي لم تستغل والتى نهبت او التى تحولت الى خردة ؟ ! والتى تعمل ما هي نسبة النجاح بها منذ أن تولت ادارتها ادارة التحفظ ؟ ! وبعد هذه المدة نعيد السؤال القديم هل يصلح رجل القانون لادارة مصانع مختلفة النشاطات وتحتاج لخبرة معينة ؟ ! وما مصير هذه المبالغ الطائلة المتمثلة في تلك الاصول ؟ !

● المستشار حلمي خليفة النائب العام المساعد له رأيه المعروف في هذه القضية فهو يطالب بأن تدار هذه الاصول من مصانع وخلافه بواسطة أصحابها وتحت اشراف ومشاركة الدولة حتى تتمكن من رد اموال المودعين فلو تم تنفيذ هذا الكلام منذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ هل كان حال المودعين كما هو الآن ؟ !

● أما المستشار ماهر قلادة واصف نائب رئيس محكمة النقض فيرى انه لابد من تعيين حراسة ولو وجد المدين لوجب تعيينه اما اذا كان محبوسا فوجب على المسئول عن هذه الاصول تعيين حارس بالاجر فإن لم يجد تعين على أصحاب المصلحة تعيين حارس من قبلهم

ساهر يرفض اللقاء

حملت اوراقي واتجهت لمكتب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وبعد ٤ ساعات رفض مقابلتي تماما او الاجابة عن اى سؤال شفاهة أو كتابة .

رئيس هيئة سوق المال :

مجموعات عمل لتفقد شركات تلقى الأموال وحل مشاكل المودعين

كتبت ـ نجلاء ذكرى :

صرح الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال بان الهيئة ورد اليها عدد كبير من شكاوى للمودعين بالشركات التى وفقت اوضاعها وقامت الهيئة بدراسة هذه الشكاوى خاصة ما يتعلق بصرف قيمة الكوبونات بالنقد الاجنبى بما يعادلها بالجنيه المصرى حيث تم الاتصال الفورى بالشركة المعنية التى قامت بهذا الاجراء وتم تصحيح هذا الوضع وتعهدت الشركة بالصرف بالعملة الاجنبية .

كما تمت مراجعة الشركات التى لم تصدر صكوكا بالنقد الاجنبى ووعدت باصدارها خلال الايام القليلة الماضية .

وصرح رئيس سوق المال بان الهيئة شكلت مجموعات عمل على مستوى عال كلفت بالقيام بزيارات ميدانية لهذه الشركات بهدف الوقوف على مدى التزامها بتنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة بالموافقة على توفيق اوضاع هذه الشركات وما تضمنته هذه القرارات من اشتراطات كاساس للموافقة على توفيق الاوضاع وكلفت هذه المجموعات بتتبع اسباب الشكاوى والتعرف على اجراءات التصويب التى اتبعتها هذه الشركات لازالة اسبابها بالنسبة للماضى والمستقبل . وكذا مراجعة الشركات فى الاسباب التى ادت الى عدم الانتهاء من اعداد الميزانيات الافتتاحية حتى الآن .

واكد الدكتور فج النور أن المجموعات التى كلفت بهذه الزيارات قدمت تقاريرها الاولية عن اسباب هذه الشكاوى وما تم بشأنها وان الاجهزة المالية والادارية بهذه الشركات قامت بتصويب جانب كبير من هذه الشكاوى وتواصل الانتهاء من تصويب الباقى منها فى الايام القليلة الماضية واضاف أن الهيئة ستقوم بدراسة التقارير النهائية فور الانتهاء منها واتخاذ الاجراء المناسب فى ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات فى الاطار الذى حدده القانون .

واشار الى ان شكاوى الجماهير تلخصت فى عدم اصدار بعض الشركات لصكوك الاستثمار بالنقد الاجنبى او صرف قيمة الكوبونات بالعملة المصرية ايضا شكاوى بشأن قيام الشركات بخصم جزء من قيمة الصكوك عند صرفها تحت حساب ما يسفر عنه حساب الارباح والخسائر وعدم اعلان المراكز المالية الافتتاحية حتى الآن

وشكاوى اخرى بشأن خصم ما سبق صرفه من اصل ارصدة المودعين من الدفعات الاولى لصكوك الاستثمار وعدم استجابة الشركات لطلبات بعض المودعين الذين يعانون من بعض الظروف الاجتماعية والانسانية بجانب تأجيل بعض الدفعات الى سنوات تالية واكد الدكتور فج النور أن الهيئة تتعامل مع الشركات التى وفقت اوضاعها بالوسائل التى كفلها لها القانون وبما يمكنها من الزام الشركات بعدم الخروج على احكام القانون وانها تحرص على حصول حملة الصكوك على كافة الحقوق التى منحها لهم القانون .



د . فج النور

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٠

مفاجأة جديدة فى محاكمة الريان

• لماذا انسحب الدفاع .. ولماذا الهجوم على ممثل الادعاء ؟

• تحقيق : سيد عبدالقادر

• تصوير : سيد مسلم

يبحث مجلس نقابة المحامين غدا الخميس كيفية حل الأزمة التي نشبت بين هيئة الدفاع ومحكمة جنايات الجيزة التى تنظر قضية الريان عندما وصلت الأزمة إلى طريق شبه مسدود بعد ان رفض رئيس المحكمة استقبال وكيل نقابة المحامين وعضوَ مجلس إدارتها لمحاولة تسوية الخلافات بينه وبين هيئة الدفاع من المتهمين فى القضية صباح الأحد الماضى .. وعد رئيس محكمة استئناف القاهرة بالتدخل لمحاولة حل الأزمة فقرر مجلس نقابة المحامين سحب بيان اعده نقيب المحامين وعدد من اعضاء المجلس بخصوص موقف رئيس الدائرة التى تنظر قضية الريان .. لماذا انسحب الدفاع من قضية الريان ؟! ولماذا عاد المحامون فى اليوم التالى ؟! هل كان المقصود هو اجبار هيئة المحكمة على التنحى عن نظر القضية .. أم كان الأمر مجرد مناورة جديدة من مناورات هيئة الدفاع عن الريان .. وما مصير « صفقة » بيع ممتلكات الريان وسط هذه الأزمة .. وهل تتأثر بانسحاب المحامين او عدم انسحابهم ؟!

يلاحظ كل الذين يتابعون جلسات محاكمة الريان ان هناك تنسيقا مستمرا بين هيئة الدفاع التى تحرص ان تفجر قنبلة جديدة فى كل عدد من الجلسات .. ويبدو ان قنبلة جلسات هذا الأسبوع الثلاثة كانت موجهة ضد المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام وممثل النيابة (الادعاء) .. الذى اثاره الهجوم المكثف عليه فى الجلسات من ناحية وفى دعوى الخصومة المقامة ضده فى محاولة لتنحيته والتى احيلت اوراقها لرئيس محكمة الاستئناف بعد تنحى الدائرة المكلفة بنظرها تمهيدا لتحديد دائرة اخرى . وقد ادى انفعاله بالهجوم الضارى عليه لوصفه لمناورات هيئة الدفاع بانها اشبه بالكوميديا السوداء !! .. وهو ما اثار غضب المحامين الذين إصدروا بيانا يندد بتلك الأوصاف وطلب حذفها من مضبطة الجلسة ..

مطلوب دائرة جديدة

ركز المحامون فى هجومهم على المستشار ساهر درويش على انه مودع فى شركات الريان (اى مجنى عليه) وفى نفس الوقت ممثلا للادعاء وقال رشاد نبيه محامى الريان ومحامى الصفقة التى يتابعها الناس بشغف . انه لم يحدث فى التاريخ ان اشترك مجنى عليه فى محاكمة متهم .. وبالتالى فان طلب تنحيته -كما يقول- هو حماية للقضاء ..

وقال ممدوح الوسيمى المحامى : ان المستشار ساهر درويش مجنى عليه وبالتالى يحق للدفاع ان يسأله كشاهد ولا يجوز للشاهد فى الدعوى ان يحضر الجلسات لسماع باقى الشهود .. فإذا قبلت المحكمة شهادته فعليه ان يتخلى عن موقعه كممثل للادعاء وإذا رفضت المحكمة سماع شهادته ورفض هو ايضا فان هذا يعد اخلالا بحق الدفاع لو تنازلا منه - اى من المستشار ساهر درويش - عن المبلغ المودع منه لدىَ شركة الريان !!

هذا ما يعلنه المحامون من اسباب لطلبهم تنحى

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وممثل الادعاء في القضية .. ولكن هل هذه هي كل الأسباب ؟!

في الواقع ان هناك اسبابا اخرى لا يعلنها المحامون في الجلسة لطلبهم تنحية المستشار ساهر درويش وإنما يتحدثون عنها فيما بينهم وبشكل غير معلن وهي مواقف المستشار ساهر درويش من هيئة الدفاع . وقد قال احد المحامين « لآخرساعة » : اننا نطالب برده لتشدده معنا فكل طلب نطلبه يرفضه لنا .. وهو لا يؤمن من داخله بالصفقة التي نحاول اتمامها وهذا ينعكس بالفعل على قراراته تجاهنا "

وفي اعقاب جلسة السبت التي اعلن فيها اعضاء هيئة الدفاع انسحابهم بعد ان قال لهم الدكتور حسني عبداللطيف رئيس المحكمة : انه لا يستطيع ان يفرض على النائب العام الشخص الذي يمثله في المحكمة .. وانه لا يوجد احد يستطيع رد النيابة وإنما يستلزم ذلك رفع دعوى خصومة والمحامون بالفعل اقاموا دعوى الخصومة ومستمرون فيها وبالتالي فلا ضير من الاستمرار في نظر القضية مع وجود المستشار ساهر درويش ..

في اعقاب تلك الجلسة صرح رشاد نبيه : ان الدفاع سوف يصر على تنحية المستشار ساهر درويش مهما كلفه ذلك .. وقال : ان المستشار ساهر درويش ايضا يصر على عدم التنحي وفي راي نتيجة لذلك ان هناك من يحاول دفع هيئة المحكمة بهذا الشكل إلى التنحي عن نظر القضية لان هذه الهيئة هي التي وافقت على المضي في صفقة البيع حتى تاتي دائرة جديدة ترفض السير في اجراءات الصفقة . ولكن في حالة قدوم دائرة اخرى فاننا سنردها ..

وقال مؤكدا : اننا نستطيع ان نبقي هذه القضية في المحاكم عشر سنوات كاملة .. حتى تتم صفقتنا !!

وقد دافع المستشار ساهر درويش عن موقفه قائلا : ان النائب العام قد كلفني بالاستمرار ممثلا للادعاء مع الزميل احمد ادريس رئيس النيابة .. وانني لن اترك هذه القضية إلا بالوفاة او صدور حكم قضائي او ترقيتي لمنصب اعلى ..

خطة الانسحاب

وعندما وقف رشاد نبيه محامي الريان يقول : انه نظرا لان الدفاع لا يمكن ان يشترك في امر يخالف القانون وتطبيقه والعدالة وحيادها .. الأمر الذي يضطر معه الدفاع عن جميع المتهمين إلى الانسحاب ..

منذ تلك اللحظة بدا واضحا ان « انسحاب » اعضاء هيئة الدفاع لم يكن عشوائيا او وليد انفعال وإنما هو مسالة محسوبة .. ومخططة .. فقد صرح اعضاء هيئة الدفاع : ان اجراءات المحاكمة لا يمكن ان تتم بدون محامين وخاصة في قضايا الجنايات (او مع المتهمين المسند اليهم تهم تصنف على انها جنايات) .. كما ان المحكمة لا تستطيع ان تفرض على المتهمين اي محامين وخاصة إذا تمسك المتهمون بمحاميهم .. ولذا طلبوا من احمد الريان - المتحدث الرسمي عن آل الريان من داخل القفص - ان يعلن انهم متمسكون بهيئة الدفاع .. وبالاضافة إلى العاملين السابقين فقد استند المحامون إلى ان القانون يبيح لهم ان يتراجعوا عن تنازلهم خاصة إذا لم تكن توكيلات المتهمين بالدفاع عنهم لم تلغ ولكن لابد من « مفاوضات » مع هيئة المحكمة حتى يكون للرجوع عن التنازل ثمن ..

ولهذا اسرع المحامون المنسحبون إلى النقابة العامة للمحامين ليبلغوا مجلسها عن انسحابهم .. وعن تكليف المحكمة لاربعة محامين آخرين من الذين عليهم الدور للدفاع عن المتهمين في الوقت الذي يتمسك فيه المتهمون بمحاميهم .. وطبعا ركز المحامون المنسحبون على مسالة « الاهانات » التي وجهها اليهم المستشار ساهر درويش عندما وصف ما يفعلونه بانه تمثيليات وانه كوميديا سوداء ..

وكان الطبيعي ان يتوجه في صباح اليوم التالي محمود عبدالحميد سليمان وكيل مجلس نقابة المحامين واحمد عوده عضو مجلس المحامين إلى المحكمة لمحاولة إزالة الخلاف بين هيئة الدفاع والمحكمة .. وقد حضر جميع المحامين الذين انسحبوا في اليوم السابق إلى المحكمة ..

وكانت المفاجاة التي لم يحسب المحامون حسابها إذ ابلغ رجال الشرطة المكلفون بحراسة المحكمة المحامين بان رئيس المحكمة قد اصدر قرارا بالغاء تصريحات دخولهم للمحكمة بعد انسحابهم

٦١٤٠

المصدر : أخرساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

في اليوم السابق .. بل ان رئيس المحكمة الدكتور حسني عبداللطيف بلغ وكيل مجلس النقابة وعضو المجلس انهم إذا كانوا يريدون ان يقابلوه ان يحضروا اليه في اليوم التالي في مكتبه بمحكمة جنايات الجيزة .. اى انه رفض مقابلتهم ايضا !

وهنا بدأت مشكلة جديدة فقد اعتبر المحامون ان رفض رئيس المحكمة مقابلة وكيل المجلس وعضوه اهانة للمحامين .. لذلك سارعوا إلى النقابة للعمل على عقد اجتماع طارىء لمجلس النقابة وبالفعل اجتمع ستة اعضاء من المجلس من بينهم وكيل المجلس وكانوا على اتصال دائم عن طريق التليفون باحمد الخواجة نقيب المحامين

. وقد طالب المحامون نقيبهم باصدار بيان كتبوا صيغته المقترحة بأن يمنع اى محام من الوقوف امام هذه الدائرة لأن الانتداب للمحامين للدفاع في القضايا من حق النقابة وليس من حق المحكمة كما يقضي بذلك قانون المحاماة وقانون الاجراءات الجنائية .. خاصة وان المتهمين متمسكون بمحاميهم وان يحذر اى محام يخالف ذلك بالشطب ..

لكن نقيب المحامين احمد الخواجة اقترح قبل اصدار هذا البيان ان يقوم وكيل المجلس وعضوه احمد عودة بمقابلة رئيس المحكمة باستئناف القاهرة المستشار الدكتور صلاح عطية .. وبالفعل ذهب اليه الاثنان ومعهما رشاد نبيه .. وقد تمت جلسة هادئة بمكتب رئيس محكمة الاستئناف .. ابدى فيها عدم رضائه لاى تصرف يسىء للمحامين ووعد بالتدخل لانهاء اى مشكلة بين هيئة الدفاع والمستشار الدكتور حسني عبداللطيف رئيس المحكمة ..

وهنا قرر مجلس نقابة المحامين تأجيل اصدار البيان حتى يتيح الفرصة لتدخل رئيس محكمة الاستئناف للتدخل لاحتواء المشكلة ..

وقد صرح محمود عبدالحميد سليمان وكيل نقابة المحامين «لآخرساعة» : ان نقابة المحامين بعيدة كل البعد عن قضية الريان او غيرها من القضايا وان توجهي انا والسيد احمد عودة للسيد رئيس المحكمة لم يكن لاى سبب خاص بموضوع القضية وإنما لما ذكره المحامون من عبارات مسيئة للمحاماة وللمهنة ..

وقال صبري مبدى سكرتير عام نقابة المحامين «لآخرساعة» : ان نقابة المحامين لن تستدرج لكي تصبح طرف خصومة في اى قضية .. فرسالتنا كنقابة لها ثلاثة اهداف .. اولا : توفير الدفاع عن كل متهم ومعاونة المحكمة في تأدية مهمتها والعمل على حل اى مشكلة بين المحامين والمحاكم .. فرسالتنا مكملة لرسالة هيئة المحكمة التي تمثل القضاء الجالس ونحن نمثل القضاء الواقف ..

وعلى هذا تم الاتفاق نهائيا على ان يتم ارجاء اصدار اى بيانات من النقابة والاكتفاء بتدخل رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة .. على ان يبحث مجلس نقابة المحامين المشكلة باكملها في جلسته التي ستعقد يوم الخميس (غدا) ..

ويتوقع اعضاء مجلس نقابة المحامين ان المشكلة ستحل بين المحكمة وهيئة الدفاع .. ويؤكدون ان هيئة الدفاع عن المتهمين ستتنازل عن انسحابها وتعود لانه من غير المعقول انهم يقصدون انسحابا نهائيا .. بل يهدفون بانسحابهم الضغط لتحقيق مطالب معينة ..

مصير الصفقة

والسؤال الذى من الطبيعي ان يثور وسط كل هذه المشكلات ؟! هل ستتم .. ام ستتأخر او تتعرقل بسبب هذه المشاكل ؟؟

يقول رشاد نبيه: الصفقة لن تتأثر بما يحدث ولن تتأثر بانسحابنا فهي ماضية في طريقها وستتم رغم كل العراقيل وان جزءا من المال المخصص لشراء الصفقة (٦٠٠ مليون دولار) اصبح موجودا داخل مصر وستدخل مبالغ اخرى لاحقا إلى مصر وتودع ببنوك داخل مصر تمهيدا لاتمام الصفقة ..

ممدوح الوسيمي المحامي قال : الصفقة ليس لها اى علاقة بما يحدث فاللجان الهندسية ولجان المعاينة مستمرة في عملها وستنتهي من عملها في حصر ممتلكات الريان من اراض وعقارات في غضون ٧٥ يوما من الآن بعدها تكون لدينا كراسة الشروط الخاصة بممتلكات الريان بشكل مفصل والتي ستتكلف مليون جنيه نتحملها نحن .. وبعدها تتم الاجراءات التنفيذية للبيع ..

اضافة ٣٠٠ مليون جنيه "ارباح" لمودعي شركة الريان

كتب محمود الحضري :

تصر ادارة التحفظ على الاموال على اضافة ٣٠٠ مليون جنيه الى حقوق المودعين بشركة الريان . تمثل ارباح الايداعات عن العامين الماضيين . ليصل اجمالي المستحقات الى ١٨٠٠ مليون جنيه . بينما يعارض محامي الريان اضافة الارباح . ويعرض شراء الاصول بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه فقط .. واكد مسئول بادارة التحفظ على الاموال ان حقوق المودعين قيمتها متغيره . وان مطلب اضافة الارباح مشروع قانونا . واحد مسئوليات ادارة التحفظ على الاموال . ووصف المسئول ادعاءات الريان ومحاميهم عن خسائرهم في مضاربات البورصة بانها جناية اخرى تضاف الى مخالفاتهم .

وكان احمد الريان قد كشف عن مفاجاة جديدة . واعترف لاول مرة امام المحكمة بتحويل ٤٠ مليون دولار في اوائل عام ٨٨ الى البنك المركزي الاردني بدعوى المساهمة في انشاء بنك اردني مصري . وقال الريان . ان هذا المبلغ جرى تحويله من احد البنوك المصرية . وحسابات اخرى في بنك امريكان اكسبريس . وزعم الريان انه استعاد المبلغ في النصف الثاني من عام ٨٨ وصرفه الى المودعين . وعندما ابدت المحكمة دهشتها لهذا الادعاء . رد احمد الريان ساخرا . احنا كده كده رايحين النار .

كما كشف الشاهد الاول في القضية الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال عن مخالفات الريان . واكد الشاهد ان الشركة كانت تقوم بزيادة راس المال زيادة وهمية من مدة لاخرى لايهام المودعين بتحسن المركز المالي للشركة . وقال الشاهد بان مخالفات الريان كانت متعمدة ويتستر عليها كبار مستشاريه من جهابذة القانون . الذين كانوا يعملون في الشركة واكد الشاهد بان محاولات رد اموال المودعين من الخارج قبل قرار التحفظ باءت جميعها بالفشل وزعم الريان بانه خسرها في المضاربات .

وكشفت المحكمة مناورات اعضاء دفاع الريان وعلى راسهم محمد رشاد ونبيه بعد ان اتفقوا على الانسحاب والتخلي عن واجب الدفاع عن آل الريان واعوانهم يوم السبت الماضي وذلك لاحراج المحكمة ووضعها في موقف متازم الا ان رئيس المحكمة المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف تصدى لهم وكشف مناورتهم واصدر قرارا مفاجئا بانتداب محامين اخرين للدفاع عن المتهمين

مفاجأة جديدة لمحامى الريان رغم أزمته العنيفة مع المحكمة

رشاد نبيه يعلن رد أموال المودعين بالهلال ضمن صفقة الريان .. والصفقة مستمرة

كتب : عزت بدوى

واصل رشاد نبيه محامى الريان تفجير مفاجاته المثيرة . رغم الأزمة العنيفة التى شهدتها القضية هذا الاسبوع بعد إصرار دفاع الريان على الانسحاب من المحكمة احتجاجا على تمثيل المستشار ماهر درويش للنيابة العامة فى الدعوة .. ثم تواصلت الاحداث سريعة لتدخل نقابة المحامين طرفا فى الأزمة بعد ان رفض رئيس المحكمة مقابلة وفد النقابة اثناء انعقاد الجلسة

فجر رشاد نبيه فى تصريحات خاصة « للمصور » مفاجاة جديدة ، فحواها انه مستعد لرد اموال المودعين فى مجموعة شركات الهلال ضمن اطار الصفقة العامة برد اموال المودعين فى الريان . بل قال انه يلتزم فوق كل ذلك بسداد كل المديونيات المستحقة على الريان بخلاف حقوق المودعين لديه .

وانه تقدم بخطاب رسمى لادارة الأموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام لبيان كل اصول وممتلكات مجموعة شركات الهلال سواء داخل مصر او خارجها والمبالغ المستحقة للمودعين بهذه الشركات خاصة ان الريان كان قد سبق ان اشترى هذه الاصول وسدد جزءا من ثمنها ثم توقف عن السداد . مما ادى إلى تداخل اصول الشركتين .

واضاف رشاد نبيه انه ملتزم بسداد ديون الريان لشركات الهلال ، وملتزم ايضا بسداد كل المديونيات الاخرى المستحقة على الريان بالاضافة إلى كل حقوق المودعين لديه . خاصة ان هناك العديد من اصول الريان لم يسدد ثمنها كاملا وحلت مواعيد استحقاق اقساطها .

وبعيدا عن المفاجاة الجديدة التى تزيد غموض صفقة الريان حيث اصبح على محامى الريان ان يدفع ثمن شراء العديد من الاصول للدولة من جديد خاصة ان هذه الاراضى غير مملوكة للريان بالاضافة الى

رفع ثمن اصول شركات الهلال بخلاف حقوق المودعين لدى الريان البالغة مليارا و ٥٤٤ مليون جنيه بينما اكثر التقديرات تفاؤلا لجميع اصول الريان المتحفظ عليها سواء كانت مملوكة بالكامل او بحق الانتفاع لاتزيد على ٨٠٠ مليون جنيه فقط. فقد شهدت قضية الريان هذا الاسبوع تطورات ساخنة بدات احداثها المتلاحقة عقب انتهاء احمد الريان من مناقشة الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فج النور. حيث اتهم احمد الريان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور فج النور بتعمد تصفية شركاته دون بقية شركات توظيف الاموال. كما نسب لابن شقيق رئيس الوزراء سامح عادل صدقي انه بدد ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار من اموال شركاته لدى بنك ابو ظبي الوطني بدولة الإمارات العربية. وإن كان د. فج النور قد نفى جميع اتهامات الريان وعدم علمه بهذه الواقعة بل واكد في شهادته ان شركة الريان دأبت على مخالفة جميع القوانين في البلاد وان هيئة سوق المال ابلغت النيابة العامة ضدها اربع مرات

فجر رشاد نبيه محامي الريان عاصفة داخل الجلسة حينما اعلن اعتراض هيئة الدفاع عن الريان على وجود المستشار ساهر درويش ممثلا للنيابة العامة رغم انه احد المودعين لدى الريان. فطلب الى المحكمة ضرورة استبعاده وإلا سينسحب الدفاع عن القضية وعبثا حاول رئيس المحكمة ان يقنع محامي الريان بعدم قانونية مطلبه خاصة ان هناك دعوى مخاصمة رفعها آل الريان ضد المستشار ساهر درويش وعليهم استعجال البت فيها ولكن محامي الريان تمسك بمطلبه وعاود تهديده بالانسحاب ان لم يجب الى طلبه. وفي جلسة يوم السبت الماضي اعلن المستشار د. حسني عبد اللطيف رئيس المحكمة انه لم يجد سندا قانونيا لطلب دفاع الريان باستبعاد المستشار ساهر درويش عن تمثيل النيابة العامة في الدعوى واذا كان لدى هيئة الدفاع نص قانوني يستندون اليه في مطلبهم فليدفعوا به امام المحكمة. خاصة ان هناك سابقة قضائية في هذا الشان حيث كان ممثل النيابة قد تعدى بالقول على اعضاء هيئة المحكمة في الجلسة وطلبت المحكمة من النائب العام استبعاد عضو النيابة من تمثيل النيابة في الدعوى ولكن النائب العام رفض طلب المحكمة وتمسك بعضو النيابة ممثلا له في الدعوى وان كان قد وقع عليه العقوبات اللازمة بشان تطاوله على هيئة المحكمة. واضاف رئيس المحكمة انه لاتوجد اى سلطة تجبر النائب العام على اختيار ممثليه في القضايا. كما ان النيابة العامة هي خصم شريف وممثل الاتهام في الدعوى الجنائية وبالتالي فلا تعارض بين كون المستشار ساهر درويش ممثلا للنيابة في الدعوى ومجنيا عليه في قضية الريان. ورغم هذه الاسانيد القانونية التي ساقها رئيس المحكمة لهيئة الدفاع لاقناعهم بعدالة قانونية وعدالة مطلبهم باستبعاد ممثل النيابة من القضية فإن رشاد نبيه محامي الريان اعلن انسحابه وبقية زملائه من الجلسة. الامر الذي دفع رئيس المحكمة الى انتداب اربعة محامين جدد من نقابة محامي الجيزة للدفاع عن آل الريان والمتهم الخامس في القضية محمد احمد عبد الخالق بدلا من هيئة الدفاع التي انسحبت من الدعوى. وكانت الامور تسير سيرها الطبيعي في مثل هذه الاحوال. حيث اثبت المحامون المنتدبون حضورهم في اليوم التالي مباشرة وطلبوا تاجيل الدعوى لحين الاطلاع على ملفات القضية والاستعداد لمناقشة الشهود فيها. الا إن دفاع الريان المنسحب بقيادة رشاد نبيه حاول دخول المحكمة وبرفقتهم محمود سليمان وكيل نقابة المحامين العامة واحمد عودة عضو المجلس وامين الصندوق. مما دفع رئيس المحكمة الى اصدار تعليماته لحرس المحكمة بمنع دخولهم المحكمة حتى لايحدث تشابك بينهم وبين المحامين المنتدبين. كما رفض مقابلة وفد نقابة المحامين الحاضر معهم اثناء الجلسة وطلب اليهم مقابلته في مكتبه في اليوم التالي لبحث امر عودتهم وذلك حتى لاتتعطل الجلسة. كما اعلن احمد الريان تمسكه بدفاعه المنسحب ومنحه مهلة لتوكيل محامين جديدين وهما صبري مبدي وحامد الازهري.. وهدد برد هيئة المحكمة مالم تجب مطالبه..

المصدر : المصـــــور

التاريخ : ٣ أغســـطس ١٩٩٠

وفى سرعة البرق تصاعدت الاحداث حيث اعتبر وفد نقابة المحامين عدم السماح لهم بدخول المحكمة اهانة لمهنة المحاماة ولنقابة المحامين كما سارع المحامون المنسحبون بالاعتصام داخل مكتب امين عام نقابة المحامين وطالبوا باتخاذ موقف نقابى موحد وضرورة عقد مجلس نقابة المحامين لبحث هذه الأزمة .. وبالفعل تم اجراء اتصالات عاجلة ظهر يوم الأحد الماضى باحمد الخواجة نقيب المحامين الذى كان مسافرا الى الاسكندرية وتم عرض الامر عليه تليفونيا . فطلب اليهم تهدئة الموقف والتقدم ببلاغ لرئيس محكمة استئناف القاهرة وإصدار بيان عام بموقف النقابة فى هذا الشأن . وبالفعل توجه وكيل نقابة المحامين وامين الصندوق لمقابلة رئيس محكمة الاستئناف وتم عرض الموقف عليه حيث وعدهما بحل الأزمة .

مسلسل شركات تلقي الاموال

مصر احالت «المراكشي» على القضاء واكثر من ٧٠٪ من الودائع «تبخرت»

القاهرة: «الشرق الاوسط»

احال المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي المصري محمد محمد كمال المراكشي صاحب احدى شركات توظيف الاموال الى محكمة القيم وتحفظ على شركته لطلب فرض الحراسة على امواله الواردة في المركز المالي.

تضمن قرار الاتهام قيام المتهم في الفترة السابقة لعام ١٩٨٩ بالاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع حيث اسس منشأة باسم «مكتب المراكشي للهندسة والتجارة» غرضها الرئيسي تلقي الاموال من الغير لدعم توظيفها وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية بعائد شهري قدره ٣٪ من رأس المال مما ترتب عليه ضرر بالغ في سوق المال بالبلاد تمثل فيه استقطاب مدخرات عدد كبير من المواطنين بلغوا ٢١٠٥ مواطنين وحددت مدخراتهم بحوالي ١٢ مليونا و٥٥٢ الفا و٤٠٠ جنيه.

كما استولى صاحب الشركة على اموال المودعين لديه في الاحتيال عليهم تحت شعار العائد المرتفع في حين ان هذا العائد كان على حساب حق المجتمع في الضرائب غير المدفوعة فضلا عن انه كان على حساب رؤوس الاموال الاصلية للمودعين.

وبلغت قيمة الاصول للمركز المالي للمراكشي ٣ ملايين و٤٩٨ الفا و٥٠ جنيها فقط وذلك بالرغم من الحصول على اكثر من ١٢ مليون جنيه من المودعين ويرجع السبب في ذلك بصفة اساسية الى ان المراكشي كان يقوم بصرف نسبة عائد عالية قدرها ٣٦٪ سنويا في حين كان يستحيل على منشأته ان تحقق هذه النسبة الضخمة من الارباح وقد بلغ اجمالي العجز عند اعداد المركز المالي بمعرفة هيئة سوق المال ٧ ملايين و٧٨٦ الفا و٣٣٤ جنيها وزاد هذا العجز عند اعداد المركز المالي بمعرفة المدعي الاشتراكي نظرا لتصرف المراكشي في البضائع الموجودة لديه.

احالة صاحب شركة المراكشى لمحكمة القيم

استولى من المودعين على ١٢,٥ مليون جنيه ولم يردها

كتبت ـ الهام شرشر :

احال امس المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى محمد كمال المراكشى صاحب شركة المراكشى لتوظيف الأموال الى محكمة القيم لطلب فرض الحراسة على امواله بعد انتهاء المهلة القانونية التى حددها القانون لرد الاموال .

صرح بذلك المستشار محمود ابو العلا وقال ان قرار الاتهام تضمن قيام المراكشى فى الفترة السابقة على عام ٨٩ بالاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع وادارة منشأة باسم مكتب المراكشى للهندسة والتجارة بغرض تلقى الاموال من الغير بزعم توظيفها وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية بعائد شهرى ٣ ٪ من رأس المال واستقطب مدخرات ٢١٠٥ مواطنين التى بلغ مجموعها ١٢ مليونا و٥٥٣ الف جنيه وحرمان المجتمع من توظيفها لخدمة قضايا التنمية .

واستولى على اموال المودعين لديه عن طريق الاحتيال بخلقه مناخا استثماريا وهميا تحت شعار العائد المرتفع فى حين أن هذا العائد كان على حساب حق المجتمع فى الضرائب غير المدفوعة . كما امتنع عن رد جميع اموال المودعين لديه فى المهلة المحددة قانونا ..

هذا وقد بلغت قيمة الاصول فى المركز المالى له ٣ ملايين و٤٩٨ الف جنيه بالرغم من حصوله على اكثر من ١٢ مليون جنيه من المودعين وكان يصرف نسبة عائد قدرها ٣٦ ٪ سنويا بينما كان يستحيل على منشأته ان تحقق هذه النسبة الضخمة من الارباح حيث كان بعضها يحقق خسائر والآخر يحقق عائدا اقل من المنصرف .

وقد تبين ان اجمالى العجز فى مركزه المالى يبلغ ٧ ملايين و ٧٨٦ الف جنيه .



امرأة لكل العصور

نفيسه عابد

من ضلع آدم

أولاد الأكابر .. وشركات توظيف الأموال !!

□ وصلتنى هذه الرسالة من قارئة :

بعد التحية .. بما عرف عنك من كلمة الحق الشجاعة والرأى الواعى أرجو من سيادتكم قراءة كتابى هذا : كتبت السيدة خيرية البكرى رئيسة جمعية التحرر الاقتصادى مقالا بجريدة الأخبار الصادرة بتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٩٠ بعنوان « ما بين بين » والمقصود بالعنوان هو الطبقة المستورة على حد قولها .. وتساءلت : أين هم الآن من ارتفاع الأسعار ومصاريف المدارس ومصاريف الأطباء وعلاج المريض منهم ؟ .. والأهم .. هو أين هم من شركات الريان وأمثاله ؟ ..

والريان وأمثاله هم موضوعنا .. فإذا علمت يا سيدى الفاضلة أن هذه السيدة هى والدة عز الدين فؤاد شيرين وهو أحد رجال الأعمال الذى جمع أموالنا ونحن مجموعة من المودعين لديه أموالنا .. وغادر البلاد .. أى أنها أم رجل من أمثال الريان ؟ .. فما هو تفسيرك لما جاء بمقالها ؟ .. ومرة أخرى أرجو إبداء الرأى والتعليق وتقبلى فائق تحياتى .

ملحوظة : جميع المستندات الدالة على ما جاء برسالتى لدى هيئة سوق المال والمدعى الاشتراكى .. وكل ضحية مثلى تحتفظ بالشيكات الخاصة بها وهى المستند الوحيد .. وأنا متحملة كافة ما يترتب على هذا المقال .. ولكن جزيل الشكر .

إمضاء

عصمت قريطم

إن شركات توظيف الأموال قد أصبحت عقدة حياتنا .. وكلما جاءت سيرتها أصابتنا ؟ جميعا بنوبة حساسية شديدة لم يوصف لها دواء حتى الآن !! .. وقد تعودنا ، أو سلمنا .. بأن أصحاب هذه الشركات هم من فئة معينة جاءت من أسفل قاع المجتمع لتحصل على الثراء السريع بتفكير مريض استغل بدهاء بعض أمراض وظروف المجتمع المصرى .. فهل دخل أبناء الذوات أولاد الطبقة التى كانت يوما ما أعلى شرائح المجتمع المصرى هل دخلوا إلى الحلبة أيضا ؟! وهل صحيح أن ما جاء برسالة السيدة عصمت قريطم من هروب ابن الذوات بأموال المودعين الذين وثقوا فى أصله العريق قبل أن يثقوا فى قدرته الاقتصادية ؟!.. وإذا كان كل ذلك صحيحا فما الذى دفع بالسيدة والدته إلى كتابة ذلك المقال الذى يتعاطف مع ضحايا شركات توظيف الأموال ؟!.. وهل هى لا توافق على ما فعله ابنها بأموال الآخرين ؟! أم أنها محاولة ساذجة لذر الرماد فى العين ؟!.. إن سيل الأسئلة قد لا يتوقف وهى كلها تبحث عن الحقيقة .. فأين هى ؟!

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

تقرير للبنك المركزى يؤكد :

أموال مودعى الريان فى ٩٠ حسابا لدى ٥ دول أجنبية

كتب ـ سليم عزوز :

كشف تقرير للبنك المركزى ان اموال المودعين بشركات الريان تم تهريبها للخارج من خلال ٩٠ حسابا فى بنوك ٥ دول اجنبية بعضها فتح باسماء عائلة الريان والبعض الاخر باسماء تجار عملة مصريين والبعض الاخر باسماء اثنين من موظفى شركة الريان الموثوق فيهما وهما محمد احمد عبد الخالق والذى فتح باسمه حسابين بلندن الاول فى بنك ميدلاند والثانى فى بنك إنتراست كما فتح له حسابا ثالثا لدى « مانتر استانك بنيويورك اما الموظف الثانى فهو مسعد فرج عبد الفتاح والذى فتح باسمه ثلاثة حسابات بامريكا لدى بنوك امريكا اكسبريس وانتراست وتكساس كومر سيتك

اضاف التقرير ان هناك ١٣ حسابا سريا فى اربعة بنوك سويسرية بينها ٦ حسابات باسم الريان

وكشف التقرير عن ان احمد الريان قام بفتح حساب خاص باسم زوجته زينب سلامة فى كيمكال بنك بجنيف اما حساب فتحى الريان الذى ثارت حوله الشائعات بانه لايسحب منه إلا ببصمة الصوت فتبين ان حسابه فى بنك بارى بار بجنيف وله تفويض بالسحب والايداع لكل من زوجته شكرية سليمان وشقيقه احمد الريان وتم تغذية هذه الحسابات من بنوك امريكا إكسبريس بالقاهرة وقناة السويس والجيزة الوطنى للتنمية والمصرف الاسلامى الدولى

وقد بلغت جملة الاموال التى حولها ال الريان الى كل من امريكا وبريطانيا والمانيا الغربية وسويسرا منذ عام ١٩٨٤ وحتى القبض عليهم ٤١٧ مليونا و ٦٩ الفا و ٣٧٤ دولارا امريكيا و١٠ ملايين مارك المانى و ٧١٧ الف جنيه إسترلينى

وقال التقرير أن مبالغ ضخمة حولها ال الريان خلال الشهور الاخيرة اثناء إعداد قانون تلقى الاموال عام ١٩٨٨ وكانت اخر دفعة محولة للخارج بعد صدور القانون وقبل التحفظ مع الريان بشهر واحد

رد اموال المودعين بشركة هيديكو مصر

كتب مسعد نوار : قرر المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي رد اجمالي حقوق المودعين بشركة هيديكو مصر لتوظيف الاموال ، بعد قيام الجهاز ببيع ٢٠٠ وحدة سكنية تابعة للشركة بالمعادي والتصرف في اثاثات مكاتب الشركة .

صرح بذلك المستشار محمود ابو العلا مساعد المدعي الاشتراكي وقال ان الجهاز تمكن من تحقيق ٢٠ مليون جنيه ببيع ممتلكات الشركة يسدد منها حقوق المودعين البالغ عددهم ٥٥١ مودعا

وصرح المستشار عبد المعز ابراهيم مساعد المدعي الاشتراكي بانه تقرر استمرار منع اصحاب شركة الهدى مصر من مغادرة البلاد لحين تقديمهم برنامج لرد اموال المودعين يتفق مع القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بعد محاولتهم فرض شروط على المودعين لرد اموالهم مخالفة لنص القانون .

ارباح شركات التوظيف آخر ديسمبر

حددت هيئة سوق المال نهاية شهر ديسمبر المقبل ، آخر موعد أمام شركات توظيف الأموال التي سبق للهيئة ان وافقت على برامج توفيق أوضاعها ـ لصرف جميع الارباح المستحقة للمودعين فيها

ومن ناحية اخرى تبحث الهيئة حاليا موقف ١٢ شركة من شركات توظيف الاموال التي اعلنت موافقتها على رد اموال المودعين ولم تقم باتخاذ اية اجراءات عملية في هذا الاطار .

وكشفت احصائية عن ان هيئة سوق المال قامت بصرف مليون و ٨٠٠ الف جنيه حوافز في ومكافآت وانتقالات للكبار المسئولين فيها خلال الفترة الماضية نظير قيامهم بمتابعة نشاط شركات توظيف الأموال .

مخالفات جديدة في شركتي الشريف والسعد

شكلت هيئة سوق المال عددا من اللجان للتفتيش على شركات توظيف الاموال بعد ان تلقت العديد من الشكاوى ضد هذه الشركات ومخالفاتها لقانون تلقى الاموال ١٤٦ لعام ١٩٨٨

وكشفت هذه اللجان ان هذه الشركات ارتكبت الكثير من المخالفات ضد مودعيها ومن اهم هذه المخالفات عدم الالتزام بالجدول الزمنى لرد الاموال واصدار الصكوك وعدم تحديد الارباح وصرفها

وتقوم هيئة سوق المال حاليا باصدار خطابات موجهة الى الشركات لتعديل مواعيد صرف الصكوك طبقا للجدول الزمنى المعتمد من قبل الهيئة

كما وجهت الهيئة انذارا لشركة السعد لعدم تحديدها ارباح عامى ٨٨ و ١٩٨٩ وتخلف الشركة عن تقديم المركز المالى منذ ٢٨ مارس -- كما ان الشركة خالفت القانون حيث قامت بخصم الارباح وبنسبة ٧٠٪ والتى صرفت قبل ١ / ٧ / ١٩٨٨

انذارات

كما وجهت الهيئة ايضا انذارا الى شركة الشريف لعدم تسليم المركز المالى للشركة الى الهيئة بعد انتهاء المهلة المحددة فى ١٧ يوليو الماضى

ومن المقرر ان يجتمع مجلس ادارة هيئة سوق المال خلال الشهر القادم لمناقشة التقرير الذى اعدته لجان التفتيش واتخاذ الاجراءات المناسبة التى حددها قانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية والتى تصل الى تعيين مفوض لادارتها والتصفية .

٤٧ شركة امام المدعى الاشتراكى

ويواصل جهاز المدعى العام الاشتراكى التحقيق مع ٤٧ شركة منها ٦ شركات كبرى وهى بدر للاستثمار والهدى مصر ونيوكايرو للخدمات المتطورة ومكتب المهندس المراكشى وحذر المسئولون بالمدعى الاشتراكى المودعين من التورط والوقوع فى نصب واحتيال هذه الشركات وفى حالة تقديم أى عرض للمودعين عليهم استشارة واخذ راى الجهاز

وقد اتخذ جهاز المدعى العام الاشتراكى الاجراءات بالتحفظ على عدد كبير من الشركات والتى تقع تحت اشرافه واتخاذ الاجراءات القانونية ببيع اصول هذه الشركات

اما الشركات التى تقع تحت اشراف النيابة العامة فيصل عددها ٣٣ شركة منها شركة الهلال والارنب الرومى وداليكو للاستثمار واى -- سى -- سنتر والانوار للمعاملات المالية .

المصدر : الاحـــرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

نهبوا مصر !!

نائب رئيس وزراء سابق تعاون مع الريان فى تهريب أموال المودعين

زوج بنت رئيس راحل تحول من موظف صغير الى صاحب ١٠٠ مليون جنيه استرلينى

ديون مصر الخارجية حوالى ٤٠ مليار دولار !! وودائع المصريين فى بنوك اوروبا تقدر بحوالى ١٠٠ مليار دولار !! وتلك ليست فزورة او لوغاريتما ولكنها حقيقة جعلت وكالة رويتر العالمية للانباء تقول فى تقرير لها مؤخرا ان مصر هى اغنى افقر دولة فى العالم

فهناك من المصريين الذين يعيشون فى دول غرب اوروبا وتحديدا سويسرا وفرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وكذلك بعض كبار رجال الاعمال والمهنيين من المصريين الذين يعملون فى الدول الخليجية منذ فترات طويلة من يمتلكون ودائع واستثمارات تقارب حجم فوائض اموال البترول الكويتية التى تقدر بحوالى ١١٠ مليارا دولار وفوائض اموال البترول السعودية التى تزيد على ١٤٠ مليار دولار

ان السيد / [illegible] يرافق المرحوم فتحى الريان عند

تردده على جنيف ، وكان يتولى حمل حقيبة كبيرة فى يده وبهـــا

الاموال والصيانة الخاصة بالشركة .

يمتلك المذكور قطعة ارض فى جنيف تقدر بمبلغ ١٠ مليـــون دولار

وانه صاحب الاعلانات التى تنشر فى جريدة الاهرام عن تملك شقــة او

فيلا بجنيف ويشاركم فى ذلك نجله .

قام بايداع مبلغ من الدولارات فى حساب شركة الريان بجنيف فـــى

بنك امريكان اكسبريس برقم GE 118 RAYAN ويعمل ببنك امريكـــان

اكسبريس شخص لبنانى الجنسية يدعى فيليب البير اديب ابلـــغ

المودعين مؤخرا انه لا يوجد رصيد لشركة الريان بالبنك المذكور .

تفضلوا بقبول فا" /

صورة من تقرير المسئول الامنى الكبير حول الاموال المنهوبة .

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :
جمال الدين حسين

وطبقا لاخر المعلومات فان جزءا كبيرا من الاموال التى تخص المصريين كايداعات فى البنوك الغربية جاء عبر تحويلات من الدول الخليجية الى حسابات خاصة بكبار رجال الاعمال والمهنيين المصريين ويقدر حجم هذه التحويلات سنويا برقم يتراوح بين ٦ الى ٨ مليارات دولار

الا ان جزءا اخر من اموال المصريين فى البنوك الغربية التى تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار هو عبارة عن اموال منهوبة

كان بعضها قروضا عقدتها الدولة وذهبت الى حسابات فردية فى بنوك الخارج

وكان البعض الاخر اموالا مهربة تخص ضحايا شركات توظيف الاموال

والبعض الثالث كان عمولات على صفقات ضخمة اودعت فى حسابات خاصة سرية فى الخارج

اسئلة بلا اجابة

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى اعترف صراحة فى مؤتمر شعبى عقد بمدينة اسيوط يوم السبت ٢٨ ابريل الماضى بان القروض الخارجية التى عقدت قبل رئاسة مبارك للدولة كانت بلاحساب وكان بعضها يذهب الى حسابات فردية ويتم احتسابها على الدولة !! وقد نشرت صحيفة الوفد تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة فى صفحتها الاولى صباح اليوم التالى للمؤتمر ولم يكذب الدكتور والى صحيفة الوفد ولم تتحرك اجهزة الدولة ولا مكتب النائب العام للتحقيق فى تلك التصريحات الخطيرة او للاجابة عن التساؤل الطبيعى الذى تطرحه هذه التصريحات وهو :

من هم الذين ذهبت اموال القروض الخارجية الى حسابات خاصة باسمائهم ؟؟ وماهو حجم تلك القروض او الاموال المنهوبة ؟ ومع من عقدت هذه القروض ومن هم الذين وقعوا اتفاقياتها ؟

اموال الريان

تقرير خطير اعده رئيس احد اجهزة الامن يشير الى واحد من هؤلاء الذين نهبوا اموال المصريين .. يقول التقرير فى صفحته الثانية ان السيد/...

والذى كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء قبل فترة كان يرافق المرحوم فتحى الريان عند تردده على جنيف وكان يتولى حمله حقيبة كبيرة فى يده وبها الاموال والسبائك الخاصة بشركة الريان

وان هذا المسئول الاسبق يمتلك قطعة ارض فى جنيف تقدر بمبلغ ١٠ ملايين دولار وانه قام بايداع مبلغ من الدولارات فى حساب شركة الريان بجنيف فى بنك امريكان اكسبريس برقم GE 118RAYAN ويعمل ببنك امريكان اكسبريس شخص لبنانى الجنسية يدعى فليب البير اديب وقد ابلغ هذا الشخص المودعين مؤخرا بانه لايوجد رصيد لشركة الريان بالبنك المذكور

هذا الكلام قد يعنى ان اموال ضحايا الريان المهربة اما انه قد تم الاستيلاء عليها بواسطة هذا المسئول الاسبق او انه شارك فى جريمة تهريبها فقط من خلال خروجه من قاعة كبار الزوار فى مطار القاهرة

فاذا علمنا ان الاصول والجذور الاجتماعية لهذا المسئول الاسبق تقطع بانه ينتمى الى اسرة اجتماعية بسيطة وان والده كان تربيا فى مقابر المجاورين والدراسة يبرز السؤال المنطقى من اين له هذه الثروة التى ربما تعتبر ارض جنيف ذات العشرة ملايين دولار احد مفرداتها ومكوناتها ؟

من اين الثروة ؟

نموذج اخر للفساد وللثروة المجهولة المصدر موظف صغير سابق فى احدى مؤسسات الدولة تزوج باحدى بنات زعيم مصرى راحل وتولى خلال السبعينات منصبا رفيعا فى احدى هيئات التصنيع الاستراتيجى وخلال السنوات التى تلت تركه لمنصبه واستقراره فى لندن اتضح ان هذا الموظف الصغير السابق لديه ثروة ويدير اعمالا وتجارة سلاح

ومشروعات ولاتقل ثروته عن مائة مليون جنيه استرليني اى حوالى نصف مليار جنيه مصرى وان هذا المسئول الصغير السابق قد اصبح له طائرة خاصة لتنقلاته بين القاهرة ولندن وعواصم اوروبا

والسؤال من اين هذه الثروة ومن اين جاءت خميرتها ؟ هل كانت من عمالات على صفقات سلاح ؟

لقد كان والد هذا المسئول الذى يطلق عليه بعض الدبلوماسيين والمسئولين في الدول الخليجية الطفل المعجزة لواء بالمعاش ولم يعرف عنه انه سليل قارون او حفيد اوناسيس فمن اين له هذا ؟

الاقتصاد السرى

والسؤال الاهم كيف يمكن ان نستعيد ماهو منهوب من كل هذه الاموال ؟

يقول الدكتور عثمان محمد عثمان الخبير بمعهد التخطيط القومي والاستاذ السابق للاقتصاد السياسي بجامعة صنعاء ان هذه الاموال المنهوبة او مايمكن تسميته بالاموال السوداء لايمكن التعامل معها بمعايير واساليب الاموال البيضاء التى جاءت عن طريق شريف ومن خلال كد وتعب اصحابها ومن ثم فهى لاتحكمها معايير اقتصادية وانما تحكمها وتتحكم فيها مايمكن ان نسميه الاقتصاد السرى

ونشير هنا الى ان القوانين الاقتصادية والاجراءات المعمول بها في الجهاز المصرفي ساهمت وساعدت بقدر ما في خروج هذه الاموال المنهوبة واذا كان هناك من سبيل لمنع نهب مزيد من الاموال فان ذلك لابد وان يكون عن طريق تخليص القوانين من الثغرات التى تنفذ منها هذه الاموال وهذا سيكون مجرد خطوة

اما الخطوة الثانية فتقع على عاتق اجهزة الامن والمعلومات والاجهزة الرقابية الموجودة في الدولة فعليها الوصول الى تحديد من هم اصحاب الاموال السوداء ؟؟ وماهو حجمها ؟؟ وكيف كونها ؟ ثم تطبيق قوانين الذمة المالية ومن اين لك هذا عليهم جميعا .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

صفقة الريان تدخل حيز التنفيذ

كتب ربيع شاهين :

تنتهي اللجان الهندسية لجرد وحصر ممتلكات الريان من عملها الاسبوع القادم وذلك بعد ان انهت مايقرب من ٩٠ ٪ من اجمالي الاصول وبذلك تدخل صفقة شراء اصول شركات الريان بما قيمته ١٥ مليار يتم من خلالها سداد اموال المودعين حيز التنفيذ .. وهي الصفقة الكبرى التي كان قد تقدم بها محمد رشاد نبيه محامي الريان ووكيل المشترين .

جدير بالذكر ان هيئة الدفاع عن الريان برئاسة محمد رشاد نبيه سوف تعرض امام المحكمة اليوم (الثلاثاء) الخطوات النهائية لتوقيع العقد ونقل الملكية للمشترين واكد رشاد نبيه للشعب ان العقد سوف يتم توقيعه في اوائل اكتوبر القادم يعقبه مباشرة تحرير الشيكات للمودعين مسحوبة على احد البنوك المصرية المعتمدة على ان تصبح واجبة الدفع والسداد لاصحابها في مارس من العام القادم .

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٠

*** للمرة الثانية :**

شركة « المدعى الاشتراكى » لتوظيف الأموال

عقد المدعي الاشتراكى اتفاقا سريا مع احدى شركات توظيف الاموال .. التى يخضع برنامج رد الايداعات بها .. الى اشرافه ويقضى الاتفاق بخصم حوالى ربع ايداعات كل مودع .. وتحويل ايداعات العملة الصعبة الى الجنيه المصرى بسعر صرف شهر يناير الماضى .. وذلك بالمخالفة لقانون تلقى الاموال .

يتضمن استمرار بقاء أموال المودعين بالعملة الصعبة فى عدة دول اوروبية تدر ربحا وشاركت الشركة ببعض هذه الاموال فى تاسيس بنك بلندن .. وتولى الاخ الكبير لاصحاب الشركة عضوية مجلس الادارة

والغريب أنه رغم كل هذه التسهيلات غير الشرعية فلم ترد الشركة سوى بعض حقوق ١٣ الف مودع فقط خلال السبعة اشهر الماضية بينما يبلغ عدد المودعين بها ٤٠ الفا فى الوقت الذى تحتفظ فيه الشركة بمجموع اصولها المتميزة والكبيرة وتحرص على استمرار ملكيتها .. وتقوم بتسديد بعض حقوق المودعين من ارباحها .. مما يشير الى الى أنها لن ترد الباقى قبل عدة اعوام .. رغم ان المهلة القانونية للسداد انتهت فى ٩ يونيو الماضى .. وه حسبنا الله ونعم الوكيل •

المصدر : النور

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

دعوى تعويض ضد الحكومة من المودعين بشركات توظيف الأموال

كتب : احمد عبدالمنعم

اقام عدد من المودعين في شركات توظيف الاموال دعوى تعويض ضد الحكومة نظرا للاضرار المادية التي لحقت بهم نتيجة التصرفات الهوجاء التي قامت بها الحكومة ازاء شركات التوظيف والتي تسببت في ضياع اموال المودعين .

اكد المودعون في شركة التكامل الدولي لتوظيف الاموال وصاحبها الامير احمد جاد الكريم . وهي من الشركات المتحفظ عليها في مكتب النائب العام ـ اكدوا ان الحكومة قامت بدور الاشراف والرقابة على هذه الشركات فاضفت عليها الطابع الرسمي مما دفع المودعين الى وضع اموالهم لدى تلك الشركات ونتج عن ذلك تلاعب بعض اصحاب هذه الشركات واصبح لزاما على الحكومة ان تعوض المودعين باعتبارها مسئولة عن رعاياها ومواطنيها

الانتهاء من معاينة ثلثي صفقة الريان

صرح محمد رشاد نبيه وكيل المشترين في صفقة الريان ، بان اللجان الفنية إنتهت من معاينة ثلثي الصفقة . وقال : أن عقود الوعد بالبيع سيتم توقيعها في جلسة ٢١ ، اكتوبر ، القادم كما انه يجري حاليا إعداد الصيغة النهائية للعقد ، قبل عرضه على ادارة التحفظ بمكتب النائب العام في خلال شهر ، سبتمبر ، القادم لابداء ملاحظتها في بنود العقد قبل توقيعه امام جلسة المحكمة .

ومن ناحية أخرى يبحث رشاد نبيه محامي ، الريان ، رفع دعوى جديدة ضد وزير العدل ، والنائب العام ، ومدير ادارة التحفظ ويطالبهم بدفع مائة مليون جنيه تعويضا عن الاضرار التي لحقت بممتلكات الريان منذ ادارتها في نوفمبر ١٩٨٨ .

المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

محامى الريان للمحكمة : الصفقة مستمرة واحداث غزو الكويت لم تؤثر عليها ومستعدون لدفع ٣٣ مليون جنيه لاعادة تشغيل بعض مصانع الريان

كتب ـ خيرى رمضان ومحمود النوبى :

اكد محمد رشاد نبيه محامى الريان وممثل المشترين امام محكمة الجنايات امس ان صفقة شراء ممتلكات واصول الريان مستمرة ولم تؤثر فيها احداث غزو الكويت وان كانت قد ادت الى بعض الخسائر المادية ولكنها لن تعوق استمرارها وعرض على المحكمة دفع مبلغ ٣٣ مليون جنيه لاعادة تشغيل بعض شركات ومصانع الريان تاكيدا لاستمرار جدية العرض . وطلب من المحكمة تسهيل الحصول على بعض العقود والمستندات من ادارة التحفظ . فقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم لتمكين النيابة من تنفيذ طلبات الدفاع مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول واعلان الشهود .

فى بداية الجلسة قال رشاد نبيه محامى الريان وممثل المشترين ان صفقة شراء ممتلكات الريان لرد اموال المودعين مستمرة وستتم ولا رجعة فيها .. فقال له رئيس المحكمة ان هذا الامر هام ولقد اثلجت صدر المحكمة بهذا القول . وطلب منه رئيس المحكمة ان يتخلى عن الدفاع عن الريان ويكون وكيلا عن المشترين فقط . فقال المحامى : انه مستمر فى الدفاع عن احمد الريان وتمسك احمد الريان بمحاميه . ثم قال المحامى : انه سيتكلم اليوم بصفته ممثلا للمشترين وذلك لان هناك بعض الامور الهامة خاصة باتمام عقد الصفقة يجب عرضها امام هيئة المحكمة لتفصل فيها فى جلسة اليوم . وقال عندما تقدمت بعرض شراء اصول شركات الريان بحثت ومن معى الامور التى قد تعترض الصفقة من امور قانونية وفنية وادارية والاحتمالات التى ستواجه العرض . ولكننى لم اتصور ان يصل الهجوم الى استغلال ظروفى الشخصية .. وقال : لو كنت اتاجر بمشاعر المودعين لكنت اعلنت امام المحكمة اليوم ان الصفقة انتهت بغزو العراق للكويت ولكننى انسان جاد ولان الصفقة حقيقية فاننى اقرر من اليوم ان الصفقة مستمرة واموالها فى مامن واذا كان هناك مال ضاع بسبب غزو الكويت فلا انكر ذلك ولكنه لا يذكر .. ولن يؤثر على اتمامها بحال من الاحوال .. ولكى يؤثر اقدم الدليل على جدية عرضى فاننى اعرض الاتى : ادارة التحفظ اتخذت قرارا بعدم تركيب المصانع التى تم استيراد آلاتها وبناء انشاءاتها وتوجد محفوظة تحت الشمس ويوجد بشركات الريان مجمع لحوم الريان تكلف ٢٠ مليون جنيه . ومصنع العلف فى الكيلو ٢٦ ومصنع الارضيات ومجزر الريان للطيور هذه المصانع تحتاج حوالى ١٠ ملايين جنيه لتشغليها بالاضافة الى مساحة ٦٢٠٠ فدان بالنوبارية مطلوب ٣ ملايين جنيه لزراعتها . ومصنع علف بشبشير يحتاج ٢٠ مليون جنيه واثباتا لجدية العرض فاننى اعلن استعدادى بدءا من ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٩٠ لتحمل مصاريف تركيب هذه المصانع وتسليمها لادارة التحفظ فى ٣١/١٢/١٩٩٠ على الا احصل على مليم واحد من مجموع الايرادات الذى يودع فى حساب شركات الريان لدى مكتب التحفظ على ان يتم الافراج عن المتهم الثالث محمد الريان المحبوس على ذمة جنحة النصب لما لديه من خبرة عالية وهو خبير بالمصانع المعطلة وسيوفر علينا مالا كثيرا .

واضاف : فاذا تمت الصفقة فالمال مال واذا فشلت ولن يحدث .. فانى متنازل عن كل ما انفقته فى تركيب المصانع .. فاذا اوفيت بعهدى وقمت بتركيب المصانع الاربعة فى نهاية ديسمبر المقبل فانتى التزم بدفع ٢٠ مليون جنيه لمصنع بشبشير حتى يعمل قبل المدة المحددة لتنفيذ الوعد بالشراء . واضاف محامى الريان لقد تقدمت للمحكمة بالعرض فى ٢٦ مايو الماضى ويجب ان يوقع العقد فى ٢١ ـ ١٠ وهذا يقتضى ان اسلم العقد للنيابة فى موعد اقصاه ١٠/٩/١٩٩٠ لتبحثه على ان تحدد المحكمة جلسة فى شهر سبتمبر القادم لتراجع ما يقع من خلافات حتى توقيع العرض . واتهم ممثل المشترين المستشار ساهر درويش بانه يعرقل اتمام الصفقة بدليل انه لم يسلم جميع محاضر الجرد والتحفظ التى تسلمت بمقتضاها النيابة ممتلكات الريان رغم ان جميع الكشوف مصورة فى النيابة وطلب المحامى تسلمه عقود وملكية الريان وتحديد الحقوق المالية للريان لدى المؤسسات والافراد واعداد مركز مالى يشمل مفردات كل مبلغ وسنده لدى ادارة التحفظ وتحديد الضرائب على شركات الريان والمستندات الخاصة بمشاركات الريان بالخارج والعقود الخاصة بتعاقدات شركات الريان والهلال والزام ادارة التحفظ بان تسدد الاقساط المستحقة على الاراضى المشتراة بالتقسيط حتى لا تفسخ العقود وكذلك تقديم موافقة سوق المال على البيع وتحديد احد ايام شهر سبتمبر بدءا من ٢١ ـ ٩ لعرض مشروع العقد على المحكمة وتصفية ما يجد من خلافات والافراج عن محمد الريان وتكليفه بادارة المصانع . وطلب المستشار ساهر درويش اجلا للرد على هذه الطلبات بعد نقلها للنائب العام

فطلب منه رئيس المحكمة السرعة فى الرد .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشار ساهر درويش واحمد ادريس رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

« فى مسألة توظيف الأموال »
المستشار مصطفى الفيشاوى يقول :

ماجدة محمود

القـانـون يحمى أموال المودعين

● عندما انفجرت أزمة شركات توظيف الاموال وما ترتب عليه من قلق فى البيت والشارع المصرى نظرا لارتباطها بالعدد الهائل من صغار وكبار المودعين ومصير اموالهم المجهول بدأ يتردد اسم جهاز "التحفظ على الاموال" هذا الجهاز الذى ظل يعمل فى صمت لسنوات وسنوات دون ان يذكره احد .

● ولان هذه القضايا تمس قطاعا كبيرا من الجمهور فهى قضية راى عام . ولان التحقيق فيها لا يستقر على حال مما يزيد من غضب وتوتر الجميع كان لابد ان ندق على الباب لنتعرف اولا على ما يقدمه هذا الجهاز لانقاذ ما يمكن انقاذه بعد ان يئس الجميع من الحل . وايضا لنقف على العوامل المانية للتحفظ على الاموال ونفس العوامل لرفع التحفظ . واذا ما كان هذا الاجراء يتم لحماية طرف واحد ام لحماية الطرفين .

● لهـذا جمعنـا افكـارنـا وتساؤلاتنا لنضعها امام المستشار "مصطفى الفيشاوى" رئيس نيابة التحفظ على الاموال لعلنا نجد لديه اجابة واضحة .

القانون ٢٠٨

●● وبدوره بادرنا قائلا : ادارة التحفظ على المال احدى الادارات الملحقة بمكتب "النائب العام" وتختص بقانون الاجراءات الجنائية الذى ينص فى المادة "٢٠٨ مكرر" على اعطاء الحق للنائب العام متى قامت دلائل الجدية على جدية الاتهام المسند الى اى من الاشخاص او الشركات العامة التى يتم التحقيق معها فى الجنايات المتعلقة بالمساس بالأموال العامة اعطاء الحق فى اصدار قرار بالتحفظ على الممتلكات او الاموال المملوكة للمتهم سواء العقارية او المنقولة لحين اصدار الحكم فى القضيـة التى يتم التحقيق فيها اما بحفظها او باحالتهـا للمحكمة بـالادانة او بالبراءة . اى إلى ان ينتهى الامر بالتصرف . والمشرع نظم كيفية التظلم من الامر بالتحفظ . فيجوز التظلم فى المرحلة الاولى ما لم تكن الدعوة قد احيلت الى المحكمة الجنائية . فيكون التظلم إما للنائب العـام او الجنح المستـأنفة المنعقدة فى غرفة المشورة . اذا كانت الجناية احيلت للمحكمة تنظر فلا يكون التظلم هو الامر الصادر بالتحفظ الا للمحكمة التى تنظر الدعوة . والحكمة التشريعية من هذا النص انه يعطى الحق للنائب العام فى التحفظ على اموال المتهم حفاظا على الضمان المالى له . بمعنى ان جرائم الاموال العامة يحكم دائما مع العقوبة المقيدة للحرية بحكم بالغرامة وبالرد "رد المبالغ إذا كانت اختلاسا" اذا صدر مثل هذا الحكم كيف سيتم رد الغرامة او المبالغ المحكوم بها . القرار بالتحفظ هنا يكون ضامنا للاموال الموجودة الى ان يصدر الحكم . فاذا صدر بالغرامة والرد اى عقوبة مالية يتم سدادها من الاموال المتحفظ عليها بطريقة التنفيذ العادى واذا توافر اموال اخرى ترد للمتهم ..

● إذن التحفظ اجراء يتم لحماية الطرفين ام طرف واحد ؟

حماية المال العام اولا . ووفق ما نص عليه المشرع هو ضمان رد ما عسى ان يحكم به فى القضية المقدم فيها المتهم .

● لماذا لا يكون هناك تفكير فى ادارة هذه الاموال تحت رقابة مضمونة من قبل الحكومة او المحكمة لضمان اموال المودعين ؟

هذه الامور يتم تنظيمها . فعندما يتم صدور امر التحفظ وينفذ على اشخاص او شركات ونجد الاشياء المتحفظ عليها تضم مشروعات او شركات او ما الى ذلك بشرط ان تكون مستمرة فى العمل والتحفظ كاجراء سيلحق الضرر بها . يتم وفقا لقرار وزير العدل تعيين مفوض لإدارة تلك الاموال من خلال اصدار قرار من النائب العام بتفويض وتعيين نائب للادارة تتوافر فيه شروط الخبرة . حسن السمعة .. الخ حتى لا يضر بهذه الاموال . وكثير من قضايا التحفظ صدر فيها هذا القرار ..

المصدر : حـــــواء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩.٥ أغسطس ١٩٩٠

منعا للتلاعب

● وما هي العوامل المادية للتحفظ على الاموال والعوامل المادية لرفع التحفظ ؟

التحفظ وفقا لنص المادة "٢٠٨" بناء على بحث موضوع التحقيق او البلاغ ينتهي المحقق الى دلائل جدية على جدية الاتهام المسند اليه . فيعرض الامر على "النائب العام" ومتى راى جدية توافر تلك الدلائل يصدر امره بالتحفظ ويتم ذلك على كافة امواله المملوكة له "عقارية او منقولة" خاص بزوجته او اولاده القصر باستثناء الابن البالغ لان له ذمة مالية مستقلة . وقد يتقدم شخص ممنوع من التصرف بمستندات وعقود بتاريخ سابق طالبا التظلم . ينظر في امره واذا اثبت انه لا تشوبه اى شائبة برفع التحفظ .

● وامكانية حدوث التلاعب في هذه المستندات ؟

منعا للتلاعب . تكون المستندات الرسمية هي الفيصل . فاذا كانت رسمية ودالة فلا ضرر ولا ضرار ..

ولضمان حقوق الممنوع من التصرف يتم تعيين وكيل لادارة المشروع كما ذكرنا سابقا والعائد المادى لا يدخل ادارة التحفظ ولكن يوضع في حساب باسم الممنوع من التصرف باحد البنوك . واذا صدر حكم بادانته ووقع عليه غرامات مالية نحصل عليها من هذه السيولة واذا لم تكن هناك سيولة يتم التنفيذ على ممتلكاته واذا صدر حكم ببراءته يحصل على كل نقوده وممتلكاته .

● لاحظنا في الفترة الاخيرة تتابع قضايا التحفظ وكانها نغمة جديدة ما هي الاسباب ؟

هي ليست نغمة . فقط لم تاخذ القضايا السابقة هذا القدر الكبير من الدعاية الاعلامية ..

● معنى هذا ان قانون التحفظ على الاموال ليس بحاجة الى تعديل ؟

عندما بدات شركات توظيف الاموال في التعالب ومع صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشانها بدات تطفو على السطح المشاكل والقضايا الخاصة بها والتي تتعلق باموال الشعب وبالتالي ترتب على ذلك قرار صدور التحفظ . هذه الشركات لم يكن هناك مشاكل بالنسبة لها قبل صدور القانون . ولا نستطيع ان نقول الان ان القانون بحاجة الى تعديل لانه صدر بعد دراسة لجميع الثغرات والتجاوزات التي قامت عليها الشركات المختلفة . قد يكون هناك تعديلا في المستقبل عندما يطرا التغيير او التحديث بالنسبة لهذه الشركات . وبصفة عامة القانون يحمي المستثمر ..

● معنى هذا ان الشركات التي وفقت اوضاعها وعادت لدائرة الضوء لا خوف من التعامل معها ؟

من وفق اوضاعه في ضوء القانون ١٤٦ لا غبار عليه . والقانون هنا يضمن للمودع امواله من خلال الرقابة التي وضعناها في ضوء الاحكام المقررة .

المصير المجهول

● بعيدا عن توفيق الاوضاع . نعلم جميعا ان هناك كسادا اقتصاديا . ما انعكاس هذا الكساد على المستثمرين حتى لا نغلق الباب امامهم عند الاقدام على الاستثمار ؟

اقول للمستثمر في مصر لا تخاف . المهم ان تعمل عقلك ولا تضع اموالك في مجال يجلب الربح فقط دون دراسة لهذا المشروع او المجال . دولتنا رغم انها من دول العالم الثالث تواجهها مشاكل وتحاول رفع مستواها المعيشي بتشجيع الاستثمار الا انه لا يجب فتح الباب على مصراعيه بل لابد من تقنين الاستثمار . وعلى المستثمر الا يقارن مصر بالدول الاخرى لاختلاف المناخ والظروف . وبلدنا تسعى بقدر الامكان لتذليل العقبات امام المستثمر وفتح افاق جديدة للاستثمار وقد زال الكثير وخلال السنوات القادمة نامل في تذليل جميع العقبات ..

● هذا عن المستثمر الذى يرغب في الاستثمار . فماذا عن صغار وكبار المودعين الذين ينتظرون بلهفة شديدة مصير اموالهم ؟

بالنسبة لشركات توظيف الاموال التي صدرت بالنسبة لها قرار من النائب العام بالتحفظ على اموالها تم تعيين وكلاء لادارتها حفاظا على اموال المودعين واود ان اقول للمستثمر . ان الاستثمار من المنطلق الاسلامي عمل من اعمال التجارة وبالتالي يحتمل المكسب والخسارة . فلماذا نسعد بالمكسب ونرفض الخسارة . لقد شارك في التجربة بكامل رغبته وارادته . وعليه ان يمارس حياته الطبيعية وينتظر الى ان يبت في هذه المسالة . والحياة لا تتوقف .

● هل نستطيع ان نقول ان اموال المودعين اصبحت في ذمة التاريخ ؟!

بالطبع لا . فالجميع يعمل بطريقة تحافظ على المودعين ومصالحهم . واذا كانت اجراءات التحقيق وما الى ذلك تاخذ وقتها . فهي اجراءات للصالح العام ..

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

دفاع الريان يناقش فج النور فى شهادته اليوم

ساهر درويش : حريصون على اتمام صفقة البيع

الريان : حسن النية غير متوافر بادارة التحفظ

تواصل محكمة جنايات الجيزة نظر قضية الريان اليوم . حيث يناقش الدفاع الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال .

استمعت المحكمة امس على مدى ساعة كاملة لرد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام لما اثاره دفاع الريان بالجلسة الماضية حول عدم تسلم ممثل المشترين لصفته ممتلكات الريان لعقود التمليك وعدم سداد الاقساط المستحقة على بعض الاراضى مما اضطر الشركات لفسخ العقود بين الريان

وكذلك ما اثير حول الموافقة على تشغيل بعض المصانع من بينها مصنع اللحوم وتركيب الابوات والمعدات لبعض المصانع التى لم يتم تشغيلها بعد .. واستصلاح مساحة ٦٢٠٠ فدان بأرض النوبارية .

وعرض ممثل المشترين تحمل النفقات التى تقدر بحوالى ١٠ ملايين جنيه بشرط الافراج عن المتهم الثالث محمد الريان لترشيحه للاشراف على تشغيل المصانع المتعطلة .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار د. محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بدوى قرر المستشار ساهر درويش ان النيابة تتنازل عما ورد ببيان الدفاع مما يعد تعريضا للنيابة العامة وشخصه كممثل لها .. لان النيابة اسمى من ذلك ولكى تتفرغ لما هو اهم لسير الدعوى فى مجراها الطبيعى او فى اتمام صفقة البيع ليسترد المودعون حقوقهم

واكد المستشار ساهر حرص النيابة على اتمام الصفقة وانه لا توجد اى سلطة فى الدولة لها مصلحة فى عرقلة مصلحة المودعين .

وقال ممثل النيابة انه عقد اجتماع بمكتب النائب العام للتصريح باجراء المعاينات لاملاك الريان ولكن كانت النتيجة ان تلوثت سمعة ادارة التحفظ واظهرت بانها تبدد اموال الريان وغير حريصة على اموال المودعين وبدت الجلسات بالمحكمة فى التعريض بشخص وكأن المقدم للمحاكمة هو ساهر درويش وليس آل الريان

وعن المصانع التى عرض وكيل المشترين استكمالها وصف ممثل النيابة قول الدفاع بانه خطير لانه منذ حبس المتهم الثالث محمد الريان .. وانا احاول ان ادير هذه المصانع - الطوب والبلاط ومجزر اللحوم والمصنع الالى - ولكننى فوجئت بأن هذه المصانع لم يصدر لاى منها ترخيص بالبناء بل قد اصدرت محافظة الجيزة قرارات بغلقها تمهيدا لازالتها ولولا وقفة النيابة الحازمة لتم ذلك ومعها هيئة سوق المال حيث تبذل الجهود لعدم غلقها او ازالتها .. وقدم للمحكمة مذكرة بهذا الشأن

كتب الجلسة
السيد المعبدى
كمال عبدالجابر

رفض هيئة الآثار والتعمير

وتناول المستشار ساهر درويش وضع المصانع المقترح استكمالها وما تتطلبه من شروط لموافقة هيئة الآثار ووزارة التعمير وافاد بأن هيئة الآثار رفضت باعتبار المنطقة منطقة آثار .. وان وزارة التعمير ايضا رفضت لتعارضها مع مخطط اقليم القاهرة الكبرى وطلبت توجيه تلك المشروعات لمنطقة ٦ اكتوبر او غيرها من المناطق الصناعية .

وعن الورش الصناعية قال ممثل النيابة انه بحث تشغيلها مع مديرها السابق ولكن دراسة الجدوى افادت بأن تشغيلها لن يغطى مصاريفها .

وقال وبذلك يكون العرض الخاص من ممثل المشترين بانفاق ١٠ ملايين جنيه لاستكمال تلك المصانع بشرط الافراج عن المتهم الثالث امر لن يتحقق فى ظل عدم استخراج تراخيص البناء لهذه المصانع . ولكننا مستعدون لتزويده بالخطابات ولعله يبذل جهدا فى استصدار التراخيص ويكون هذا اضافة الى اصول الشركات .

ورد المستشار ساهر على طلب اخلاء سبيل المتهم الثالث بأن هذا من اختصاص هيئة المحكمة الموقرة .

مليون ونصف للنوبارية

اما عن ارض النوبارية فاننا نبادر فورا باصلاح اجهزة الرى المحورى بها وازالة ما بها من حشائش تمهيدا للزراعة بشرط تسديد مبلغ مليون ونصف جنيه لادارة التحفظ وسوف يجنب هذا المبلغ فى حساب خاص للانفاق منه على هذه الارض حيث ان الجهة الوحيدة المشرفة على اصلاح الاجهزة هى الشركة العقارية المصرية وسبق ان طلبت ٧٥٠ الف جنيه نفقات اصلاح وان ذلك يستغرق ستة اشهر .

وابدى ممثل النيابة استعداده لاعطاء خطابات لممثل المشترين بتفويضه فى بحث الامر مع الشركة العقارية او غيرها من الشركات لعله يصل الى تخفيض المبلغ وكذلك الامر فى مصنع العلف .

وتعهد المستشار ساهر درويش بتسليم عقود الملكية التى لم يتم تسليمها او تصويرها واعداد حوافظ لها خلال ٣ ايام ومعها حصر شامل لديون شركات الريان لدى الغير .

وقال ممثل النيابة .. انه اخطر الشركة العقارية باستعداد النيابة لسداد الاقساط الخاصة بارض النوبارية بعد اسقاط الفوائد عنها اسوة بما اتبعته فى ارض ابو رواش .. واكد .. انه لم يتلق اى طلبات بشأن اقساط ارض المعصرة وانه يكثف الجهود لفحص ارض العاشر من رمضان التى الغى تخصيصها لاعادة التخصيص ورحب ممثل النيابة باستقبال محمود خالد المحامى لبحث المسائل القانونية بشأن عرض المشترين .

واختتم المستشار ساهر درويش ردوده بترحيبه التام بالصفقة لرد حقوق المودعين واستمرار المحكمة من جهة اخرى لاستكمال نظر الدعوى وسماع الشهود .

وتقدم رشاد نبيه المحامى إلى منصة المحكمة وطلب حذف عبارة « ان الجلسات الماضية لم تسفر عن شئ باستثناء ثلاث جلسات استمعت المحكمة فيها لشاهد الاثبات الاول والباقى كان من الدفاع تجريح فى النيابة وشخص ممثلها » .

وطلب محمد الريان الكلمة حيث تعرض لاستحالة استيراد عدد والات للمصانع دون ان يكون لها ترخيص بالبناء .. واكد المتهم انه حصل على ١٢ موافقة اولها كان من هيئة الآثار .

ثم قال رشاد نبيه انا كممثل للمشترين لن اعطى لادارة التحفظ اية اموال وانا كتاجر يمكننى ان انفق على استصلاح الارض اقل بكثير .

وقال المستشار د. محمد حسني عبداللطيف رئيس المحكمة لممثل المشترين طيب هات التراخيص وانا مستعد ان اوافق لك الآن على الاعداد وتجهيز المصانع .

التراخيص خطأ

وعاد محمد الريان ليؤكد ان التراخيص موجودة والى رئيس المحكمة نص خطاب موجه من هيئة الآثار الى محافظة الجيزة بشأن المجزر الآلي يفيد اسف الهيئة لاقامة المشروع لان الموافقة الاولى تمت على سبيل الخطأ .

واثار دفاع الريان ان الترخيص قرار ادارى وقد تحصن بعد ٦٠ يوما من اصداره .

واثر جدل قانوني بين رئيس المحكمة والمستشار ماهر درويش ومحمد رشاد نبيه المحامي ومحمد الريان حول تركيب العدد والآلات بالمصانع والمجزر الآلي وخبير اصلاح المجزر .. وقال محمد الريان بانه في اصلاح المجزر مكسب لانه مفيش لحمة كفاية في مصر !!

وطلب احمد الريان الكلمة فقال بأن حسن النية ليس موجودا من قبل ادارة التحفظ للاستفادة بما ينفق .. ورد عليه المستشار د. حسني عبداللطيف بأن المستشار النائب العام اعلن في مؤتمره الصحفي بانه لا ممثلي النيابة او اللجان او حتى الموظفين الاداريين يحصلون على اية فوائد مالية ومتنازلين عن مبلغ الـ ٢٪ المصاريف الادارية .

واثيرت بعد ذلك مسألة قانونية اخرى حول نص المادة ٤٧١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٦٩ مدني بشأن تحريم شراء المحامي لاموال موكله المتنازع عليها .. واختتمت المناقشة بأن المحكمة

في استمرار قضية الريان اليوم

النيابة العامة حريصة على اتمام صفقة الريان

كتب محمد زعزع :

قررت محكمة جنايات الجيزة استمرار قضية الريان لجلسة اليوم لمناقشة الشاهد الاول الدكتور محمد فتح النور .. ومدير التحفظ المستشار سامر درويش على طلبات الدفاع .. اثيرت مناقشة بين رئيس المحكمة والمحامي رشاد نبيه حول تحريم شراء المحامي لاى حقوق متنازع عليها من موكله .. اعلن المحامي رشاد نبيه لاول مرة انه لن يترافع عن احمد الريان وسيكتفي بمناقشة الشاهد الاول .. لانه يحترم مهنة المحاماة ولاينسى ان المحكمة اوقفته على الباب الخارجي ومنعت دخوله .. ولكنه سيستمر في صفقة الشراء ولن يتوقف عنها ..

في بداية الجلسة وقف المستشار سامر درويش مدير التحفظ ورد على طلبات وكيل المشترين فقال يهم النيابة الاشارة الى ان العرض بالشراء تقدم في ٢١/٥ واستقر راى النيابة على تغليب جانب سداد حقوق المودعين ولكنى تحفظت وطالبت بضرورة سداد مبلغ كعربون للصفقة لضمان جديتها وتركت للمحكمة تقدير هذا المبلغ ولم اشترط التوريد نقدا واكتفيت بخطاب ضمان من احد البنوك واصدرت المحكمة قرارها بقبول العرض .. واؤكد ان النيابة العامة مازالت حريصة على انجاز هذا البيع اذا كان من شانه رد كامل حقوق المودعين .

وكان تصورنا انه سوف تبدأ فورا التصريح الصادر من المحكمة لقاءات مثمرة تبحث فيها الاجراءات والمشاكل القانونية لنتعاون مع مقدم العرض على حلها وتذليلها . وقد عقد اجتماع وحيد لهذا الغرض في مكتب المستشار النائب العام .. وبدأ التصريح لاجراء المعاينات وفوجئنا بردود تبنى على اساسه اساطير قوامها ان ادارة التحفظ تهدد اموال الريان اضرارا بالمودعين ووصل الامر الى حد الاختلاق والتزييف وانقضت جلسات في هجوم مستمر على النيابة العامة واى شخص .. وكأن المقدم للمحاكمة هو سامر درويش .

ورد محمد رشاد نبيه المحامي فقال الحمد لله لاول مرة سمع المستشار سامر درويش بلا انفعال . ولكن بدأنا حيث انتهينا .. لم نتحرك فلم تقدم لنا النيابة محاضر الجرد وعقود الملكية والعقود لا تهمني كمشتر فيمكن الحصول على قرار من البائع ان يشمل العقد كل مايملكه ..

عقدت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية بامانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومي ..

مودعو السعد يتسلمون صكوك العملات الاجنبية اول سبتمبر

قرر المحاسب/محمد اشرف سعد ـ رئيس مجلس ادارة شركات السعد ، البدء فى تسليم الصكوك المقابلة لايداعات العملة الاجنبية بكل فروع شركات السعد (السعد للتجارة والتنمية ـ السعد للاستثمار الصناعى ـ السعد للاستثمار العقارى) من اول الشهر القادم وحتى ٢٠ سبتمبر .

كما تم حساب مبالغ الكوبونات الخاصة بالدفعات نصف السنوية وفقا لنسب جدولة الاستردادات المعتمدة من هيئة سوق المال .

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

□ في قضية الريان :

عقد البيع امام المحكمة في جلسة ٢١ اكتوبر القادم

اكدت النيابة امس امام محكمة جنايات الجيزة انها ستذلل كل العقبات امام صفقة بيع ممتلكات واصول شركات الريان وتعهدت بتسليم جميع المستندات والاوراق المطلوبة لممثل المشترين خلال ٣ ايام .

كما اعلن محمد رشاد نبيه المحامي وممثل المشترين انه سيقدم للمحكمة مشروع عقد الوعد بالبيع في جلسة ٢١ اكتوبر القادم

المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

فى قضيـة الريـان

«فج النور» يتخبط فى أقواله اثناء الادلاء بشهادته أمام المحكمة!

شهدت امس محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى ، جلسة مثيرة اثناء نظر قضية الريان لتوظيف الاموال تخبط الشاهد الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال اثناء مناقشة الدفاع له كما وقع نقاش بين دفاع الريان والنيابة حول اصدار تراخيص تشغيل مشروعات الريان وقد قررت المحكمة تاجيل القضية لجلسة غدا لمواصلة سماع الشاهد



رشاد نبيه

تابع الجلسة :
محمد زكى
احمد راضى

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة المستشار محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالقادر عبدالحكم وبحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .. وفى بداية الجلسة وقف اعضاء الدفاع الاصليين ، وطالبوا بانسحاب زملائهم المنتدبين ، بعد تمسك المتهمين بهم للدفاع عنهم ، ثم اثار وكيل شركة الهلال مشكلة التحفظ على اموالها ضمن ممتلكات الريان ، وابدى استعداده بقبول ادخالها ضمن الصفقة والوفاء بجميع حقوق مودعى شركة «الهلال» وتدخل محمد رشاد نبيه وكيل المشترين ، وقرر امام المحكمة التزامه بسداد المبالغ المدينة بها شركة الريان ، ونوه المستشار ساهر درويش بارساله العديد من المستندات اليوم الى مكتب محمد رشاد نبيه ، مؤكدا انه من ضمنها عقود شركة الهلال ، كما حدث نقاش حاد بين النيابة والدفاع حول اصدار تراخيص بعض مشروعات الريان والتى شككت النيابة فى اصدارها

ونودى على الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ، وبعد ان حلف اليمين ، طلب من المحكمة الكلمة لتوضيح بعض الامور التى اثيرت فى جلسة امس الاول ، وقال الشاهد: ان الدفاع طلب فى جلسة الامس ان توفر لديه الهيئة ملفات توفيق الاوضاع ، واعتقد ان هناك لبساء فى استخدام تعبير توفيق الاوضاع ، فلا يوجد فى الهيئة ملفات لتوفيق اوضاع شركات الريان ، اذ لم تتقدم الشركة باية مستندات ، كما لم تقم باى اجراء قانونى لتوفيق اوضاع الشركة ، وقال انه يعتقد ان الدفاع يقصد ما قدمه المتهم بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٨٨ وهى الاوراق التى تتطلبها المادة (١٦) من قانون تلقى الاموال لاخطار الهيئة بما تنص عليه المادة (١٦) .

واضاف بان هناك فرقا بين متطلبات هذه المادة وهى تتحدث عن الاخطار ومستنداته ، والمواد الاخرى خاصة المادة (١٧) الخاصة بتوفيق الاوضاع ، والمادة (١٨) والخاصة بعدم توفيق الاوضاع واعداد برنامج زمنى لرد الاموال .

واشار الشاهد فى توضيحه إلى ان الاخطار ومتطلباته لا يستخدم كدليل على توفيق الاوضاع ، وهذا بالضبط ما فعله المتهم فى الاوراق التى تقدم بها ، والتى لم تتضمن المركز المالى المعتمد ، وقدم الشاهد صورا من الاوراق التى قدمتها الشركة الى هيئة سوق المال فى ١٩٨٨/١١/٨ .

وانتهى الشاهد الى ان شركات الريان لم تتقدم الى الهيئة بالمستندات المنصوص عليها فى المادتين ٢ ، ٥ من قانون تلقى الاموال وبعد ان انهى الشاهد توضيحه ، بدأ الدفاع استكمال مناقشته .

● رشاد نبيه ، بفرض ان الاخطار المقدمة من احمد الريان الى هيئة سوق المال طبقا للمادة (١٦) من القانون غير مستوف للمستندات المطلوبة عند تقديمها .. فهل هناك ما يمنع من استكمال النقص فى المستندات خلال السنة المحددة فى المادة (١٧) لتوفيق الاوضاع بما يسمح للهيئة بالنظر فى هذا الطلب .

ـ فج النور ، المادة (١٦) لا علاقة لها بتقديم طلبات ، وانما تتعلق بتقديم الاخطار .. وهذه الاوراق تقدم فى ميعاد اقصاه ٨ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو ما جرى عليه فى الهيئة ، كما ابديت بشهادتى حال تحقق المخالفة من وجهة نظرها وتستمر فى تلقى اى اوراق جديدة تتقدم بها الشركات الى الهيئة وتتخذ بشأنها الاجراء المناسب .

● الدفاع ، اذا قدم الاخطار المنصوص عليها فى المادة (١٦) من القانون متضمنا فقط ابداء الرغبة والاستمرار فى تلقى الاموال لاستثمارها طبقا لاحكام القانون خلال الامد المحدد فى تلك المادة ، دون ان يقدم مرفقا به البيانات والمستندات المنصوص عنها فى الفقرتين (ب) و(ج) فهل يجوز للشركة استكماله بعد اجل سنة ثم الحصول على موافقة الهيئة بالاستمرار فى تلقى الاموال ؟

ـ الشاهد اذا تقدمت الشركة بقائمة المركز المالى معتمدا او تقرير عنه ، جرت الهيئة على ان تبحث عما اذا كانت الشركة قد استوفت متطلبات ومستندات واجراءات توفيق الاوضاع ، فاذا تم كل ذلك عرض الامر على مجلس ادارة الهيئة مقرير ما يراه بشأن قبول امر رفض توفيق اوضاع الشركة .

● الدفاع ، هل يمكن ان توضح للمحكمة مضمون الكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ ؟

ـ الشاهد ، جرت الهيئة على ارسال خطابات دورية الى الشاهد لتوضيح بعض الامور او لحثها على الوفاء بالتزاماتها القانونية ، وقد قامت الهيئة بارسال سبعة خطابات لمختلف الشركات ، والكتاب الدورى المقصود كان بمناسبة تعديل بنود اللائحة التنفيذية ، وكان موجه الى الشركات التى ابدت رغبتها فى استمرارها لتوفيق اوضاعها خلال سنة من تاريخ هذا الكتاب .

● الدفاع منفعلا ، لمن يوجه هذا الكتاب الدورى ؟

ـ الشاهد ، لمن ابلغ الهيئة طبقا للبند (أ) من المادة (١٦) رغبة فى الاستمرار فى العمل فى مجال تلقى الاموال .

● الدفاع هل حدث ان وجه هذا الكتاب الى الشركة ؟

ـ الشاهد هذا الكتاب وجه الى جميع الشركات التى ابدت رغبتها ولم تستوف الاوراق .

● الدفاع ، ارسلت الهيئة الكتاب الدورى رقم (٤) الى ادارة التحفظ والى شركة الريان ، ما المقصود من ارساله الى ادارة التحفظ والى المتهم (احمد الريان) ؟

ـ الشاهد : ارسل هذا الكتاب الى ادارة التحفظ بسبب انه كان قد صدر قرار النائب العام بالتحفظ على اموال الريان واخرين ، وقد خاطبنا ادارة التحفظ لان اموال الشركة متحفظ عليها .

● الدفاع ثائرا كيف كان يمكن لاحمد الريان ان يستوفي هذا الطلب الذى ارسل له في ١٩٨٩/٥/٢٤ وهو مسجون منذ ١٩٨٨/١١/٩ . ووضعت الشركة تحت التحفظ وغلت يده عن ادارتها منذ ذلك التاريخ ؟!

ـ الشاهد متلعثما الاجابة ذو شقين فهيئة سوق المال تخاطب الشركة التى تستطيع ان تفى بالتزاماتها القانونية بالكيفية التى تراها . والهيئة «مكنتش» متعسفة مع الريان او كانت تعامله معاملة خاصة .. والشق الثانى ان معلوماتها عن قرار النائب العام بالتحفظ كان بالتحفظ على اموال آل الريان واخرين . كما ان الشركة كانت ومازالت قائمة قانونا ولم تصف .. وبالتالى كان من المفروض على الهيئة ان تخاطب الشركة لتوفى بالتزاماتها القانونية .

● الدفاع لماذا لم تخطر مكتب التحفظ بالكتاب الدورى رقم (٤) بعد ان اصبح هو صاحب السلطة في ادارة الاموال المتحفظ عليها ؟

ـ الشاهد . في ذلك الوقت كانت معلوماتى ان التحفظ فرض على اموال احمد الريان واخرين . ولم يفرض التحفظ على اموال الشركة المساهمة (الريان) من قفص الاتهام . يا راجل ؟!)

● الدفاع من المختص بالرد على الكتاب الدورى رقم (٤) في حالة وجود شركة الريان تحت التحفظ؟!

ـ الشاهد احنا كنا بنرسل الكتب الدورية ويرد عليها المسئول عنها قانونا

● رئيس المحكمة هل كان يمكن لشركة الريان اعداد قائمة المركز المالى واعتمادها ؟

ـ الشاهد متخبطا ممكن . (ثم تراجع عن تسجيل الاجابة في محضر الجلسة الرسمى) بينما اصر احمد الريان على تسجيلها

● الدفاع هل يمكن منذ تولى ادارة التحفظ ادارة الشركة في ٨٨/١١/٨ ان تمكن المحاسبون من استكمال المستندات الناقصة لعدم تمكين الريان من مهمته ؟!

ـ فج النور اذا وصلت الى الهيئة اوراقا لكانت الهيئة قد فحصتها واتخذت القرار المناسب .

محامي الريان : صرف الشيكات للمودعين ٢١ مارس القادم

صرح رشاد نبيه وكيل المشترين في صفقة الريان ، بأنه سيبدأ إعتبارا من ٢١ « مارس القادم » صرف الشيكات الخاصة بحقوق المودعين البالغ عددهم ١٧٨ ألف مودع .

وقال : ان مبلغ شراء الصفقة مودع حاليا في أحد البنوك الاجنبية في الخارج ، وانه سيقوم بتحويله إلى مصر ، عقب الانتهاء من مفاوضاته الجارية مع النيابة ومناقشة مشروع عقد الوعد بالبيع ، والذي سيعرض على محكمة جنايات الجيزة ، خلال النصف الثاني من شهر « سبتمبر » القادم ، لاقرار بنوده ، وتدخل المحكمة في توفيق ما قد ينشأ من خلافات بين طرفي التعاقد ، تمهيدا للتوقيعه واقراره نهائيا في جلسة المحكمة التي ستنعقد في شهر اكتوبر القادم .

واضاف رشاد نبيه بانه عقب إتمام التعاقد سيقوم بتحويل مبلغ الصفقة وقيمته ١,٥ مليار جنيه ، إلى أحد البنوك الاجنبية في مصر ، ليقوم بدوره بالاتفاق والتنسيق مع عدة بنوك مصرية وأجنبية ، على كيفية صرف الاموال الى المودعين خلال المدة المحددة ، واكد بان الصفقة ستتم لارجعة فيها لانه سيحصل من آل الريان على توكيلات غير قابلة للالغاء ! !

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى قضية الريان : الدفاع يطالب بمحاكمة المحاسب مجدى حشيش

كتب محمد زعزع :

طالب الدفاع عن الريان بمحاكمة مجدى حشيش المراقب المالى لشركات الريان منذ بدايتها باعتباره المسئول الاول والاصيل عن كل المخالفات المالية المنسوبة جنائيا للريان . دارت مناقشة ساخنة حول ارصدة الريان فى البنوك الخارجية .

فى بداية الجلسة حلف د . فتح النور اليمين وواصل رشاد نبيه المحامى مناقشته وقال عن شروط قيام شركات توظيف الاموال قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ كان محظورا على الشركات تلقى الاموال للاستثمار باى صورة وكان ممنوعا بالقانون ٨٩ لسنة ٨٦ الا اذا كانت شركة مساهمة مقيدة فى سجل البنوك . وقال الدفاع ان شركة الريان تم اشهارها فى ٨٦/٧/٢٨ لتوظيف الاموال بموافقة هيئة سوق المال ووزير الاقتصاد واجاب فتح النور بان القرار الذى اصدره برقم ٥٣ بانشاء شركة الريان بوصفه شخصا اعتباريا وليس لمزاولة النشاط ولم تحصل الشركة على الترخيص ولم يكن للشركة حق تلقى الاموال .

وقال ان سوق المال ووزارة الاقتصاد علما بان شركة الريان كانت تباشر نشاطها فى توظيف الاموال وابلغت الهيئة النيابة .

وقال رئيس سوق المال ان الهيئة تبلغ جهات الاختصاص اذا خالف المراقب المالى لاى شركة للقوانين .. وابلغت الهيئة النيابة ضد مجدى حشيش المراقب المالى لشركات الريان .

وقال احمد ادريس رئيس النيابة ان النيابة لم تتلق اى بلاغات ضد مجدى حشيش وانما تضمنته التحقيقات وقال الدفاع ان مجدى حشيش الذى اعتبروه شاهد ملك واستبعد من الاتهام بعد الافراج عنه بكفالة ٢٠ الف جنيه .. وهو المتهم الاول والاصيل فى كل مانسب من جرائم لشركات الريان مكانه الطبيعى قفص الاتهام .

قال المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ انه شكل لجنة من مكتبه وصحبت مندوبين عن وكيل المشترين وتوجهوا حيث تم فتح مقر إدارة المشروعات وإدارة شركة الريان بشارع الهرم . وتم الاطلاع على كل ما طلبوه وتصوير ماشاءوا من اوراق ومستندات وعقود ملكية كما تسلم كشفا بمديونيات الشركة للغير والديون التى تم تحقيقها بمعرفة ادارة التحفظ وماتم تحصيله وجدولة الباقى ولكن هذا لايمنع من ان هناك ١٨ عقدا لم يستدل عليها حتى الآن .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

المصدر : الاهـــــرام
التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٠

□ قضية الريان :

الدفـاع يسـتكمل مناقشة فـج النـور والمحكمـة تستعرض اجراءات الصـفقة

يستكمل دفاع الريان اليوم مناقشة الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال . كما يعرض ممثل المشترين على هيئة المحكمة ما تم في مشروع شراء ممتلكات الريان حتى الآن وذلك تمهيدا لاعداد صورة عقد الوعد بالبيع لعرضه على المحكمة في جلسة ٢١ اكتوبر القادم .

وقد قرر الشاهد امام محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف ردا على اسئلة الدفاع انه لم يكن يمكن الترخيص بتلقى الاموال في شكل اكتتابات من الغير قبل صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ . ونفى الشاهد ان تكون هيئة سوق المال قد اصدرت قبل تاريخ العمل باحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ اى موافقة لشخص طبيعي او معنوى لتلقى اموال من الجمهور باية عملة او وسيلة او تحت اى مسمى بتوظيفها او استثمارها او المشاركة بها سواء كان هذا الغرض صريحا او مستترا . واضاف الشاهد ان مباشرة شركة الريان لنشاطها في تلقى الاموال من الجمهور وتوظيفها واستثمارها مخالفة لغرض الشركة وحين علمت هيئة سوق المال بقيام الشركة بهذا النشاط ابلغت النيابة .

المحكمة تناقش وكيل المشترين فى مشاكل صفقة الريان والدفاع يطالب باصدار قرار سياسى

كتب ـ محمد زكى وأحمد راضى :

واصلت امس محكمة جنايات الجيزة ، بقاعة المحاكمات الكبرى نظر قضية شركات الريان لتوظيف الاموال . استمعت المحكمة الى الشاهد الاول الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال كما ناقشت المحكمة محمد رشاد نبيه وكيل المشترين فى الصفقة عن المشاكل التى تواجهها ، واستعرض وكيل المشترين بعض الممتلكات المتنازع عليها ، وحقوق المدينين ، وديون الريان لدى الغير ، وطالب من ادارة التحفظ تقديم مستندات الملكية لبعض العقارات والاراضى ، وكذا المستندات الخاصة بحقوق المدنيين ، واتفاقيات جدولة الديون التى للريان على الغير ، وطلب رشاد نبيه من المحكمة الاذن لاحمد الريان ، بالتوجه الى ادارة التحفظ بمكتب النائب العام فى اقرب فرصة خلال الاسبوع القادم ، للتحقق من حجم الديون التى لشركات الريان على الغير وخاصة المؤسسات الصحفية القومية . كما تظلم وكيل المشترين من قيمة الضرائب المستحقة على الريان والتى تبلغ ٧٠ مليون جنيه من تجارة الذهب ، والتى توقفت فى مارس ١٩٨٨ ولم تحقق ارباحا سوى ٦٠ مليون جنيه فقط ، وكذا ارباحا بلغت ٥٨ مليون جنيه مستحقة على نقل اصول شركة الهلال لشركة الريان ، واعترض على هذه التقديرات لانها جزافية لا اساس لها من الحقيقة والواقع ، ووعده المستشار سامر درويش باتخاذ الاجراءات القانونية ، وتخفيضها الى الحدود المعقولة ، او الغائها تماما ، وطالب رشاد نبيه امام المحكمة باتخاذ قرار سياسى لالغاء هذا الضرائب رحمة بمليونى شخص من المودعين وقال رشاد نبيه انه ملتزم بدفع ١٩٤ مليون جنيه بالاضافة الى حقوق المودعين .

وطالب رشاد نبيه الافراج عن المتهم الثانى محمد الريان ، لاستكمال المشروعات العاطلة ، والمصانع المتروكة فى العراء واكد ان المودعين على وشك الانفجار ، وكرر وعده بدفع ٣٣ مليون جنيه لاعادة تشغيل المصانع ، وقال بان تشغيلها سيطمئن المودعين على اموالهم ، وجدية اتمام الصفقة ، وكرر طلبه بالافراج عن محمد الريان مع منعه من السفر ، لكى نمنح المودعين قدرا من الاطمئنان ، وننتهى من اتمام هذه الصفقة .

وكانت المحكمة قد انعقدت برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

وواصل الدفاع مناقشة الدكتور حسن فج النور الذى اتهم شركة الريان بمخالفة قوانين النقد الاجنبى ، ووصفها بانها معقدة للغاية ، وراوغ عن الاجابة على بعض الاسئلة التى وجهها له الدفاع ، وطلب الرجوع الى ادارة النقد بوزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى ، ووجه اليه الدفاع سؤالا حول قيام هيئة سوق المال ووزارة الاقتصاد والبنك المركزى باصدار تعليمات مكتوبة للبنوك بصدد تنفيذ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ بالنسبة لتحويلات النقد الاجنبى للخارج ، فاجاب فج النور بالايجاب ، ونفى قيام الهيئة باصدار تعليمات الى البنوك من اى نوع وعن اخطار شركة الريان للمعاملات المالية بفتح حسابات بالعملة الحرة لتلقى الاكتتابات فى اسهم الشركة فى ظل القانون رقم ٨٩ لسنة ٨٩ ، نفى الشاهد ـ متذكرا ـ بان الشركة لم ترسل اية طلبات بهذا الشان ، وعن نتيجة ما اسفر عنه التفتيش على شركتى الريان قال الشاهد بان التفتيش تم بمعرفة الهيئة بعد استئذان النيابة واسفر عنه قيد القضية رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨٧ حصر اداره مالية .. وعن سؤال حول معلوماته عن اتفاقيات التوظيف التى تعقدها البنوك التجارية فى الخارج ، نفى الشاهد علمه .

وقد قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة ٢٢ سبتمبر القادم مع حبس المتهمين الثلاثة الاول .

■ قضية الريان :

ممثل المشترين : المرحلة القادمة أخطر مرحلة فى مشروع اتمام الصفقة وسنبدأ السبت القادم التفاوض مع البنوك لايداع ثمن ممتلكات الريان

كتب ـ محمود النوبى :

قررت امس محكمة جنايات الجيزة تاجيل قضية احمد الريان الى جلسة ٢٢ سبتمبر القادم كطلب النيابة للرد على التظلم من امر المنع من التصرف فى الاموال وادارتها المقدم من المتهم التاسع محمد حسن حتحوت مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول واستكمال سماع الشاهد الاول .

ففى بداية الجلسة اثار رشاد نبيه ممثل المشترين موضوع صفقة شركات الهلال وقال : انه اكتشف ان اصول شركة الهلال مطلوب ضرائب عنها ٦٠ مليون جنيه بينما الصفقة ذاتها لاتزيد على ٢٥ مليون جنيه . وأعلن ممثل المشترين انه اذا لم يتم حل مشكلة الضرائب فسيتنازل عن شراء أصول الهلال . وان يؤثر ذلك فى صفقة شراء اصول شركات الريان .

وقال الدكتور فج النور الشاهد الاول فى القضية ردا على اسئلة الدفاع : ان احمد الريان قام بتصدير اموال للخارج بالمخالفة للقانون وان شركة الريان لم تحصل على تراخيص بجميع الاكتتابات وان الشركة لم ترسل للهيئة اية طلبات بفتح حساب بالعملة الصعبة . ورفض الشاهد الاجابة على سؤال عما اذا كانت ادارة التحفظ قادرة على اعداد قائمة بالمركز المالى للشركة خاصة وان جميع مستندات الشركة كانت تحت يدها خلال الشهور العشرة السابقة على انقضاء مهلة السنة .

وناقش رشاد نبيه ممثل المشترين مع المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ مالم تتضمنه كشوف ادارة التحفظ من اموال لشركات الريان والمبالغ المدين بها الريان وما للشركات لدى الغير . واشترك فى المناقشة رئيس المحكمة . وعرض ممثل المشترين الغاء الضرائب فى الربط العشوائى والتى بلغت ١٩٥ مليون جنيه من بينها ٦٠ مليونا ضرائب على محلات الذهب عن عامى ٨٧ ، ١٩٨٨ .. بينما اكدت اللجان المحاسبية ان خسائر الشركة بلغت مليارا و ٢٣٥ مليون جنيه وقد تمكن مدير التحفظ من استرداد ١٢ مليون جنيه سددت خطأ للضرائب .

وقال رشاد نبيه ان مشاكل الصفقة ستبدأ من يوم السبت القادم عند التفاوض مع البنوك وان المرحلة القادمة هى اخطر مرحلة فمبلغ المليار ونصف المليار جنيه ليس بسيطا ولابد ان يضع هذا المبلغ فى البنوك المصرية ان يجد الضمان اللازم . وسيتضح فى شهر اكتوبر القادم ان كنت صادقا أم كاذبا .

وطلب ممثل المشترين ان تتم الصفقة لمصلحة مصر والمودعين حتى تعود اليهم اموالهم ويسعدوا بعد هذا الغم الطويل . وطالب بالافراج عن المتهم الثالث محمد الريان لمصلحة المودعين ولاستكمال تركيب المصانع المعطلة بصفته خبيرا فى ادارتها وتشغيلها وانه سيوفر ملايين الجنيهات .

وتحدث المتهم محمد الريان من داخل القفص فقال : ان الات المصانع ملقاة فى العراء ويأكلها الصدأ وستضيع على الناس ٢٠٠ مليون جنيه قيمة الآلات فى مصنع الطف بشبشير وطلب الافراج عنه لمصلحة المودعين . فقال رئيس المحكمة : ولماذا هربت . فقال لقد سلمت نفسى فى قضية الفول ولم اهرب . وقال المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ اننا نعد ممثل المشترين بتسوية مشكلة الضرائب الجزافية مع مصلحة الضرائب وأضاف : ان مصنع طنطا عبارة عن شركة ساهم الريان فى رأسمالها . وليست مملوكة له بالكامل والثابت ان الريان اقرض المصنع ١٢ مليون جنيه تحت حساب زيادة رأس المال وأن عرض ممثل المشترين باستكماله بمبلغ ٢٠ مليون جنيه سيعتبر ذلك قرضا لتلك الشركة وسنقدم له كافة التسهيلات والمستندات الناقصة وخطابات التفويض اللازمة . وطالب الدفاع عن المتهم السادس والتاسع رفع التحفظ عن أموالهما .

وعقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وبحضور المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ وأحمد ادريس رئيس النيابة بأمانة سر أحمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

آخر العقبات أمام صفقة الريان

كتب ابراهيم خليل :

خيمت احداث الخليج الاخيرة على صفقة شراء اصول الريان بسبب وجود عشرة ملايين دينار من اموال الصفقة في بنوك الكويت كمصاريف إدارية كان سيتم سحبها من جانب رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين في الثالث من اغسطس بعد الغزو العراقي للكويت بيوم واحد فقط مما ادى إلى ضياعها .

كما كانت هذه الاموال ستستخدم في سداد اموال صغار المودعين (الف جنيه فقط) كما ادت احداث الخليج الاخيرة إلى انخفاض سعر الدولار الامر الذى سيقود إلى ارتفاع تكلفة الصفقة من ٦٠٠ مليون دولار إلى ٦٧٠ مليون دولار يقوم بها المشترون المجهولون هذا وتناقش محكمة جنايات الجيزة في ٢١ سبتمبر الحالى كافة المشاكل القائمة بين محامى المشترين وإدارة التحفظ الخاصة بتسليم محاضر الجرد ومستندات ملكية لبعض اصول الريان وكذلك المركز المالى ، وقد عرض وكيل المشترين اصول الريان على إدارة التحفظ ودفع ١٣ مليون جنيه مصرى لإعادة تشغيل ٤ مصانع للريان واستصلاح ٦٢٠٠ فدان في النوبارية على ان يتم إخراج محمد الريان من سجنه بعد انقضاء فترة عقوبته الخاصة بقضية الفول لإدارة هذه المشروعات لصالح المودعين . وكشف رشاد نبيه عن انه يقوم بإجراء اتصالات اسبوعية مع المشترين لصفقة الريان عن طريق سفر مبعوثين عنه إليهم يحملون رسائل بشأن تطورات الصفقة وقال إنه سيتم وضع ثمن الصفقة في عدد من البنوك الاجنبية التى لها فروع داخل مصر خلال ثلاثة اسابيع تحت حساب رد اموال المودعين لتقوم هذه البنوك بدورها بإرسال اشعار إلى المحكمة بوصول هذه الاموال . ومن المنتظر ان يقوم وكيل المشترين بتوقيع عقد الوعد بالبيع بينه وبين احمد الريان باعتباره رئيسا لمجلس إدارة شركة الريان في نهاية شهر اكتوبر القادم هذا وقد بدأ رشاد نبيه في صياغة عقد الوعد بالبيع في صورته النهائية ليتم بمقتضاه نقل ملكية اصول وممتلكات الريان للمشترين بعد ان اصبحت اموال الصفقة تحت تصرف رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين ليتم تسليم عقد الوعد بالبيع لإدارة التحفظ وتقوم هيئة سوق المال باعتماد هذا العقد ثم تحدد المحكمة ظروف رد اموال المودعين ويبلغ عدد المشترين لصفقة الريان ٧ اشخاص من كبار المستثمرين المصريين في اوروبا والخليج العربي ويكشف المهندس عماد خليل رئيس لجنة معاينة اصول الريان عن المشترين المجهولين الذين سيقومون ببيع كافة املاك الريان بعد إتمام الصفقة في شهر مارس القادم ولن يحتفظوا إلا بالمصانع والاراضى الزراعية فقط .

ويتوقع رئيس لجنة معاينات الريان انه في خلال عشر سنوات ستتضاعف اسعار اصول الريان

وعلى صعيد آخر انتهى وكيل المشترين المجهولين من حوالى ٩٠٪ من مشروع عقد الوعد بالبيع ليتم تسليمه لإدارة التحفظ في منتصف هذا الشهر لتتم مناقشة النقاط الخلافية بين محامى الريان وإدارة التحفظ والتى تنحصر في إصرار إدارة التحفظ على إضافة ٢٦٤ مليون جنيه ارباحا على ثمن الصفقة الذى يبلغ مليارا ونصف المليار وكذلك دفع ١٩٤ مليون جنيه ديونا على احمد الريان في حين يصر وكيل المشترين على عدم سداد هذه الاموال . ومن المنتظر ان تعرض هذه النقاط الخلافية على المحكمة لاتخاذ قرار نهائى بشأنها في نهاية هذا الشهر لتبدأ مرحلة جديدة في صفقة شراء اصول الريان في نهاية شهر اكتوبر القادم بالاتفاق مع عدد من البنوك الموجودة في مصر والتى لاتخضع للبنك المركزى المصرى لإيداع اموال الصفقة فيها وكتابة اكثر من ٢٥٠ الف شيك وستبدأ الاثنين القادم اجتماعات بين وكيل المشترين المجهولين واحد البنوك لوضع تصورات إيداع اموال الصفقة وكيفية ردها للمودعين ليتم صرفها قبل شهر مارس القادم وعلمت روز اليوسف ان محامى الريان لن يتنازل عن الدفاع ويكتفى فقط بانه وكيل المشترين المجهولين وقال إنه سيتم الإعلان عن المشترين المجهولين بعد إتمام الصفقة وكشف عن ان المشترين سيحتفظون بصحيفة الصور وكذلك ٧ فيلات من اصول الريان

للمرة الرابعة

شركة المدعي الاشتراكي لتوظيف الاموال

نسجد لله شكرا .. فقد شهد شاهد من اهلها حيث اعترفت مجموعة شركات الهدى مصر كبرى الشركات الاربعة التى يشرف المدعي الاشتراكي على برامج رد الاموال بها .. تأكيدها بأنها لن تسدد حتى اليوم مستحقات صغار المودعين التى تبلغ ارصدتهم من الف الى ١٥ الف جنيه .. مما يؤكد تقاعس المدعي الاشتراكي في اداء واجبه منذ حولت هيئة سوق المال اوراق الشركة اليه في شهر يناير الماضي !!

جاء اعتراف مجموعة الهدى مصر على شكل اعلان مدفوع الاجر في صحيفة حكومية يومية وبجواره للاسف تصريحات متناقضة للمستشار عبد المعز ابراهيم المتحدث الرسمي باسم المدعي الاشتراكي يدعي فيها ان شركات توظيف الاموال تقوم باعادة اموال المودعين .. فأين ومتى تم السداد لصغار ضحايا المودعين واعلان مجموعة الهدى مصر يؤكد ان هؤلاء الضحايا لم يتسلموا بعد مستحقاتهم التى تخصم منها الشركة حوالى ربعها وتحسب الدولار بسعر ٢٥٠ قرشا وفق اتفاقها مع المدعي الاشتراكي !!

كما ان هذه التصريحات المضللة المنشورة بجوار اعلان الشركة في صفحة واحدة يؤكد اتفاق المتحدث الرسمي للمدعي الاشتراكي مع الشركة على هذا الاسلوب للرد علينا بهدف الايحاء للمسئولين ان المدعي الاشتراكي يقوم بواجبه في رد الأموال وهي خدعة مكشوفة لن تنطلي على احد كما انها وثيقة ادانة ضد المدعي الاشتراكي واعوانه وتناقض مع التقرير المضلل الذى رفعه المدعي الاشتراكي لرئيس الوزراء في اجتماعاتهم يوم ١١ يونية الماضي

المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

٣٠٠ ألف شيك لمودعى الريان

كتب ربيع شاهين

يبدأ محمد رشاد نبيه محامى الريان ووكيل المشترين فى اكتوبر القادم تحرير ٣٠٠ الف شيك بأسماء المودعين بحيث تصبح واجبة السحب و السداد فى اوائل مارس القادم .

وسوف تتسلم النيابة الاثنين القادم (١٠ سبتمبر) عقد الوعد بالبيع الذى سيتم بمقتضاه نقل ملكية أصول الريان للمشترين وذلك لدراسته تمهيدا لعرضه على المحكمة فى جلسة ٢٢ سبتمبر الحالى والتوقيع عليه بجلسة ٢٢ اكتوبر القادم .

وعلمت الشعب أن رشاد نبيه سوف ينهى خلال هذا الشهر عملية التفاوض مع البنوك لتحويل مبلغ ١,٥ مليار جنيه بالعملات الحرة على احداها الذى سيتولى تدبير كيفية توزيع المبالغ بالجنيه المصرى على المودعين خلال فترة وجيزة .

صرف أموال الريان بالجنيه فقط !

كتب ربيع شاهين :

اكد محمد رشاد نبيه محامي الريان ووكيل المشترين في تصريحات خاصة لـ « الشعب » ان كل مودع بالريان سيحصل على كامل مستحقاته دون خصم الارباح التي حصل عليها حتى عام ١٩٨٧ . اما الارباح المستحقة عن الفترة التالية لهذا التاريخ فهي من اختصاص المحكمة باعتبار ان الشركة توقفت بعد هذا التاريخ عن العمل بقرار الحاكم العسكري بالتحفظ على اصولها وممتلكاتها وسجن اصحابها .

واضاف رشاد نبيه أن كافة المستحقات سيتم صرفها بالجنيه المصري بعد تحويل الاموال المودعة بعملات اجنبية الى الجنيه المصري بسعر السوق المصرفية . وقال إن أحدا من المودعين لم يودع امواله بالدينار الكويتي الذي تعرض للانهيار بعد الغزو العراقي للكويت .

واعلن المحامي ان شيكات المودعين سيتم تسليمها الى اصحابها ابتداء من ٢١ مارس القادم لتصبح واجبة السداد في نفس اليوم وقال انه سيتفرغ عقب توقيع عقد نقل الملكية في جلسة ٢١ اكتوبر لتحرير وتوقيع هذه الشيكات .
وقال ان العقد سيتم توقيعه من قبل افراد اسرة الريان كطرف ثان معه وسيشهد عليه النائب العام !

مشروع عقد بيع صفقة «الريان»
وكيل المشترين يتعهد بسداد حقوق المودعين في «مارس»

كتب محمد زكي :

تنفرد «الوفد» بنشر مشروع عقد بيع صفقة «الريان». يقدم اليوم رشاد نبيه المحامي ووكيل المشترين في صفقة الريان مشروع عقد الوعد بالبيع الى المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام يتضمن المشروع بنود انتقال مشروعات وممتلكات الريان الى المشترين. تعهد رشاد نبيه بسداد كافة حقوق المودعين بشيكات مقبولة الدفع او مصرفية باسم كل مودع في موعد اقصاه «مارس» القادم اكد رشاد نبيه. ان المشترين لصفقة الريان مصريون. ويرغبون في عدم ذكر اسمائهم في المرحلة الاولى للبيع.

كما انهم انابوه لشراء الصفقة لحسابهم وبأموالهم الخاصة. واقر رشاد نبيه انه سيعلن عن الشخصيات المشترية خلال ٣ اشهر من اتمام الصفقة. وتسليمه الاصول والممتلكات وسنداتها تسليما فعليا غير متنازع فيه. كما طالب وكيل المشترين في احد بنود العقد بالتزام «آل الريان» والنائب العام بصفته، بتسوية الضرائب المستحقة على الشركات وهدد بعدم ايداع ثمن الصفقة في حالة عدم اعفاء شركات الريان من الضرائب. كما طالب رشاد نبيه باستبعاد ممتلكات شركات الهلال من الصفقة، طالما بقيت الضرائب مربوطة على شركات الريان، وقيمتها ٥٨ مليون جنيه وتعهد بالاستمرار في شرائها، طبقا لشروطها السابقة مع شركات الريان للاستثمارات العقارية في حالة رفع الضرائب على شركات الهلال. وتنازل فيها المساهمون عن الدعاوى المرفوعة بشأن فسخ عقد التنازل لشركات الريان للاستثمارات العقارية. كما تضمن عقد الوعد بالبيع احقية وكيل المشترين بتسليمه اموال تلك الشركات وكافة حقوقه المادية والمعنوية، فور نفاذ



رشاد نبيه



احمد الريان

العقد بين رؤساء مجالس اداراتها الحالية بصفة مؤقتة لحين تعيين مجالس ادارات جديدة. اشار رشاد نبيه الى انه بايداع ثمن الصفقة تنتهي بقوة القانون سلطة هيئة سوق المال وادارة التحفظ، او من له حق التوقيع حاليا على صرف شيكات على هذه الاموال واكد

ان عقد البيع يعتبر نافذا من تاريخ ايداع ثمن الصفقة خزانة احد البنوك المعتمدة، وتخصيصه لسداد حقوق المودعين. ويحق لوكيل المشترين استلام جميع الاعيان كما اكد انه بايداع الثمن وتخصيصه يصبح هذا البيع نافذا وملزما. كما طالب رشاد نبيه بالتزام ادارة التحفظ بتسليم كافة المستندات والاوراق والتحقيقات بلا رسوم واخطار البنوك بانتهاء الصفقة ويحق لوكيل المشترين التعامل مع حسابات الشركات محل البيع كما طالب بتسليمه سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على اقرار رسمي بالتخالص وسحب ما لدى البعض من شيكات، والتنازل عن الجنح المباشرة المرفوعة امام المحاكم. وطلب رشاد نبيه اصدار توكيلات غير قابلة للالغاء من «آل الريان» وسريانها في مصر وكافة دول العالم بالبيع والتصرف في الاموال المنقولة والعقارية والاسهم والسندات في مصر والخارج ويتم عرض الامر على محكمة جنايات الجيزة يوم ٢٢ سبتمبر الحالي. في حالة نشوب خلاف حول بعض بنود العقد

اليوم .. مفاوضات بيع صفقة الريان

تجرى صباح اليوم (الاربعاء) بمكتب النائب العام المفاوضات المبدئية لبيع صفقة شركات الريان لتوظيف الاموال . ويعرض رشاد نبيه وكيل المشترين ومحامي - الريان - على المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بنود عقود الوعد بالبيع الذى انتهى من اعداده فريق من القانونيين بمكتب وكيل المشترين يتضمن عقد الوعد بالبيع جميع ممتلكات آل الريان السائلة والمنقولة . في مصر ومساهمات الشركات في الخارج وكذا مديونيات الريان لدى الغير.

من المنتظر عند مناقشة عقد بيع الصفقة ان تثار خلافات حادة حول البنود الخاصة بكيفية رد اموال المودعين وايداع حقوقهم لدى البنوك التى ستتولى صرفها للمودعين فى حالة اتمام الصفقة . كما ستثار خلافات حادة حول ممتلكات شركات الهلال . لتوظيف الاموال التى الت ملكيتها للريان واستحق عنها ضرائب قدرت بمبلغ ٦٠ مليون جنيه

وصرح مصدر مسئول بادارة التحفظ بانه فى حالة احترام الخلاف بين وكيل المشترين وادارة التحفظ عند مناقشة بنود عقد الوعد بالبيع سيعرض الامر على محكمة جنايات الجيزة فى جلستها الاستثنائية يوم ٢٢ سبتمبر الحالى .

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

النيابة العامة تدرس بنود عقد الوعد ببيع أصول وممتلكات الريان

كتب ـ محمد عياد :

قدم امس وكيل المشترين لأصول وممتلكات الريان الى ادارة التحفظ بمكتب النائب العام عقد الوعد بالبيع تمهيدا لدراسته والاتفاق على بنوده لتقديمه فى صورته النهائية للمحكمة التى تنظر قضية الريان

وقد تضمن العقد ١٢ بندا من اهمها : تحديد سعر شراء الشركات والممتلكات بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه أو قيمة حقوق المودعين لدى شركات الريان بعد استرداد مديونية هذه الشركات لدى الغير.

كما تضمن العقد بندا بنقل ملكية هذه الشركات وجميع الاصول بما لها وبما عليها للمشترين فور التوقيع على عقد البيع النهائى حيث ان آل الريان قد اقروا وسجلوا امام الشهر العقارى ملكية هذه الشركات للمودعين . هذا وستقوم ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بدراسة بنود العقد ومناقشتها مع وكيل المشترين المستشار السابق محمود خالد للاتفاق عليها . كما سيتم تعيين مجالس إدارة لشركات الريان

ومن جهة اخرى انتهى مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة بمكتب التحفظ من سماع اقوال احمد الريان فيما جاء على لسانه فى محضر الشرطة بعد القبض عليه عن مديونيات لدى الغير والتى تختلف عما جاء بتقرير لجنة المحاسبين التى اعدت المركز المالى لشركات الريان .

نائب وزير الطيران السابق يعتصم بمبنى شركة الشريف

توجه اللواء طيار محمد احمد السيسى نائب وزير الطيران السابق الى ادارة شركات الشريف واعتصم بها ظهر امس احتجاجا على خلف الوعد وعدم سداد المبالغ المستحقة له . وقرر الاضراب عن الطعام حتى تحل مشكلة المودعين .

وكان قد اتصل منذ ثلاثة اسابيع بالدكتور عبدالعزيز حجازى بشأن عدم وفاء الشركة بالمبالغ التى اودعها لديها واحاله الى احمد الشريف الذى وعده بالسداد على اقساط كل يوم اربعاء وفى الاسبوع الماضى عندما ذهب ليتسلم القسط المتفق عليه ابلغوه بأن لديهم تعليمات بصرف جزء فقط والتنازل عن سبعة الاف جنيه وكان المفروض ان يتسلم امس ٣٥٠٠ جنيه فقالوا له ان المبلغ خفض الى ٣٠٠٠ فقط .

وحاول لقاء اى من المسئولين ولكنهم تهربوا منه فقال لهم اذا لم اتلق مستحقاتى بحلول الساعة الثانية عشرة ظهرا ، فاننى ساعتصم بالمبنى واضرب عن الطعام نيابة عن الالاف الذين غرر بهم .

واوفدوا اليه اللواء حسين السماحى الذى يعمل بالشركة للتفاهم معه . ولكن اللواء السيسى طلب ابلاغ الامر للسيدين فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران ، والسيد نور الدين فرغل الامين العام لمجلس الوزراء .

وقد استمر اعتصام اللواء السيسى حتى مساء امس ، وقال لمندوب « الاهرام » انه لن يتنازل حتى يحصى الذين اخذوا اموال الناس بآلام ضحاياهم .

وقد اتصل الدكتور عاطف صدقى والسيد فؤاد سلطان تليفونيا باللواء السيسى محاولين اقناعه بالعدول عن الاعتصام والاضراب عن الطعام ، ولكنه اصر على موقفه .

واللواء السيسى فى السادسة والخمسين من عمره وهو خريج كلية الطيران فى بلبيس وحصل على شهادة اركان حرب من اكاديمية ناصر وعمل فى اسراب القتال واشتغل بالتدريس فى كلية الطيران وعمل ياورا لرئيس الجمهورية لمدة ست سنوات قبل تعيينه نائبا لوزير الطيران المدنى فى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى عام ١٩٧٤ .

المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٠

مفاجأة مثيرة

الريان .. شرب المقلب

أحد عملائه .. حرر له شيكات وهمية
بـ ٦ ملايين جنيه .. مقابل كتب التراث

تكشفت الواقعة المثيرة .. حين حددت محكمة شمال القاهرة .. الدائرة المدنى كلى - جلسة اول ديسمبر القادم .. لنظر الدعوى المقامة من محامى احمد توفيق الريان ضد احد كبار عملائه يتهمه فيها باصدار اربعة شيكات بمبلغ ستة ملايين من الجنيهات على احد البنوك الوطنية بالجيزة .. ثم تبين انها بدون رصيد وغير قابلة للسحب .

كان محمد صلاح الدين السيد .. احد عملاء الريان قد عقد صفقة تجارية كبيرة مع دار الريان للتراث عام ١٩٨٨ على شراء كتب وموسوعات دينية وتاريخية مشهورة ثم قام بتحرير ٤ شيكات بقيمة الصفقة التى بلغت ٦ ملايين جنيه على بنك الجيزة الوطنى الشيك الاول محرر بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٠ بمبلغ مليون جنيه باسم دار الريان للتراث مسحوب على اصل الحساب رقم ٤١٨٥ بالبنك والشيك الثانى بمبلغ مليونين ونصف المليون بتاريخ ١٩٨٨/٤/٩ من اصل الحساب رقم ٧٨٦٤ .. والثالث بمبلغ نصف مليون جنيه من اصل الحساب رقم ٨٤١٢٨ ومحرر بتاريخ ٨٨/٤/٧ .. اما الشيك الرابع فحرر بمبلغ ٢ مليون جنيه من اصل الحساب رقم ٩١٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٨

مفاجأة مذهلة

وكانت المفاجأة المذهلة .. عندما توجه مندوب شركة الريان الى البنك الوطنى فرع الجيزة لصرف قيمة هذه الشيكات فى مواعيد استحقاقها .. الا ان المسئولين بالبنك اخبروه بان هذه الشيكات بدون رصيد وغير قابلة للسحب .

حاول احمد الريان مرارا وتكرارا التفاهم بالطرق الودية مع عميله « محمد صلاح الدين السيد » على سداد المبالغ المدين بها الا انه رفض .. فلجأ الى القضاء لاسترداد حقوقه المالية التى هى فى الاصل اموال المودعين واقام عدة دعاوى الاولى رقم ٤٦٣٣ لسنة ٨٨ جنح بولاق الدكرور شيك بدون رصيد والثانية ٤١٥٤ لسنة ١٩٨٨ جنح العجوزة والثالثة برقم ٢٦٩٦ لسنة ٨٨ جنح الدقى والرابعة رقم ٤٤٧٣ لسنة ٨٨ جنح الساحل

فى نفس الوقت كان عميله يعد العدة ويصفى جميع اعماله بالقاهرة تمهيدا للرحيل الى امريكا فاسرع احمد الريان الى قاضى الامور الوقتية بمحكمة شمال القاهرة فى ١٩٨٨/٦/١٢ واستصدر امرا مؤقتا برقم ٣٣٨ لسنة ٨٨ وقتى مدنى فى ٨٨/٦/١٣ برئاسة على حلمى رئيس المحكمة .. يقضى بمنع عميل الريان من مغادرة البلاد . ثم تقدم العميل محمد صلاح الدين السيد بمذكرة الى قاضى الامور الوقتية لالغاء قرار منعه من السفر والذى رفضه رئيس المحكمة وقرر تأجيل الدعوى رقم ١١١٦٧ لسنة ٨٨ الى جلسة اول ديسمبر القادم لضم اوراق القضايا السابقة لاطلاع هيئة المحكمة عليها واعادة الدعوى للمرافعة وقد تحددت لها جلسة اول ديسمبر القادم .. لنظرها برئاسة المستشار كمال عبدالعزيز سلام رئيس المحكمة .. بامانة سر ممدوح فوزى اسماعيل .

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

" الموت جوعا "

هل يحل مشاكل المودعين مع شركات توظيف الأموال

□ نائب وزير الطيران الأسبق

أضربت عن الطعام وسأظل مضربا حتى يعلن رئيس الوزراء عن حل حاسم لمشاكل المودعين مع شركات توظيف الأموال !

● سوء المعاملة والاهمال واخلاف الوعد أساس مشكلتنا مع شركة « الشريف »

اجرت الحوار :

نجلاء ذكرى

« انا مش بتاع دعاية .. المشكلة مش مشكلة فلوس .. القضية اكبر من كده بكتير .. دى حكاية نصف مليون مواطن واسرهم كانوا ضحية وهم شركات توظيف الاموال .. ساظل مضربا عن الطعام حتى يعلن رئيس الوزراء عن حل لمشاكل المواطنين مع شركات توظيف الاموال ».

كانت هذه بعض عبارات من حوارى مع اللواء طيار ا . ح . محمد احمد السيسى نائب وزير الطيران الاسبق . والذى اعلن اضرابه عن الطعام منذ الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الماضى احتجاجا على ما يلاقيه المودعون بشركات توظيف الاموال من سوء معاملة واهمال سواء من اصحاب الشركات او الجهات المعنية بامرهم .

وتبدأ القصة بخبر نشرته « الاهرام » صباح الخميس عن قيام اللواء السيسى بالاعتصام بشركة « الشريف » واعلانه عن بدء الاضراب عن الطعام والشراب .. وفور تكليفى بالتعليق فى الموضوع توجهت الى منزل اللواء السيسى الساعة الثانية بعد ظهر الخميس الماضى يرافقنى زميل المصور عاطف سعد الدين وبالرغم من متابعتى اليومية لمشاكل المودعين بشركات توظيف الأموال الا اننى شعرت بجسامة المهمة فهى المرة الأولى التى اجرى فيها حوارا مع مواطن يضرب عن الطعام ويتعرض حياته لخطر الموت .. كما أن قضيته تتسع لتضم الالفا من المواطنين يتعذبون منذ سنوات ولا أمل لحل عاجل لمشاكلهم وفى ضاحية هادئة بمدينة نصر توجهنا لمنزل اللواء السيسى ..

واستقبلنا حفيده الذى قادنا لغرفة الاستقبال .. وكان البيت هادئا .. على غير المتوقع .. فلم يكن هناك زوار .. وجاء اللواء السيسى مرتديا البيجامة والروب وتبدو عليه علامات الاعياء الشديد .. وبعد عبارات الترحيب ولما هم زميلى بالتصوير امتنع اللواء السيسى بشدة موضحا انه ليس فى حالة تسمح له بالتصوير .. كما أنه لايريد الدعاية لنفسه بقدر رغبته فى توصيل صوت الاف من البشر يتعذبون .. وبدأنا الحوار ..

● وكان السؤال الأول حول مشكلته مع شركة الشريف .. كيف بدأت .. وكيف انتهت باعتصامه بها واضرابه عن الطعام .

□ يقول اللواء السيسى : الموضوع بدأ مع اكتشاف لمرض زوجتى الخطير ، والذى تحتاج معه لعلاج بالخارج .. وبدلا من أن ألجأ الى الدولة لعلاجها .. فكرت فى الاستعانة بمدخراتى لدى شركة الشريف واتصلت بالدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق للتوسط لدى الشركة لصرف مدخراتى لمواجهة هذه المشكلة الصحية .. وبعد يومين حدد لى الدكتور حجازى موعدا مع أحمد الشريف مدير عام الشركة .. وفى الموعد المحدد ذهبت اليهم « فطعمونى شوية » .. وبعد فترة طويلة جاءنى أحمد الشريف معتذرا عن التأخير لعدم علمه بحضورى وسألنى عن طلباتى قلت أنا محتاج لاموالى لديكم لمواجهة ظروف صحية تتعرض لها زوجتى فأجابنى بأنه مستعد ولكنه لايستطيع دفع المبلغ مرة واحدة وانما على ٤ أسابيع فوافقت وأكدت عليه بأن لتلافى معه سيترتب عليه حجز لدى الاطباء بالخارج وترتيبات كثيرة فاذا لم يكن بمقدوره الاستجابة لطلباتى يوضح ذلك لى قبل التورط فى هذه الاجراءات فاعرب عن استعداده لدفع هذه الأموال على دفعات اسبوعية .

وبالفعل بدأت فى الصرف كل يوم أربعاء وحصلت على الدفعتين الأولى والثانية وفى ثالث مرة قال لى الموظف المختص بالصرف .. دى آخر دفعة .. قلت له : لكن باقى من المبلغ ٧ الاف جنيه ! قال لى : هذه تعليمات .. وحاولت الاتصال بأحمد الشريف دون جدوى وجاءنى مدير مكتبه قائلا بأن الأستاذ أحمد الشريف بيعتذر عن دفع باقى المبلغ المتفق عليه لظروف عدم توافر سيولة بالشركة .. على أن يظل كوديعة لى بالشركة مقابل صكوك الاستثمار .

وقد أوضح لى الظروف القاسية التى تمر بها الشركة وقدرت ذلك فوافقت على القسط الأخير وقيمته ٢٥٠٠ جنيه على أن أترك باقى المبلغ لدى الشركة .. وذهبت لصرف المبلغ ففوجئت بالموظف يقول لى ستصرف ٢ الاف فقط .

وطوال ترددى على الشركة كنت أسمع وأشاهد معاناة العشرات من المواطنين مع المسئولين بالشركة ، ومدى مايلاقونه من اهمال وسوء معاملة .. وشعرت أن القضية لاتتعلق بى ولكنها قضية الالاف الذين « يتسولون حقوقهم » فقلت للموظف لن استلم المبلغ وساعتصم بالشركة . وبعد قليل جاءنى الموظف عارضا صرف الـ ٢٥٠٠ جنيه المتفق عليها ولكنى رفضت وأكدت له ان هذا القرار اتخذته ولن أتراجع فيه واذا لم يأت مسئول من الشركة لرد أموالى والاعتذار عما لقيته من معاملة وحنث فى الوعود وانتظار طويل فاننى سابدأ فى الثانية عشرة من ظهر اليوم وهو الاربعاء فى « الاضراب عن الطعام » واتصلت بزوجتى لابلاغ الأستاذ نور فرغل ليبلغ ذلك بدوره للدكتور عاطف صدقى والسيد فؤاد سلطان .. وبعد قليل اتصل بى الأستاذ نور فرغل فأوضحت له أن موقفى هذا اتخذته لتوصيل صوت الاف من المودعين وعذابهم للمسئولين حتى يحدث اجراء جاد تجاه هذه الشركات .

وقد أوضحت له أن المشكلة لها شقان الأول يتعلق بعلاقتى بشركة الشريف وهذه لايعنينى أن تحل أو لا تحل والثانى يتعلق بالمودعين ولن أتراجع فى قرارى بالاضراب عن الطعام حتى تحل مشكلتهم .

وفى الساعة التاسعة مساء حضر رجل الأمن بالشركة وطلبت منه اداء واجبه واستدعاء البوليس لاخراجى من الشركة بالقوة وقد اتصل بى عدد من الاقارب والمعارف والأصدقاء وكلمنى السيد فؤاد سلطان « وهو صديق قديم » فأبلغته باننى سأرد كل الاموال التى أخذتها من الشركة حتى لاتكون هناك شبهة شخصية فى قرارى بالاضراب عن الطعام .

وجاءنى أحمد الشريف فقلت له « انت غلطت فى حقى وتهربت منى وخلفت وعودك معى ولابد أن تعتذر » .. فقال لى : أنا معتذر فقلت له لابد أن تأخذ الفلوس التى سبق لى صرفها فقال لى انه لايستطيع لأنه فى هذه الحالة سيكون مخالفا للقانون الذى يمنعه من تلقى الاموال فقلت له لابد أن تبلغ السيد فؤاد سلطان بأنك رفضت استرداد الفلوس .

وبالفعل اتصل بالسيد فؤاد سلطان الذى حدثنى وقال ان رسالتى وصلته ويرجونى فى الاعتصام بالبيت بدلا من الشركة . وامتثالا لخاطره قبلت الاعتصام بالبيت مع استمرارى فى الاضراب عن الطعام والشراب وفى صباح الخميس وجدت الأستاذ كمال نجيب قد نشر خبر الاعتصام والاضراب بالاهرام .. فقررت الاضراب عن الطعام فقط وقبلت شرب الماء حتى أستمر فى قضيتى لأطول وقت ممكن لحل مشاكل كل المودعين .

□ ولكن الى متى ستستمر فى الاضراب عن الطعام ، وقضية توظيف الأموال ستستغرق سنوات حتى تنتهى ؟

● سأستمر فى الاضراب عن الطعام حتى يعدنى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بحل مشكلة المودعين ويعلن ذلك .

□ متى بدأت علاقتك مع شركة الشريف ؟

● بدأت منذ عام ١٩٨٥ بناء على نصيحة الأهل والأصدقاء .

□ ولكن سيادتكم مسئول سابق بالدولة وتعرف تمام المعرفة أن الايداع بشركات توظيف الأموال تمنعه القوانين .. كما أن الدولة حذرت المواطنين من التعامل مع هذه الشركات وكان الأجدى أن تكون قدوة وتمنع الناس عن الالقاء بمدخراتهم الى المجهول .

● فى الحقيقة قرأت التحذيرات لكن فى ذات الوقت وجدت أن هذه الشركة لها أصول تتعدى أموال المودعين كما أن لها شعارات اسلامية مقنعة .

□ بصفتك مسئولا سابقا لابد وانك

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

اطلعت على القانون ١٤٦ المنظم لشركات توظيف الأموال والقانون يلزم الشركة كشركة تلقى اموال برد اموال المودعين من خلال صكوك بجدول زمنى على مدى ٤ سنوات معنى ذلك ان رد الأموال استجابة من الشركة للظروف الانسانية للمودعين هو تطوع منها وليس عليها اجبار فى ذلك .. وقد استجابت لك الشركة وفق ظروفها .. فما رأيك ؟

● انا ادرك ذلك ولكن التهرب واخلاف الوعد هو ما اثارنى بجانب مارأيته من معاناة باقى الناس كان لابد لى كمسئول سابق ان يكون لى موقف من كل هذا .

□ ولماذا الاضراب عن الطعام كوسيلة للاعتراض .. هناك المحاكم والصحف ؟

● انا لاأملك غير نفسى .. وأنا قررت التضحية بها حتى تنتهى مشاكل الناس .. اما الشكوى فى الصحف على الرغم من انها متنفس لآلام الناس الا انها غير مجدية .

□ الم تفكر فى ان الاضراب عن الطعام نوع من الانتحار الذى يحرمه الله ؟

● « انا راجل بتاع ربنا » .. ناس قالوا لى ده حرام لكن انا مش منتحر انا باعمل خير للناس .

□ ماهو الحل الأمثل من وجهة نظركم لهذه المشكلة ؟ هل تطالب بتعديل القانون مثلا ؟

● اذا كان الامر يحتاج لتعديل فى القانون يجب ان تبحثه الدولة ومبدئيا لابد من الحوار بين الحكومة والمسئولين بهذه الشركات الوقوف على حجم المشكلة فاذا كان للشركات مشاكل فالتها لهم الحكومة التخفيف عن الناس مثل تسهيل بيعهم لبعض الأصول .

واذا كانت الشركات مخالفة يجب التدخل لاجبارها على السير فى طريق القانون .. على سبيل المثال لم يصدر الشريف الميزانية التأسيسية الشركة كما يقضى بذلك القانون كما انه لم يعلن عن ارباح عام ١٩٨٨ !!

هذه المشكلة التى بدأت منذ سنوات ولم تنته حتى الآن تدور اسبابها حول محور واحد هو ضياع ثقة المواطن المصرى فى قدرة بنوكنا الوطنية على استثمار امواله .. ومازلنا نعيش هذه المشكلة التى جسدتها من جديد اثار الحدث الكبير الذى فجرته احداث الكويت الأخيرة .. عشرات الآلاف من العائدين ضاعت اموالهم التى تغربوا من اجلها ومنهم من سافر للعمل بالخليج بعد ان ضاعت امواله التى اودعوها بشركات توظيف الأموال هنا ولو كانوا اودعوها فى بنوك يثقون فيها ماكنا عشنا هذه المأساة التى نعيشها الآن .

ولعل الموقف الذى اتخذه اللواء السيسى وهو يمثل قمة التراجيديا فى علاقة المودعين بشركات الأموال ومهما تختلف اراء الناس فيه لعله يكون بداية لتطور جديد نحو حسم هذه المشكلة .. الا ان المؤكد انه اراد بموقفه هذا ان يقول للمسئولين والمواطنين شيئا !!

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

ارباح السعد بعد ٣٠ يوليو ٩١

الشريف يبدأ الصرف خلال ٩٢

كتب ـ عبدالله نصار

قدمت شركات السعد والشريف المراكز الافتتاحية المالية لها الى المحاسبين .. ولم يتم تقديمها حتى الآن الى الهيئة العامة لسوق المال ..

اكد مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد .. انه طبقا للقانون فإن الأرباح عن العام المالى قبل ٣٠ يونيو من العام القادم ١٩٩١ ..

وذلك لان الشركة حصلت على الموافقة والقيد فى السجل ٢٣ اغسطس ١٩٨٩م وطبقا لقانون الشركات فإن شركات السعد ملتزمة بأن تعد ميزانيات عن الشركات وحساب الارباح والخسائر عن مدة عام كامل . وذلك خلال ٦ اشهر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وبذلك فإن اصحاب صكوك الاستثمار فى شركات السعد لن يصرفوا الارباح قبل ٣٠ يونيو من العام القادم ..

وبالنسبة لشركة الشريف للتنمية الاقتصادية فقد حصلت على الموافقة والقيد فى السجل فى ١٧ يناير ١٩٩٠ وبذلك فانه طبقا للقانون فان الميزانية تقدم عن عام مالى كامل .. وبذلك فان الشركة ستقوم بصرف الارباح خلال عام ١٩٩٢ ..

وقال المصدر المسئول .. ان الشركات الاخرى التى لم توفق اوضاعها موجودة تحت اشراف جهاز المدعى الاشتراكى وهو يتولى عمليات رد الاموال لاصحابها وعلى المودعين فى هذه الشركات التوجه للجهاز للتعرف على حقيقة اوضاعهم مع هذه الشركات .. وقال انه يحذر من توقيع المودعين على شيكات يقدمها اصحاب هذه الشركات .. او لجوء بعضهم الى بيع اراض او حصص عينية فى مشروعات ليست ملكا خالصا لهذه الشركات او تقل قيمتها عن المبالغ المحددة للمودعين فى الايصالات .. واشار الى ان الجهاز منوط به حماية حقوق المودعين فى هذه الشركات .. كما انه تم ابلاغ النيابة العامة ضد كافة الشركات التى لم توفق اوضاعها بعد انتهاء المهلة القانونية لرد الاموال فى ٩ يونيو الماضى ..

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

ادارة التحفظ توافق.. على عقد بيع ممتلكات الريان

رشاد نبيه: التنازل عن دعوى المخاصمة ضربة قوية .. للمشترين .. والمودعين

مجلس ادارة جديد .. لشركة الريان للنقل

كتب ـ محمود نوفل :

وافقت ادارة التحفظ على الاموال على بنود عقد الوعد بالبيع دون اى اعتراضات على بنوده .

اتفق الجانبان في الاجتماع الذى عقده المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال مع المستشار محمود خالد رئيس اللجنة القانونية للمشترين في صفقة الريان على دعوة مجلس ادارة شركة الريان الوطنية للنقل لبحث تعيين مجلس ادارة جديد للشركة بعد وفاة فتحى توفيق عبدالفتاح الرئيس السابق للشركة حيث يقوم المجلس الجديد بالتوقيع على عقد البيع .

كما اتفق الجانبان على ان يقوم الممثلون القانونيون لباقى شركات الريان بالتوقيع على عقد البيع .

علمت المساء ان رشاد نبيه ممثل المشترين سوف يقوم بقراءة بنود عقد الوعد بالبيع الذى تم الموافقة عليه امام هيئة المحكمة برئاسة المستشار محمد حسن عبداللطيف وعضويه المستشارين رشدى راغب عمار وعبد القاهر عبدالحكم .. في الجلسة التي ستعقد يوم السبت القادم كما سيتم استئذان المحكمة في تحرير هذا العقد تمهيدا لتوقيعه في جلسة ٢١ اكتوبر القادم .

لست راضيا

وقد اعلن محمد رشاد نبيه المحامى عدم رضائه عن تنازل احمد الريان عن دعوى المخاصمة التى رفعها ضد المستشارين جمال شومان النائب العام السابق وساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية وقال ان هذا الموقف قام به احمد الريان من تلقاء نفسه وبوازع من ضميره دون مشورة احد وكذلك دون علم والده وشقيقه المحبوسين حاليا على ذمة القضية وهو يأمل في ان ذلك التصرف سيخفف من قبضة الحكومة عليه وسيجعل من الافراج عنه امرا قريب المنال وهو حر في اعتقاده بأن ذلك التصرف سيجعله يكسب موقفا لصالحه .

لارجعة

واكد رشاد نبيه على انسحابه بصفة نهائية من الدفاع عن جميع افراد عائلة الريان وان علاقته بالقضية ستقتصر على كونه ممثلا للمشترين فقط .. وانه اعلن ذلك في الجلسة الاخيرة للمحاكمة والتى عقدت يوم ٣٠ اغسطس الماضى رغم ان القانون لايمنعه من الجمع بين صفته كمحام عن الريان وكممثل للمشترين في نفس الوقت .

اضاف ان دعوى المخاصمة هى جزء من محاكمة الريان وتنازله منها يعنى عدم استطاعته كممثل للمشترين ابطال مفعول القرارات التى اصدرها النائب العام السابق ومدير ادارة التحفظ بشأن ممتلكات الريان والتصرف في بعضها وتنازلهما عن بعض الديون المستحقة على بعض الاشخاص والشركات وانه لن يستطيع الغاء اى من تلك القرارات والتصرفات الخاطئة التى قامت بها النيابة او الاعتراض عليها .

نتائج فى المستقبل

ولقد رشاد نبيه فى تعليقه على تنازل احمد الريان عن دعوى المخاصمة ان ذلك التنازل ستكون له نتائج ستظهر فى المستقبل وهى عبارة عن خسائر مالية يتعرض لها المشترون عبارة عن الديون المستحقة للريان لدى الغير وهى تتراوح بين ٥ الى ٦ ملايين جنيه لم تقم بتحصيلها ادارة التحفظ على الاموال بالاضافة الى ان اسلوب العمل الذى كانت تدار به شركات الريان وعدم وجود عقود ومستندات تدل على المعاملات المالية بينها وبين باقى الشركات والافراد وكذلك عدم وجود عقود ملكية لبعض العقارات ادى ذلك الى ضياع حوالى ١٠٠ مليون جنيه كان المشترون سوف يستفيدون منها ..

مصلحته اولا

وقال ان هذا يؤكد ان احمد الريان يبحث عن مصلحته الشخصية فقط دون اعتبار لمصلحة المشترين او المودعين .. وان الريان وجه ضربة لكل منهم وينفى الادعاءات التى قالت ان هناك علاقه بين الريان او المشترين او ان الريان يشترى ممتلكاته ويعود رشاد نبيه ليؤكد من جديد على ان ماحدث لن يجعله يتراجع عن اتمام الصفقة لان التراجع فى ذلك الوقت معناه ان يموت او يقتل نظرا لما يسببه التراجع من خيبة امل وكارثة ضخمة للمودعين .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

أحمد الريان يتنازل عن دعوى المخاصمة ضد «شومان» و«درويش»

اللجنة المشكلة لدراسة بيع الصفقة تتفاوض مع المستشار القانوني للمشترين

كتب ـ محمد زكي :

تنازل امس احمد توفيق الريان، رئيس مجموعة شركات «الريان» لتوظيف الأموال، عن دعوى المخاصمة التي اقامها ضد المستشار جمال شومان النائب العام السابق، والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية . وكان «الريان» قد طالب في دعوى المخاصمة رد الاخيرين عن تمثيل النيابة العامة ضمن تشكيل محكمة جنايات الجيزة التي تنظر القضية، وقد استجابت امس محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار فريد نصر وعضوية المستشارين صفوت الحسيني واسامة عبدالعزيز واماني سر حسين عبدالرحمن، لطلب احمد الريان، وقضت باثبات تركه لدعواه والزمته المصروفات .

ومن ناحية اخرى بدأت امس اللجنة القضائية اعمالها والتي شكلها المستشار بدر المنياوي النائب العام، لدراسة مشروع عقد الوعد بالبيع الذي تقدم به محمد رشاد نبيه وكيل المشترين في الصفقة، حيث عقد اجتماعا موسعا بادارة التحفظ بمكتب النائب العام، ضم بعض اعضاء اللجنة والمستشار السابق محمود خالد والمستشارين القانونيين للمشترين، واحمد توفيق الريان، حيث تمت مناقشة بعض بنود عقد بيع الصفقة ومن المنتظر ان تنتهي اللجنة المشكلة من اعمالها في نهاية الاسبوع الحالي، تمهيدا لعرض نتائج المناقشات والمفاوضات على المستشار النائب العام، قبل انعقاد جلسة محاكمة «الريان» يوم السبت القادم .

روز اليوسف تنفرد:

ننشر وثيقة بيع الريان!

يتكون من ١٢ صفحة ويحتوى ٦ بنود

ابراهيم خليل

سلم وكيل المشترين إلى إدارة التحفظ بمكتب النائب العام مشروع عقد الوعد بالبيع . المشروع يتكون من ١٢ صفحة فولسكاب ويحتوى على ٦ بنود . محرر بين كل من أسرة الريان ورشاد نبيه المحامى بصفته وكيلا للمشترين الذين سيتم الكشف عنهم بعد تمام تنفيذ العقد . وكذلك رئيس هيئة سوق المال والنائب العام والهدف من إشراك الأخير إلغاء أمر التحفظ عن أصول الريان ورفع يد النيابة عن الأموال المتحفظ عليها .

وينص البند الأول على أن أسرة الريان يمتلكون حصصا في شركات وأسهما في شركات مساهمة . وبموجب الإقرار الصادر من كل من المرحوم فتحى ومحمد بتاريخ ١٩٨٣/١/١ والمصدق عليه في ١٩٩٠/٣/٣١ بأن هذه الأموال جميعها مستحقات المودعين . البند الثانى يقر آل الريان بتنازلهم متضامنين عن شركة الريان للإستثمار وتوظيف الأموال وشركة مصوغات ومجوهرات الريان وشركة الريان للتراث كما يعتبر توفيق الريان بصفته وليا شرعيا على قصر المرحوم فتحى توفيق الريان بالتنازل عنه إلى رشاد نبيه وكذلك عن حصته في الشركة الدولية للمنتجات الغير جلدية والحاصل من يرى بدلا منه وكذلك محمد الريان بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة للإستثمارات قد باع وتنازل عن كافة حصته . وبالنسبة لباقى حقوق المشترين في مصر أو الخارج مودعة في البنوك ولم يشملها التحديد الوارد في العقد باعتبارها مكملة لهذا العقد وباعتبارها تدخل ضمن أعيان الصفقة محل العقد والتى تصبح مملوكة لوكيل المشترين بنفاذ العقد .

وبالنسبة للأموال السائلة لدى البنوك يتنازل آل الريان عن كافة أموالهم النقدية المودعة بالبنوك سواء كانت مودعة بمعرفتهم أو بمعرفة التحفظ أثناء سريان قرار المستشار النائب العام بإيداع ثمن الصفقة تنتهى بقوة القانون سلطة إدارة التحفظ أو من له حق التوقيع حاليا على صرف شيكات هذه الأموال .

ورفض عقد الوعد بالبيع دفع أية أموال للضرائب باعتبار أن شركة الريان خاسرة .

واعتبر مشروع عقد الوعد بالبيع أنه يكون نافذا من تاريخ ايداع مليار ونصف مليار خزينة البنوك المعتمدة وتخصيصه لسداد حقوق المودعين ويحق للمشترين استلام جميع التزامات الأطراف الأخرى في العقد على أن يتم إيداع المبلغ في موعد أقصاه ٥ مارس ١٩٩١ .

أما بالنسبة لحقوق المودعين فقال العقد بأنه يجب على المودعين تسليم سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على إقرار رسمى منهم بالتخلص وسحب ما لدى البعض منهم من شيكات والتنازل عن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

الجنح المباشرة المرفوعة امام محاكم الجنح مقابل صرف حقوقهم بمعرفة رشاد نبيه وكيل المشترين وفي الاماكن التي تم الإيداع فيها لدى شركة الريان بعد إصدار شيكات مقبولة الدفع او شيكات مصرفية باسم كل مودع وحقوقه قابلة التحصيل على ان يبدأ الصرف بعد تسلم وكيل المشترين المستندات التي لدى النيابة . وفي جميع الأحوال يتم صرف حقوق المودعين بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع البنوك .

ويتضمن البند الأخير من عقد البيع ان يصدر آل الريان توكيلات رسمية غير قابلة للإلغاء باسم رشاد نبيه ووكلائه وتكون سارية المفعول في مصر وجميع انحاء العالم بالبيع والتصرف في أموالهم المنقولة والعقارية والأسهم والمستندات وسحب الأموال من البنوك والخارج من الشركات وإحلال الغير محلهم .

وكان قد تفجر خلال الأسبوع الماضي عدد كبير من المفاجآت في قضية وصفقة شراء أصول الريان عقب مناقشة مديونيات الشركة في نيابة الشئون المالية .. المفاجأة الأولى حدوث اتهامات متبادلة بين الريان ومحاميه رشاد نبيه .. فقد اتهم المحامي احمد الريان بأنه سبب ماحدث من كوارث اقتصادية وضياع اموال المودعين بينما اتهم احمد الريان محاميه بأنه يكرهه ولذلك طالب بالإفراج عن شقيقه محمد ليدير الشركات والمصانع هو ووالده .

أما المفاجأة الثانية فهي تقديم محامي الريان عدد من المستندات تثبت ان بيع ٥ قصور من الريان إلى السعد هو مجرد بيع صوري وان ماحدث هو عملية تهريب او إبعاد هذه القصور حتى ترجع مرة أخرى للريان في الوقت المناسب واوضح رشاد نبيه للنيابة ان احمد الريان باع هذه القصور بحوالي ٢٥ مليون جنيه في حين ان سعرها اكثر من ٨٠ مليون جنيه . وان هذا الذي حدث يعرض احمد الريان للمسئولية بأنه كان يهرب ثروته .

وهي قصر قصر إبراهيم عبد الهادي في المعادي . وقصر البدراوي بالدقي . وقصر العروبة بمصر الجديدة وقصر البرلوقي بالمنيل .

بينما كانت المفاجأة الثالثة هي ماكشف عنه رشاد نبيه وكيل المشترين لصفقة الريان ان احمد الريان قام بفسخ عقد شراء ٤٠ فدانا في العجمي وكذلك ١٣ فدانا في كنج مريوط وفسخ عقد عمارة امام مديرية امن الجيزة وعمارة أخرى في شارع بور سعيد .

والمفاجأة الرابعة كانت هي الصلح بين احمد الريان والمستشار صابر درويش في مكتب الأخير يوم الأربعاء الماضي وعلى اثر هذا الصلح سيقوم احمد الريان بالتنازل اليوم الأحد عن القضية المخاصمة .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

اللواء السيسى ينهى اضرابه عن الطعام

▫ رئيس هيئة سوق المال :

نتابع شكاوى المودعين ونتصل بالشركات لحلها
دراسة تجنيب نسبة مئوية خارج برنامج الصكوك
بالشــــريف للحـــالات الانســـانية

قبل سفره اليوم الى المغرب ، اجرى السيد فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران ، عدة اتصالات بالمسئولين حول المشكلة التى فجرها اللواء محمد السيسى نائب وزير الطيران الاسبق ، باضرابه عن الطعام حتى ينبه الى خطورة الوضع بالنسبة لضحايا شركات توظيف الاموال .

وقد اقتنع اللواء السيسى بالعدول عن الاضراب امس بعد ان اكد له السيد فؤاد سلطان ان الموضوع محل اهتمام المسئولين ، وقد احاط به المختصون وتحدث الى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد . كذلك اتصل الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال باللواء السيسى واوضح له الوضع وذكر له مايتخذ من خطوات لحل المشكلة بصفة عامة .



محمد حسن فج النور

وازاء ذلك ومع الحاح الاطباء على اللواء السيسى بالعدول عن الاضراب لتدهور حالته الصحية إذ انه يعانى من مرض السكر ، فقد قبل العودة لتناول الطعام .

وقال الدكتور محمد حسن فج النور ، فى تصـريحـات خـاصـة للصفحـة الاقتصادية إنه اجرى اتصالا باللواء السيسى واوضح له دور الهيئة واوضاع الشركة ومدى متابعة الهيئة لالتزامها بالقانون ، وحول اوضاع شركة الشريف ودور هيئة سوق المال قال الدكتور فج النور انه ورد للهيئة العديد من الشكاوى والحالات الانسانية الحرجة والتى تطلب استثنـاء فى صـرف مستحقاتها بخلاف برنامج صكوك الاستثمار الخاص بشركة الشريف والمعتمد من الهيئة ، وقد تدخلت الهيئة لدى ادارة الشركة للاستجابة لهذه الحالات وطالبتها بتجنيب نسبة مئوية من الاموال خارج برنامج صكوك الاستثمار تخصص لهذا الغرض وابدت الشركة استعدادها لدراسة الأمر وفق ظروف السيولة بها والاستجابة له .

كما قامت الهيئة بتحديد اسلوب لتلقى الشكاوى لفحص هذه الشكاوى وتوجيهها الوجهة الصحيحة وقد تمت الاستجابة لعدد كبير من الحالات .

نجـلاء ذكـرى

من ناحية اخرى ورد الى الهيئة عدد من الشكاوى عن مخالفة الشركة لاصول برنامج صكوك الاستثمار من حيث منحها المودعين صكوكا بكوبونات تصرف فى العام الاخير من البرنامج والاصل فى البرنامج ان يمنح المودعون نسبا على مدى السنوات الاربع من متوسط ماليتم صرفه لكل دفعة من الصكوك وقامت الشركة بالتصحيح بما يتفق مع الجداول المعتمدة لجميع المتعاملين .

من ناحية اخرى الزمت سوق المال الشركة بدفع مقابل صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبى بذات العملة .

وبالنسبة للميزانية الافتتاحية للشركة فقد انتهت شركة الشريف من اعدادها واحالتها الى مراقب الحسابات المعين من الجهاز المركزى للمحاسبات ويقوم بمراجعتها حاليا وهذه الميزانية يحدد على اساسها ميزانية الشركة فى نهاية السنة المالية الاولى لها .

ومن المفروض طبقا للقانون ان تعلن الشركة عن نتيجة نشاطها خلال العام القادم بحيث تحدد الميزانية الافتتاحية ناتج النشاط عن الفترة الماضية من صدور القانون فى يونيه ١٩٨٨ وحتى قيد الشركة فى ١٧ يناير ١٩٩٠ بسجل الهيئة العامة لسوق المال .

اما الميزانية العادية فتحدد نتيجة النشاط خلال السنة المالية الاولى للشركة بعد قيدها فى سجل الهيئة ، وهناك فارق بين اظهار نتيجة النشاط وتوزيع الارباح بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة على الميزانية المقدمة منها فى نهاية السنة المالية ويصبح الحديث عن الارباح بهذه الصورة فى غير اوانه .

وبالنسبة للشكوى من سوء المعاملة فى الشركة قمنا بمخاطبتها بهذا الشان وقد اكد المسئولون بها قيامهم باعداد قسم خاص لتلقى شكاوى الجماهير والعمل على حلها .

وحسما لهذه الجزئية يقترح الدكتور محمد حسن فج النور على المودعين ممن لديهم حسابات بالبنوك الاستعانة ببنوكهم فى تحصيل الكوبونات المستحقة لهم واضافتها لهذه الحسابات .

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ السبت القادم :

المحكمة تحسم اجراءات نقل عقد ملكية الريان

كتب ربيع شاهين :

تحسم محكمة جنايات الجيزة بجلستها السبت القادم ٢٢ سبتمبر برئاسة المستشار د . حسنى عبد اللطيف اجراءات عقد الوعد بالبيع الذى سيتم بمقتضاه نقل ملكية أصول شركتى الريان لتوظيف الاموال للمشترين أصحاب الصفقة .

كان المستشار محمود خالد المحامى الممثل القانونى للمشترين قد ناقش مع النيابة صباح أمس الاثنين بنود العقد وأعلن تمسك المشترين وال الريان بإسقاط كافة الضرائب التى ربطتها المصلحة على شركة الريان ومجموعة شركات الهلال .

وأعرب فى تصريحات خاصة لـ « الشعب » عن إرتياحه للمناقشات التى أجراها مع النيابة مؤكدا أن الطرف الآخر أبدى تفهما لمطالب المشترين وال الريان بحتمية اسقاط تلك الديون .

وكشف عن طلب مصلحة الضرائب ١٢٠ مليون جنيه فى صورة ضرائب مستحقة منها ٦٠ مليونا على شركات الهلال ومنها على محلات الذهب فقط فى هذا الصدد تساءل عما اذا كانت المناقشات ستكشف عن أن اجمالى ديون الريان للضرائب ١,٥ مليار جنيه ..

وقال الممثل القانونى للمشترين إما أن تعترف الضرائب بخطئها وتعلن إسقاط الديون طالما اعتبرت الحكومة الريان شركة خاسرة أو تتمسك الحكومة بتحصيل الضرائب وتعلن أن شركات الريان كانت تربح وفى هذا الاطار سوف يتم مقاضاة الحكومة من قبل الشركة والمودعين

المحروسة

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

أحمد الريان

تنازلت عن دعوى المخاصمة بسبب استرداد أموال لم أحلم بها

كتب – محمود نوفل :

اعلن احمد الريان ان السبب الحقيقى الذى جعله يتنازل عن دعوى المخاصمة ضد النائب العام ومعاونيه ان ادارة التحفظ على الاموال استعادت ديونا كانت مستحقة على شركات مدينة للريان لم اكن احلم بتحصيلها .

استنكار شديد داخل عائلة الريان ومحاولات لترضية رشاد نبيه

من ناحية اخرى اعرب محمد توفيق الريان ووالده المحبوسين بسجن طره عن استنكارهما الشديد لهذا التنازل وحزنهما على قرار محمد رشاد نبيه المحامى بالتنحى عن الدفاع عنهما واوفدا احد اقاربهما لترضيته ومحاولة اقناعه بالعدول عن قراره لكنه اصر على الانسحاب مؤكدا استمراره فى انهاء الصفقة باعتبار انها شرفه الذى يجب المحافظة عليه ويؤكد احد المصادر القريبة من اسرة الريان ان ادارة التحفظ وعدت احمد توفيق عبدالفتاح بالتعاون معه ومع ممثل المشترين وتسهيل جميع الاجراءات الخاصة بالصفقة .. وان هذه المعاملة الطيبة من النيابة جعلت احمد الريان يتراجع عن موقفه من دعوى المخاصمة على امل الافراج عنه بعد ان سئم الحياة داخل السجن .

استدعاء

وقد صرح مصدر مسئول بادارة التحفظ على الاموال ان المستشار ماه...بش استدعى جميع اعضاء مجالس ادارات شركات الريان السابقين لاستئناف عملهم فى ادارة هذه الشركات تمهيدا لقيامهم بالتوقيع على عقد بيع ممتلكات الريان وبالفعل بدأت هذه الاجتماعات مع اعضاء مجلس ادارة شركة الريان الوطنية للنقل وهم اللواء محمد عبدالله ومحمد البطران والمستشار محمد زكى ثم اعقبه اجتماع مع عمر ابراهيم عثمان رئيس شركة الريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز وممدوح البطران عضو مجلس الادارة فى حضور احمد الريان بهدف قيامه بتوضيح اسلوب العمل فى تلك الشركات قبل التحفظ .

وتهدف هذه الاجتماعات التى يدعو اليها مدير ادارة التحفظ الى مناقشة النظام الاساسى لكل شركة واستكمال الاعداد الناقصة فى مجالس الادارات خاصة بعد وفاة فتحى توفيق عبدالفتاح وحبس احمد الريان وشقيقه محمد ووالدهما فى السجن على ذمة قضية توظيف الاموال .

كما تهدف الاجتماعات الى الوقوف على مقدار الاسهم فى تلك الشركات وقيمة المسدد منها ونصيب ال الريان منها والاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العمومية السابقة لشركات الريان لبيان ما اذا حدثت تعديلات فى النظام الاساسى للشركة فيمكن تحديد الموقف القانونى الذى سيتم على اساسه تشكيل المجالس الجديدة .

واضاف المصدر ان ادارة التحفظ تنوى تعيين اعضاء جدد لمجلس ادارة شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال باعتبارها شركة توصية بسيطة تمتلك حصة كبيرة فى شركة الريان للمعاملات المالية ويحق لهم حضور اجتماعات الشركة الاخيرة بمقدار حصة الاولى منها وذلك للتغلب على مشكلة عدم سماح القانون لادارة التحفظ بتعيين اعضاء جدد لمجلس ادارة شركة المعاملات المالية حيث انه لابد من تعيين ثلاثة اعضاء كحد ادنى يقومون بالتوقيع على عقد البيع .

وسيتم ذلك بدعوة المساهمين فى الشركة وعددهم ٢٨٠ مساهما لاجتماع جمعية عمومية غير عادية لانتخاب هؤلاء الاعضاء الجدد .

المصدر : المصـــور

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ مشكلات تحسمها المحكمة لاتمام صفقة الريان

● حقوق المودعين .. والضرائب المستحقة على شركات الريان .. ومواعيد الصرف .. خلافات مازالت قائمة بين ممثل المشترين والنيابة العامة

● ● ممثل المشترين يشترط إسقاط مبلغ ١٢٠ مليون جنيه من الضرائب وإلغاء أرباح المودعين عن عام ١٩٨٧

● ● تعقد محكمة جنايات الجيزة صباح السبت القادم جلسة طارئة لحسم ثلاث مشكلات رئيسية تواجه اتمام صفقة الريان ومحاولة تقريب وجهات النظر بين النيابة العامة ورشاد نبيه المحامي ممثل المشترين بشأن الشروط التي تضمنها عقد الشراء الذي قدمه رشاد نبيه الى النيابة في الأسبوع الماضي . في الوقت نفسه الذي بدأ فيه الصدام لأول مرة بين آل الريان ومحاميهم السابق رشاد نبيه ، ممثل المشترين بعد تنازل احمد الريان يوم السبت الماضي عن الدعوى الخاصة التي كان قد اقامها ضد النائب العام السابق المستشار جمال شومان وساهر درويش مدير ادارة التحفظ ، واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .. فهل تحسم المحكمة هذا الأسبوع صفقة الريان ؟ .. ومتى يبدأ المودعون في صرف مستحقاتهم ؟ ! .. وما اسرار الخلافات الحالية بين ممثل المشترين والنيابة العامة ؟ ! ● ●

دخلت قضية الريان هذا الاسبوع مرحلتها الحاسمة بعد ان سلم رشاد نبيه المحامي ممثل مجموعة المشترين عقد شراء الصفقة إلى النيابة العامة يوم الخميس الماضي لمراجعته وابداء ملاحظاتها عليه تمهيدا لعرضه على الجلسة الطارئة التي ستعقدها محكمة جنايات الجيزة لهذا الغرض صباح السبت . ويقع عقد الوعد بالبيع الذي تسلمته النيابة العامة في ١٦ صفحة فلوسكاب بخط اليد متضمنا سبعة بنود رئيسية بالاضافة الى ديباجة ومقدمة وتمهيد ولعل اخطرها ما تضمنه البندان الثالث والسابع واللذان اثارا المشكلات واختلاف وجهات النظر بين النيابة العامة والمحامي رشاد نبيه بشأن ما جاء فيهما من شروط .

تنازل آل الريان !

ويتعلق البند الثالث بعناصر الصفقة وثمنها وطريقة تسليم حقوق المودعين ونفاذ العقد . حيث ينص على تنازل آل الريان الثلاثة احمد ومحمد ووالدهم توفيق عبدالفتاح بصفته وصيا شرعيا على ابناء ابنه المتوفى فتحي توفيق عن كل حصصهم كشركاء متضامنين وتخارجهم واحلال المشترين الذين يمثلهم رشاد نبيه المحامي محلهم في شركات الريان للاستثمار وتوظيف الاموال والريان للمصوغات والمجوهرات . والريان للتراث . ويحلول افراد المشترين محلهم في عقود تلك الشركات يصبح هؤلاء المتنازل اليهم هم الشركاء وحدهم المكونة منهم تلك الشركات . وتئول اليهم كل حقوقهم المادية والمعنوية بسائر انواعها . ويحق للمشترين تسلم جميع هذه الحقوق وممارسة صلاحيات ادارة تلك الشركات فور نفاذ هذا العقد .

ويتضمن البند الثالث ايضا إقرارا من توفيق عبدالفتاح والد آل الريان بصفته وليا شرعيا على ابناء المرحوم فتحي الريان عن تنازله إلى المشترين عن حصته في الشركة الدولية لمنتجات الفيبرجلاس وتخارجه منها وإحلال من يرى المشترين احلاله من بينهم .

وينص البند الثالث من العقد ايضا على إقرار محمد توفيق الريان بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة الريان للاستثمارات العقارية بضمانه وتضامن باقي افراد آل الريان انه قد باع واسقط وتنازل إلى رشاد نبيه ممثل المشترين كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق بالعقد سواء كانت ارضا او بناء او ايجارا بالجدك او حقوقا للشركة لدى الغير وذلك نظير جزء من الثمن الاجمالي للصفقة مقداره ٢٧ مليونا و٧٢١ الفا و٣ جنيهات مصرية .. كما يقر احمد توفيق الريان بصفته رئيسا لمجلس ادارة شركة الريان للمعاملات المالية بضمانه وتضامن باقي افراد آل الريان بانه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل إلى رشاد نبيه المحامي ممثل المشترين عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق بالعقد سواء كانت ارضا او بناء او ايجارا بالجدك او حقوقا لدى الغير نظير جزء من الثمن الاجمالي للصفقة الشاملة مقداره ٢٣ مليونا و٤٥٠ الفا و٥٣١ جنيها مصريا . كما يقرر افراد آل الريان الثلاثة بصفتهم اعضاء مجلس ادارة شركة الريان لمواد البناء انه بموجب هذا العقد قد باعوا وتنازلوا الى ممثل المشترين كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق بالعقد نظير جزء من الصفقة الشاملة مقداره ٢٩١ الفا و٢٠٠ جنيه مصري .

المصدر : المصور
التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

وتضمن البند الثالث ايضا تنازل آل الريان الثلاثة عن كامل مستحقات كل منهم في الشركات المساهمة المبينة في ختام هذا البند سواء كانت هذه المستحقات اسهما أو حصص تأسيس أو سندات أو حقوقا مالية أيا كان نوعها الى الطرف الثاني المشترى وتشمل هذه الشركات « الريان للمعاملات المالية ، والريان للاستثمار وتوظيف الأموال ، والريان لمواد البناء ، والريان الوطنية للنقل ، والريان الوطنية للمفروشات والملابس الجاهزة ، والريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز ، والشركة الوطنية للاعلاف ، والعربية للمنظفات ، وشركة السلام للاستثمار ، والشركة المركزية للارضيات ، وشركة الاسماعيلية لمزارع الثروة السمكية ، والشركة القومية للفنادق والسياحة » .

وشمل البند الثالث تنازل آل الريان عن ممتلكاتهم الفردية والخاصة مقابل جزء من الثمن الاجمالي للصفقة مقداره مليونان و٩٣٢ الفا و٣٧٣ جنيها مصريا .. وتنازلهم عن جميع الحقوق المالية التي حققتها ادارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجداول المرفقة بالعقد بحيث تصبح ملكا خالصا للمشترين ولهم حق تحصيلها مباشرة من المدينين .

وتضمن ايضا تنازل آل الريان الثلاثة عن جميع الحقوق المالية التي لم يتم اكتشافها وتحقيقها حتى الآن بمعرفة النيابة العامة بحيث تصبح ملكا خالصا للمشترين ولهم حق التقاضي بشأنها ضد المدينين بها .

اموال الريان بالخارج ..

ويشمل عقد الصفقة ايضا تنازل آل الريان الثلاثة أيا كانت صفاتهم سواء في

عـزت بـدوى

مصر أو الخارج عن جميع أموالهم وحقوقهم المالية والمعنوية سواء كانت عقارية أو منقولة أو مساهمات في شركات أو اسهم وسندات وأوراق مالية أو أموال سائلة مودعة في البنوك ولم يشملها التحديد الوارد في هذا العقد للطرف الثاني المشترى وذلك بموجب توكيلات يصدرها آل الريان لممثل المشترين رشاد نبيه غير قابلة للالغاء وتكون مكملة لهذا العقد وتعتبر هذه الممتلكات والأموال جزءا لا يتجزأ من الصفقة .

وشمل العقد انتهاء سلطة النائب العام وادارة التحفظ بمكتبه أو من له حق التوقيع على صرف الشيكات من الأموال المحصلة لصالح شركات الريان لدى البنوك بمجرد إيداع ثمن الصفقة لدى البنوك المصرية ويكون لممثل المشترين وحده حق توقيع هذه الشيكات والتصرف في هذه الأموال حتى يتم الكشف عن أسماء المشترين متى أراد .

أسرار الخلاف !

وتضمن البند الثالث بعض الشروط التي اثارت الخلاف بين النيابة العامة ورشاد نبيه ممثل المشترين والتي ستحاول المحكمة حسمها هذا الاسبوع واهمها ما نص عليه هذا البند تحت عنوان « الضرائب » حيث نص على التزام النائب العام بتسوية الضرائب المستحقة على شركات الريان بحيث لا يلتزم المشترون بأية مبالغ مستحقة لمصلحة الضرائب على شركات الريان وان ممثل المشترين لن

يودع ثمن الصفقة الا بعد قيام النيابة العامة بالغاء الضرائب المستحقة على شركات الريان او اعفائها منها ! !

وتقدر الضرائب المستحقة على شركات الريان خلال السنوات الماضية بـ ٦٠ مليون جنيه مصرى .

وشمل العقد شرطا آخر مازال محل خلاف مع النيابة العامة وهو ما يتعلق بشراء ممتلكات مجموعة شركات الهلال ضمن الصفقة . حيث ينص على ان شركات الريان سبق لها شراء جميع اصول شركات الهلال داخل مصر وخارجها ودفعت جزءا من ثمن هذه الاصول وتبقى لمجموعة شركات الهلال مبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى . ولكن مصلحة الضرائب تطالب شركات الهلال بمبلغ ٥٨ مليونا و٢٨٥ الفا و٤٠٧ جنيها مصريا مما يجعل استمرار هذه الصفقة مستحيلا مع دفع الضرائب المطلوبة واشترط العقد ضرورة قيام النيابة العامة باسقاط الضرائب المستحقة على مجموعة شركات الهلال وتنازل المساهمين فى هذه الشركات عن الدعوى المرفوعة ضد آل الريان بفسخ تنازل شركات الهلال عن اصولها للريان .

وحدد العقد ثمن شراء الصفقة بالكامل بجميع املاكها داخل مصر وخارجها بمبلغ مليار و٥٠٠ مليون جنيه مصرى او حقوق المودعين حسبما تحددها على سبيل القطع محكمة الجنايات على ان يعتبر عقد البيع نافذا من تاريخ ايداع ثمن الصفقة خزينة احد البنوك المعتمدة فى مصر وتخصيصه لسداد حقوق المودعين بحيث يحق للمشترين تسلم جميع اعيان الصفقة والتصرف فيها بمجرد ايداع ثمنها لدى البنك . على ان يلتزم الناائب العام بتسليم ممثل المشترين جميع ما لديه من مستندات واوراق وتحقيقات بلا رسوم واخطار البنوك بانتهاء صفته وحق ممثل المشترين بالتعامل على حساب الشركات الواردة فى هذا العقد .

كيفية صرف حقوق المودعـــــين !

ويحدد العقد كيفية رد اموال المودعين بان يسلموا ما لديهم من سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان سواء كانت فى شكل عقود او ايصالات ايداع مع اقرار رسمى من كل منهم بانه تخالص بحقوقه . وسحب ما لدى البعض منهم من شيكات ضد آل الريان وتنازلهم عن القضايا والجنح المباشرة المرفوعة منهم ضد الريان امام محاكم الجنح على ان يقوم ممثل المشترين بصرف مستحقاتهم لدى الريان من نفس فروع شركات الريان التى تم الايداع بها وذلك بعد إصدار شيكات مقبولة الدفع باسم كل منهم او تسليمهم شيكات مصرفية طبقا للتحديد الذى ترتضيه المحكمة .

واشترط العقد ان يبدا صرف اموال المودعين بعد ان يتسلم ممثل المشترين جميع ممتلكات واموال هذا العقد والمستندات المتعلقة بها لدى النيابة العامة .

ويعتبر هذا الشرط من ابرز نقاط الخلاف بين النيابة العامة وممثل المشترين حيث تطالب النيابة العامة بان يتم رد اموال المودعين بالكامل قبل الغاء قرار التحفظ وتسليم ممثل المشترين اعيان وممتلكات آل الريان وسوف تقوم المحكمة بحسم هذا الخلاف فى جلستها بعد غد السبت .

اما البند السابع محل الخلاف بين النيابة العامة وممثل المشترين فهو ينص على نقل عقد البيع بمجرد ايداع ثمن

الصفقة لدى أحد البنوك المصرية على ان يلغى فى هذا التاريخ امر التحفظ الصادر ضد آل الريان وترفع النيابة العامة يدها عن جميع الأموال والحقوق والعقار والأوراق المتحفظ عليها وتسليمها إلى ممثل المشترين دون حاجة الى صدور قرار بذلك من النائب العام وترى النيابة العامة ان العقد لا يعتبر نافذا الا بموجب تسلم المودعين لحقوقهم كاملة .

لماذا تنازل الريان ؟

ومن جانب آخر فقد شهد هذا الاسبوع اول صدام بين احمد الريان ومحاميه السابق رشاد نبيه حيث يطالب احمد الريان بضرورة تخصيص نسبة ما بين ٢٪ إلى ٣٪ من قيمة الصفقة لآل الريان على ان يخصم هذا المبلغ من اموال المودعين الذين استردوا ودائعهم كاملة فى صورة ارباح خلال السنوات السابقة ولئن كان هذا الاتجاه مازال ساريا حتى الآن إلا ان نقطة الخلاف التى ادت إلى صدام بين احمد الريان وممثل المشترين بدأت حينما اكتشف احمد الريان انه قد اخطأ فى حق النيابة العامة بعد ما تمت مواجهته هذا الاسبوع بالاجراءات التى اتخذتها النيابة لاسترداد امواله لدى الغير والتى بلغت ٣٣ مليون جنيه مصرى فسارع بالتنازل عن الدعوى الخاصة التى سبق ان اقامها ضد النائب العام السابق ومدير ادارة التحفظ ورئيس نيابة الشئون المالية والتجارية . مما اثار رشاد نبيه الذى اعترض على هذا التنازل .. وزاد من حدة المشكلة بين احمد الريان ومحاميه السابق اكتشاف رشاد نبيه عدة ممتلكات كانت ضمن اصول الريان ولم تثبت ملكيته لها بلغت قيمتها ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون جنيه .

اصول غير حقيقية

وفى تصريحات خاصة « للمصور » اكد رشاد نبيه المحامى ان احمد الريان قدم له كشفا باصوله وعند المعاينة وجد ان العديد من هذه الأصول غير حقيقى واهم هذه الأصول ٣٤ فدانا اراضى زراعية فى كنج مريوط يبلغ ثمنها ٩ ملايين من الجنيهات و٩٠ فدانا اراضى بناء بالهانوفيل بالعجمى قيمتها الدفترية ٣٣ مليون جنيه و١٣ فدانا ونصف فدان فى منشأة رضوان قيمتها الدفترية مليونا جنيه . وذلك خلاف عمارة بشارع صفية زغلول ببورسعيد قيمتها الدفترية مليونا جنيه وعمارة الوزان امام مديرية امن الجيزة وقيمتها ٣ ملايين جنيه .

واضاف رشاد نبيه انه اكتشف قيام احمد الريان ببيع العديد من الأصول قبل التحفظ منها ١٥ شقة ببرج الريان بالدقى ، و٧٠٪ من العمارة رقم ٥٨ شارع وفاعة بالدقى و٣ ادوار بعمارة الريان فى شارع الهادى يقدر ثمنها بـ ٣ ملايين جنيه وشقة بالدور الثانى بعمارة الأطباء بخلاف المبيعات بثمن بخس لأشرف السعد والتى شملت فيلا العروبة ومساحتها ٨٥٠٠ متر والتى بيعت بمليون و٢٥٠ الف جنيه فقط وقصر البدراوى بالدقى البالغ مساحته ٨ آلاف متر واشتراه اشرف السعد بـ ٥ ملايين جنيه فقط . وفيلا المنيل بمبلغ مليون جنيه . وفيلا المعادى بـ ٤,٥ مليون جنيه وعقارين بالمنيل وجميع هذه الصفقة تم بيعها لأشرف السعد بـ ١٥ مليون جنيه رغم ان ثمنها الحقيقى الآن يصل الى ١٠٠ مليون جنيه .

وكشف رشاد نبيه ان اموال الريان لدى الغير التى وردت فى المركز المالى بـ ١٠٠ مليون جنيه لم يتم تحصيل سوى مبلغ ٣٣ مليون جنيه . بينما حصل احمد الريان على باقى الثمن قبل التحفظ مما الحق بالصفقة خسائر ضخمة .

وعن موقفه بالنسبة للشروط التى تضمنها العقد والخاصة بالضرائب ومستحقات الغير لدى الريان قال رشاد نبيه :

إننى متمسك بإلغاء الضرائب المستحقة على ممتلكات الريان حيث تصل الى ١٢٠ مليون جنيه فى الوقت الذى كشف فيه المركز المالى للشركة انها حققت خسائر ضخمة ولم يبق من راسمالها إلا ٢٣٨

مليونا و٤٢١ الفا و٦٥٨ جنيها مصريا بينما يصل حجم اموال المودعين الى مليار و٨٠٦ ملايين و٩٧٠ الف جنيه مصرى .

رد اموال المودعين

وكشف رشاد نبيه ان رد اموال المودعين سيتم من خلال البنوك وانه غير ملتزم باية ديون على الريان فيما عدا حقوق المودعين ومبلغ ٣٧ مليون جنيه اقساط على بعض الاصول بخلاف ٢٥ مليون جنيه لصالح شركات الهلال ومليون جنيه للتامينات الاجتماعية والجمارك باعتبارها ديونا ممتازة .

وعن موعد صرف اموال المودعين قال : إن العقد النهائى سيتم فى ٢١ اكتوبر القادم ويجرى حاليا اتصالاته بالمشترين لايداع ثمن الصفقة لدى احد البنوك المصرية بعد توقيع العقد بعد الاتفاق مع البنك المحلى على طريقة الصرف للمودعين وتحويل العملات الاجنبية الى مصرية لاننى ساحصل على الصفقة فور ايداع ثمنها لدى البنك المحلى بمصر .

وعن حقوق المودعين التى سيتم صرفها قال : إن هذه احدى المشكلات المعروضة على المحكمة لحسمها هذا الاسبوع حيث تصر النيابة على صرف جميع اموال المودعين طبق القانون فلابد من خصم جميع الارباح التى سبق صرفها للمودعين ولكنى سأطلب من المحكمة ان يتم خصم ارباح عام ١٩٨٧ فقط ، والبالغة ٢٦٢ مليون جنيه ، لتكون حقوق المودعين التى سادفعها مليارا و٦٤٥ مليون جنيه وسوف اطلب تشكيل لجنة خبراء لاحتساب هذه الحقوق فور ايداع ثمن الصفقة لدى البنك بعد توقيع العقد فى ٢١ اكتوبر القادم .

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

النيابة ترفض طلب الريان بخصم ٣٪ من مستحقات المودعين

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

رفضت النيابة ووكيل المودعين طلب احمد الريان بخصم ٣٪ من مستحقات المودعين .. وقررت محكمة جنايات الجيزة التى تنظر القضية تاجيلها لجلسة يوم الاربعاء القادم لاستكمال مناقشة عقد الصفقة وحل المشاكل التى تعترضها .

قال المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام ان النيابة العامة تسلمت مشروع عقد البيع وتمت مناقشته بدقة الا اننا لم نتفق بعد على الصفة النهائية للعقد .

ولخص راى النيابة فى انها ترى ان محمد رشاد نبيه المحامى بالنقض لايمكن ان يكون الطرف الثانى فى العقد والا نكون قد اسهمنا فى وضع بطلانى فى العقد .. واضاف ان النيابة طلبت ان يتم وضع الثمن فى ادارة الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى لتحقيق صرف اموال المودعين على ان يتم توزيع حقوق المودعين تحت اشراف النيابة العامة وان يتم الصرف بنفس العملات التى تم الايداع بها .

وقال وكيل المشترين (رشاد نبيه المحامى) ان العقد لابد ان يوقع قبل ٢١ اكتوبر بعد ان فحصته النيابة واجرت به تعديلا وعرضته على النائب العام

قدم احمد الريان الشكر (من داخل القفص) للمحكمة لقبول العرض بالبيع . وكرر المطالبة بضرورة تنازل المودعين عن ٣٪ من مستحقاتهم مقابل الارباح التى صرفوها من سنة ٨٢ حتى ١٩٨٧ .. عقدت الجلسة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية بامانة سر احمد رمضان وعبدالمجيد بيومى .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

الأربعاء مناقشة عقد بيع صفقة شركات الريان
النيابة تصر على سداد حقوق المودعين بذات العملة

كتب ـ محمد زكي وأحمد راضي :

شهدت امس محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر، جلسة مثيرة في قضية الريان لمناقشة مشروع عقد الوعد بالبيع الذي تقدم به محمد رشاد نبيه المحامي ووكيل المشترين وابدت النيابة إعتراضها على بعض بنود العقد . وقدمت للمحكمة مشروعا معدلا للعقد يلزم المشترين بايداع قيمة الصفقة ادارة امناء الاستثمار بالبنك الاهلي المصري مع تخصيصه لسداد حقوق المودعين . وحدثت مشادات بين ممثل المشترين والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ . بسبب الضرائب الجزافية التي فرضتها مصلحة الضرائب على شركات الريان . رغم تعرضها للخسائر كما جاء في تقرير لجنة المحاسبين العشرة . كما طالب احمد الريان بتحصيل ٣٪ من حقوق المودعين التي ستصرف لهم . مقابل ادارة الشركات . وابدى وكيل المشترين وممثل النيابة اعتراضهما على هذا المطلب . قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة الاربعاء القادم لمواصلة مناقشة مشروع عقد بيع الصفقة . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة الواحدة الا ثلثا ظهرا . برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكم . وبحضور المستشارين ساهر درويش مدير ادارة التحفظ . وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومي . وفي بداية الجلسة طلب المستشار درويش الكلمة من المحكمة واستهل كلامه قائلا .

ان النيابة استلمت مشروع عقد الوعد بالبيع من وكيل المشترين يوم ١٢ سبتمبر الحالي . وتمت دراسته بدقة على اعلى المستويات الى ان تم عرض ما اسفرت عنه الدراسات من ملاحظات قانونية على المستشار النائب العام . واكد المستشار درويش الى ان بنود عقد البيع قد تمت



رئيس المحكمة

مناقشتها مع المستشار محمود خالد الممثل القانوني للمشترين . والذي ابدى تفهما للنيابة واستعداده للاستجابة لتعديل بعض الاجراءات . وقال ممثل النيابة - لم يتم حتى الآن التوصل الى صيغة نهائية للعقد . وابدى عدة ملاحظات من وجهة نظر النيابة . حيث طلب عدم تضمين اطراف العقد محمد رشاد نبيه . حتى لا يكون قد اسهم في منع بطلان العقد التي تحرص النيابة على جديته . وخلوه من اية شائبة حالية او مستقبلية .

كما طلبت النيابة تعديل سداد حقوق المودعين . حيث يتم ايداع الثمن في ادارة امناء الاستثمار بالبنك الاهلي المصري مع تخصيصه لصرف حقوق المودعين . واكد المستشار ساهر درويش امام المحكمة . بانه فور اتمام ذلك يصدر النائب العام قرارا بالغاء الامر رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ القاضي بمنع آل الريان من التصرف في الاموال وتقوم لجان النيابة بتسليم كافة ما تم التحفظ عليه الى الطرف الاول (الملتزمين) الذي يلتزم وفقا لنص اضيف الى العقد بتسليمه الى الطرف الثاني (المشترين) . ويمكن ان يتم ذلك في محضر تسليم . وقال - ان توزيع حقوق المودعين سيتم تحت اشراف النيابة العامة وفي حضور مندوبين من الطرف الثاني (المشترين) وبالاجراءات التي يراها الطرف الاخير . ومن ذات الشبابيك التي كان يتم التعامل فيها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . كما ان هناك امرا تضمنه مشروع العقد وهو ان وكيل المشترين يطلب من المحكمة ان تحسمه . وهو خاص بقيمة الصفقة . اذ لدينا رقمان الاول ما جاء في تقرير المحاسبين القانونيين الذي استبعد قبل ما صرف تحت حساب الارباح عن المدة من ١٩٨٧/١/١ حتى ١٩٨٨/٦/٩ . اما الرقم الثاني فهو ما تم احتسابه بالكشوف المقدمة للمحكمة وفقا للتوصية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال . والتي توجب عدم خصم ارباح ١٩٨٧ . واصرت النيابة ان يتم الصرف للمودعين . بذات العملات التي تم الايداع بها . واكدت ان الثمن الذي يجب ان يرد في العقد يكون بقيمة او بمقدار كل عملة التي تم بها الايداع - وقدم المستشار ساهر درويش للمحكمة صورة من بنود مشروع العقد المعدل .

وتحدث محمد رشاد نبيه وكيل المشترين امام المحكمة قائلا - ان المستشار ساهر درويش تقابل مع الممثل القانوني للمشترين يوم الخميس الماضي ووعده بان مشروع العقد ما زال محل دراسة . وفوجيء اليوم بتقديمه بصورة معدلة . واشار وكيل المشترين ان هناك ١٨٥ مليون جنيه من قيمة الصفقة لا وجود لها . وعقب المستشار درويش بانه ليست هناك سوء نية من جانب النيابة . والسؤال الذي سيطرح نفسه . كيف سيدفع اموال المودعين بالعملات الحرة وعلى اى اساس سيتم الصرف ؟ هل في تاريخ التحفظ او في تاريخ اعداد تقرير المحاسبين القانونيين وتدخل ممدوح الوسيمي دفاع آل الريان . وطلب بان يضاف الى عقد الوعد بالبيع بند ينص على انه يعتبر استلام المودعين لمستحقاتهم من الطرف الاول بمثابة ابراء لذمة اطراف الطرف الاول في مواجهة المودعين بالريان . وكافة المدينين الاخرين ويعتبر هذا الابرا هو المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي بمقتضاه يعفى افراد الطرف الاول (آل الريان) من العقوبات .

كذلك نطلب من المحكمة حذف ما ورد في مشروع العقد تحت مسمى الضرائب من ان الطرف الاول (آل الريان) والرابع (النائب العام) ملتزمون بتسوية هذا الامر . اذ ان احمد الريان ممنوع من الادارة والتصرف بمقتضى قرار النائب العام . وغلت يده عن ادارة الشركة . ولا يستطيع ان يباشر ثمة ابراء الا من خلال ادارة التحفظ بمكتب النائب العام . على ان يقتصر امر الاعفاء من الضرائب على عاتق الطرف الرابع . ممثلا في ادارة التحفظ وتدخل رشاد نبيه معترضا بانه غير ملتزم بسداد حقوق المدنيين . وقال : انه اشترى الصفقة ـ نيابة عن المشترين الذين يمثلهم

المصدر : الاهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

في قضية الريان امس :

النيابة : تسلمنا مشروع عقد الوعد بالبيع وتمت دراسته على أعلى المستويات

ممثل المشترين : خسرت ١٨٣ مليون جنيه بسبب أحمد الريان ولن أتراجع عن اتمام الصفقة

كتب - مريد صبحي ومحمود النوبي :

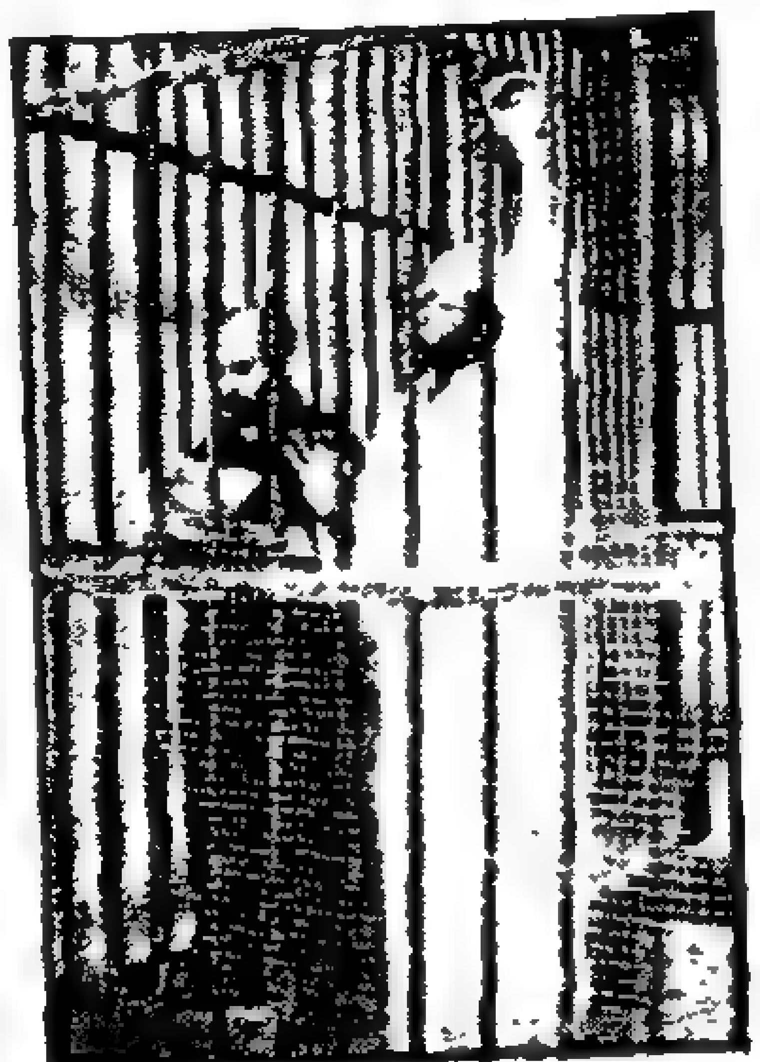
ناقشت امس محكمة جنايات الجيزة مشروع عقد الوعد بالبيع المقدم من ممثل المشترين لممتلكات الريان . حيث استمعت لراى النيابة العامة في مشروع العقد وبعض التعديلات التي ادخلت عليه بعد عرضه على النائب العام كما استمعت لملاحظات الدفاع حول العقد . وقررت المحكمة تاجيل القضية لجلسة الاربعاء القادم بناء على طلب النيابة والدفاع . للاستعداد والاطلاع على مشروع عقد البيع ومناقشة بنوده .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في الواحدة الا الثلث من ظهر امس حيث قرر المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ان النيابة العامة تسلمت مشروع عقد البيع يوم ١١ / ٩ / ١٩٩٠ وقامت بدراسته على عدة مستويات بدقة بالغة الى ان تم عرضه على النائب العام . بعد اجراء بعض الملاحظات والتعديلات عليه . وقد ابدى المستشار محمود خلف الممثل القانوني للمشترين تفهما كاملا حول بنود مشروع العقد بما يتمشى مع راى النيابة العامة واضاف ممثل النيابة انه لم يتم الاتفاق بعد على الصيغة النهائية للعقد .

ثم اوجز راى النيابة العامة في ٥ نقاط هي :

اولا : ان النيابة ترى ان رشاد نبيه وهو محام بالنقض لايمكن ان يكون الطرف الثاني في العقد والا نكون قد اسهمنا في وضع مسة بطلان في عقد تحرص النيابة ان يكون سليما وخاليا من اية شائبة حالية او مستقبلة .

ثانيا : ان النيابة العامة ترى ان يتم ايداع ثمن الصفقة في ادارة امناء الاستثمار بالبنك الاهلي المصرى مع تخصيصه لصرف حقوق المودعين . وفور ان يتم ذلك يصدر النائب العام قرارا بالغاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ القاضي بالمنع من التصرف والادارة وعلى الفور تقوم لجان النيابة بتسليم كافة ماتم التحفظ عليه للطرف الاول . والذى يلتزم وفقا لنص العقد بتسليمه للطرف الثاني .



ويمكن ان يتم ذلك في محضر تسليم ثلاثي الاطراف . وتفسير ذلك اعادة الحال الى ماكان عليه قبل التحفظ وتكون الالتزامات والحقوق الناشئة عن العقد بين الطرفين الرئيسيين وهما : البائعون والمشترون .

ثالثا : ان يتم توزيع حقوق المودعين تحت اشراف النيابة العامة وفي حضور مندوبين عن الطرف الثاني « المشترين » وبالاجراءات التي يراها الطرف الثاني ومن ذات الشبابيك التي كان يتم التعامل فيها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

رابعا : هناك امر تضمنه مشروع العقد وهو ان وكيل المشترين يطلب من المحكمة ان تحسمه وهو الخاص بقيمة الصفقة اذ ان لدينا رقمان .

الاول ماجاء بتقرير المحاسبين القانونيين والذى استبعد كل ماصرف تحت حساب الارباح عن المدة من ٨٧/١/١ حتى يوم ٨٨/٦/٩ .

اما الثاني فهو ماتم احتسابه بالكشوف المقدمة للمحكمة وفقا للتوصية الصادرة من هيئة سوق المال . والذى طلب عدم خصم ارباح عام ١٩٨٧ .

تطالب بـ ١٢٠ مليون جنيه وتسليمه ٥ قصور اشتراها الريان من اشرف السعد ولم يتم تسلمها حتى الان وقد حث رئيس المحكمة ممثل النيابة على سرعة انجاز العقد والتعاون مع ممثل المشترين .

وقد وعدت النيابة ببذل جهودها للتصالح مع الضرائب وازالة كافة العقبات لاتمام الصفقة ومناقشة اشرف السعد لاخلاء القصر الذى يقيم فيه لانه ليس لدينا من الوسائل لاخلائه بالقوة الجبرية .

ثم تحدث احمد الريان من داخل القفص وطلب من هيئة المحكمة ان تضيف لبنود العقد خصم ٣٪ من ارباح المودعين الذين صرفت لهم ارباح منذ عام ٨٢ كمكافأة لصالح مجلس الادارة عند رد اموال المودعين فرفضت النيابة الفكرة كما رفضها ممثل المشترين كما طالب احمد الريان من رشاد نبيه عدم المبالغة في خسارته عند شراء الصفقة . عقب ذلك اصدرت المحكمة قرارها المتقدم .

وقد عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد القاهر عبد الحكم وحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ واحمد ادريس رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان .

خامسا : هناك امر اخر تصر عليه النيابة وهو ان يتم الصرف للمودعين بذات العملات التى تمت بها ايداعاتهم ومن ثم فان الثمن الذى يجب ان يرد فى العقد يكون بقيمة او مقدار كل عملة من العملات الثمانى التى تم بها الايداع .

ثم قدم ممثل النيابة نسخة من مشروع العقد بعد اجراء التعديلات عليه لهيئة المحكمة وقال : اننا ننتظر اليوم الذى يقف فيه المودعون امام الشبابيك لصرف حقوقهم .

ثم ابدى رشاد نبيه ممثل المشترين مع بعض اعضاء هيئة الدفاع بعض ملاحظاتهم حول العقد وقرروا انهم لم يتسلموا نسخا من مشروع العقد بعد اجراء النيابة التعديلات عليه .. ووعدت النيابة بتسليمهم النسخ فى وقت لاحق .

واضاف رشاد نبيه انه لابد من توقيع العقد يوم ١٩٩٠/١٠/٢١ واذا لم يوقع فاننى لا اسال عن اى شىء ورغم كل المعوقات وخسارتى ١٨٣ مليون جنيه فاننى مستمر فى اتمام الصفقة . وقد وافق ممثل شركات الهلال على ضم املاك الهلال لصفقة الريان .

وطالب ممثل المشترين بازالة كافة العقبات مثل التصالح مع الضرائب التى

النص الكامل لمشروع عقد بيع ممتلكات الريان :

٦ بنود لكيفية صرف الأموال للمودعين

٥ ملاحظات للنيابة على صيغة العقد

درويش يطعن في الضرائب الجزافية على الريان

المحكمة تنظر الصيغة النهائية بعد غد

قدم المستشار ماهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام أمس الأول صورة من عقد بيع صفقة الريان لسداد أموال المودعين .. شمل مشروع العقد ٣ أطراف هم آل الريان «بائع» ومحمد رشاد نبيه المحامي ووكيل المشترين والنائب العام .

تضمن المشروع ٦ بنود تناولت بيع جميع ممتلكات الريان وأمواله بالداخل والخارج وقيمتها ٩٠٤ ملايين و ٢٥٥ ألف و ٦١ جنيها مصريا ومليون و ٤٨٨ ألف و ٩٢٧ جنيها إسترلينيا ومليون و ٤٤٠ ألف و ٧٣٧ مارك ألماني و ٤٥٠ دينار كويتي ، و ٤٣٣ مليون و ٥٠٠ ألف و ١٨٣ دولار ، و ٧ ملايين و ٨٤٣ ألف و ٨٤٩ ريال سعودي ، ومليون و ٩٢٠ ألف و ٧٠ فرنك فرنسي ، و ٨٧ ألف و ٣٨٣ فرنك سويسري .

وتضمن مشروع العقد كيفية صرف الاموال للمودعين ، والموقف من الضرائب ، وشروط التنفيذ .

إعداد :
السيد المعبدي

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

وقام المستشارون محمد بدر المنياوى النائب العام ، ومساعده حلمى خليفة ، وماهر درويش مدير التحفظ بدراسة المشروع .

وأبدى المستشار ماهر درويش ملاحظات على صيغة العقد أمام محكمة جنايات الجيزة ، ويتم حاليا التوصل للصيغة النهائية للحصول على موافقة المحكمة في جلستها بعد غد .

وفيما يلي الصيغة الكاملة للعقد .

عقد وعد بالبيع

محرر بين كل من :-

أولا : احمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات المالية والشريك المتضامن فى شركتى الريان للاستثمار وتوظيف الاموال والريان للمجوهرات والمعادن النفيسة وشركة الريان للتراث وبصفته شريك وعضو مجلس ادارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء .

محمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للاستثمارات العقارية والشريك المتضامن فى شركة الريان للتراث وبصفته شريك وعضو مجلس ادارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء .

توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه فتحي توفيق عبد الفتاح

[طرف اول بائع]

ثانيا : محمد رشاد محمد نبيه محمد يوسف بصفته نائبا عن مشترين مستترين يحتفظ لنفسه بالكشف عن اسمائهم بعد تمام تنفيذ العقد

[طرف ثان مشتر]

ثالثا : السيد الاستاذ المستشار النائب العام بصفته .

مقدمة

أثناء نظر الجناية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٨٩ جنايات الجيزة تقدم الطرف الثانى بعرض على المحكمة تضمن استعداده لشراء ممتلكات الريان بوصفه مشتريا لحساب الغير وأكد عرضه بطلب مكتوب الى المحكمة ابدى فيه الرغبة بشراء كل ممتلكات شركات الريان وماهو مسجل بأسماء المتهمين الثلاثة الأول فى الجناية المشار اليها فضلا عما هو مسجل بأسم المرحوم فتحى توفيق عبد الفتاح الريان وكل ماتم التحفظ عليه بمعرفة النيابة بما فى ذلك العقارات والمنقولات والذهب والأسهم . والسندات والثابت ملكيتها أو حيازتها لافراد الطرف الاول على أن يحرر عقد الوعد بالبيع بينه وبين من لهم حق التصرف بحيث يكون العقد نافذا بقوة القانون بتنفيذ الالتزامات التى يتضمنها هذا العقد وبجلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ وافقت المحكمة على ذلك .

تمهيد

ويمتلك افراد الطرف الاول أموالا خاصة كما يمتلكون حصصا فى شركات أشخاص واسهما فى شركات مساهمة كما تتكون منهم ادارة بعض الشركات المساهمة ويتولى بعضهم رئاسة مجالس بعض الشركات الاخرى اما شركات الاشخاص فهى قاصرة عليهم دون غيرهم وتلك الاموال جميعها بسائر انواعها سواء أكانت حصصا فى شركات أشخاص أو أسهم فى شركات اموال او عقارات أو اموال نقدية تعتبر انها هى مملوكة للشركات ولاتدخل فى ذمتهم المالية الخاصة عند الوفاة بموجب الاقرار الصادر من كل من المرحوم فتحى واحمد ومحمد توفيق عبد الفتاح بتاريخ ١٩٨٣/٩/١ والمصدق عليه فى ١٩٨٥/٣/٣١ بمأمورية شهر عقارى الموسكى تحت رقم ٣١٥٤٣ سنة ١٩٨٥ الموسكى .. وهذه الاموال جميعها ضامنة لمستحقات المودعين لأموالهم فى الشركات المشهورة بأسمائهم ومن ثم فان أفراد الطرف الاول بأشخاصهم وبسائر صفاتهم القانونية الاخرى يتصرفون بالبيع بجميع الاموال محل هذا التعاقد الى الطرف الثانى - ونظرا لاختلاف اشخاص المتصرفين بالنسبة لكل نوع من تلك الاموال فسيذكر قرين كل نوع أسماء المتصرفين وصفاتهم .

ولماذا كان شراء تلك الاموال جميعها يتم لأشخاص طبيعيين مصريين يرغبون عدم ذكر اسمائهم فى هذه المرحلة الاولى للبيع فقد أنابوا عنهم الطرف الثانى المسمى فى هذا العقد وهو يقرر أنه اشترى لحساب هؤلاء وبأموالهم الخاصة وأنه سوف يعلن عن شخصياتهم خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تمام تنفيذ هذا العقد بتسلمه جميع أعيان الاموال محل الشراء وسنداتها تسليما فعليا غير متنازع فيه .

وبما أن هذه الأموال ضامنة مستحقات المودعين على ماسلف بيانه ومملوك بعضها لشركة كانت تعمل فى مجال توظيف الأموال فقد وافقت الهيئة العامة لسوق المال على هذا العقد وفقا لأحكام الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ٨٨

وبما أن النيابة العامة تحفظت على تلك الأموال ووضعت يدها عليها لذات السبب بالقرار الصادر من المستشار النائب العام رقم ٦ لسنة ٨٨ فإن اشتراك السيد المستشار النائب العام الطرف الثالث فى هذا التعاقد لتقدير إلغاء أمر التحفظ ورفع يد النيابة عن الأموال المتحفظ عليها وتمكين الطرف الاول من استلامها هى وكافة المستندات المتعلقة بها ويصدر الطرف الثالث قرارا بالغاء الأمر رقم ٦ لسنة ٨٨ فور إيداع المبلغ المستحق مقابل الشراء فى البنوك وتخصيصه لسداد أموال المودعين .

البند الأول

يعتبر كل من مقدمة هذا العقد والتمهيد السابقين جزءاً لايتجزأ .

البند الثانى

باع وأسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبطريق التضامن والتكامل فيما بينهم جميع أفراد الطرف الأول سواء بأشخاصهم أو بصفاتهم القانونية الأخرى بجميع أنواعها إلى الطرف الثانى القابل لذلك صفقة واحدة لاتتجزأ جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية المبينه بالجداول المرفقة بهذا العقد والكتالوج الخاص بها ويشمل البيع كافة توابع وملحقات الأموال المبيعة ولا يغير من اعتبار محل هذا البيع صفقة واحدة تنوع الاموال وتغير أسماء المتصرفين فى كل منها بضمانته وتحديد المتصرفين جميعا .

البند الثالث

مع التمسك بجميع القواعد سالفة الذكر يتم تفريد عناصر الصفقة كالاتى :

أولا : شركات الاشخاص

يقر أفراد الطرف الأول بتنازلهم إلى الطرف الثانى عن حصصهم كشركاء متضامنين وموصيين وكذلك بتخارجهم وإحلال من يمثلهم الطرف الثانى محلهم فى الشركات الاتية :

١ - شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال .

٢ - شركة مصوغات ومجوهرات الريان .

٣ - شركة الريان للتراث .

ويحلول أفراد المشترين الممثلين بالطرف الثانى من العقد الماثل محلهم فى عقود تلك الشركات وتؤول اليهم كافة حقوقها المادية ومقوماتها المعنوية بسائر انواعهد ويحق الطرف الثانى بهذه الصفة تسلم كل ذلك وممارسة صلاحيات إدارة تلك الشركات فور نفاذ هذا العقد .

كما يقر السيد/ توفيق عبدالفتاح بصفته وليا شرعيا على قصر المرحوم/ فتحى توفيق عبدالفتاح بتنازله الى الطرف الثانى عن حصته فى الشركة الدولية لمنتجات الفيبرجلاس وتخارجه من تلك الشركة واحلال من يرى الطرف الثانى احلاله من بينهم محله .

ثانيا : الشركات المساهمة

(أ) مبيعات مباشرة من رؤساء مجالس ادارة الشركات المساهمة :

يقرر السيد/ محمد توفيق عبدالفتاح بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للاستثمارات العقارية وبضمانة وتضامن باقى أفراد الطرف الاول بأنه بموجب هذا

العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق سواء أرضا أو بناء أو ايجارا بالجدك أو حقوقا للشركة لدى الغير .

٢ ـ يقرر السيد/ أحمد توفيق عبدالفتاح بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للمعاملات المالية وبضمانه وتضامن باقى أفراد الطرف الاول لانه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق سواء ارضا أو بناء أو ايجارا بالجدك أو حقوقا لدى الغير .

٣ ـ يقرر افراد الطرف الاول بصفتهم أعضاء مجلس إدارة شركة الريان لمواد البناء انه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق سواء ارضا أو بناء .

٤ ـ أفراد شركة الريان للنقل ببيع الارض المملوكة لها .

٥ ـ أفراد شركة الريان للمخابز والاغذية ببيع الارض المملوكة لها .

ثالثا : التنازل عن الاسهم والحصص فى الشركات المساهمة

مع نفاذ التصرفات المشار اليها الصادرة من رؤساء مجالس إدارات الشركات المساهمة سالفة الذكر وطبقا للترتيب الزمنى يلى ذلك اقرار جميع افراد الطرف الاول بتنازلهم عن كامل مستحقات كل منهم فى الشركات المساهمة المبينة فى ختام هذا البند سواء كانت هذه المستحقات اسهما أم حصص تأسيس أو سندات أو حقوقا مالية أيا كان نوعها الى الطرف الثانى الذى يصبح بنفاذ هذا العقد المالك لهذه الاسهم والحصص والسندات والحقوق وهذه الشركات هى :

١ ـ شركة الريان للمعاملات المالية
٢ ـ شركة الريان للاستثمارات العقارية
٣ ـ شركة الريان لمواد البناء
٤ ـ شركة الريان الوطنية للنقل
٥ ـ شركة الريان الوطنية للمفروشات والملابس المطرزة
٦ ـ شركة الريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز
٧ ـ الشركة الوطنية للاعلان
٨ ـ الشركة العربية للمنظفات
٩ ـ شركة السلام للاستثمار
١٠ ـ الشركة المركزية للارضيات
١١ ـ شركة الاسماعيلية لمزارع الثروة السمكية
١٢ ـ الشركة القومية للفنادق والسياحية

وتبعا لزوال صفة المساهمين عن مجالس الادارة وصيرورة من يمثلهم الطرف الثانى صاحب الاغلب الاعم من اسهم الشركات الثلاثة الاولى فانه يحق للطرف الثانى تسلم أموال تلك الشركات وموجوداتها وكافة حقوقها المادية والمعنوية فور نفاذ العقد بين رؤساء مجالس إدارتها الحالية بصفة مؤقتة لحين تعيين مجالس إدارات جديدة .

رابعا : بيع الممتلكات الفردية

١ ـ باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد/ توفيق عبدالفتاح بصفته والسيد أحمد توفيق عبدالفتاح الى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق .

٢ ـ باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد/ توفيق عبدالفتاح بصفته الى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق .

٣ ـ باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد/ أحمد توفيق عبدالفتاح الى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق .

الحقوق المالية المحققة بمعرفة إدارة التحفظ

تنازل أفراد الطرف الاول عن كافة الحقوق المالية التى حققتها إدارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجدول رقم
وأصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق تحصيلها مباشرة من المدينين .

الحقوق المالية التى لم تحقق

تنازل أفراد الطرف الاول عن كافة الحقوق المالية التى لم يتم تحقيقها حتى الان بمعرفة

إدارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجدول رقم وأصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق التقاضى بشأنها ضد المدينين بها .

باقى حقوق الطرف الاول لدى الغير فى مصر والخارج

وبالنسبة لباقى حقوق الطرف الاول ايا كانت صفاتهم فى مصر أو الخارج عقارية أو منقولة أو مساهمة فى شركات او اسهم أو سندات أو اموال مودعة فى البنوك ولم يشملها التحديد الوارد فى العقد فيتملكها التوكيلات الصادرة من الطرف الاول للطرف الثانى واعتبارها مكملة لهذا العقد وباعتبارها تدخل ضمن الصفقة محل العقد المبيعة والتى تصبح مملوكة للطرف الثانى بنفاذ هذا العقد

الاموال السائلة لدى البنوك فى جمهورية مصر

يتنازل افراد الطرف الاول عن كافة اموالهم النقدية المودعة بالبنوك سواء اكانت مودعة بمعرفتهم او بمعرفة ادارة التحفظ اثناء سريان قرار المستشار النائب العام

وبايداع ثمن الصفقة والغاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ يقوم الطرف الثالث بتسليم الطرف الاول كافة المبلغ والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة المودعة بادارة امناء الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى

الضرائب

لما كان تقرير لجنة العشرة التى فحصت اصول الشركة قد انتهت إلى ان اجمالى ودائع المستثمرين ١.٨٠٦٩٧٠.٠٢٧ مليار جنيه واجمالى اصول الشركة هو ٣٣٨.٤٢١.٦٥٨ مليون جنيه مما يؤكد خسارة الشركة لاغلب رأسمالها .

ولما كانت مصلحة الضرائب قد حددت ضرائب على تركات الريان بمبلغ فان الطرف الثانى لايلتزم بأى مبالغ لمصلحة الضرائب عدا ضريبة الارباح الرأسمالية التى يتم ربطها عند التصرف فى مشروع تجارى فيلتزم بها الطرف الثانى .

شركات الهلال

طالما كانت شركة الريان للاستثمارات العقارية كانت قد حررت عقود بشراء ممتلكات شركة الهلال سواء فى مصر أو بالخارج بالشروط التى تضمنتها هذه العقود وسددت جزءا منه ولم تقم بالوفاء بباقى الثمن مما حدا بممثلى شركة الهلال إلى اقامة دعاوى بطلب فسخ تلك العقود فان الطرف الثانى يستبعد من الصفقة ممتلكاتالشركة انفة البيان . ويكون له قبل تلك الشركة المتحفظ على اموالها سداد باقى الثمن والذى تنازل له عنه الطرف الاول .

ثمن البيع

تم هذا البيع فى جميع ماأشتمل عليه فى مصر والخارج كصفقة واحدة لقاء ثمن قدره كالاتى :

٩٠٤٢٥٥٠٦١ جنيه مصرى
١٤٨٨٩٢٧ جنيه استرلينى
١٤٤٠٧٣٧ مارك المانى
٤٥٠ دينار كويتى
٤٤٣٣٥٠٠١٨٣ دولار امريكى
٧٨٤٣٨٤٩ ريال سعودى
١٩٢٠٠٧٠ فرنك فرنسى
٨٧٣٨٣ فرنك سويسرى

نفاذ العقد والتسليم

يعتبر العقد نافذا من تاريخ ايداع الثمن ادارة امناء الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى وتخصيصه لسداد الحقوق المشار اليها فى البند السابق بحيث يحق للطرف الاول استلام جميع الاعيان محل هذا العقد إذ بايداع الثمن وتخصيصه يصبح هذا البيع نافذا ملزما ونفاذ جميع التزامات الاطراف الاخرى فى العقد ويلتزم الطرف الثالث بتسلم للطرف الاول كافة مالديه من مستندات واوراق وتحقيقات بلارسوم واخطار البنوك بانتهاء صفته وحق الطرف الاول بالتعامل على حسابات الشركات محل هذا العقد وعلى ان يتم ايداع الثمن فى موعد غايته نهاية شهر مارس سنة ١٩٩١

صرف حقوق المودعين .

لما كان صرف المودعين لحقوقهم يتضمن تسليمهم سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على اقرار رسمى منهم بالتخالص وسحب ما لدى البعض منهم من شركات والتنازل عن الجنح المباشرة المرفوعة من رفع الدعاوى بها امام المحاكم الجنح فإن صرف حقوق المودعين يتم تحت اشراف ممثل الطرف الثالث وفى حضور مندوبين عند الطرف الثانى فى الاماكن السابق تحديدها للايداع لدى شركات الريان

البند الرابع

يلتزم الطرف الاول بتسليم الاعيان محل العقد والمبلغ النقدية والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة المتحفظ عليها للطرف الثانى فور استلامها من ادارة التحفظ اثر الغاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ بحيث يحق له التعامل عليها وحتى يكشف عن اسماء المشترين متى اراد

البند الخامس

مع عدم الاخلال بالتضامن فيما بين جميع افراد الطرف الاول فى التزاماتهم نحو الطرف الثانى يلتزم كل متصرف على حدة بالقيام بكل مايتطلبه تنفيذ التصرف الصادر منه وعلى سبيل المثال .

أ) كل من له صفة فى بيع عقار أو منقول صادر منه شخصيا أو من شركة مساهمة يمثلها إلى الطرف الثانى عليه تسلم المبيع فور نفاذ هذا العقد وكذلك مستندات الملكية وكافة المستندات والمخالفات والاوراق اللازمة لانتقال ملكية المبيع إلى الطرف الثانى خالية من القيود أو حقوق الغير .

ب) على جميع الشركات فى شركة اشخاص المتنازلين عن حصصهم فى الشركة إلى الطرف الثانى ان يسلموا الطرف الثانى فور نفاذ هذا العقد مقر الشركة وكافة موجوداتها منقولة أو عقارية أو اسهم أو حصص تأسيس فى شركات مساهمة ومقوماتها المادية من عقود ورخص وشهادات وخلافه وكذلك دفاترها وسجلاتها وملفاتها ويوقعون على المحررات اللازمة لتعديل الشركة بخروجهم منها وحلول المشترين الذين يمثلهم الطرف الثانى محلهم فى الشركة والقيام بكل مايلزم لاشهار هذا التعديل .

جـ) على كل من تنازل بمن حق لدى شركة مساهمة سواء أكان اسهما أو حصص تأسيس أو اكتتاب وسندات تسليم الطرف الثانى فور نفاذ هذا العقد اصول هذه الاوراق والتوقيع على اقرارات التنازل والقيام بأى اجراء لدى أى جهة حكومية ليزم لنقل ملكية تلك الاشياء للطرف الثانى .

التوكيلات

يصدر افراد الطرف الاول بصفاتهم الشخصية وبكل صفاتهم المحددة بهذا العقد توكيلات رسمية غير قابلة للالغاء باسم كل من محمد رشاد نبيه وعادل محمد رشاد نبيه واحمد محمد رشاد محمد نبيه مجتمعين أو منفردين سارية المفعول فى جمهورية مصر العربية وكافة دول العالم بالبيع والتصرف فى اموالهم المنقولة والعقارية والاسهم والسندات وسحب الاموال من البنوك والتخارج من الشركات واحلال الغير محلهم سواء أكان الاحلال لنفسهم أو للغير ونقل الملكية والتنازل عن الاسهم والمستندات والمساهمة فى الشركات التى يساهمون فيها ايا كان مقرها أو جنسيتها وصرف مايكون مستحقا لهم بهذه الصفات فى البنوك فى مصر أو الخارج أو احاد الناس تودع لدى المحكمة تسلم للطرف الثانى فور ايداع الثمن بالبنك لحساب المودعين

البند السادس

يقرر السيد الطرف الثالث بأنه بنفاذ هذا العقد نتيجة ايداع كامل الثمن مع تخصيصه للوفاء بمستحقات المودعة يزول كل اثر لامر التحفظ رقم ٦ لسنة ٨٨ ويلغى اعتبارا من هذا التاريخ وترفع النيابة يدها عن جميع الاموال والحقوق والعقار والاوراق والتحفظ عليها وتسليمها للطرف الثانى نفاذا لهذا العقد دون حاجة إلى صدور قرار من المستشار النائب العام بذلك .

المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

الحبس ٣ سنوات لرئيس مجلس ادارة شركة بدر للاستثمار

قضت محكمة جنح مصر الجديدة برئاسة علاء شوقي رئيس المحكمة بحبس رئيس مجلس ادارة شركة بدر للاستثمار ٣ سنوات مع الشغل وكفالة ٥ الاف جنيه و ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

وكان محمود طلعت رئيس مجلس الادارة لشركة بدر للاستثمار قد اصدر شيكا بمبلغ ربع مليون جنيه لجمعية الدبلوماسيين المصريين مسحوبا على بنك القاهرة فرع مدينة نصر وتبين عدم وجود رصيد للمتهم . فاصدرت المحكمة قرارها بحبسه .

النيابة تعلن ٥ شروط لاتمام صفقة الريان

كتب ربيع شاهين

فى تطور غريب ، اعلنت النيابة العامة خمسة شروط تعجيزية لابد من تحقيقها للحصول على موافقتها على اتمام صفقة بيع اصول وممتلكات الريان فى الوقت نفسه رفض محمد رشاد نبيه (وكيل المشترين) هذه الشروط بشدة وأعلن تمسكه بحتمية ابرام الصفقة وأعلن ان حرصه على ذلك يستهدف انقاذ الاقتصاد المصرى والاف المودعين .

جاء ذلك أمام محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار حسنى عبد اللطيف التى بدأت يوم السبت الماضى مناقشة مشروع عقد بيع اصول وممتلكات الريان مقابل سداد جميع مستحقات المودعين .

وسوف تواصل المحكمة بجلسة غد الاربعاء مناقشة مشروع العقد . وفى حالة عدم الانتهاء يتم استكمال المناقشات بجلسة الاحد القادم ٣٠ سبتمبر حتى يصل كافة الاطراف إلى اتفاق تام بشأن الخطوة التالية وهى توقيع العقد بجلسة ٢١ اكتوبر القادم والتسويق .

وكان المستشار ساهر درويش قد أعلن بعض التعديلات التى أدخلتها النيابة على مشروع العقد . اهم الشروط والتعديلات هى الاعتراض على تمثيل رشاد نبية للمشترين . وحتمية ايداع ثمن الصفقة بادارة أمناء الاستثمار قبل توقيع العقد . وأن يتم تسليم كافة مستحقات المودعين تحت اشراف النيابة العامة . وأن يكون اجمالى مستحقات المودعين واجبة السداد أحد الرقمين المقدمين من المحاسبين أو هيئة سوق المال ثم صرف المستحقات بذات العملات التى أودعت بها .

وعقب رشاد نبيه محذراً من محاولات عرقلة الصفقة وقال ان النيابة قدرت قيمة أصول الريان بما لايتجاوز ٢٧٥ مليون جنيه فكيف يعرقلون صفقة قيمتها ١,٥ مليار ثم كيف يريدون السداد بـ ١٠ عملات اجنبية بينما لايهم المودعين سوى الصرف بنفس سعر الصرف وقت السداد .

النيابة تتوسط فى الغاء ضرائب الريان لانهاء الصفقة

صرحت مصادر قضائية لـ « الاهالى » ان النيابة فى قضية الريان تسعى بكل جدية لاتمام صفقة بيع اصول الريان لسداد اموال المودعين . وان النيابة فى سبيلها الى تذليل اهم مشكلة وهى الضرائب التى تتجاوز ٦٠ مليون جنيه على شركات الريان . واوضحت هذه المصادر ان اتصالا قد تم مع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للتدخل لاسقاط هذه الضرائب .

ومن ناحية أخرى . تستانف اليوم محكمة جنايات الجيزة نظر القضية . بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر . لبحث المشاكل الخاصة بمشروع عقد البيع .

كانت النيابة قد أصرت . فى جلسة السبت الماضى . على استبعاد رشاد نبيه المحامى من الدفاع وذلك بصفته وكيلا للمشترين . كما اصرت على ايداع قيمة الصفقة . ادارة امناء الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى . وصرف حقوق المودعين بنفس العملات التى تم الايداع بها .

المصدر : الاهـــرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

النيابة تتمسك بمطالبها حول الصيغة النهائية لعقد الريان

والمحكمة تتدخل للتوفيق بين النيابة وممثل المشترين وتؤجل القضية للأحد القادم

كتب ـ مريد صبحى ومحمود النوبى :

تدخلت محكمة جنايات الجيزة امس اكثر من مرة فى المناقشات التى دارت بين النيابة وممثل المشترين لصفقة الريان للتوفيق بين راى كل منهما حول بنود عقد بيع الصفقة تمهيدا للتوصل الى صيغة نهائية للعقد وتوقيعه فى موعده المحدد يوم ٢١ اكتوبر القادم . وقد ابدت النيابة اعتراضها على ثلاث نقاط بمشروع العقد وطلبت مهلة لتسويتها مع ممثل المشترين .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس فى الواحدة ظهرا حيث تحدث المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ وممثل النيابة فقال : ان النيابة ناقشت مع المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشترين نقاط الخلاف فى عقد البيع وتم عرض هذه المناقشات على النائب العام الذى طلب ابلاغ المحكمة بحرص النيابة على اتمام الصفقة واضاف ممثل النيابة : انه مازالت هناك بعض نقاط الخلاف لم تتفق عليها بعد وهى :ان النيابة مازالت عند رايها بانه لايصح ان يكون رشاد نبيه وهو المحامى بالنقض الطرف الثانى فى العقد .

كما ان النيابة تحفظت على اموال الريان ويقتصر دورها فى رفع التحفظ ولذا اقترحنا ان يتم تحرير محضر تسليم ثلاثى الاطراف بحيث تقوم النيابة بتسليم الممتلكات للريان الذى يسلمها بدوره للمشترين .

واضاف بالنسبة لقيمة الصفقة فالنيابة تصر على السداد بالعملة الاجنبية للمودعين بالعملات الاجنبية لان السداد بالعملة المصرية سوف يغير القيمة التى لانعلم هل سوف تحسب من تاريخ الايداع ام من تاريخ توقيع العقد ام من تاريخ صرف حقوق المودعين

وطالب بايداع الاموال فى البنوك بما يتمشى مع نص القواعد . الاقتصادية بمصر مؤكدا حرص النيابة على اتمام الصفقة وطلب من المحكمة التاجيل لحسم نقاط الخلاف فى العقد . ورد رشاد نبيه ممثل المشترين بانه يشترى الصفقة بثمن اجمالى وليس بثمن مفرد لكل شىء على حدة حتى لايطالب الشهر العقارى بدفع ضريبة على مليار ونصف مليار جنيه واضاف : اننى حددت العقارات الموجودة بالصفقة وقيمتها ١٠٧ ملايين جنيه لتقدير الضريبة على التصرف فى هذه العقارات . ثم اعلن ممثل المشترين انه يشترى بصفته وكيلا عن المشترين وليس محامى ال الريان وهذا من حقه وان الصفقة تشمل املاك الريان بمصر والخارج كصفقة واحدة والثمن تحدده على سبيل القطع المحكمة .

واستكمل حديثه قائلا : انه ليس هناك حق متنازع عليه داخل الصفقة وان صفقة السعد التى اشتراها من الريان وقيمتها ١٥ مليون جنيه هى شىء ضئيل بالنسبة لاصل الصفقة .

وحول اقتراح النيابة بتحرير محضر ثلاثى التسليم قال رشاد نبيه سوف اكون مفوضا عن ال الريان فى استلام العقارات وسداد اموال المودعين حتى يستفيد ال الريان من نص القانون ويتم خروجهم من السجن وهذا ضمن اهداف الصفقة . فطالب ممثل النيابة ان يكون التفويض بعقد موثق بالشهر العقارى فتدخل رئيس المحكمة قائلا ان عقد البيع يستمد قوته من توكيل ال الريان بتسليم وكيل المشترين الحال كما كان عليه قبل التحفظ وان توقيع ال الريان على العقد سوف يكون ملزما . ثم طالب ممثل المشترين بتدخل الحكومة والنائب العام لتسوية مشكلة الضرائب قبل يوم توقيع العقد فى ٢١ اكتوبر وهنا تدخل رئيس المحكمة وحث النيابة على سرعة تسوية هذه المشكلة .

وقال رشاد نبيه ان نص العقد يؤكد انني سوف اشترى بمليار ونصف ولايجب الزامى بايداع نقود اجنبية لسداد حقوق المودعين وتساءل هل الحكومة لديها مايوفر لى هذه المبالغ بالدولار ام سوف اشترى الدولار من السوق السوداء فتدخل رئيس المحكمة للمرة الثالثة قائلا عندما يحتج اصحاب العملات الاجنبية من المودعين يتم ايداع حقوقهم فى البنوك دون اجراءات قضائية تيسيرا عليهم .

وعاد ممثل المشترين للحديث قائلا انه سوف يحضر المبلغ بالدولار ويسلمه لـ ٤ بنوك اهلية لتحويل المبلغ بالعملة المحلية وهذا يستلزم موافقة الحكومة لتدبير هذا المبلغ بالعملة المصرية .

واخيرا جدد احمد الريان طلبة بخصم ٣٪ من ارباح المودعين لمجلس الادارة فاعترضت النيابة وممثل المشترين وخاطب رئيس المحكمة احمد الريان قائلا هذه مسألة يتم تسويتها وديا ام يستلزم منك رفع دعوى مدنية اذا كان لك حق فيها .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

مدخرات [illegible] الآن بعد كل ما أصابها!!

فاضت الآلام من شركات توظيف الأموال التي سطت على مدخرات المصريين في الداخل والخارج ولم يتعظ احد . رغم ما اصاب الآلاف من كوارث انسانية مؤلمة مازالت شاهد عيان لهواة الجري وراء سعر الفائدة الوهمي وغير المأمون . واصيب قطاع عريض من الشعب المصري بالنكبة التي حدثت بالداخل من جراء وضع مدخراتهم في شركات النصب والاحتيال . وقبل ان تلتئم الجراح السلخنة . ونزول الغمة . فوجئنا بنكبة اكبر . نكبة ضياع مدخرات العاملين المصريين بالكويت الذين اودعوها في البنوك والمصارف هناك جريا وراء اسعار الفائدة المرتفعة . فجاء طوفان الغزو العراقي لياكل شقاء العمر وينهب مدخرات المصريين ضمن ما نهب وسلب

والمؤسف ان بعض هؤلاء المصريين تعرض للنكبة مرتين . مرة لدى شركات توظيف الاموال بالقاهرة . والتي ادمت قلبه . وخرج منها مفلسا . ومرة اخرى عندما واصل حياة الغربة واختار موطنه الثاني مكانا آمنا كما تصور لمدخراته التي كان يأمل ان تعوضه . عن التي سبق ان سلبت منه . فكان نصيبه ماحدث من كارثة غزو العراق للكويت وعاد مرة اخرى يندب حظه . ويعيش في عالم المصير

وصحيح ان كل شيء قضاء وقدر . ولكننا يجب ان نستفيد من دروس الماضي . « ولا يلدغ مؤمن من جحر مرتين » .. فلقد تحول فجأة اصحاب الملايين او الآلاف من الدولارات او الدينارات الى مواطنين على باب الله . لا لشيء الا لانهم وضعوا تحويشة العمر وشقاءه مرة في شركات توظيف الاموال فاكلتهم . ومرة في بنوك ومصارف الكويت فاكلها صدام العراق

ولو كان هؤلاء وهؤلاء قد رضوا بالكسب البسيط المأمون الذي توفره لهم المصارف والبنوك المصرية . لما تعرضوا لما يتعرضون له الآن من اوجاع ومآس يشيب لها الولدان . وان كنا نلوم في وقت صعب هؤلاء المواطنين الضحايا . فاننا نلوم بشدة حكومتنا الرشيدة ؟! التي لم تستطع ان تجذب مدخرات العاملين بالخارج بالقدر المطلوب . ولم تستطع ـ رغم كل الظروف التي هيئت لها ـ ان تضع الثقة والأمان في نفوس المصريين ليستثمروا مدخراتهم في الداخل بدلا من الجري وراء المجهول او الاستثمار في الخارج .. واقول ان المرحلة الحالية تحتاج من الحكومة الرشيدة . ان تفوق وتضع كل التسهيلات وحوافز الاستثمار امام المصريين حتى تعود الطيور المغتربة الى اعشاشها وتضع مدخراتها في بلدها الأمن المستقر . واعتقد ان الجو الآن مهيأ . تماما لأن تكون مصر الامن والأمان والاستقرار موطن كل عربي . فهل نستطيع ان نعدل من القيود المفروضة بلا داع لجذب استثمارات هؤلاء وهؤلاء الى ارض الأمل والأمان ؟

انفراج أزمة مودعى شركات الريان

وكيل المشترين يوقع عقد بيع الصفقة فى «أكتوبر» الحالى ويتعهد بسداد كافة حقوق المودعين فى نهاية العام

كتب ـ محمد زكـــى واحمد راضـــى :

فى جلسة قصيرة استغرقت ١٠ دقيقة انفرجت امس امام محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر ازمة مودعى الريان . تعهد رشاد نبيه وكيل المشترين امام المحكمة بسداد كافة حقوق المودعين فى موعد اقصاه «ديسمبر» القادم . كما رحبت النيابة العامة بالعرض ووافقت على اتمام الصفقة بالشروط التى تضمنها مشروع العقد الذى تقدم به المستشار القانونى لمشترين الصفقة . كما اكد وكيل المشترين ان عقد بيع الصفقة سيتم توقيعه امام المحكمة فى جلسة ٢١ «اكتوبر» الحالى . وتمنى حضور المستشار بدر المنياوى النائب العام هذه الجلسة .

ارتسمت الفرحة على وجوه المودعين الذين حضروا جلسة المحكمة . لدرجة ان اغلبهم كاد يغشى عليه من شدة الفرحة . والتف عشرات المودعين حول وكيل المشترين فى حوار ودى، ليستفسروا عن متى وكيف يحصلون على اموالهم التى طال انتظارها . وفقدوا الامل فى استردادها .

وقد قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة ٢١ اكتوبر الحالى . وصرحت بتقديم عقد الوعد بالبيع . وحضور مامور الشهر العقارى لتوثيق المستندات امام المحكمة كما امرت المحكمة بحبس المتهمين الثلاثة الاول والتنبيه على الشهود والمتهمين بالحضور فى الجلسة القادمة.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الثانية عشرة ظهرا . برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وبحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ . وامانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى . وفى بداية الجلسة التى لم تستغرق سوى ١٠ دقيقة . اعلن المستشار «درويش» انه عقب جلسة الاربعاء الماضى التقى بالمستشار محمود خالد المستشار القانونى للمشترين يومى «الخميس» و«السبت» الماضيين وانتهينا الى موافقة النيابة على الصيغة النهائية للعقد التى اتفق عليها الطرفان . لان ذلك فى الوقت الراهن يحقق سرعة سداد حقوق المودعين .

واقترح المستشار ساهر درويش ان يلتزم وكيل المشترين قبل توقيع العقد فى ٢١ اكتوبر الحالى بتقديم خطاب ضمان . او اى مبلغ ولو كان ضئيلا لضمان الجدية . وانتهى الرأى المحكمة فى حسم هذا الطلب . وقدم مدير ادارة التحفظ للمحكمة الصيغة النهائية للعقد الذى اتفق عليه الطرفان .

وتدخل محمد رشاد نبيه وكيل المشترين واعلن رفضه على اقتراح النيابة بتقديم اية ضمانات . واضاف . انه بمشيئة الله تعالى . سيقفل ملف هذه القضية فى نهاية العام الحالى . واعلن امام المحكمة انه ملتزم بصرف كافة حقوق المودعين فى نهاية شهر «ديسمبر» القادم على الاكثر . كما تعهد بسداد كافة حقوق المودعين الذين سقطت اسماؤهم من كشوف المودعين بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق مودعى شركات الريان .

ووجه وكيل المشترين شكره العميق الى المحكمة قائلا . بان الفضل فى انهاء مشاكل هذه الصفقة هى المحكمة فى الوقت الذى كانت فيه الصفقة فى مهب الريح، لولا تصرف المحكمة الحكيم .

واضاف وكيل المشترين هاتفا باسم المودعين جميعا نوجه شكرنا على موقف المحكمة العظيم لانهاء مشاكل الصفقة .

وطلب وكيل المشترين من المحكمة التصريح لمامور الشهر العقارى بالحضور فى جلسة ٢١ «اكتوبر» الحالى ليوثق تنازل آل الريان عن حقوقهم بالبيع فى هذه الصفقة . وتمنى رشاد نبيه وكيل المشترين حضور المستشار بدر المنياوى النائب العام جلسة توقيع عقد بيع الصفقة .

كما وجه ممدوح الوسيمى المحامى شكره الى المحكمة لموقفها العظيم فى انهاء هذه الازمة . ووجه شكره الى النيابة على حسن تعاونها . وطلب من المحكمة دعوة الجمعية العمومية للمساهمين فى شركتى الريان . لاقرار بيع الصفقة .

«قبلة» ثمنها عشرة جنيهات !

حاول شاب رشوة رقيب شرطة بعشرة جنيهات لانه ضبطه يقبل سائحة المانية، القى القبض على الشاب، احيل للنيابة للتحقيق .

تلقى اللواء حسن الاجهورى مدير الادارة العامة لشرطة السياحة والآثار اخطارا من رقيب شرطة انه اثناء قيامه بنوبة حراسته بشاطىء النعمة بجنوب سيناء شاهد شابا يقبل سائحة وعندما حاول ضبطهما، رجاه الشاب ان يتركه وقدم له عشرة جنيهات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

رشاد نبيه يرفض تقديم خطاب ضمان لجدية صفقة بيع أصول الريان

كتب ـ محمود خليل :

رفض رشاد نبيه محامي الريان تقديم خطاب ضمان لتأكيد جدية صفقة شراء أصول الريان . قال نبيه امام المحكمة امس « الأحد » ان قيمة الصفقة مليون جنيه سيتم دفعه بالكامل خلال شهر نوفمبر أو ديسمبر بسداد حقوق المودعين .

كانت محكمة جنايات الجيزة قد عقدت جلستها امس ـ الاحد ـ برئاسة المستشار حسني عبد اللطيف وامانة سر احمد رمضان واستمعت لمرافعة النيابة على صيغة عقد البيع الذى تقدم به رشاد نبيه محامى الريان ووكيل المشترين موافقة النائب العام على الصيغة واجراء بعض التعديلات عليها :

« طلبت النيابة ان يتم توقيع عقد البيع بجلسة ٢١ اكتوبر الحالى وان يكون ذلك مقترنا بسداد جزء من المبلغ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهــــرام

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

المحكمة توافق على توقيع عقد بيع ممتلكات الريان ٢١ أكتوبر

ممثل المشترين يؤكد التزامه بسداد حقوق المودعين الذين سقطت أسماؤهم سهوا من كشوف الحصر

كتب ـ مريد صبحي ومحمود النوبي :

بعد جلسة قصيرة امس وافقت محكمة جنايات الجيزة على الصيغة النهائية لعقد الوعد بالبيع التى قدمتها النيابة عقب تسوية خلافاتها مع ممثل المشترين ثم قررت المحكمة تاجيل القضية لجلسة ٢١ اكتوبر لتوقيع العقد وصرحت لوكيل المشترين باصطحاب احد مأموري الشهر العقارى لتوقيع العقد وتوثيق المستندات التى يطلب ممثل المشترين او النيابة توقيعها من المتهمين الثلاثة .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الثانية عشرة حيث تحدث المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ وقال ان نتائج المناقشات التى جرت بين النيابة وممثل المشترين انتهت الى صيغة مقبولة من الطرفين وانه قام بعرض الصورة النهائية للعقد على النائب العام حيث رأت النيابة ان هذه الصيغة تحقق سرعة سداد اموال المودعين تمشيا مع الوضع الراهن ووفقا لهذه الصيغة فانه يتم خصم الارباح التى صرفت للمودعين عن عامى ٨٦ ، ٨٧ من اصل راس المال المودع لدى الشركة واضاف ممثل النيابة بان النيابة وافقت على رد اموال المودعين بالعملة المصرية لضمان سرعة السداد

وقال ان النائب العام طلب ان يدفع المشترى مبلغا من المال ولو ١ ٪ من قيمة الصفقة او خطاب ضمان قبل توقيع العقد لضمان جدية التعاقد وان النيابة عقدت اجتماعات مكثفة مع الممثل القانوني للمشترين فى الايام الماضية ثم وافقت على سداد مستحقات المودعين بالعملة المصرية لتيسير استكمال اجراءات الصفقة وسرعة السداد

وعقب ذلك تحدث رشاد نبيه ممثل المشترين فقال انه مازال يرفض ايداع اى مبلغ او خطابات ضمان للتدليل على جدية الصفقة ولكنه يطمئن المحكمة بانه سوف يحضر خطابا برصيده فى البنك وقت توقيع العقد وسيكون الخطاب بمئات الملايين من الجنيهات وسوف يقدم للمحكمة مايثبت ذلك واضاف انه يامل فى اغلاق ملف قضية الريان نهائيا ورد اموال المودعين قبل نهاية العام الحالى واشار الى احتمالات صرف مستحقات المودعين قبل موعدها دون الانتظار الى ٣١ مارس كما جاء بصفة عقد البيع وطلب تسجيل وعده بصرف جميع مستحقات المودعين الذين تبين ان اسماءهم قد سقطت من حصر الكمبيوتر لمودعى الريان واكد انه ملتزم بسداد حقوق مايستجد من مودعين لدى الريان مستقبلا ولم ترد اسماءهم بالكشوف او قاموا بتحويل اموالهم من البنوك لحساب الريان دون تسلمهم مستندات من آل الريان بذلك لان سداد حقوق المودعين جزء لايتجزأ من العقد الامر الذى يعتبر اساسا من اهداف الصفقة حتى ولو زاد المبلغ عن مليار و ٥٤٤ مليونا و ٦٧١ الف جنيه والذى حددته المحكمة كثمن للصفقة على ان يقدم هؤلاء المودعون سندات الايداع بشركات الريان

ثم طلب موافقة المحكمة على حضور مأمور الشهر العقارى بالجلسة القادمة لاثبات توقيعات آل الريان على عقد البيع وتسجيل تاريخ العقد . وقال انه يامل فى حضور المستشار جبر المنياوى النائب العام هذه الجلسة لتوقيع العقد بصفته الممثل الاعلى للنيابة واشاد ممثل المشترين بجهد المحكمة وسعة صدرها الذى حقق اتمام الصفقة التى كانت فى مهب الريح حتى يوم الاربعاء الماضى لولا تدخل المحكمة وقدم الشكر للمحكمة باسم المودعين لحرصها على حقوقهم وناقشه رئيس المحكمة حول موقف ورثة المرحوم فتحى الريان من عقد البيع بشان نقل ملكية العقارات والاسهم المسجلة باسمه فتعهد ممثل المشترين بانهاء الاجراءات بضم الممتلكات للعقد قبل ٢١ اكتوبر القادم مع مصلحة الشهر العقارى الا ان ممدوح الوسيمى محامى احمد الريان طلب من المحكمة استكمال دعوة الجمعية العمومية لشركة الريان لعقد اجتماع بمقر الشركة قبل توقيع العقد للاقرار بالموافقة على عقد البيع كما طلب من النيابة المساعدة فى استكمال اجراءات الاتنى بالبيع واستخراج اعلام وراثة لورثة فتحى الريان وفى نهاية الجلسة تحدث احمد الريان من داخل القفص واعرب عن سعادته باتمام الصفقة وقدم الشكر للمحكمة

عقدت الجلسة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور المستشار ماهر درويش واحمد درويش فاماثة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٠

... على الريان بسداد ...

انتهد ... الهندسية من معاينة كافة اصول وممتلكات الريان السبت الماضى وبدأ من اليوم الثلاثاء الخطوات التنفيذية لاجراءات صفقة بيع الشركة بعد قرار المحكمة باعتمادها مقابل سداد مستحقات المودعين بما قيمته ١,٥٤٤ مليار جنيه مصرى .

كما انتهت جميع العقبات التى اثيرت من قبل وكانت تحول دون الاتفاق . ويتم سداد جميع المستحقات بالجنيه المصرى . وفى ذات الوقت يجرى الان التفاوض بين رشاد نبيه وكيل المشترين وادارة التحفظ بمكتب النائب العام بشأن وضع الترتيبات لكيفية السداد .

وفى هذا الصدد اكد رشاد نبيه للشعب انه سيبدأ من الان احضار الاموال من الخارج عن طريق احد البنوك الاستثمارية بعدما يتم تحويلها الى اربع بنوك مصرية تتولى السداد مشيرا الى ان عملية الصرف لن تستغرق اكثر من شهرين من تاريخ تحرير الشيكات .. واوضح ان الفترة ما بين اكتوبر حتى مارس القادم ستشهد تحركات مكثفة لسرعة انهاء عملية احضار الاموال وتحرير الشيكات .

الافراج عن آل الريان قريبا

صرف ايداعات ١٨٧ الف مواطن اعتبارا من اول ابريل

كتب ـ احمد عبد العزيز :

اصبح في حكم المؤكد الان الافراج عن المتهمين في قضية الريان قريبا وذلك بعد الانتهاء من توقيع عقد البيع في جلسة يوم ٢١ اكتوبر الحالي .

صرح بذلك « للنور » رشاد نبيه المحامي ووكيل المشترين وقال انه بمجرد دفع المبلغ المطلوب وهو حوالي مليار ونصف المليار وذلك في الفترة من ٢١ اكتوبر الحالي حتى ٣١ مارس القادم يكون بامكان المحكمة الافراج عن المتهمين على ان تأخذ القضية مجراها الطبيعي .

اشاد رشاد نبيه بهيئة المحكمة التي تنظر قضية الريان ووصفها بانها تتمتع بالجدية وحسن النوايا وانها حرصت على انهاء ازمة المودعين وقدمت كل ما يمكنها من حل هذه المشكلة بطريقة مرضية وانها قضت على كل المحاولات التي استهدفت عرقلة الاتفاق .

واوضح ان الصرف سيتم في موعد اقصاه اول ابريل القادم وذلك بعد تسديد المبلغ المطلوبة وهي مليار ونصف المليار والتي تغطي مستحقات ١٨٧ الف مودع وسيتم الصرف عن طريق اعطاء شيك للمودع وهذا هو المتفق عليه بين هيئة المحكمة والمشترين .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

النيابة تتراجع عن شروطها لتسهيل صفقة الريان

كتب مدحت الزاهد

التزم وكيل المشترين لممتلكات الريان رشاد نبيه المحامي بأن يتم رد مستحقات المودعين طبقاً لكشوف الحصر بالعملة المحلية اما المودعون بالنقد الاجنبي فسيحصلون على مستحقاتهم بسعر صرف ١٠ يونيو ١٩٨٨ ومتوقع ان ينتهي رد جميع اموال المودعين قبل يونيو القادم وقال : ان ادارة التحفظ ستدعو اعضاء الجمعية العمومية للمساهمين في شركات الريان الى عقد اجتماع غير عادي خلال الاسبوع القادم بدار القضاء العالي لاقرار بيع الصفقة .

واكد مسئول بنيابة الاموال « للاهالي » ان النيابة قد تراجعت عن شروطها تجنبا لكافة حجج تراجع وكيل المشترين عن اتمام صفقة البيع في موعدها المحدد في ٢١ اكتوبر الحالي واضاف ان ٧٠ ٪ من اجراءات البيع من جانب النيابة والجهات الحكومية قد تمت .

وعلمت (الاهالي) ان اجتماعا قد عقد مساء اول امس (الاثنين) بين المستشار ساهر درويش ممثل النيابة ورشاد نبيه المحامي وكيل المشترين ويوسف صقر محامي احمد الريان لبحث تسوية الديون المستحقة للريان لدى الغير الذين وعدوا جميعا بالسداد وتم الاتفاق على اجراءات رد هذه الديون كما علمت « الاهالي » ان النيابة تواصل جهودها لالغاء الضرائب المستحقة على الريان .

ومن ناحية اخرى قال محامي الريان : انه سيواصل دفاعه طلبا للبراءة وفقا لقانون شركات توظيف الاموال الذي يسقط الاتهام بعد رد الاموال .

٢٣٠ ألف شيك تسلم للمودعين فى الريان

بعد سداد قيمة الصفقة فى ٢١ مارس القادم .

كتب ـ مصطفى الطرابيشى :

ناقش امس المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام مع الاستاذ رشاد نبيه المحامى وممثل المشترين فى عقد الوعد ببيع شركات واصول الريان الاسس القانونية التى تضمنتها عشر صفحات بعقد الوعد بالبيع وقد تم الاتفاق على مافيها من بنود

وعلم مندوب الاهرام انه اذا تم توقيع عقد الوعد بالبيع يوم ٢١ اكتوبر كما تقرر امام المحكمة التى تنظر قضية الريان ، فسيقوم ممثل المشترين بسداد قيمة الصفقة يوم ٢١ مارس عام ١٩٩١ ويتم صرف ٢٣٠ الف شيك لـ ١٧٢ الف مودع جميعها بالجنيه المصرى على ان تصرف إيداعات المودعين بالدولار مقومة بالجنيه المصرى بسعر الدولار يوم ٨٨/٦/١٠ ، يوم صدور قانون توظيف الاموال وهو ٢٣٠ قرشا . كما ان تصرف ارباح الايداعات اعتبارا اخر عام ١٩٨٣

ومن ناحية اخرى فقد نفى رشاد نبيه المحامى انه سيبدأ فى صرف شيكات المودعين اعتبارا من ٢٩ اكتوبر واكد انه سيدفع اكثر من مليونى جنيه لاصحاب الشيكات الذين الغوا حساباتهم لدى الريان واقاموا بها دعاوى قضائية ضد احمد الريان محاكم الجنح المستأنفة لان هذا الامر خارج عن نطاق الصفقة إلا إذا ثبت ان بعضهم مازال له حسابه فى الشركة رغم حصوله على شيكات إذ فى هذا الحالة يعتبر داخلا فى الصفقة ويطبق عليه ما يطبق على باقى المودعين

واضاف المحامى انه يجرى الآن تسوية الديون لدى الغير بالتعاون مع ادارة التحفظ على ان تنتهى الصيغة النهائية للعقد خلال عشرة ايام من الآن

المصدر : الســياسى

التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٠

تفصيلات جديدة حول عقد شراء ممتلكات الريان

١,٦ مليار جنيه قيمة ممتلكات الريان

رد الايداعات بالجنيه المصرى بسعر الصرف عام ٨٧ خصم الأرباح التى تم صرفها عامى ١٩٨٨/٨٧

المصدر : السياسي
التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

كتب : ابراهيم عبد العزيز

تحدد يوم ٢١ اكتوبر القادم موعدا لقبول عرض البيع لممتلكات واصول شركات الريان داخل مصر وخارجها -- وقد وافقت المحكمة على قبول عرض البيع من وكيل المشترين محمد رشاد نبيه المحامى وسوف يتم ابرام عقود الشراء باسمه نيابة عن المشترين الذين لم يتم الكشف عن شخصياتهم حتى الان ويرفض رشاد نبيه ايضاح اية تفاصيل عنهم

وفور استلام المحكمة لعرض الشراء من رشاد نبيه سوف تبدا الاجراءات التنفيذية لشراء كافة ممتلكات الريان داخل مصر وخارجها بالجنيه المصرى وسيتم ايداع قيمة الممتلكات بالبنك الاهلى وتتم اجراءات الشراء حتى تتم الصفقة بالكامل فيتم ابرام عقد شراء نهائى بين رشاد نبيه المحامى وهيئة المحكمة --

وكانت لجان من النيابة العامة قد اجرت حصرا لاموال وممتلكات الريان داخل مصر خلال الشهرين الماضيين بناء على رغبة وكيل المشترين وقامت اللجان بتقدير هذه الاصول طبقا لاسعار السوق ولم تزد قيمة هذه الاصول على نصف مليار جنيه -- ورغم ذلك عرض رشاد نبيه وكيل المشترين شراءها بحوالى ١.٦ مليار جنيه هى قيمة كل الايداعات لدى الريان مقومة بالجنيه المصرى --

خصم الارباح

وقد تحددت معالم الطريقة التى سيتم بها رد الايداعات لاصحابها حيث سيتم خصم الارباح التى تم صرفها عامى ٨٧ و٨٨ من اصل راس المال المودع كما سيتم صرف كافة الايداعات بالجنيه المصرى حسب اسعار الصرف فى عام ٨٧

وقد اعترض عدد كبير من المودعين على هذا الاجراء لانه يسبب خسائر للمودعين بالنقد الاجنبى بالاضافة لخصم الارباح منهم مما سوف يسبب خسائر تصل الى ٤٠٪ من قيمة ايداعاتهم بل وطالب البعض بضرورة صرف ارباح لهم عن الفترة من ٨٨ وحتى الان حيث ان اموالهم كانت مودعة لدى البنك الاهلى ويتم استثمارها وتعطى عائدا واعلنت النيابة العامة ان الاسلوب الوحيد المضمون لسرعة رد الاموال هو استلامها بالجنيه المصرى وسوف يتم رد الايداعات دون الانتظار حتى يوم ٢١ مارس القادم -- ويتم صرف الايداعات لجميع المودعين بلا استثناء حتى من سقطت اسماؤهم من كشوف الريان -- وعلى اصحاب الاموال الذين يعترضون على رد الاموال بالجنيه المصرى ان يمتنعوا عن استلام قيمة ايداعاتهم

ويلجاون للقضاء للفصل فى هذه المسالة -- ولكن على الرغم من ذلك فان الغالبية العظمى من المودعين يعتبرون انفسهم سعداء الحظ لنجاح النيابة فى الحصول على ايداعاتهم بعد ان كانوا قد فقدوا الامل فى استردادها --

المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

المحكمة أزالت العقبات وباقى توقيع العقد

محمد نجم

يوم ٢١ هذا الشهر وأمام محكمة جنايات الجيزة ينتظر آلاف المودعين أن يتم توقيع عقد بيع ممتلكات شركات الريان إلى المشترين الجدد ١,٥٤٤,٦٧١,٤٢٩ جنيهًا أو سداد حقوق المودعين .. هذا ما لم تستجد أمور أخرى !

وسوف تشمل الصفقة جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية لأسرة الريان وشركاتهم فى مصر والخارج .. وبما لها وما عليها !

والحق أن عملية البيع كانت مهددة بالفشل .. وكانت الصفقة كلها فى مهب الريح ، لولا رحابة وسعة صدر المحكمة برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبد اللطيف .. والذى أدار المفاوضات بين ممثل النيابة العامة وممثل المشترين بحنكة واقتدار ، ونجح فى إزالة كافة المشاكل والعقبات التى كانت تعترض طريق إتمام الصفقة وحصول المودعين بشركات الريان على مستحقاتهم .. بعد طول انتظار !

فقد كانت النيابة تصر على عدم أحقية وصلاحية المحامى رشاد نبيه فى تمثيل المشترين الحقيقيين باعتباره محاميًا عن أسرة الريان فى القضية .. بجانب تمسكها بسداد جميع مستحقات المودعين بذات العملة التى تم الإيداع بها ، فضلًا عن اشتراطها تسلم قيمة الصفقة أولًا ثم تقوم بتسليم الممتلكات لأسرة الريان التى تقوم بدورها بتسليمها إلى ممثل المشترين .

وفى المقابل رفض ممثل المشترين هذه الشروط وهدد بعدم اتمام الصفقة وترك الحال على ما هو عليه .. أستنادًا على أن العبرة فى تحديد الصفة فى التوقيع على العقد .. هى بتاريخ التعاقد .. وهو وقد أنهى صلته بأسرة الريان كمحام عنهم .. لم يعد له صفة غير المشترى الظاهر للصفقة وممثل المشترين المستترين .

بجانب أنه يشترى ممتلكات مصرية تباع فى مصر وعملًا ومنطقًا أن يسدد قيمتها بالعملة المصرية .. ولذلك فهو غير ملزم بسداد حقوق بعض المودعين بالعملة الأجنبية التى أودعوا بها .. ولذلك سيكون السداد لجميع المودعين بالعملة المصرية فقط .

أما العقبة الثالثة .. فقد اتفق على حلها بتوقيع عقد « ثلاثى الأطراف » يوقع عليه كل من النائب العام أو من يمثله وأسرة الريان والمحامى ممثل المشترين .. وذلك بعد إشارة رئيس المحكمة إلى أن مسئولية إدارة التحفظ بالنيابة أن تعيد الأموال - بعد سداد المستحقات - لأصحابها كما كانت من قبل .. وأصحابها سيوكلون المحامى فى تسلمها !

واتفق على .. أن أسرة الريان قد كلفت ممثل المشترين بسداد مستحقات جميع المودعين لدى شركاتهم .. لكى تستفيد من النص القانونى الذى يقضى بالإفراج عنهم إذا تم السداد قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى .. وفى المقابل .. قد فوضوه - ممثل المشترين - فى استلام الممتلكات من إدارة التحفظ مباشرة .

وقد حاول أحد الريان الاستفادة من الموقف وطلب بخصم نسبة ٣ ٪ من الصفقة كمكافآت وبدلات لأعضاء مجلس الإدارة وردت عليه المحكمة بأننا لسنا فى حالة تصفية للشركات . ومرة أخرى طالب بضرورة عقد جمعية عمومية للمساهمين [٢٥٧ مساهمًا] للموافقة على عملية البيع .. ورد عليه بأن ٩٠ ٪ من الأسهم مملوكة لأسرة الريان .. وأن هذا إجراء شكلى ممكن أن يتم .. ولكنه لن يؤثر فى إتمام الصفقة .

• • •

وبعد مفاوضات .. ولقاءات وافقت النيابة على العرض .. فما الذى دفعها على التنازل عن شروطها السابقة ؟.

لقد وازنت النيابة بين الخيارين المطروحين أمامها .. وغلبت فى النهاية الخيار الذى يحقق مصلحة المودعين .

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فقد كان أمامها أن ترفض الصفقة وتنتظر انتهاء المحكمة من نظر القضية .. والتى قد تمتد لسنوات عديدة وبعدها تقوم ببيع الممتلكات الموجودة تحت التحفظ - والبالغ قيمتها ٣٣٨ مليون و ٦٧١ ألفا و ٦٨٥ جنيهًا فقط - فى المزاد العلنى .. وتوزع حصيلة هذا البيع قسمة غرماء على المودعين !

ولكنها فضلت الموافقة على الصفقة على أساس أن المودعين سيحصلون على مستحقاتهم كاملة ومرة واحدة .. فلن تخصم أية أرباح تم صرفها من بداية مزاولة الشركة لنشاطها فى عام ٨٢ وحتى عام ١٩٨٦ .. ومن لم يصرف أرباحه سوف تضاف إلى المبلغ المودع .

وإذا كان هناك ضررًا سيصيب أصحاب العملات الأجنبية .. حيث سيتم حساب المقابل لهذه العملات على أساس قيمتها فى ١٠ يونية ٨٨ - تاريخ صدور قانون تلقى الأموال - وقد كانت قيمة الدولار ٢٣٤ قرشًا .. فبقياس هذا الضرر الذى قد يلحق بعدد من المودعين .. بالبديل الآخر .. وهو الانتظار حتى نهاية المحاكمة .. وبمقارنة هذا الوضع .. بما يحدث فى الشركات الأخرى التى تسدد للمودعين سواء التى وفقت أوضاعها أو التى لم توفق .. لكان وضع المودعين بالريان أفضل كثيرًا وضررهم أخف وطأة !

ولكن ماذا بعد التعاقد ؟.. كيف سيحصل المودع على مستحقاته ؟ من المنتظر أن يقوم ممثل المشترين - وكما وعد - بعد توقيع العقد بإيداع قيمة الصفقة فى أحد البنوك العاملة فى مصر .. وعلى المودعين التوجه إلى منافذ الإيداع بشركات الريان وتقديم المستندات الدالة على مستحقاتهم وإجراء مخالصة مع الشركة وتسلم شيك مقبول الدفع بهذه المستحقات يصرف فورا من أحد البنوك التى ستخصص للصرف .

وسوف ينشر بالصحف جداول بأرقام الحسابات والمبالغ لتحديد الأيام التى ستتم فيها هذه المخالصات بالنسبة لكل مودع .

* * *

والآن وكما قال رئيس المحكمة .. « الكرة فى ملعب ممثل المشترين » المحامى رشاد نبيه .. فهل سيلتزم بما وعد به من إيداع قيمة الصفقة فى نهاية هذا الشهر وإتمام السداد للمودعين قبل نهاية هذا العام والإفصاح عن أسماء « المصريين السبعة » المشترين الحقيقيين للصفقة ؟ وهل ستفرج المحكمة عن أسرة الريان ويحصل المودعون على حقوقهم .. ويتنفسون الصعداء أخيرًا .. أم أن هناك مفاجأة أخرى منتظرة ؟

أكتوبر تنشر النص الكامل للعقد الذى يهم كل مودع فى شركات الريان

عقد وعد بالبيع

محرر بين كل من :

اولا :

(أ) أحمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات المالية والشريك المتضامن فى شركتى الريان للاستثمار وتوظيف الأموال وشركة الريان للمجوهرات والمعادن النفيسة وشركة الريان للتراث وبصفته شريكا وعضو مجلس ادارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء .

(ب) محمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للاستثمارات العقارية والشريك المتضامن فى شركة الريان للتراث وبصفته شريكا وعضو مجلس ادارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء والشريك المتضامن لشركة الريان لتوظيف الأموال .

(جـ) توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابناء ابنه فتحى توفيق عبد الفتاح ، والشريك فى شركات الريان للمعاملات المالية والريان للاستثمار وتوظيف الأموال والريان لمواد البناء والريان للنقل والريان للتراث والريان للصناعات الغذائية .

طرف أول بائع

ثانيا :

محمد رشاد محمد نبيه محمد يوسف بصفته نائبا عن مشترين مستترين يحتفظ لنفسه بالكشف عن اسمائهم بعد تمام تنفيذ العقد .

طرف ثان مشترى

ثالثا :

السيد الاستاذ المستشار النائب العام بصفته .

مقدمـــة

اثناء نظر الجناية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٨٩ جنايات الجيزة تقدم الطرف الثانى بعرض على المحكمة تضمن استعداده لشراء ممتلكات الريان بوصفه مشتريا لحساب الغير ، وأكد عرضه بطلب مكتوب إلى المحكمة ابدى فيه الرغبة فى شراء كل ممتلكات شركات الريان وما هو مسجل باسماء المتهمين الثلاثة الأول فى الجناية المشار اليها فضلا عما هو مسجل باسم المرحوم فتحى توفيق عبد الفتاح وكل ما تم التحفظ عليه بمعرفة النيابة بما فى ذلك العقارات والمنقولات والذهب والاسهم والسندات على أن يحرر عقد الوعد بالبيع بينه وبين من لهم حق التصرف بحيث يكون العقد نافذا بقوة القانون بتنفيذ الالتزامات التى يتضمنها هذا العقد وبجلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٩٠ وافقت المحكمة على ذلك .

تمهيد

يمتلك افراد الطرف الأول اموالا خاصة كما يمتلكون حصصا فى شركات اشخاص واسهما فى شركات مساهمة كما تتكون منهم ادارة بعض الشركات المساهمة ويتولى بعضهم رئاسة مجالس بعض الشركات الأخرى . أما شركات الاشخاص فهى مقصورة عليهم دون غيرهم وتلك الاموال جميعها بسائر انواعها سواء أكانت حصصا فى شركات اشخاص أم أسهما فى شركات أموال أو عقارات أو اموال نقدية تعتبر مملوكة للشركات ولا تدخل فى ذمتهم المالية الخاصة عند الوفاة بموجب الاقرار الصادر من كل من المرحوم فتحى وأحمد ومحمد توفيق عبد الفتاح بتاريخ ١ / ١ / ١٩٨٣ والمصدق عليه فى ٣١ / ٣ / ١٩٨٥ بمأمورية شهر عقارى الموسكى تحت رقم ٣١٥٤٣ سنة ١٩٨٥ الموسكى . وهذه الأموال جميعها ضامنة لمستحقات المودعين لاموالهم فى الشركات المشهرة بأسمائهم ، ومن ثم فان افراد الطرف الأول باشخاصهم وبسائر صفاتهم القانونية الأخرى يتصرفون بالبيع بجميع الاموال محل هذا التعاقد الى الطرف الثانى . ونظرا لاختلاف اشخاص المتصرفين بالنسبة لكل نوع من تلك الأموال فسيذكر قرين كل نوع اسماء المتصرفين وصفاتهم .

ولما كان شراء تلك الأموال جميعها يتم لاشخاص طبيعيين مصريين يرغبون فى عدم ذكر اسمائهم فى هذه المرحلة الأولى للبيع فقد انابوا عنهم الطرف الثانى المسمى فى هذا العقد وهو يقرر أنه يشترى لحساب هؤلاء وبأموالهم الخاصة وانه سوف يعلن عن شخصياتهم خلال ثلاثة اشهر على الأكثر من تمام تنفيذ هذا العقد بتسلمه جميع اعيان الأموال محل الشراء ومستنداتها تسليما فعليا غير متنازع فيه .

وبما أن هذه الأموال ضامنة مستحقات المودعين على ما سلف بيانه ومملوك بعضها لشركة كانت تعمل فى مجال توظيف الأموال وافقت الهيئة العامة لسوق المال على هذا العقد بقرارها رقم وبتاريخ وفقا لأحكام الأمر العسكرى .

وبما أن النيابة العامة قد تحفظت على تلك الاموال ووضعت يدها عليها لذات السبب بالقرار الصادر من المستشار النائب العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ فان اشتراك السيد المستشار النائب العام الطرف الثالث فى هذا التعاقد لتقرير الغاء أمر التحفظ ورفع يد النيابة عن الأموال المتحفظ عليها .

وبما أن إلغاء أمر التحفظ يقتضى اعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التحفظ وتسليم الأموال إلى المموّلين من المتصرف [الطرف الأول] فإن أفراد الطرف الأول يقرون بتفويضهم الطرف الثانى أو من يوكله فى تسلم تلك الأموال المتحفظ عليها وكذا المستندات المتعلقة بها من النيابة العامة تسليما مبرئا للذمة وأن هذا التفويض غير جائز الرجوع فيه وذلك فور قيام الطرف الثانى بإيداع المبلغ المستحق قبل الشراء وتخصيصه لسداد حقوق المودعين ودون أية مسئولية على النيابة العامة ، ويقر الطرف الثانى بأنه عاين كافة الأعيان محل العقد المعاينة التامة النافية للجهالة وأنه يقبل شراءها بحالتها .

البند الأول

يعتبر كل من مقدمة هذا العقد والتمهيد السابقين جزءا لايتجزأ .

البند الثانى

باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبطريق التضامن والتكافل فيما بينهم جميع أفراد الطرف الأول سواء باشخاصهم أو بصفاتهم القانونية الأخرى بجميع أنواعها إلى الطرف الثانى القابل لذلك صفقة واحدة لا تتجزأ جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية المبينة بالجداول المرفقة بهذا العقد والكتالوج الخاص بها ويشمل البيع كافة توابع وملحقات الأموال المبيعة ولا يغير من اعتبار محل هذا البيع صفقة واحدة تنوع الأموال وتغير اسماء المتصرفين فى كل منها بضمانته وتحديد المتصرفين جميعا .

البند الثالث

مع التمسك بجميع القواعد سالفة الذكر يتم تفريد عناصر الصفقة كالآتى : -

أولا : شركات الأشخاص

يقرر افراد الطرف الأول بتنازلهم إلى الطرف الثانى عن حصصهم كشركاء متضامنين وموصين وكذلك بتخارجهم واحلال من يمثلهم الطرف الثانى محلهم فى الشركات الآتية : -

١ - شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال

٢ - شركة مصوغات ومجوهرات الريان .
٣ - شركة الريان للتراث .
ويحلول افراد المشترين الممثلين بالطرف الثانى من العقد الماثل محلهم فى عقود تلك الشركات يصبح هؤلاء المتنازل اليهم هم الشركاء وحدهم المكونة منهم تلك الشركات وتزول اليهم كافة حقوقها المادية ومقوماتها المعنوية بسائر انواعها ويحق للطرف الثانى بهذه الصفة تسلم كل ذلك وممارسة صلاحيات ادارة تلك الشركات فور نفاذ هذا العقد .
كما يقر السيد / توفيق عبد الفتاح بصفته وليا شرعيا على قصر المرحوم / فتحى توفيق عبد الفتاح بتنازله إلى الطرف الثانى عن حصته فى الشركة الدولية لمنتجات الفيبر جلاس وبخارجه من تلك الشركة واحلال من يرى الطرف الثانى احلاله من بينهم محله .

ثانيا : الشركات المساهمة

أ - مبيعات مباشرة من رؤساء مجالس ادارة الشركات المساهمة :
يقرر السيد / محمد توفيق عبد الفتاح بصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للاستشارات العقارية وبضمانة وتضامن باقى افراد الطرف الأول بأنه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل إلى الطرف الثانى كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق تحت الحرف (   ) سواء ارضا أو بناء أو ايجارا بالجدك أو حقوقا للشركة لدى الغير لقاء جزء من الثمن الاجمالى للصفقة قدره ٢٧,٧٢١,٠٠٣ جنيه وهو مبين بالجدول قرين كل عقار .
٢ - يقرر السيد / أحمد توفيق عبد الفتاح بصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات المالية وبضمانة وتضامن باقى افراد الطرف الأول بأنه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق تحت الحرف (   ) سواء ارضا أو بناء أو ايجارا بالجدك أو حقوقا لدى الغير لقاء جزء من الثمن الاجمالى للصفقة الشاملة قدره ٣٣,٤٥٠,٥٣١ مليون جنيه وهذا الجزء مبين بالجدول قرين كل عقار .
٣ - يقرر افراد الطرف الأول بصفتهم اعضاء مجلس ادارة شركة الريان لمواد البناء أنه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل إلى الطرف الثانى عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق تحت الحرف (   ) سواء ارضا أو بناء لقاء جزء من الثمن الاجمالى للصفقة الشاملة يبلغ ٢٩١٢٠٠ الف جنيه وهو الجزء المبين بالجدول قرين كل عقار .

ثالثا : التنازل عن الأسهم والحصص فى الشركات المساهمة :

مع نفاذ التصرفات المشار اليها الصادرة من رؤساء مجالس ادارات الشركات المساهمة سالفة الذكر وطبقا للترتيب الزمنى يلى ذلك اقرار جميع افراد الطرف الأول بتنازلهم عن كامل مستحقات كل منهم فى الشركات المساهمة المبينة فى ختام هذا البند سواء كانت هذه المستحقات اسهما أم حصص تأسيس أو سندات ، أو حقوقا مالية أيا كان نوعها إلى الطرف الثانى والذى يصبح بنفاذ هذا العقد المالك لهذه الاسهم والحصص والسندات والحقوق وهذه الشركات هى : -

١ - شركة الريان للمعاملات المالية
٢ - شركة الريان للاستشارات العقارية
٣ - شركة الريان لمواد البناء
٤ - شركة الريان الوطنية للنقل
٥ - شركة الريان الوطنية للمفروشات والملابس المطرزة .
٦ - شركة الريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز
٧ - الشركة الوطنية للاعلان .
٨ - الشركة العربية للمنظفات .
٩ - شركة السلام للاستثمار

١٠ - الشركة المركزية للارضيات .
١١ - شركة الاسماعيلية لمزارع الثروة السمكية .
١٢ - الشركة القومية للفنادق والسياحة .

وتبعا لزوال صفة المساهين عن مجالس الادارة وصيرورة من يمثلهم الطرف الثانى صاحب الاغلب الاعم من اسهم الشركات الثلاث الأولى فانه يحق للطرف الثانى تسلم اموال تلك الشركات وموجوداتها وكافة حقوقها المادية والمعنوية فور نفاذ العقد بين رؤساء مجالس اداراتها الحالية بصفة مؤقتة لحين تعيين مجالس ادارات جديدة .

رابعا : بيع الممتلكات الفردية

١ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد / توفيق عبد الفتاح بصفته والسيد أحمد توفيق عبد الفتاح إلى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق تحت حرف ( ) لقاء ثمن مقدر يبلغ ٩٩٩٢٩٣ الف جنيه من ضمن الثمن الاجمالى للصفقة الشاملة محل هذا العقد .

٢ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد / توفيق عبد الفتاح بصفته إلى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق تحت حرف ( ) لقاء ثمن مقدر يبلغ ٣٨٧٠٨٠ الف جنيه من ضمن الثمن الاجمالى للصفقة الشاملة محل هذا العقد .

٣ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد / أحمد توفيق عبد الفتاح إلى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق تحت حرف ( ) لقاء ثمن مقدر يبلغ ١,٥٤٦ مليون جنيه من ضمن الثمن الاجمالى للصفقة الشاملة محل هذا العقد .

الحقوق المالية المحققة بمعرفة ادارة التحفظ

تنازل افراد الطرف الأول عن كافة الحقوق المالية التى حققتها ادارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجدول رقم ( ) واصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق تحصيلها مباشرة من المدنيين .

الحقوق المالية التى لم تحقق

تنازل افراد الطرف الأول عن كافة الحقوق المالية التى لم يتم تحقيقها حتى الآن بمعرفة ادارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجدول رقم ( ) واصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق التقاضى بشأنها ضد المدينين بها .

باقى حقوق الطرف الأول لدى الغير فى مصر والخارج

وبالنسبة لباقى حقوق الطرف الأول ايا كانت صفاتها فى مصر أو الخارج عقارية أو منقولة أو مساهمة فى شركات أو اسهم أو سندات أو أموال مودعة فى البنوك ولم يشملها التحديد الوارد فى العقد فتحكمها التوكيلات الصادرة من الطرف الأول للطرف الثانى واعتبارها مكملة لهذا العقد وباعتبارها تدخل ضمن اعيان الصفقة محل العقد المبيعة والتى تصبح مملوكة للطرف الثانى بنفاذ هذا العقد .

الأموال السائلة لدى البنوك فى جمهورية مصر

يتنازل افراد الطرف الأول عن كافة اموالهم النقدية المودعة بالبنوك سواء اكانت مودعة بمعرفتهم أو بمعرفة ادارة التحفظ اثناء سريان قرار المستشار النائب العام رقم ٦ لسنة وبايداع ثمن الصفقة والغاء الأمر رقم ٦ لسنة ٨٨ يقوم الطرف الثالث بتسليم الطرف الثانى كافة المبالغ والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة المودعه بادارة أمناء الأستثمار بالبنك الأهلى المصرى .

الضرائـــب

لما كان تقرير لجنة العشرة التى فحصت أصول الشركة قد انتهت إلى أن اجمالى ودائع المستثمرين ١,٨٠٦٩٧٠,٠٢٧ مليار جنيه واجمالى اصول الشركة هو ٢٣٨,٤٢١,٦٥٨ مليون جنيه مما يؤكد

خسارة الشركة لاغلب رأسمالها .

ولما كانت مصلحة الضرائب قد حددت ضرائب على شركات الريان بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه فان الطرف الأول والثالث ملتزمان بتسوية هذا الأمر بحيث لا يلتزم الطرف الثانى بأى مبالغ لمصلحة الضرائب .

شركات الهلال

لما كانت شركة الريان للاستثمارات العقارية كانت قد حررت عقودا بشراء ممتلكات شركة الهلال سواء فى مصر أو بالخارج بالشروط التى تضمنتها هذه العقود واذ تبين أن مصلحة الضرائب مأمورية ضرائب مدينة نصر قد ربطت ضرائب على شركات الهلال بمبلغ ٥٨,٧٨٥٤٥٧ مليون جنيه .

واذ كانت ممتلكات شركات الهلال هى مطبعة مقدرة بمبلغ ١٠ ملايين جنيه ومصنع بلاستيك مقدر بمبلغ ٢,١٣٦,٨٢٣ مليون جنيه وبضائع بقبرص مقدره بمبلغ ٩,١٢٥٠٠٠ ملايين جنيه بخلاف قيمة ٦٥٠ فدانا أراض زراعية وبالتالى يستحيل الاستمرار فى تنفيذ هذا العقد فى ظل الضرائب المستحقة على الشركة . فان الطرف الثانى يستبعد من الصفقة ممتلكات الهلال المشار اليها طالما بقيت الضرائب المشار اليها مربوطة على شركات الهلال مع استعداده استمرار الصفقة طبقا لشروطها مع شركة الريان للاستثمارات العقارية حالة رفع الضرائب المستحقة على شركات الهلال وتنازل المساهمين فيها عن الدعاوى المرفوعة بشأن فسخ التنازل لشركة الريان للاستثمارات العقارية . وعلى أن يودع الثمن وقدره ٢٥ مليون جنيه بحساب شركة الهلال متحفظا عليها بأداوة أمناء الأستثمار بالبنك الأهلى المصرى ويعتبر مستقلا عن قيمة ممتلكات الريان واصالح شركة الهلال الصادر بشأنها أمر التحفظ رقم ٣ لسنة ٨٩ ولا أثر لذلك كله على أمر التحفظ سالف البيان بالنسبة للأعيان المتحفظ عليها والتى لم يشملها العقد .

البند الرابع
ثمن البيــع

تم هذا البيع فى جميع ما اشتمل عليه - فى مصر والخارج - كصفقة واحدة لقاء ثمن قدره ١,٥٤٤,٦٧١,٤٢٩ جنيه تمثل حقوق المودعين التى أنتهى إليها تقرير المحاسبين القانونيين المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٠ . واذا ثبت فى المستقبل - بعد سداد المستحقات - أن هناك مودعين لا تدخل حقوقهم ضمن المبلغ المسمى بالعقد فالطرف الثانى ملزم بسداد حقوقهم بوصفها جزءا لا يتجزأ من الصفقة باعتبار أن ثمن البيع يشمل جميع حقوق المودعين .

نفاذ العقد والتسليم

يعتبر العقد نافذا من تاريخ ايداع الثمن خزانة احد البنوك المعتمدة وتخصيصه لسداد الحقوق المشار اليها فى البند السابق بحيث يحق للطرف الثانى استلام جميع الاعيان محل هذا العقد إذ بايداع الثمن وتخصيصه يصبح هذا البيع نافذا ملزما ونفاذ جميع التزامات الأطراف الأخرى فى العقد ويلتزم الطرف الثالث بتسليم الطرف الثانى كافة ما لديه من مستندات وأوراق وصور رسمية من التحقيقات بلا رسوم واخطار البنوك بانتهاء صفته وحق الطرف الثانى بالتعامل على حسابات الشركات محل هذا العقد . على أن يتم ايداع المبلغ فى موعد أقصاه مارس سنة ١٩٩١ .

صرف حقوق المودعين

لما كان صرف المودعين لحقوقهم يقتضى تسليمهم سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على اقرار رسمى منهم بالتخالص وسحب ما لدى البعض منهم من شيكات والتنازل عن الجنح المباشرة المرفوعة ممن رفع الدعاوى بها أمام محاكم الجنح فان صرف حقوق المودعين يتم بمعرفة الطرف الثانى فى الاماكن السابق تحديدها للايداع لدى شركات الريان بعد اصدار شيكات مقبولة الدفع أو شيكات مصرفية باسم كل مودع وحقوقه طبقا للتحديد التى ستجريه المحكمة على أن يبدأ الصرف بعد تسلم الطرف الثانى للاعيان محل هذا العقد والمستندات التى لدى النيابة العامة . وفى جميع الأحوال يتم صرف حقوق المودعين بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع البنوك .

البند الخامس

مع عدم الاخلال بالتضامن فيما بين جميع افراد الطرف الأول فى التزاماتهم نحو الطرف الثانى يلتزم كل متصرف على حدة بالقيام بكل ما يتطلبه تنفيذ التصرف الصادر منه وعلى سبيل المثال :-

(أ) كل من له صفة فى بيع عقار أو منقول صادر منه شخصيا أو من شركة مساهمة يمثلها إلى الطرف الثانى عليه تسليم المبيع فور نفاذ هذا العقد وكذلك مستندات الملكية وكافة المستندات والمخالصات والأوراق اللازمة لانتقال ملكية المبيع إلى الطرف الثانى خالية من القيود أو حقوق الغير .

(ب) على جميع الشركات فى شركة اشخاص المتنازلين عن حصصهم فى الشركة إلى الطرف الثانى أن يسلموا الطرف الثانى فور نفاذ هذا العقد مقر الشركة وكافة موجوداتها منقولة أو عقارية أو أسهما أو حصص تأسيس فى شركات مساهمة ومقوماتها المادية من عقود ورخص وشهادات وخلافة وكذلك دفاترها وسجلاتها وملفاتها ويوقعون على المحررات اللازمة لتعديل الشركة بخروجهم منها وحلول المشترين الذين يمثلهم الطرف الثانى محلهم فى الشركة والقيام بكل ما يلزم لشهر هذا التعديل .

(جـ) على كل من تنازل عن حق لدى شركة مساهمة سواء اكان اسهما أو حصص تأسيس أو اكتتابا وسندات تسليم الطرف الثانى فور نفاذ هذا العقد اصول هذه الأوراق والتوقيع على اقرارات التنازل والقيام بأى اجراء لدى أى جهة حكومية يلزم لنقل ملكية تلك الأشياء للطرف الثانى .

التوكيـــلات

يصدر افراد الطرف الأول بصفاتهم الشخصية وبكل صفاتهم المحددة بهذا العقد توكيلات رسمية غير قابلة للالغاء باسم كل من محمد رشاد نبيه وعادل محمد رشاد محمد نبيه وأحمد محمد رشاد محمد نبيه مجتمعين أو منفردين سارية المفعول فى جمهورية مصر العربية وكافة دول العالم بالبيع والتصرف فى اموالهم المنقولة والعقارية والاسهم والسندات وسحب الأموال من البنوك والتخارج من الشركات واحلال الغير محلهم سواء اكان الاحلال لنفسهم أو للغير ونقل الملكية والتنازل عن الاسهم والسندات والمساهمة فى الشركات التى يساهمون فيها أيا كان مقرها أو جنسيتها وصرف ما يكون مستحقا لهم بهذه الصفات فى البنوك فى مصر أو الخارج أو آحاد الناس . تودع لدى المحكمة وتسلم للطرف الثانى فورا ايداع الثمن بالبنك لحساب المودعين .

البند السادس

يقرر السيد الطرف الثالث بأنه بنفاذ هذا العقد نتيجة ايداع كامل الثمن مع تخصيصه للوفاء بمستحقات المودعين يصدر أمرا بالغاء الأمر ٦ لسنة ١٩٨٨ ويلغى اعتبارا من هذا التاريخ وترفع النيابة يدها عن جميع الأموال والحقوق والعقار والأوراق المتحفظ عليها وتسليمها للطرف الثانى نفاذا لهذا العقد دون حاجة إلى صدور قرار من المستشار النائب العام بذلك .

من المنتظر ان تنتهى خلال هذا الأسبوع جميع الإجراءات الخاصة بالطريقة التنفيذية لصرف جميع حقوق المودعين وتعقد الآن اجتماعات يومية بين رشاد نبيه وكيل المشترين (المجهولين) والمستشار ماهر درويش رئيس لجنة التحفظ بمكتب النائب العام لوضع هذه الترتيبات والإتفاق على احد البنوك الاستثمارية حتى يتم وضع ٦٠٠ مليون دولار ثمنا لصفقة شراء اصول الريان . لتقوم بعد ذلك اربعة بنوك عامة في اربع محافظات بتغيير الدولارات إلى جنيهات مصرية .

إبراهيم خليل

وقام المستشار ماهر درويش بتسليم وكيل المشترين المجهولين مذكرة تفصيلية عن كيفية توزيع حقوق المودعين قام بإعدادها عدد من المحاسبين وسيتم مناقشة هذه المذكرة مع عدد من محاسبى وكيل المشترين المجهولين للاتفاق على الطريقة النهائية التى يتم بها صرف اموال المودعين .

● على ضوء هذا الاتفاق سيتم إخطار البنوك لإعداد الشيكات بعد ان تحدد نهاية يناير لوصول اموال الصفقة والتى يقوم الآن المشترون بتجميع اموالها بعد تصفية استثماراتهم في اوروبا ويبلغ عدد هؤلاء المستثمرين ٧ اشخاص منهم المحامى رشاد نبيه نفسه .

● وعلى صعيد آخر اتفقت نيابة الشئون المالية ووكيل المشترين المجهولين على الصيغة النهائية لعقد الوعد بالبيع ليتم توقيعه في ٢١ من هذا الشهر بعد إدخال بعض التعديلات منها التزام النيابة بالمطالبة بإلغاء الضرائب المفروضة على الريان وإضافة اسماء المودعين التى سقطت اسماؤهم من الكمبيوتر او التى قام احمد الريان بإعطائهم شيكات ولم تصرف وتم إلغاء اسمائهم من كشوف المودعين . ولن يصرف لاصحاب الإيداعات الدولارية اموالهم بالجنيه المصرى على اساس ان يكون سعر الدولار (٢٣٤) قرشا .

اما العملات الاخرى يتم المحاسبة عليها بسعر يوم ١٩٨٨/٨/١٠ .

وستعقد الجمعيات العمومية لشركات الريان اجتماعات متوالية في نهاية هذا الشهر بمكتب رئيس لجنة التحفظ للموافقة على مشروع عقد الوعد بالبيع والمعروف ان اكبر عدد من اعضاء الجمعيات العمومية لاى شركة من شركات الريان يبلغ ٢٥٠ فردا .

وكشف وكيل المشترين المجهولين عن انه سيتم الكشف عن اسماء المشترين لصفقة الريان بمجرد إيداع الفلوس في البنوك وانه على اتصال دائم بهؤلاء المشترين .

وقال وكيل المشترين إن جميع شركات الريان سيعاد تشغيلها من جديد ماعدا شركات توظيف الاموال وكذلك العقارات التى سيتم التصرف فيها اما القصور لن تباع لانها ستكون المقر السكنى للمشترين المجهولين .

واكد وكيل المشترين المجهولين انه ليس للريان اموال في الخارج سوى اسهم في ٤ شركات منها شركتان في امريكا واخرى في سويسرا وواحدة في جزر الكاريبى .

وقد عقد وكيل المشترين اجتماعا مع احمد الريان في سجن طرة للاتفاق على كيفية نقل اصول الريان من ملكيته إلى ملكية المشترين المجهولين وكذلك يحاول الريان التاثير على اصحاب صفقة الريان لمحاولة اخذ ٦٪ من قيمة الصفقة على اساس إدارته لشركات الريان وكذلك حتى يكون له مركز مالى يعيش من خلاله بعد بيع الصفقة .

ويتردد ان اصحاب الصفقة سيتركون لاحمد الريان بعض المديونيات التى كانت للشركة عند عدد من التجار ، والتى تقدر قيمتها باكثر من ١٠٠ مليون جنيه على الا يعمل بالشركة بعد ذلك ويكتفوا اصحاب الصفقة بتشغيل والده وشقيقه محمد بعد ان تصاعدت الخلافات بين وكيل المشترين المجهولين واحمد الريان واتهام الاخير للاول بانه يتمادى في تكبير خسائر الشركة والمعروف انه توجد خلافات كبيرة بين وكيل المشترين واحمد الريان إبان فترة تصاعد نجم الريان بسبب ان يكون المحامى تحت امر احمد الريان الامر الذى رفضه المحامى والذى هو في نفس الوقت الآن وكيل المشترين .

وعلى الجانب الآخر تقدمت السيدة شكرية زوجة المرحوم فتحى الريان بطلب إلى المجلس الحسبى لتكون وصية على اولادها بدل الحاج توفيق الريان على اساس ان في هذا الموقف منفعة مالية الامر الذى سيؤدى إلى اشتعال الحرب العائلية مرة ثانية بين شكرية واسرة الريان .

ويسعى عدد من اعضاء مجلس إدارة شركة الريان واحد المحامين الآن بان يكون لهم دور فى صفقة شراء اصول الريان ويقومون بعدد من الاتصالات اليومية بوكيل المشترين بل إن احد المحامين وثيقى الصلة بالمرحوم فتحى الريان قام بزيارة وكيل المشترين حتى يكون له دور فى هذه الصفقة الأمر الذى قوبل بالرفض التام من جانب وكيل المشترين الذى شكل لجنة اقتصادية لبحث كافة اركان الصفقة وكيفية استلام هذه الاصول بعيدا عن تدخل اى فرد قد يكون قد تورط مع احمد الريان .

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

النائب العام يبحث عن قصور الريان عند السعد

كتبت خديجة عفيفي :

تستدعي ادارة التحفظ بمكتب النائب العام غدا احمد الريان من السجن لمواجهة اشرف السعد بشأن صورية عقود بيع القصور الست له . وتشمل قصرا بالدقي مساحته ٥٤٦٢ مترا مربعا تم بيعه بمبلغ ٥ ملايين جنيه ويقدر ثمنه الحقيقي بـ ١٨.٥ مليون جنيه بخلاف المباني القائمة عليه . وقصرا بالمعادي مساحته ٨٤٠٠ متر مربع يقدر ثمنه بـ ١٦.٨ مليون جنيه واشتراه اشرف السعد بـ ٤ ملايين جنيه . كذلك قصر بمصر الجديدة مساحته ٤٦٠٠ متر مربع يقدر ثمنه بـ ٢٥ مليون جنيه وتم بيعه بـ ٢.٥ مليون جنيه . كما اشترى اشرف السعد عقارا بميدان عبدالعزيز آل سعود مساحته ١٢٢٤ مترا مربعا وعقارا آخر بجواره مساحته ٨٩٣ مترا مربعا بمبلغ ٢.٢٥ مليون جنيه ويقدر ثمنهما بـ ٨ ملايين جنيه .

حصل اشرف السعد على هذه القصور بعقود صورية من احمد الريان ، مع الاعتبار بأن الاخير لا يمتلك حق بيعها وهي ملك شركة الريان للاستثمارات العقارية ، وهو ليس رئيسا لمجلس ادارتها .

ينتظر ان تجرى مناقشات عنيفة بين الطرفين ستكشف عن ان اشرف السعد قدم مستندات في حدود ٥٠ مليون جنيه من ممتلكات شركات الريان على انها مملوكة له .

كانت ادارة التحفظ قد استدعت امس احمد الريان واشرف السعد لمناقشة هذه الامور ، الا ان الاخير لم يحضر نظرا لسفره فتأجل الاجتماع الى غد .

المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

مجرد رأى

الريان والأجهورى

هانت ولم يعد باقيا سوى اسبوعين اثنين وتاتى النهاية السعيدة التي ينتظرها الاف المودعين في شركات الريان ... فبحسب ماهو معلن سيتم يوم ٢١ هذا الشهر توقيع العقد الخاص ببيع ممتلكات الريان الى « المنقذ المجهول » الذى ينوب عنه احد المحامين والذى اشترط عدم الاعلان عن اسم المنقذ الا بعد اتمام الصفقة ومع ان هذا الشرط كان من الممكن ان يفسد العقد الا ان المحكمة رافة بحال المودعين تنازلت وقبلته.

ولم يكن الريان اول من اخترع حكاية شركات توظيف الاموال . فبحسب التاريخ كان الاسبق الى هذه الشركات شخصية سعودية اسمها « الاجهورى » وقد كون مع اخيه شركة لتوظيف الاموال في المملكة السعودية شارك فيها عدد غير قليل من المصريين والسعوديين ... وفي شهور قليلة استطاع جمع نحو ٤٠٠ مليون دولار . وعندما علم الملك فهد بحكاية هذه الشركة اصدر امرا بوقفها ومنع الاجهورى من السفر ... ولكن هذا الاخير استطاع بحيلة السفر الى جنيف ومنها الى اسبانيا حيث معظم استثماراته ... وفي يوم عرف الملك فهد بوصول الاجهورى الى احدى الدول العربية فرتب معها القبض عليه وترحيله الى السعودية حيث تم ايداعه في السجن وصدر حكم قضائي بتصفية املاكه

ولكن المشكلة ان استثمارات الاجهورى كلها خارج السعودية وفي اسبانيا على وجه الخصوص . وقد زادت قيمة هذه الاستثمارات حتى تجاوزت قيمتها الالف مليون دولار اى انها تغطى ضعف ودائع المودعين وزيادة. ولكن لكى يسترد المودعون اموالهم يجب ان يكون هناك حكم قضائى من محكمة اسبانية وقد لفت نظرى الى هذه القضية زميل قديم من زملاء كلية الحقوق ارغمته الظروف على السفر الى اسبانيا حيث امضى فترة طويلة واشتغل هناك بالمحاماة ومنذ نحو عام عاد الى مصر وجمع بين العمل في مصر واسبانيا وهو يريد من المودعين المصريين في الاجهورى ان يتقدموا لتحريك دعوى تقام في اسبانيا للحصول على حقوقهم . واذكر اننى شخصيا كتبت عن شكاوى هؤلاء المودعين منذ عشر سنوات او نحو ذلك ولعلهم قد يئسوا بعد مرور هذه السنوات ولكن يبدو ان باب الامل لم يغلق تماما وان احتمالا لايزال قائما باسترداد مادفعوه واكثر !!

صلاح منتصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

تمثيلية جديدة .. من تمثيليات السعد

بلاغ بسرقة مستندات حساب المركز المالى من سيارة المحاسب القانونى بالدقى!

كتب ـ احمد الشامى :

تمثيلية جديدة من تمثيليات اشرف السعد .. شهد فصولها قسم الدقى .. ابلغ المحاسب القانونى للشركة بسرقة مستندات وتقارير مراجعة حساب المركز المالى لشركات السعد للاستثمار .. وشركة السعد للتجارة .. من سيارته الملاكى .

تلقى الرائد ممدوح عبدالباقى رئيس تحقيقات قسم الدقى بلاغا من خالد شكرى محمد «٢٨ سنة» محاسب قانونى بمكتب د . حسين ابو سعده .. قرر فيه انه ترك سيارته رقم ٥٥٨٢٣٨ ملاكى القاهرة امام مدرسة الحرية بالدقى .. وذهب لشراء بعض الاشياء وعندما عاد اكتشف كسر زجاج الهواية الخلفى للسيارة وسرقة حقيبة جلدية بها مستندات واوراق وتقارير حساب المركز المالى لشركات السعد للاستثمار .. وشركة السعد للتجارة وان سرقة هذه المستندات سوف تؤدى الى تاخير حساب المركز المالى للشركة حسب طلب هيئة سوق المال . انتقل لمكان البلاغ النقيب طارق العشرى والملازم اول خالد ترباله .. فتبين ان السيارة فيات ١٣٢ وان اللص سرق ٤ آلات حاسبة وبعض الاوراق الشخصية وهى عبارة عن مجموعة من الكارنيهات وصور شهادات التخرج والخبرة ومجموعة اقلام تولت النيابة التحقيق .

اعفاء الريان من الضرائب استعدادا لابرام عقد البيع

كتب ربيع شاهين :

علمت الشعب أن قيمة صفقة الريان ١,٥ مليار جنيه سيتم احضارها من الخارج وايداعها البنوك في اليوم التالي لتوقيع عقد نقل ملكية أصول الشركة للمشترين الجلسة القادمة ٢١ أكتوبر الحالي

وتشهد ادارة التحفظ بمكتب النائب العام لقاءات مكثفة بين محمد رشاد نبيه وكيل المشترين والمستشار ساهر درويش مدير الادارة لبحث الخطوات النهائية تمهيدا لتوقيع العقد وكذلك تحديد كافة مستحقات المودعين لدى الشركة من خلال ملف كل مودع على حدة وفي هذا الاطار علمت الشعب أن شيئا لن يتم خصمه من راسمال ومستحقات المودعين .

من جانب اخر علمت الشعب من مصادر قضائية رفيعة أن جهودا مكثفة بذلتها النيابة ووزارة العدل مع الحكومة لاسقاط الديون المستحقة لمصلحة الضرائب لدى شركتي الريان والهلال والتي تبلغ تقديراتها الاولية ١٦٠ مليون جنيه .

اكدت المصادر ان الحكومة سوف تصدر قرارا بهذا الشأن خلال الايام القليلة القادمة يتضمن إعفاء الشركتين من الديون التي قدرتها المصلحة وبذلك يتم تذليل أكبر عقبة واجهت ابرام واتمام الصفقة .

من ناحية أخرى أصبح في حكم المؤكد سداد المشترين لاصول الريان كافة مستحقات مودعي الهلال ٢٥ مليون جنيه وذلك بعد شرائهم لأصول الشركة واعلان التزامهم سداد تلك المستحقات .

وقد تسلم رشاد نبيه كافة العقود والمستندات التي تتعلق بأصول وممتلكات شركتي الريان والهلال كما يجرى الآن بحث الديون المستحقة لشركة الريان لدى المؤسسات والافراد وبينها المؤسسات الصحفية الكبرى وتقدر تلك الديون ب ٣٦ مليون جنيه .

المصدر : الاهـــــرام

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

رد نصف مليون جنيه لمودعي شركتي

مكتب القاهرة الدولي و« لام تريد » بعد ١٥ أكتوبر

كتبت ـ الهام شرشر :

امر المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي برد جميع مستحقات المودعين لدى شركتي مكتب القاهرة الدولي و« لام تريد » المملوكتين للمرحوم محمد عبد المنعم زايد وزوجته ليلى الصعيدي وقدرت هذه المستحقات بنصف مليون جنيه منها ٤٠٠ الف دولار امريكي .

وقد صرح بذلك المستشار محمود ابو العلا واضاف ان الصرف سوف يبدأ بعد ١٥ اكتوبر الحالي وبنفس العملة التي تم بها الايداع عقب توافر السيولة النقدية اللازمة للصرف في المركز المالي الذي يشرف عليه المستشار الدكتور اسامة الشناوي وكان صاحب الشركتين وزوجته قد جمعا اكثر من مليون ونصف المليون جنيه من عدد كبير من المواطنين لاستثمارها في انشطة تجارية وصرف عائد شهري لها بدون ترخيص من الجهات المختصة حيث توصلت التحقيقات التي اشرف عليها المستشار عبد المعز احمد مدير مكتب التحقيق والادعاء الى ان ليلى الصعيدي قد امتنعت بعد وفاة زوجها عن صرف العائد الشهري للمودعين ورد اموالهم وسلمت اليهم شيكات بدون رصيد الا ان جهاز المدعي الاشتراكي فرض الحراسة على اموالها قبل عزمها تصفية الشركتين .

وسوف يتم الصرف للافراد اولا ثم بعد ذلك البنوك والجهات الحكومية حسب توافر السيولة النقدية .

المصدر : الاهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

مصر تطلب من انتربول فرنسا

تسليم هدى عبد المنعم بعد تحديد مكانها بباريس

تتخذ اجهزة الامن المصرية الآن الاجراءات اللازمة لاعادة هدى عبد المنعم « المرأة الحديدية » وصاحبة شركة هيدكو مصر . الى البلاد بعد هروبها مع اولادها منذ ٣ سنوات .



هدى عبد المنعم

وقد علمت « الهام شرشر » مندوبة الاهرام ان اجهزة الامن المصرية قد تمكنت من خلال جهودها المكثفة للبحث عنها عقب هروبها من مصر من تحديد مقر اقامتها هى واولادها حيث تبين انها تقيم فى فندق تمتلكه بجنوب فرنسا وسجلته باسم احد معاونيها .

وقد جرت اتصالات بين انتربول مصر وانتربول فرنسا للقبض عليها تمهيدا لترحيلها الى مصر ، وتسليمها للسلطات المصرية وذلك لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدها .

وكان جهاز المدعى الاشتراكى قد اصدر قرارا بالتحفظ على ممتلكات هدى عبدالمنعم رئيسة مجلس ادارة شركتى هيدكو مصر و « المغتربين » فى مارس عام ١٩٨٧ بتهمة الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد واستغلال الحاجة الماسة للمواطنين لتملك شقق سكنية بمشروعاتها بالاضافة للحصول على قروض من البنوك دون ضمانات وقد بلغت ديونها للبنوك ٢٨ مليون جنيه و ١٢ مليونا ديونا للمواطنين بينما بلغت قيمة اصول شركاتها نحو ٣٢ مليون جنيه .

وقد ايدت محكمة القيم فرض الحراسة عليها ومنعها من السفر فى ١١ يوليو ١٩٨٧ مع زوجها صلاح الدين محمد واشقائها لبيبة وفاطمة واسماعيل وابراهيم ووالدتهم عائشة محمد عبد الرحيم وسكرتيرها سعد على مصطفى .

كما صدرت ضدها احكام بالحبس بلغت ٤٠ سنة وخلال شهر اكتوبر من نفس العام كشفت اجهزة الامن هروبها هى واولادها من خلال احد الموانىء البحرية بجوازات سفر سليمة بمساعدة بعض الموظفين فى جهاز حكومى جرى التحقيق معهم بتهمة التواطؤ معها واستقال بعضهم من وظائفهم الهامة ..

المصدر : الاذاعة والتليفزيون

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النقط على الحروف

محمد الغريب

شركات توظيف الأموال تلعب بالتعليم الخاص .. وهذه هى الوقائع !!

لاجدال فى ان الاشتباك الذى حدث بين المسئولين بمدرسة طيبة المتكاملة للغات وبين اولياء امور الطلبة العائدين من دول الخليج كان بمثابة الشرارة التى اشعلت من جديد قضية مدارس اللغات الخاصة وما يحدث بهذه المدارس من مخالفات مالية ، وادارية تصل الى حد الجشع والاستغلال الذى يجعل من هذه المدارس مجرد مؤسسات تجارية هدفها الاول والاخير هو الربح باى شكل من الاشكال .. وقد طرحنا هذه القضية فى الاعداد السابقة ، ووضعناها امام الدكتور فتحى سرور وزير التربية والتعليم الذى امر بالتحقيق فورا فى المخالفات التى ارتكبها المسئولون بمدرسة طيبة واصدر قرارا اخر بحل الجمعية التعاونية لكليات السلام وتحويل هذه المدرسة الى مدرسة تجريبية للغات بعد ان تاكدت لجنة تقصى الحقائق "التى امر بتشكيلها السيد الوزير" من المخالفات المالية التى ارتكبها المسئولون بهذه المدرسة ..

□ ومنذ اليوم الاول من طرح هذه القضية ونحن نستقبل يوميا عشرات المكالمات التليفونية ، والمكاتبات وكلها تقدم ادلة جديدة على مدى استغلال اصحاب مدارس اللغات الخاصة ، الامر الذى يؤكد من جديد ضرورة تدخل الدكتور فتحى سرور بقرار شجاع يحول كل مدارس اللغات الخاصة الى مدارس تجريبية حرصا على مصلحة ابنائنا وتصحيحا لحركة هذا القطاع التعليمى الذى ترك لسنوات طويلة تحت اشراف الحكم المحلى ، والذى اغمض بكل اسف عينيه عن المخالفات والاخطاء التى زادت الى حد يهدد العملية التعليمية ، ويجعل هذه المدارس مجرد مشروعات استثمارية شجعت اصحاب رؤوس الاموال للدخول فيها فقط لمجرد الربح "فالمادة ٤٤ من القرار الوزارى ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشان التعليم الخاص" تنص على اعطاء صاحب المدرسة نسبة لا تزيد على ١٥ فى المائة من قيمة رأس المال المستثمر كربح .. ولا يدخل فى حساب راس المال اية تبرعات او هبات ، او نسبة ١٠ فى المائة من قيمة الايرادات ايهما يختار صاحب المدرسة .. وطبعا هذه المادة تشجع اى صاحب راس مال على الدخول

المصدر : الاذاعــة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

فى هذه اللعبة والارباح مضمونة مائة فى المائة .

حتى شركات توظيف الأموال دخلت الاوكازيون تحت عباءة الاسلام وانشات مدارس خاصة يعانى فيها الطلبة الأمرين ويشكو منها اولياء الامور مرّ الشكوى ..

وقد وصلتنا شكاوى عديدة من اولياء الأمور تروى ما يحدث فى مدارس "الجامعة الاسلامية بمصر الجديدة" .

والمخالفات التى يرتكبها اصحاب هذه المدارس لا اول لها ولا اخر . هل تتصور ان المسئولين عن هذه المدارس حصلوا بقدرة قادر على ترخيص بانشاء مدرسة لغات خاصة بـ ٨٠ فصلا للتعليم الاساسى والحضانة ٨ فصول لكل منها تستوعب ٣٦٠٠ تلميذ بينما المساحة الفعلية لفناء المدرسة لا تتجاوز ٣٠٠ متر مربع ، وبحسبة بسيطة تكتشف ان المخصص لكل ١٢ تلميذا هو متر مربع واحد - رغم ان نظام الانشاءات التعليمية يقضى بتخصيص متر مربع واحد لكل ثلاثة تلاميذ كفناء ..

وطبعا وحتى يتحايل المسئولون عن الترخيص ، واصحاب المدارس لحل هذه المعادلة او اللغز بمعنى اصح ادخلوا بدروم المدرسة ضمن الفناء رغم سوء تهوية هذا البدروم ، وخلوه من دورة مياه واحدة حتى الشمس لا تجد لها مكانا لبصيص يضيء او حتى يشع الدفء .. اكثر من هذا احتسب المسئولون الممر الفاصل بين المبنى والجار كفناء اخر ..

وهل تصدق ان مبنى واحدا يصدر له ترخيصان مستقلان كمدرستين ؟ وان هذا البدروم المذكور "الفناء" والذى يخدم المدرستين فتحته الوحيدة من داخل احداها ؟ - وان على تلاميذ الحضانة "٤ - ٥ سنوات" والذين خصص لهم هذا البدروم كفناء ، ان يعبروا المدرسة الاخرى ذهابا وعودة لكى يصلوا الى الفناء المخصص لهم ؟ .

حكاية غريبة تحدث فى احد قطاعات التعليم وبرغم وجود قرار وزارى صريح يحول دون شركات الاموال والتعليم الخاص .. ومع ذلك صدر ترخيص المدارس لاصحابها "حسن كامل وياسين قاسم" باسم شركة مدارس الجامعة الاسلامية "شركة تضامن" وهو ما تقدموا به بالفعل لوزارة التربية والتعليم .. بينما تقدموا من جهة اخرى لهيئة سوق المال باوراق اخرى تتضمن ان مبنى المدرسة هو الاصل الوحيد لشركة توظيف الاموال التى يمتلكانها باسم اخر "الشركة الاسلامية للتجارة الخارجية والداخلية شركة تضامن" - وطلبوا فيما بعد تصفيتها ..

لغز محير فمبنى المدرسة كان ملكا لشركتين مختلفتين فى ان واحد ، وفى جهتين ولغرضين مختلفين .. اى بمعنى اخر اصبح اصحاب المدارس المذكورة فى ظل لعبة توفيق اوضاع شركات توظيف الاموال مؤسسين واعضاء مجلس ادارات ثلاث من شركات السعد لتوظيف الاموال .

واستغلت شركتا التوظيف "الشركة الاسلامية للتجارة الخارجية والداخلية" وشركة "السعد" مبنى المدرسة فيما بينهما بهدف التوفيق لكلتا الشركتين ، على غير الحقيقة .. إذ تم توقيع عقد بيع من الشركة الاولى "الاسلامية" الى الثانية "السعد" للمبنى بمبلغ خمسة ملايين جنيه قيمة اصولها "حوالى ٥ ملايين" يفوق اموال المودعين لديها "حوالى ٣ ملايين" - فوافقت الهيئة على طلبها بالتصفية .. بينما استفادت الشركة الثانية بان رفعت قيمة اصولها الثابتة بمبلغ خمسة ملايين جنيه لم تكن قد سددت منه سوى بضع عشرات من الالوف !!

وقد حاولت شركة "السعد" استغلال بدروم المدرسة كمعرض للاثاث ووضعت بالفعل علامتها على واجهة المدرسة .. الا انها تراجعت امام الرأى العام السائد وقتها ضد هذه الشركات . وسارعت مديرية التعليم بوضع المدرسة تحت اشراف الوزارة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨ .

وبخلت العملية حلبة السباق ، واسرع اصحاب المدارس بتوجيه خطاب للادارة التعليمية بتاريخ سابق بان اتفاقا تم مع احد اولياء الامور ميسور الحال لا يرغب فى الربح !! وهو الحاج اشرف السعد : على ان تصبح ملكية ارض ومبانى المدارس له ..

ويظل الترخيص كما هو باسم "مدارس الجامعة الاسلامية" (حسن كامل ، وياسين قاسم) ويتولون ادارة المدرسة ، وهم ايضا ممثلو اصحاب المدارس .

وبهذا كما جاء فى الخطاب المشار اليه ـ "نكون والحمد لله قد اضفنا الى مسيرة التعليم فى مصر دفعة جديدة لمستقبل ابنائنا الاعزاء !!!

● ويبقى التساؤل المثير :

انه بناء على هذا الاتفاق ـ فان شركة السعد ـ والتى هى شركة توظيف اموال وليست جمعية خيرية ـ لن تجنى من وراء مبلغ الخمسة ملايين التى دفعتها سوى القيمة الايجارية للمبنى ، والتى لا تتجاوز ١٨٠ الف جنيه سنويا . بينما هذا المبلغ يدر عائدا بنكيا وليس توظيفيا اكثر من مليون جنيه سنويا !! .. والسؤال لماذا تقبل اذن شركة توظيف اموال عن طيب خاطر خسارة مضمونة من اموال المودعين لا تقل عن ٨٠٠ الف جنيه سنويا ؟؟ فى الوقت الذى احتفظ فيه الطرف الاخر بوضعهم السابق كاصحاب مدارس ، وما يحققونه من المزايا والارباح التى كانوا يحققونها قبل عملية البيع .. وفوق ذلك مبلغ خمسة ملايين جنيه عدا ونقدا يحققون من ورائه عائدا اضافيا جديدا لا يقل عن مليون جنيه سنويا ؟!.

ترى من يستطيع حل هذا اللغز الغريب والمثير معا ؟؟

مخالفة ادارية اخرى ينبغى ان نذكرها لانها ستعود بنا الى بداية الحكاية وهى ان اصحاب المدارس حصلوا فى البداية على ترخيص من الازهر يقضى بانشاء معهد دينى على القطعة "٣٥ شارع على عبدالرازق بمصر الجديدة" واعتمد الازهر بالفعل الرسومات المعمارية لهذا المعهد المزعوم .. وبناء على ذلك صدر ترخيص البناء من حى مصر الجديدة ..

الا انه بعد انتهاء عملية البناء تحولوا لاسباب لا يعلمها الا الله ـ الى ادارة مصر الجديدة التعليمية للحصول على ترخيص منها للمبنى الذى اصبح قائما بالفعل كمدرستين للغات احداهما للبنين والاخرى للبنات دون اشارة الى ان البناء قد تم بناء على ترخيص من الازهر !!

وبتاريخ ١٩٨٧/٩/١ صدر الترخيص النهائى للمدارس ، والذى حدد سعة المدرسة الواحدة بخمسة فصول لكل سنة دراسية اى ٥٠ فصلا للمدرسة الواحدة ..

وفى ١٩٨٨/١٢/٧ عدلت لجنة التعليم الخاص بالمديرية سعة المدرسة الى ٨ فصول لكل سنة دراسية بزيادة ٣ فصول لتصبح سعة المدرسة ٨٠ فصلا !!

ولما كانت سعة الفناء الفعلية لكل مدرسة لا تتجاوز ٤٠٠ متر ـ فانه طبقا لنظام المبانى التعليمية فان سعة المدرسة لا يجب ان تتجاوز ١٢٠٠ تلميذ "بواقع متر مربع لكل ثلاثة تلاميذ" .. !

الا انه نتيجة لما حصلت عليه كل مدرسة من ترخيص بـ ٨٠ فصلا بمتوسط ٤٥ تلميذا فى كل فصل ، فالمفروض ان تصل مساحته الى ١٢٠٠ متر لتستوعب ٣٦٠ تلميذا .. فمن اين ياتون بالمساحة الباقية ؟

قام المتخصصون فى المخالفات باحتساب مساحة البدروم "الذى ذكرنا قصته فى البداية" كفناء بما فى ذلك الممر الفاصل بين المبنى والجار طبقا لنظم البناء بمصر الجديدة .. وهم يدركون عدم صلاحيته صحيا وهندسيا حيث انه مجرد غابة من الاعمدة الخرسانية والتى لا تسمح للاطفال بحرية الجرى او اللعب ، علاوة على انه سيىء الاضاءة والتهوية .. "الشمس لا تدخله" ـ ولا يصلح هندسيا لانه تحت مستوى شبكة الصرف الصحى .. علاوة على ان المدخل الداخلى الوحيد لهذا البدروم من داخل احدى المدرستين .. اى انه يتعين على تلاميذ مدرسة البنين عبور مدرسة البنات "والمفروض انهما مدرستان منفصلتان" والنزول الى البدروم والعكس وهذه العملية تستغرق وقت "الفسحة" بالكامل !!

ومادمنا نتحدث عن المخالفات الادارية

المصدر : الاذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

فلنتوقف عند هذه المخالفة الغريبة وهى ان صاحبى المدرستين عين احدهما ممثلا لاصحاب المدارس . والاخر مديرا لكلتا المدرستين !

رغم ان صاحب المدرسة "المدير" لم يسبق له العمل فى اى حقل من حقول التربية والتعليم بل ان نشاطه السابق يؤكد انه كان صاحبا لاحدى شركات توظيف الاموال . وتاجرا للخشب والحديد بمنطقة عين شمس . وهو فى نفس الوقت موظف بالسعودية يسافر كل ستة شهور لمجرد تجديد اقامته فما علاقته بادارة مؤسسة تعليمية وتربوية ؟ ..

نزد على ذلك ان هذا المدير صدر ضده حكم ابتدائى بالسجن سنة وكفالة الف جنيه فى قضية شيك بدون رصيد الجنحة رقم ٦٨٩٨ "٨٩ مصر الجديدة" وهى قضية مخلة بالامانة ..

كما ان صاحب المدرسة "وممثل اصحابها" الاخر قد صدر ضده هو الحكم الابتدائى فى الجنحة رقم ١٠٤٨ لسنة ٩٠ النزهة .. بالسجن ٣ سنوات وكفالة ١٢٠ الف جنيه ـ ورغم ذلك فمازال الاثنان يعملان فى موقعهما ويوجهان دفة التربية والتعليم فى المدرسة . ويلقنان المعلمين والطلبة مبادىء الشرف والفضيلة رغم انهما فى انتظار الحكم النهائى .. اما الدفع او الحبس ؟!

واذا عدنا الى القرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن التعليم الخاص لوجدنا انه يشترط فى مدير المدرسة "مادة ٦٦" ان تكون لديه المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظيفة وفق مستويات الكفاية المحددة للعاملين بالمدارس الرسمية المناظرة على الاقل .

المخالفات المالية ..

اما المخالفات المالية فهى كثيرة نقف عند إحداها وهى ايراد المدرسة والذى لا يورد للبنك اولا باول فضلا عن العجز الدائم فى رصيد المدرسة بالبنوك الامر الذى يؤكد ان اموال المدرسة تستغل فى اغراض اخرى . وقد اثبتت الوزارة هاتين المخالفتين .. الا ان الادارة التعليمية تكتفى فى كل مرة بالانذار وعدم التكرار . مع ان العملية مستمرة والانذار فى كل مرة يتكرر ومعه يتعهد اصحاب المدارس بعدم التكرار . والحكاية طويلة .. !! ..

وننتقل الى مخالفة اخرى سمعتها من عدد كبير من اولياء امور الطلبة وهى ان ادارة المدرسة حصلت على مدى عامى ٨٨/٨٧ ، ٨٩/٨٨ على مبلغ خمسين جنيها من كل تلميذ تحت حساب الرعاية الطبية دون موافقة مسبقة من الادارة التعليمية . او حتى دون ان تنص لائحتها الداخلية على ذلك "المادة ٣٧ من القرار الوزارى ٣١ لسنة ٨٦" ..

وقد اصدرت الادارة التعليمية قرارا لاحقا بعدم الموافقة على ذلك .. ومع ذلك لم ترد هذه المبالغ "اكثر من ١٥٠ الف جنيه" الى الطلبة ويتردد بين اولياء الامور ان احدى لجان الوزارة رأت الاخذ بمبدأ "عفا الله عما سلف" و"ما فات قد مات" .. ولكون المبلغ كبيرا على اصحاب المدارس فان اللجنة ترى الاكتفاء ببيع عيادة الاسنان والتى لا تتجاوز قيمتها سبعة الاف جنيه وتوريد القيمة .. وعلى اولياء الامور السلام . والعوض على الله !!

متناسية ان المادة ٤٩ من القرار الوزارى ٣١ لسنة ٨٦ تنص على انه اذا وفرت المدرسة عيادة وتعاقدت مع طبيب وصيدلية "وهو الامر الذى كان موجودا بالفعل" فانها تعفى فقط من توريد ٥٠ قرشا على كل تلميذ للحصيلة المركزية بالمديرية .. وانه طبقا للمادة ٣٧ من نفس القرار المشار اليه فان مقابل الرعاية الصحية المتميزة "وهو ما لم يكن موجودا" يجب ان ينص عليه فى لائحة المدرسة "وهو ما لم ينص عليه ايضا" ..

والسؤال المطروح الان لماذا لا ترد الاموال المغتصبة الى مستحقيها ؟

مخالفة اخرى خاصة بالسيارات ـ وهى ان المدرسة اصدرت قرارا بتحصيل مبلغ ٢٤٠ جنيها هذا العام كمصاريف نقل لمن يرغب من التلاميذ بواسطة ميكروباصات" صغيرة لا تتجاوز سعتها ١٢ شخصا .. ومع ذلك يحشر بداخلها ٢٥ تلميذا بقدرة قادر ـ بينما مدارس اخرى فى نفس المنطقة تؤدى نفس الخدمة بواسطة "باصات" النقل العام مقابل ٢٦٠ جنيها فقط ..

حصلت المدرسة على اكثر من مائة جنيه من كل تلميذ تحت حساب الكتب رغم ان كتب الوزارة "عربى ودين . ومواد . وعلوم . ورياضة" لا تتجاوز قيمتها ١٥ جنيها ـ "والمدرسة كما تعلم تدرس

المصدر : الاذاعة والتليفزيون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

الرياضة ، والعلوم باللغة العربية" وذلك يعنى ان الـ ٩٠ جنيها المتبقية ثمنا لكتب مادة واحدة وهى اللغة الانجليزية .. !!

ايضا حصلت المدرسة فى الاعوام السابقة على ١٢٠ جنيها من كل تلميذ كرسوم للانشطة "٣٠ جم ثقافى ومكتبات و٢٠ جم رياضى و٢٠ جنيه فنى ، و٣٠ جنيها موسيقى ، ١٥ جنيها رحلات" لم يصرف منها كما ذكر اولياء الامور ـ على النشاط الفعلى اكثر من ٢٥ جنيها ، والمبلغ المتبقى انفق على بنود اخرى كالتأثيث والمكافآت .

● ومخالفات كثيرة سمعتها من اولياء امور الطلبة بمدارس الجامعة الاسلامية لغات بمصر الجديدة .. واغلب هذه المخالفات مازال قائما ..

ونخرج من قصة هذه المدرسة بسؤال نطرحه بصراحة تامة ..

اذا كان مالك المدرسة الحقيقى وهو شركة "السعد" لا يعنيها من الامر طبقا للعقود والاوراق الرسمية سوى القيمة الايجارية .. وسواء حصلت على هذه القيمة من الاشخاص الحاليين او من الوزارة او من خلال جمعية ادارة يشكلها اولياء الامور فان ذلك لا يضيرها طالما ان احدا لن يمس حقها فى القيمة الايجارية !

فلماذا لا يصدر من المحافظ محمود شريف او من الوزير الدكتور فتحى سرور قرار جرىء شجاع بالاستيلاء على المدرسة بالايجار وتحويلها الى مدرسة تجريبية ؟

على ان يتم تعديل الترخيص الصادر لها ليناسب السعة الحقيقية والفعلية للفناء .. وبشرط الا تتجاوز كثافة الفصول السعة المقررة بلائحة المدرسة ـ مع تصحيح الاوضاع والمخالفات المالية والادارية بها ..

النقطة الاخيرة والتى ينبغى ان نشير اليها خاصة بمجالس الاباء وضرورة ان يكون لها دور اكثر فعالية وجدية .. والمرجو هو صدور قرار من الدكتور فتحى سرور بضرورة اشراك مجالس الاباء بصفة اساسية فى كافة اللجان التى تبت فى رسوم الخدمات مثل "النشاطات ، والنقل والكتب و ..."

وهل يتحقق الرجاء ؟

نرجو ذلك .. !!

وللحديث بقية فى اعداد قادمة باذن الله .

المصدر : الأساسى
التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأسبوع الاقتصادى

شركات توظيف اموال جديدة !!

بالرغم من أننا مازلنا نعانى من ازمة شركات توظيف الاموال، وانعكاساتها على البلاد اجتماعيا واقتصاديا الا أن شركات توظيف اموال جديدة ظهرت وعليها اقبال ويندفع العديد من المواطنين الى ايداع اموالهم فيها وان كانت هذه الشركات تحت مسميات جديدة

هذا ماأكتشفته بنفسى أثناء وجودى بهيئة سوق المال فى الاسبوع الماضى .. حيث حضر عدد من المواطنين لتقديم شكاوى ضد هذه الشركات ..

هذه الشركات تستغل ازمة الاسكان وتقوم بالترويج عنها من خلال الصحف والتليفزيون وماتقدمه من شقق وشاليهات فى المصايف

وتحصل هذه الشركات من المواطنين على اموالهم تحت مسميات مختلفة .. مقدم تمليك او مقدم ايجار .. ويذهب هؤلاء الباحثون عن السكن للسؤال .. متى الاستلام ليدخلوا فى دائرة من المراوغة والنصب وبعد اربع سنوات او اكثر وبعد استثمارها يرد أصحاب هذه الشركات الاموال لاصحابها واحيانا لايردون

هذا نوع من الشركات، وهناك انواع اخرى جديدة تستغل طمع البعض وتعطيهم عوائد كبيرة فى البداية مثل المطاعم ومحلات السوبر ماركت ثم يفاجاون بالكارثة ..

ولكن خطورة شركات الاسكان التى تعمل فى هذا المجال انها لها كيان قانونى، وتستغل شرط السماح لها بتجميع الاموال طبقا لنص قانون البنوك والائتمان باعتبارها من الشركات العقارية

وبالرغم من أن هيئة سوق المال غير مسئولة عن هذا النوع من الشركات كما اخطرت الشاكين ونصحتهم بالابلاغ عنها والتقدم للقضاء، الا أننا يجب أن نطالب الاجهزة المسئولة بوزارة الاسكان عن هذه الشركات للتدخل لوقف ممارسات النصب والاحتيال على المواطنين .. كما أن على المواطن مسئولية البحث والتدقيق للتأكد من جدية وصدق هذه الشركات.

مدحت البسيونى

١٧٨ ألف مودع بشركات توظيف الأموال ينتظرون الإفراج عن أموالهم!



د. محمد حسن فتح الله النوهي

اكثر من ١٧٨ ألف مودع يعيشون هذه الايام فى حالة من الترقب والقلق على اموالهم .. حيث تصاعدت الشكوى من شركات توظيف الاموال التى وفقت اوضاعها .. اما الشركات التى لم توفق اوضاعها فمازال موقفها غامضا فى جهاز المدعى العام الاشتراكى ..

أما الريان فالجميع يترقب فى قلق توقيع عقد بيع اصول الريان للمشترين المجهولين

والسؤال الحائر حاليا .. اين الحقيقة فى موقف شركات توظيف الاموال ؟

اولا .. بالنسبة لمودعى الريان .. فمن المقرر أن تدعو ادارة التحفظ بمكتب النائب العام اعضاء الجمعية العمومية للمساهمين فى شركات الريان الى عقد اجتماع غير عادى خلال الاسبوع الحالى بدار القضاء العالى لاقرار بيع الصفقة

وقد قام المستشار ساهر درويش رئيس لجنة التحفظ بمكتب النائب العام بتسليم محمد رشاد نبيه وكيل المشترين مذكرة تفصيلية عن كيفية توزيع حقوق المودعين

وقد اتفقت نيابة الشئون المالية ووكيل المشترين على الصيغة النهائية لعقد البيع ليتم توقيعه فى ٢١ أكتوبر بعد ادخال عدد من التعديلات . من اهمها : التزام النيابة بالمطالبة بالغاء الضرائب المفروضة على الريان واضافة اسماء المودعين التى سقطت اسماؤهم من الكمبيوتر .

وتعقد حاليا اجتماعات يومية بين وكيل المشترين والمستشار ساهر درويش لوضع الترتيبات والاتفاق مع احد البنوك الاستشارية حتى يتم وضع ٦٠ مليون دولار ثمنا لصفقة شراء اصول الريان لتقوم بعد ذلك اربعة بنوك عامة فى اربع محافظات بتغيير الدولارات الى جنيهات مصرية بعد الاتفاق على صرف الايداعات الدولارية للمودعين بالجنيه المصرى بسعر الدولار ٣٢٤ قرشا اما العملات الاخرى يتم المحاسبة عليها بسعر يوم ١٠ / ٨ / ١٩٨٨

ثانيا : بالنسبة للشركات التى وفقت اوضاعها وخاصة شركتى السعد والشريف .. فقد تلقت هيئة سوق المال شكاوى عديدة ضد اصحاب هذه الشركات . وتدور الشكاوى حول عدم صرف الصكوك فى موعدها . وتجرى مساومات على صرفها بحيث يتم صرف ٧٥٪ من قيمة الصك ويتنازل عن ٢٥٪ ويرجع ذلك لعدم وجود سيولة وتعثر مشروعاتها

وقامت الهيئة بارسال توجيهات الى هذه الشركات بضرورة الالتزام بصرف الصكوك فى مواعيدها وتصحيح الاخطاء التى وقعت فيها على أن يتم الصرف بنفس العملة التى تم الايداع بها .

اما بالنسبة للارباح فقد قامت شركات السعد باعداد الميزانية وسيتم صرف الارباح لحملة الصكوك قبل ٣٠ سبتمبر العام القادم ١٩٩١ وارباح الشريف سيتم صرفها بعد اعداد الميزانية وتكون ملزمة خلال عام ١٩٩٢

ومن ناحية اخرى يقيم حاليا ومنذ شهرين تقريبا وبصفة دائمة اشرف السعد فى باريس وكان قد سافر الى السعودية واتجه منها الى هناك اما عبد اللطيف الشريف رئيس شركة الشريف للتنمية الاقتصادية فيقيم فى جنيف منذ شهر تقريبا وقد علق

بعض مساعديه بأنه سافر لاجراء تعاقدات واتفاقيات للمصانع

ثالثا - يقوم جهاز المدعى العام الاشتراكى بالاشراف على رد الاموال للمودعين فى الشركات المحولة اليه وتضم حوالى ٧٩ ألفا و ١٤٧ من المودعين ويقدر حجم الايداعات بها نحو ٢٥٥ مليون و١٠٠ آلاف جنيه

ولكن جهود جهاز المدعى العام الاشتراكى تشهد تعثرا فى بعض الخطوات بسبب لجوء المسئولين عن هذه الشركات للمراوغة ومحاولة الافلات من سداد مستحقات المودعين

وحذر مصدر قانونى المودعين من التوقيع على ايصالات او مخالصات دون الحصول على مستحقاتهم .

جنايات الجيزة تشهد توقيع عقد بيع أصول الريان الأحد القادم

تشهد قاعة محكمة جنايات الجيزة بأرض المعارض ، الأحد القادم ، برئاسة المستشار د . حسني عبد اللطيف إجراءات توقيع عقد بيع أصول ممتلكات شركة الريان للمشترين مقابل سدادهم كافة مستحقات المودعين بحد أدنى ١,٥ مليار جنيه .

جدير بالذكر ان أصحاب الصفقة الكبرى الذين تقدموا لشراء أصول الريان وسداد مستحقات المودعين هم ٧ من رجال الأعمال المصريين من أصحاب بيوت المال وذوي خبرات واسعة في مجال التجارة كانوا قد مارسوا أنشطة عديدة بالخليج لاكثر من ١٥ عاما منذ منتصف السبعينات .

وعلمت « الشعب » انه لايوجد خليجي او عربي واحد بين المشترين .

من جانب اخر علمت « الشعب » أيضا ان ال الريان لن يحصلوا على أية أموال من قيمة الصفقة وسوف تخصص جميعا للمودعين .

المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

رئيس شركة الشريف :

تيسيرات للمودعين للحصول على مدخراتهم

كتب ـ رافت امين :

□ ● اكدت شركة الشريف انها انشات مكتبا خاصا لخدمات المستثمرين وذلك لمتابعة وفحص شكاوى المودعين وبحث طلبات صرف اجزاء من الودائع خارج جدول صكوك الاستثمار لمواجهة الحالات الانسانية الملحة .

ومن خلال العديد من استفسارات المودعين والتى طرحناها على عبداللطيف الشريف رئيس الشركة اكد ان الشركة على علم بحجم المعاناة التى يعيشها المودعون خاصة بعد ازمة الخليج ولكننا رغم ذلك ومع رغبتنا فى المساهمة بحلول لمشاكل الناس علينا ان نجنب الشركة ومسيرة العمل بها اى عقبات وبالتالى فنحن نلتزم بالجدول المعد لرد الاموال من خلال صكوك الاستثمار على مدى ٤ سنوات والذى تم التوصل اليه بموافقة هيئة سوق المال ومتابعتها ونحن نبذل قصارى جهدنا للالتزام بالجدول وفقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

وتيسيرا للمودعين فكرنا فى الاستعانة بخدمات الجهاز المصرفى الا ان ذلك لم يكن ميسرا او مقبولا من جانب البنوك ومن هنا لجانا لانشاء مكتب لخدمة المستثمرين لبحث مشاكلهم وتم تجنيد كافة اجهزة الشركة للعمل على تلافى متاعب الجمهور .

اما بالنسبة للشكاوى حول ما يتعلق بصرف ٩٠ ٪ من بعض صكوك الاستثمار فى السنة الاخيرة من الجدول اى فى نهاية مدة الصكوك رغم ان هذا يخالف ما تم الاتفاق عليه من إعداد جدول بصورة تكرارية والصرف على دفعات مع صرف متوسط كل دفعة لكل المودعين دون استثناء فقد اوضح رئيس الشركة ان الصكوك اصدرت وفق الجدول المعد وإذا كان هناك اى اخطاء فيمكن تعديله من خلال مكتب خدمة المستثمرين .

وبالنسبة لارباح السنوات السابقة فقد اكد إنه تم الانتهاء من إعداد الميزانية بالفعل ويتم حاليا مراجعتها بمعرفة المحاسبين المعينين من طرف هيئة سوق المال ومن المنتظر ان يتم الانتهاء منها قريبا . واكد ضرورة معاونة اجهزة الدولة المختلفة للشركة وخاصة مصلحة الضرائب . وعن إقتراحات بعض المودعين برغبتهم فى التحول إلى مساهمين بدلا من مودعين وذلك بقيمة ودائعهم بالشركة او الحصول على وحدات سكنية مقابلها قال عبداللطيف الشريف ان الشركة لن تمانع مادام هذا يتفق مع القانون ونظامها الاساسى وفى كل الاحوال فإن المسئولين بالمكتب وعلى راسهم مساعد رئيس مجلس الادارة لديهم كافة الصلاحيات للبت فى مثل هذه الامور .

واشار الى ان الشركة على استعداد لبيع اى عقارات او اراض او حتى مصانع للتيسير على المودعين ولكن يجب ان نضع فى اعتبارنا حالة الركود التى تتسم بها السوق المصرية فى الوقت الراهن .

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

نحو إقتصاد اسلامي

يعده حمدي البصير

قبل أربعة أيام من توقيع العقد

أسرار صفقة الريان

هذه طريقة حصول المودعين على حقوقهم

لم يخطر ببال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ان الشخص الذى سأله عند لجنة الاستفتاء عن آخر اخبار الريان هو مواطن عادى وليس صحفيا الشاهد على ذلك ان هذا المواطن العادى لم تشغله احداث الخليج والاستفتاء وحل مجلس الشعب عن قضيته الخاصة التى تمس قوت يومه الا وهى نقوده عند الريان ويوم الاحد القادم ستشهد قاعة محكمة جنايات الجيزة توقيع عقد بيع ممتلكات الريان الى المشترين الجدد لتنتهى اغرب واخطر قضية إقتصادية فى مصر وسيحصل المودعون بعد ذلك على معظم اموالهم وستخرج فكرة توظيف الأموال الاسلامية الى حيز التطبيق الفعلى دون اخطاء قاتلة بعد ان عركتها التجربة وستوجه صفعة إلى القائمين على شئون المال فى مصر الذين ظنوا خطا ان كل مستثمر لص واصحاب المشاريع محتالون وان جذب الأموال يجىء بحداقة الحكومة التى مازالت ملوثة بالفكر الاشتراكى وان الحفاظ على حقوق العباد يجىء بسن سكاكين القوانين والتشهير برجال الاعمال لن نفتح ملف شركات التوظيف الآن الا بعد حصول المودعين على حقوقهم ولنا وقفة والحق يقال ان الفترة الأخيرة فى إتمام الصفقة وتجهيز العقد قد شهدت صبرا جميلا من هيئة المحكمة ورئيسها المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف يقابله قدره فائقة من الاستاذ محمد رشاد نبيه المحامى والذين اعتقد الناس فى البداية انه يناور لكسب الوقت واللافت للنظر ان ممثل النيابة المستشار ساهر درويش قد استوثق واطمان قلبه فى نهاية المطاف الى جدية التعاقد .

و استطيع ان اجزم ان هناك قرارا سياسيا بالانتهاء سريعا من معاناة الريان خاصة بعد الاحداث الساخنة فى الخليج وتازم الوضع الاقتصادى فى مصر بل اصبحت مصر مستهدفة كي يزعزع الاستقرار فيها وحادثة إغتيال المحجوب خير دليل على ذلك بالاضافة الى إستعداد الحزب الوطنى الحاكم لدخول الانتخابات التشريعية الجديدة كل ذلك قد دفع بقضية الريان الى طريق الحل .

فلقد شهدت قاعة المحكمة مساجلات بين ممثل النيابة وممثل المشترين وكادت الصفقة تفشل لولا المبادرات التى كان يعقدها الدكتور حسنى عبد اللطيف فى مكتبه بدار القضاء العالى كى يستطيع التوفيق بين الاراء المتعارضة وذلك لصالح المودعين .

فعلى سبيل المثال فقد اصرت النيابة على عدم اهلية وصلاحية المحامى رشاد نبيه فى تمثيل المشترين الحقيقين باعتباره محاميا عن اسرة الريان فى القضية وسداد جميع مستحقات المودعين بذات العملة التى تم بها الإيداع وتسليم ثمن الصفقة اولا او مبلغ تحت الحساب لضمان الجدية

ولكن عندما رفض ممثل المشترين هذه الشروط المجحفة والتى الغاها د . محمد حسن فج النور .. لاطفاء بريق الصفقة تم الاتفاق على حلول وسط فمثلا إقتنعت المحكمة بقانونية صفة المحامى ممثل المشترين إستنادا على ان العبرة فى تحديد الصفة فى التوقيع على العقد هى بتاريخ التعاقد وحيث ان المحامى قد انهى صلته باسرة الريان كمحام عنهم ولم تعدله صفة غير صفة المشترى الظاهر للصفقة وممثل المشترين بالاضافة الى انه يشترى ممتلكات مصرية فى مصر وليس للمشترين الجدد علاقة بالعملة المشترى بها البضاعة فالمنطق ان يسدد قيمتها بالعملة المصرية وبالتالى تسدد حقوق المودعين بالعملة المصرية

ولكى يضمن المحامى ممثل المشترين إعادة إدارة التحفظ الاموال الى مستحقيها تم توقيع عقد ثلاثى الاطراف بين النائب العام واسرة الريان ومحامى المشترين كي يتسلم المحامى الصفقة كاملة لتوزيعها على اصحابها وكذلك الامر فسوف

يستفيد آل الريان بالافراج عنهم لانهم ردوا الاموال قبل صدور حكم نهائى فى القضية

ان النيابة وقد وافقت على إتمام الصفقة فإنها جنبت المودعين ويلات الانتظار لصدور حكم بعد سنوات وكذلك إنتظار بيع ممتلكات قدرت بثمن بخس بالمزاد العلنى ووقوعهم تحت رحمة قسمة الغرماء فالمودعون سوف يتوجهون الى منافذ الايداع بشركات الريان ويقدمون المستندات الدالة على مستحقاتهم والمعتمدة من هيئة سوق المال وسوف يجرون مخالصة مع الشركة ويتسلمون شيكا مقبول الدفع من احد البنوك التى ستخصص للصرف بفروعها المختلفة وسوف تنشر فى الصحف جداول بارقام الحسابات والمبالغ والايام التى ستتم فيها المخالصات لكل مودع وستكون الاولوية للحالات الانسانية وصغار المودعين

فترى هل سيتم ذلك ام ان هناك مفاجآت سوف تتفجر الباقى من الزمن ٥ ايام

النائب العام يوقع الاحد القادم على عقد بيع أصول الريان

هيئة سوق المال درست العقد ووافقت على بنوده

قرر المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام التوقيع يوم الاحد القادم على مشروع عقد الوعد ببيع اصول وممتلكات الريان عن النيابة العامة بصفتها متحفظة على هذه الاصول والممتلكات.

وعلم مندوب الاهرام ان هيئة سوق المال قامت بدراسة العقد ووافقت على البيع طبقا لما يلزم به القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٨ (قانون تلقى الاموال) والامر العسكرى .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة لمحمد عياد مندوب « الاهرام » بان النائب العام قد اتخذ هذا القرار انطلاقا من حرص النيابة العامة على اتمام الصفقة وحماية للمودعين حتى يتم ايداع الثمن المتفق عليه بالعقد فى احد البنوك وتخصيصه لصالح المودعين .

واضاف المصدر انه فى هذه الحالة يصدر النائب العام قرارا بالغاء المنع من التصرف ورفع التحفظ عن هذه الاموال وتسليمها للمشترين . وسوف يوقع آل الريان (توفيق الريان الاب ، ومحمد واحمد) على العقد بانفسهم فى جلسة الاحد امام محكمة جنايات الجيزة التى تنظر القضية ، كما يوقع على العقد ايضا رشاد نبيه بصفته نائبا عن مشترين مستترين يحتفظ لنفسه بالكشف عن اسمائهم بعد تمام تنفيذ العقد حيث يجيز القانون المدنى التعاقد عن طريق الاسم المستعار كما فى حالة عقد الريان حيث يوقع رشاد نبيه نيابة عن مشترين غير ظاهرين والقانون يرتب عقوبات على الذى وقع العقد فى حالة الاخلال بالتنفيذ .

وفور توقيع العقد يوم الاحد امام المحكمة وطبقا لنصوصه يلتزم المشترون بايداع الثمن المتفق عليه فى موعد اقصاه نهاية شهر مارس ١٩٩١ فى احد البنوك ويخصص لصرف حقوق المودعين وتبدأ اجراءات الصرف بعد ذلك .

ومن جهة اخرى فقد ذلل المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وبناء على تعليمات النائب العام جميع المشكلات المتعلقة بالعقد وذلك مع وكيل المشترين والمستشار القانونى لهم حيث اجرى عدة تحقيقات بشأن مديونية الريان لدى الغير وتحديدها بدقة وقد استدعى احمد الريان من محبسه اكثر من مرة لهذا الغرض وجرت بينه وبين المدينين له اكثر من مواجهة لتحديد المديونية بدقة طبقا لطلب وكيل المشترين .

مواجهة بين الريان والسعد

الخلاف حول ملكية ٦ قصور ومعاملات مالية

كتبت خديجة عفيفي :

لاول مرة تمت المواجهة امس بين اشرف السعد واحمد الريان في ادارة التحفظ بمكتب النائب العام . وذلك لاثبات ملكية عدد ٦ قصور في القاهرة والجيزة . وقد اسفرت المواجهة عن وجود تعاملات مالية بين شركة السعد والريان . واحتدت المناقشات بين الاثنين حول ما اشتراه السعد من بضائع واصول بحوالى ٤٠ مليون جنيه . واجرى التحقيق لتحديد المبالغ التي تم صرفها من شركة السعد الى شركة الريان مقابل تلك المبيعات . وتبين من المواجهة امام مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة ان هناك خلافا حول مبلغ ٥ ملايين جنيه اقر الريان بانه لاينكر استلامها من اشرف السعد . طلب السعد الرجوع الى البنوك التى تم تحويل تلك المبالغ منها .

امر المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ بمخاطبة البنوك للوقوف على صحة التحويل من عدمه وان تستكمل المواجهة بعد وصول المعلومات من البنوك .

كما استدعت ادارة التحفظ امس اعتماد عبد الحميد زوجة احمد الريان السابقة لفسخ عقد بيع الفيلا الكائنة بمصر الجديدة والمقدمة لها « كمهر » عند الزواج وتم الغاء العقد .

المصدر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

صفقة القرن العشرين ..

تدخل مرحلة جديدة :

كيف تصرف أموالك .. من الريان؟!

جدول زمنى لمراجعة ارصدة المودعين .. فى كل فرع

كتب ـ محمود نوفل ولبيبه شاهين :

تدخل قضية الريان مرحلة جديدة عقب توقيع عقد بيع ممتلكاته للمشترين يوم الاحد القادم .

صرح رشاد نبيه ممثل المشترين بأنه سيفصح فى الجلسة القادمة أمام المحكمة عن الملامح الاساسية للعقد ويكشف عن كافة جوانبه القانونية .

محامى الريان .. يطلب تصوير جلسة الاحد بالفيديو

اضاف أنه بمجرد بدء المرحلة الاولى لصرف الاموال للمودعين وهى ماتسمى بمرحلة المصادقة على أرصدتهم سوف تبرز مشاكل عديدة ناتجه عن احتكاك المودعين بموظفى الحسابات حيث ستتولد اسئلة واستفسارات تقتضى تدخلى. وتدخل المستشار ساهر درويش لحل هذه المشاكل .. وقد اصبحنا الآن نعمل بصورة متعاونه للغاية وعقب ذلك سوف أسافر للخارج فى رحلة عمل تستغرق أسابيع قليلة للبدء فى خطوات إحضار قيمة الصفقة الى مصر بالاتصال بالبنوك الاجنبية المودع بها هذه الاموال .

وأكد أنه سيتم تخصيص مكتب المهندس عماد خليل رئيس اللجنة الفنية للمشترين بشارع الهرم ليكون غرفة عمليات تتلقى اولا بأول نتائج أعمال المصادقات على الارصدة حيث توجد هناك أجهزة كمبيوتر تسجل قيمة الارصدة يوما بيوم ويتم تكوين قيمة الشيكات بحيث تكون جاهزة عند حلول موعد صرفها للمودعين .

وسوف أحدد بنفسى بعد دراسات عديدة شكل الشيكات وكيفية صرفها بدون تدخل من اى جهة خارجية حتى لايحدث اى تزوير بها .

وعن الموقف القانونى للريان ازاء القضايا المنظورة امام المحاكم .. قال رشاد نبيه أنه بالنسبة لاصحاب الشيكات فانه سيتم سدادها لهم فوراً بمجرد بدء مرحلة المصادقات .. وبالنسبة لقضية بنك الاهرام والتى لم يتحدد حتى الآن موعد لاعادة نظرها مرة أخرى فان الريان سيحصل على البراءة فيها بعد ان حكم بسجنه لمدة عشر سنوات وتم نقض الحكم .. أما قضية الذره الصفراء فان الريان يعتبر شاهدا فيها بقوة القانون لانه اعترف بتقديمه رشوه لكمال رضا ..

وعن مشكلة الضرائب قال ان النيابة تبذل جهودها لانهاء هذه المشكلة قبل ٣١ مارس القادم وهو الموعد المحدد لانتقال الملكية من الريان للمشترين .

وقال رشاد نبيه انه سوف يتعاون مع المستشار ساهر درويش مع بداية يناير ١٩٩١ لتحديد البنوك المصرية التى سيتم الصرف منها للمودعين .

مرحلتان للصرف

من ناحية أخرى صرح حمدى عبدالعزيز المفوض العام على شركات الريان أنه سيعقد يوم الاثنين القادم اجتماعا مع محمد عز الدين عبدالله المحاسب القانونى للمشترين للاتفاق على الصيغة النهائية لمشروع صرف الاموال للمودعين كما سيتم وضع اللمسات الاخيرة لتجهيز موقع الصرف بشارع الهرم لاستقبال المودعين طبقاً لجدول زمنى سيعلن بالصحف وجميع منافذ الريان للتراث ومحلات بيع اللحوم والحلوى والمطاعم ومحطات البنزين ..

كما سيتم الاستعانة بنحو ١٠٠ محاسب في المرحلة الاولى للانتهاء منها في الموعد المقرر .. وتم تخصيص ٥٠ آله حاسبه يستخدمها المحاسبون في عملهم .

اضاف ان العمل يبدأ يوم السبت ٣ نوفمبر القادم حيث حددت الفترة من ٨ صباحا الى الخامسة بعد الظهر لاستقبال نحو ثلاثة الاف مودع يومياً أمام ٣٠ شباكا من جميع فروع شركة الريان للمعاملات المالية ويعقب ذلك العمل من الخامسة مساء حتى منتصف الليل لمراجعة ماتم من اعمال في الفترة الصباحية تمهيداً لتسجيلها على شاشات الكمبيوتر واعداد ملفات المودعين الذين يحضرون في اليوم التالي أما بالنسبة لمودعي فرع الاسكندرية فسوف يحدد موعد للسفر اليهم حيث يتوجهون الى فرع الريان بفندق رمادا لانهاء اجراءات المصادقة على أموالهم .

● شبابيك للشكاوى

وأكد حمدي عبد العزيز انه تم تخصيص خمسة شبابيك لبحث شكاوى المودعين الذين قد يجدون اختلافاً في حساباتهم حيث يتقدم العميل للشباك المخصص له ومعه جميع المستندات المؤيده لوجهه نظره ويتم فحصها مع المحاسبين حتى يتم التأكد من صحة الرصيد ويقوم العميل بالتوقيع على ذلك أمام المحاسب .. ومن المتوقع ان تصل نسبة الشكاوى الى ٥٪ من عدد المودعين .

وبالنسبة للمودعين بالعملات الاجنبية فان عليهم قبل الحضور الى مقر الشركة أن يعلموا أنهم سوف يحصلون على ودائعهم بالعملة المصرية طبقاً لسعر الصرف للعملة المودعه يوم ١٩٨٨/٦/٩ وهو يوم صدور قانون تلقي الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وفي ذلك اليوم كان سعر صرف الدولار ٢٣٠ قرشاً حسب سعر الصرف الرسمي .

المرحلة الاولى

وفيمايلي خطوات المرحلة الاولى من مشروع صرف الاموال للمودعين :ـ

● يتم دعوة العملاء عن طريق الاعلان في الصحف القومية كل فرع على حده وبجدول زمني للحضور الى مقر الشركة ٤٤٣ شارع الاهرام .. امام محافظة الجيزة عدا عملاء فرع الاسكندرية وبعد الانتهاء من مراجعة حساب عملاء الفرع ننتقل الى فرع آخر .

● عملية المطابقة بأن يتوجه العميل الى الشباك المحدد به أرقام حسابات العملاء ويخطر العميل برصيده من واقع كارت الحساب الخاص به .. فاذا أقر بذلك يقوم المحاسب باعتماد الرصيد ويوقع العميل بصحة الرصيد .. ثم يراجع الاسم الذي سيتم استخراج الشيك او اذن الصرف له ويؤشر على الكارت ويوضع بالملف وبذلك يصبح هذا الملف جاهزا لاعداد اذن الصرف بعد المراجعة النهائية .

● اذا لم يقر العميل بصحة رصيد حسابه تراجع المستندات الدالة على الصرف او السحب حتى تتم تسوية هذه الحالات ويوقع من العميل بصحة رصيده وتتبع نفس خطوات البند الثاني .

● يراعى ان تتم عملية المطابقة والمراجعة والمصادقة على صحة الرصيد من العميل شخصياً او من يحمل توكيلا رسميا منه او ولي أمر القصر او الورثة الشرعيين او الاوصياء .

● بعد المصادقة يقوم كل محاسب شباك باعداد كشف في نهاية اليوم محدد به اسم العميل ورقم الحساب وقيمة الرصيد بعد اقرار صحتها ثم تجمع هذه الكشوف وترسل الى الكمبيوتر لتسجيلها على شاشات الكمبيوتر ثم تعاد بعد التسجيل الى الادارة المالية لتحديد اجمالي المبالغ التي تصرف للمودعين اولا بأول لمعرفة مؤشرات الصرف .

● يكون الموظف مؤهلاً للقيام بالتأكد من شخصية العميل او الوكيل او الوريث في حالة الوفاه من حيث احضار اصل اعلان الوراثة او مايفيد الوصاية على القصر او حكم المحكمة برفع الوصاية او التأكد من بلوغ القصر السن القانونية .

● بالنسبة لعملاء فرع الاسكندرية ونظراً لان عدد عملائه ٧ الاف عميل تقريباً فانه تيسيراً عليهم تتكون مجموعة عمل تتوجه الى مقر الشركة بالاسكندرية ومعها ملفات وكروت العملاء ويتم تنفيذ ماسبق ذكره في البنود السابقة .

اهم خطوة

وتعتبر عملية المراجعة والمطابقة هذه اهم الخطوات لانها ستكون الاساس الذي يتم عن طريقه الصرف

اما بالنسبة للمرحلة الثانية فانه سيعلن عن تفاصيلها قريباً .

من ناحية أخرى يتوجه رشاد نبيه ممثل المشترين مع ولديه عادل رشاد المحامي وأحمد رشاد المهندس غداً الى مأمورية الشهر العقاري بمدينة نصر لتوثيق التوكيلات الصادرة لهم من أحمد توفيق الريان ووالده وشقيقه وتقضي ببيع كافة ممتلكات ال الريان بالخارج والداخل في جميع صورها .

كما قدم ممدوح الوسيمي محامي الريان طلباً للمستشار محمد حسني عبداللطيف رئيس المحكمة للتصريح له بتصوير جلسة الاحد القادم المخصصة لتوقيع عقد بيع اصول شركات الريان بواسطة كاميرتي فيديو حتى يكون تلك الحدث التاريخي موثقا صوتا وصورة

مواجهة بين الريان والسعد لتسوية ٤٠ مليون جنيه مديونية بينهما

كتب ـ محمد عياد :

اجرت امس ادارة التحفظ بمكتب النائب العام مواجهة بين احمد الريان واشرف السعد لتسوية مبلغ ٤٠ مليون جنيه مديونية بينهما في نطاق تذليل الصعوبات امام المشترين لاصول الريان وتحديد المبالغ المستحقة للريان لدى الغير

وقد تبين من التحقيق الذى اجراه مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة باشراف المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ ان جملة تعاملات الريان والسعد قد وصلت الى ٤٠ مليون جنيه وهى عبارة عن ٢٥ مليون جنيه قيمة بضائع و ١٥ مليون جنيه قيمة عدد من القصور

كما تبين ان اشرف السعد قد قدم كشوفا ومستندات لادارة التحفظ تفيد سداد هذا المبلغ بالكامل للريان الا ان احمد الريان ذكر ان هناك خلافا على حوالى ٩ ملايين جنيه حيث أسفر التحقيق ان ٥ ملايين جنيه مكررة بكشف الحساب وحوالى ٤ ملايين افاد البنك بسدادها للريان لكن اشعار البنك لم يكن موجودا بالاوراق .

وسوف تستكمل ادارة التحفظ تسوية هذه المديونية في جلسة اخرى تحدد الاسبوع القادم كما تم طلب اشعار البنك الذى يفيد سداد المبلغ المذكور

المصدر : المساء
التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

وقضية رابعة تستحق الاهتمام

القضايا الساخنة التى تستحوذ على اهتمام المواطن المصرى فى هذه الفترة كثيرة ، وسواء أكانت داخلية أم خارجية فهى تمس حياته مباشرة وتؤثر على مجريات أموره .

● هناك قضية اغتيال د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق على أيدى الارهاب الاسود والحيرة التى ستظل تعاتبها حتى تتحدد هوية مرتكبى هذه الجريمة ونعرف من هم الذين يكنون لشعب مصر كل هذا الحقد ، رغم ان الدلائل كلها تشير بوضوح الى الأقزام الذين لايستطيعون العمل الا فى الظلام .

● هناك قضية المجزرة الاسرائيلية البشعة ضد الشعب الفلسطينى فى ساحة المسجد الأقصى والتى راح ضحيتها ٣٠ شهيداً وأكثر من ألف جريح ، مما يؤكد ان اسرائيل سادرة فى غيها وان كل محاولات السلام سوف تتراجع على عتبات اطماعها فى الارض العربية .

● هناك قضية الخليج التى مازالت سخونتها تزيد حرارة الجو فى المنطقة لهيبا ، والحشود العسكرية التى تتوالى عليها يوما بعد يوم وتعنت صدام حسين باصراره على عدوانه مما ينذر بانفجار الموقف بين لحظة وأخرى .

● لكن هناك قضية رابعة وهى وان بدت أقل سخونة الا اننى اراها تستحق اهتماما متزايدا لانها تمس مئات الآلاف من الاسر المصرية التى ظلت تعانى الارهاق النفسى والعصبى والمادى عدة سنوات وهى قضية توقيع صفقة الريان لاعادة حقوق المودعين اليهم .

ان هذه الاسر التى طال انتظارها تكتم انفاسها الان تحسبا لتوقيع الصفقة حتى تسترد اموالها ، وارجو ان يوضع برنامج محدد وواضح ومنظم لحصول كل مودع على حقه كاملا دون نقصان ، ولا تخصم منه اية مبالغ بحجة انه سبق وان صرف ارباحا ، ويكفى ان اموال هؤلاء الناس ظلت مجمدة طوال الفترة السابقة ويستغلها من يستغلها لتدر عليه ارباحا طائلة فى الوقت الذى مرض فيه من مرض ومات من مات حزنا على ضياع تحويشة العمر !!

اننا ننبه الجهات المسئولة انه قد حدثت أخطاء جسيمة فى الاتفاق مع الشركات التى قررت رد الاموال للمودعين ولم تأخذ هذه الجهات فى اعتبارها الاعيب أصحاب هذه الشركات التى جعلت هذا الاتفاق حبرا على ورق ، وهى الان تتلاعب بالمودعين الذين اصبحوا فى مهب الريح لاحول لهم ولا قوة يتسولون اموالهم من أيدى هؤلاء الجشعين ، ومن كان حسن الحظ منهم سوف يحصل على ماله بعد عدة سنوات وعلى اقساط ضئيلة منقوصا منه ماسبق وصرفه تحت مسمى ارباح .

نرجو الا تتكرر هذه المأساة فى صفقة الريان .. فهناك مئات الآلاف تعيش على الامل الذى نرجو ألا يذهب سدى .

محمد فوده

بداية النهاية لمأساة المودعين ... بالريان

« النور » تنشر نصوص عقد صفقة القرن العشرين

اكد محمد رشاد نبيه وكيل المشترين فى صفقة شراء شركات الريان ـ والتى اطلق عليها صفقة القرن العشرين ـ ان توقيع عقد بيع ممتلكات الريان يعد بداية النهاية لمأساة ١٨٧ الف مودع بالريان .

قال انه سيبدأ فى ايداع المبلغ اعتبارا من ٢١ اكتوبر الحالى حتى ٣١ مارس القادم ـ ليبدأ بعد ذلك صرف الاموال للمودعين ـ بعد معاناة قاسية لاقوها خلال عامين كاملين .

اوضح رشاد نبيه انه سيتم التقدم بطلب للافراج عن الريان بعد الانتهاء من سداد المبالغ المطلوبة لرد اموال المودعين وتبلغ مليار ونصف مليار جنيه .

اوضح انه سيبدأ اعتبارا من اول نوفمبر القادم بحث المبلغ المستحق لكل مودع ـ بحيث يحصل الجميع على حقوقهم كاملة دون نقصان ... وتم بالفعل الاتفاق مع المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على قيام اللجان المختصة بتحديد المبالغ المستحقة لكل مودع بمعدل الفى مودع يوميا ـ وسيتم مراجعة حقوق المودعين بمقر الشركة ـ والاماكن التى اودع فيها المودعون اموالهم .

ويتم اليوم بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر التوقيع على عقد بيع الممتلكات ويشتمل العقد على ٧ بنود تقع فى ١٣ صفحة وتتضمن .

- التزام المشترين بسداد ثمن الصفقة فى موعد اقصاه اخر مارس ١٩٩١
- عندما يتم ايداع الثمن بالبنك يصبح من حق المشترين استلام كافة ممتلكات الريان واموالهم ومستنداتهم التى تحفظت عليها النيابة كما يتم رفع التحفظ على شركات الريان واموال المؤسسين لها وزوجاتهم واولاده القصر .
- شراء ممتلكات شركات الهلال مقابل ٦٥ ٪ من حقوق المودعين .

وكيل المشترين في صفقة الريان لـ « النــور » :

موعد لصرف أموال المودعين ٣١ مارس

٥ % عن الريان : بعد إيداع المبلغ في البنك

حوار اجراه
احمد عبدالعزيز

قانون توظيف الأموال ... خيانة لمصر

رشاد نبيه إسم تعلقت به آمال آلاف المودعين في شركة الريان لاسيما بعد أن برز على مسرح الاحداث عرض بيع أصول الريان وأصبح رشاد نبيه ممثلا للمشترين في هذه الصفقة الكبرى التي تعتبر صفقة القرن العشرين في مصر وبعد أن تم الاتفاق النهائي على صيغة العقد . ودخلت اجراءات صفقة بيع ممتلكات وأصول الريان لرد أموال المودعين المرحلة الحاسمة بعد أن اقتربت مرحلة التنفيذ التقت النور برشاد نبيه لتتعرف منه على الاجراءات التي ستتبع لرد أموال المودعين .

لضرب التجربة الإسلامية

ـ بداية نريد أن نعرف شعورك بعد قرار المحكمة بالموافقة على صيغة العقد

* الحمد لله على ذلك .. ولو اننى الآن اصبحت اتحمل مسئولية كبيرة بلا حدود .. وبات على ان اوفى بالتزامى واشكر الله كثيرا فقد اصبحت الكرة فى ملعبى وساكون فى غاية السعادة عندما اعطى كل مودع مستحقاته .

ـ هل معنى ذلك ان المشكلة تكون قد انتهت ؟

* لم تنته بعد .. لان الجهد الاكبر هو ما سيكون بعد الاتفاق لاننى ساحاول بذل كل جهدى لسداد المبالغ فى اقرب وقت وكان يمكن اختصار ستة اشهر منذ البداية لانى سبق وعرضت هذا الاتفاق ولكن المحكمة رفضته وفى النهاية تم الأخذ بهذا الحل .. ورغم ذلك فانا اقدم جزيل الشكر للمحكمة على تعاونها الكبير معنا .. وعموما اقول ان مشكلة الريان لم تنته بعد .. حتى يحصل الـ ١٨٧ الف مودع على ودائعهم .

ـ ماذا عن جلسة ٢١ اكتوبر الحالى :

* فى جلسة ٢١ اكتوبر سيتم توقيع العقد ان شاء الله ويوقع عليه احمد وأبوه واخوه وكذلك النائب العام ثم ياتى مأمور شرعى ليوقع من الثلاثة توكيلا واقرارا للنائب العام بأنهم فوضوه عنهم وبمجرد أن ادفع الأموال يسلمونى املاكهم ثم يبدأ صرف الودائع .

ـ وهل سيتم دفع المبالغ فى جلسة ٢١ اكتوبر

* لا استطيع ان اتعهد بذلك .. وعموما فنحن امامنا فرصة حتى ٣١ مارس وبمجرد وصول المبلغ سوف نقوم بدفعه وبالتالى تؤول الينا ممتلكات الريان .

ـ هل هناك معوقات حول الأوراق والمستندات ؟

* لم تعد هناك مشاكل حول المستندات ولم تطلب منى مستندات .. ولكن عندما اضع المبالغ فى البنك سوف تسلمنى النيابة المستندات التى لديها .. ولن تكون هناك اية مشكلة من النيابة لأننا دائما نقول ان النيابة خصم شريف وليس طرفا فى القضية وبالتالى لن يكون هناك اعاقة من جانبها .

(صرف المستحقات بعد ٣١ مارس)

ـ اذا متى يتم صرف مستحقات المودعين وكيف يتم ذلك ؟

* الصرف سيتم بعد ٣١ مارس وذلك بعد تسديد المبالغ المطلوبة وهى حوالى مليار ونصف المليار والتى تغطى مستحقات ١٨٧ الف مودع وسيتم الصرف عن طريق اعطاء شيك بالمبلغ للمودع وهذا هو المتفق عليه بين هيئة المحكمة والمشترين .

ـ بماذا تفسر سعادة آل الريان بهذا الاتفاق ؟

* هذه السعادة شىء طبيعى وهذا من حقهم لان المفروض ان يسجنوا فى هذه القضية وقضية الشيكات .. وهذا الاتفاق يعتبر انقاذا لهم حيث وجدوا ناسا يدفعون لهم مليارا ونصف المليار دون سابق معرفة بهم فى الوقت الذى لم تكن فيه بارقة امل واحدة .

ـ اذا متى سيتم الافراج عن آل الريان

*سيتم الافراج قريبا بعد انتهاء الاجراءات مثل توقيع العقد ثم ايداع المبلغ فى البنك حيث يعقب ذلك الافراج عن المتهمين وانا شخصيا اتوقع هذا من محكمة بهذه الجدية والنزاهة والنوايا الحسنة .

(التجربة شابها القصور)

ـ بعد هذه المهمة التى شهدتها شركات توظيف الاموال هل انتهت بذلك هذه التجربة الاسلامية

* لا استطيع ان اجزم ان هذه التجربة قد انتهت ام لا .. لان التجربة لم تطبق بالكامل فقد كان ينقصها المتخصصون الخبراء فى شئون الاقتصاد الاسلامى حيث ان مؤسسيها مع احترامى لهم كانت تنقصهم هذه الخبرة ولكن الوجه المشرق لهذه التجربة هو اجتماع الناس البسطاء حول كلمة اسلام .. فقد هرع اليها الناس وانصرفوا عن البنوك الحكومية بشكل لافت للنظر وهذا معناه تعطش الناس للحلول الاسلامية على جميع مستويات حياتهم .

ـ ماهو تفسيرك لضرب شركات توظيف الاموال فى مصر

* هذا يرجع الى تخوف الغرب من التجربة الاقتصادية الاسلامية وخوفه من سحب البساط من تحت اقدام الاقتصاد الغربى ولكن القصور الذى شاب التجربة الاسلامية سهل لاعدائه ضربها .. فمثلا احمد الريان مر بفترة من ٨٣ وحتى ١٩٨٦ وكانت فترة نموذجية ولكنه بعد ان تضخمت اعمالهم لم يستطع ان يكمل المشوار ولا ان يطور نفسه وفى الوقت نفسه لم يستعن بالخبراء .

ـ ماهو تفسيرك لاستمرار بعض الشركات دون حل مثل شركة الشريف

* فى الحقيقة الشريف كان منضبطا اكثر من الريان وكل مشروعاته مصانع انتاجية ونحمد الله على ذلك لذلك فقد كان اقرب للتجربة الاسلامية عن غيره .. كما كان الشريف منظما اداريا ولديه دفاتر وحسابات منتظمة وهذا ما لم يفعله الريان .

ـ ماهو تعليقك على ما اثير حول آل الريان من انحرافات .. ؟

* أؤكد لك ان كل ما نشر عن سلوك

الريان غير صحيح وباطل فاحمد الريان تزوج ولم ينحرف ولم يعتد على شرف احد واى سيدة كان على علاقة بها كان متزوجا بها والزواج امر مشروع .. وزوجاته مسلمات مؤمنات محجبات.

- اذا ما هو تفسيرك لهذه الحملة الضارية من قبل الصحافة ؟

* كما قلت لك كانت هناك نية مبيتة لضرب الريان وشركاته ولم تراع الصحف مشاعر احد فلجأت لكل الوسائل للتشهير بالريان .

- ماهو تصورك لدور الحكومة في هذه الحملة المسعورة

* المفروض ان تكون الحكومة امينة على الشعب فعندما تصدر قانونا المفروض ان تراعى فيه المصلحة العامة ولكنها بقانون توظيف الاموال أضرت بحوالى ١٦ شركة .

- هل نفهم من ذلك ان هناك تعاونا خفيا بين الحكومة والغرب

* نحن لانجزم بذلك وان كان للحكومة عذرها حيث أننا مازلنا نستورد رغيف الخبز من الخارج فماذا تفعل امام هذه الضغوط .

(قانون سيء .. سيء)

- وماهو في نظرك المخرج من هذا الوضع ؟

* المخرج هو الرجوع الى الاسلام ففيه راحة الجميع والاسلام لم يفرط في شيء . وعلى كل انسان ان يبدأ بنفسه لانه ليس هناك من يطبق الشريعة الاسلامية فعلينا ان نتزرع بالصبر فاحياء الامم يحتاج الى مئات السنين وهذا ما أكده الشهيد سيد قطب في كتاباته .

- وماهو تقييمك لقانون شركات الاموال

* هذا القانون سيء سيء سيء كان خيانة لمصر ولم يخدم احدا وتسبب في اغلاق ١٦٢ شركة كانت تدر دخلا على البلد وكانت مصدر رزق لالاف من ابناء الشعب ومن الناحية القانونية كان الغرض هو ضرب هذه الشركات لذلك فقد جاء بالمقاس والتفصيل لهذا الغرض لذلك فانا اتقدم بالشكر لهيئة المحكمة التى ابدت تعاونا جيدا معنا وراعت مصلحة ١٨٧ الف اسرة ولم تنحرف الى جانب مخطط حزب الاقتصاد الاسلامي وترفض صفقة التسوية حقيقة خطوة موفقة من المحكمة !!

أخيراً.. توقيع عقد بيع الريان

تحويل ٧٠٠ مليون دولار فوراً.. لسداد أموال المودعين

إعادة تشغيل المشروعات.. لحساب المستثمرين الجدد

الخطوة التالية .. الافراج عن آل الريان بعد إيداع ثمن الصفقة

كتب ـ محمود نوفل ومختار عبد العال :

اخيرا .. تم قبل ظهر اليوم توقيع عقد صفقة القرن العشرين .. حيث شهدت قاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر جلسة تاريخية برئاسة المستشار د. حسنى عبد اللطيف لتوقيع عقد بيع ممتلكات الريان . بلغت قيمة العقد مليارا و ٥٤٤ مليونا و ٦٧١ الفا و ٤٢٩ جنيها مصريا تمثل حقوق المودعين لدى شركات الريان .

نص العقد على انه اذا ثبت فى المستقبل بعد سداد المستحقات ان هناك مودعين لا تدخل حقوقهم ضمن هذا المبلغ فان المشترين ملتزمون بسدادها الى جانب التزامهم بأنه لايجوز ايقاف صرف المبالغ المودعة لهذا الغرض ولايجوز الرجوع على المودعين بأية مبالغ بسبب اى خلاف قد ينشأ بينهم وبين احمد الريان ..



● احمد الريان

كما التزم محمد رشاد نبيه المحامى ممثل المشترين بسداد المبالغ التى تثبت للافراد زيادة عن حقوق المودعين المذكورة بالصفقة وهى الخاصة بأصحاب الشيكات الذين اغلقوا حساباتهم لدى الريان بعد ان حصلوا على هذه الشيكات ولم يجدوا رصيدا لها فى البنوك ..

ونص العقد على قيام المشترين بشراء شركات الهلال بنفس الثمن الذى اتفقوا عليه مع احمد الريان بعقد مستقل على ان يتنازلوا عن القضايا المرفوعة ضد آل الريان ويعقدوا جمعيات عمومية بشركة الهلال لاقرار هذا البيع ..

ممثل المشترين :

لا أستطيع الصرف بالدولار وهذه هى الأسباب !!

والتزم رشاد نبيه بان يتم نقل الاسهم حسب القواعد القانونية المنظمة لعمل الشركات ..

اصدر احمد الريان تفويضا لرشاد نبيه باستلام العقارات ..

تم التوقيع على ٧ نسخ للعقد تم ايداع النسخة الاولى بالمحكمة واعطى لاعضاء هيئة المحكمة ثلاث نسخ للذكرى .. وواحدة للنائب العام واخرى لاحمد الريان نيابة عن آل ريان والاخيرة

لرشاد نبيه ممثل المشترين ..

وتكون العقد من ١٣ ورقة وثلاثة ملاحق للعقارات والديون والحقوق التى حققتها النيابة وشملت ٢٠٣ صفحات ..

وكان محمد السيد عبد السلام موثق العقود بمكتب توثيق مدينة نصر قد حضر الى الجلسة بناء على الطلب الذى قدمه اليه يوسف صقر المحامى

لاتمام توثيق التوكيل الصادر من توفيق عبد الفتاح وولديه الى رشاد نبيه للتصرف فى جميع اموالهم وممتلكاتهم ..

وصرح رشاد نبيه ممثل المشترين «للمساء» عقب التوقيع على العقد انه سيبدأ اتصالاته فورا للبدء فى تحويل ٧٠٠ مليون دولار من الخارج الى داخل البلاد للوفاء بحقوق المودعين وسداد باقى ثمن صفقة الهلال التى تضمنها العقد بمبلغ ٢٥ مليون جنيه والباقى سيخصص لاعادة الحياة الى المشروعات المتوقفه حتى تدر عائدا للمستثمرين الجدد وستصل الاموال الى مصر فى موعد غايته ٣١ مارس ١٩٩١ وربما تصل فى ١٥ فبراير القادم ..

استقبال المودعين

اضاف انه سيتم اعتبارا من ٣ نوفمبر القادم استقبال المودعين بمنافذ شركات الريان بالهرم لاستيفاء المصادقات على صحة حساباتهم بمعدل الفى مودع يوميا طبقا لتسلسل ارقام الحسابات بمعنى انه سيتم المصادقة فى اليوم الاول للارقام من ١ : ٢٠٠٠ وفى اليوم الثانى من ٢٠٠١ الى ٤ الاف وهكذا .. على ان يقدم كل مودع المستندات والاوراق التى تثبت صحة حسابه ..

وقال انه بمجرد الانتهاء من هذه المرحلة والتى من المقرر لها ان تستغرق ثلاثة اشهر سيتم اعداد كشوف المستحقين بالكامل بعد تخزينها بالكمبيوتر لتسليمها للبنوك لصرف الاموال للمودعين حسب الطريقة التى تراها البنوك مناسبة حيث ان عدد المودعين يصل الى ١٨٧ الف مودع يستحيل الصرف لهم دفعة واحدة ..

ويعتبر هذا العقد نافذا من تاريخ ايداع ثمن الصفقة خزانة احد البنوك المعتمدة وتخصيصه لسداد مستحقات المودعين بعدها يحق لممثل المشترين استلام جميع الممتلكات والحقوق التى شملها العقد ويصبح نافذا وملزما لجميع الاطراف بحكم القانون وتلتزم النيابة العامة بتسليم ممثل المشترين كافة مالديها من مستندات واوراق

اضاف انه سيتم النهوض بالمشروعات المتوقفة ومنها مصنع الاعلاف الذى يحتاج الى ٦ ملايين جنيه لاستئناف نشاطه وذلك الى جانب بعض المصانع الاخرى ..

وقال انه لن يدخل فى مرحلة تصفية حسابات مع احد فالمشروعات ستستمر بمن فيها من عمال وسنفتح صفحة جديدة مع الجميع وسيتم تعيين قيادات اخرى لبعض المواقع لديها الكفاءة لتحقيق الانطلاق فى العمل ..

واخيرا اكد انه سيسعى للحصول على قرار من المحكمة بالافراج عن آل الريان فور ايداع ثمن الصفقة بالكامل فى البنوك ..

وتعليقا حول ما اثاره البعض من غضبهم لصرف اموال المودعين بالجنيه المصرى بدلا من الدولار قال ان هذه الضجة لااساس لها من الصحة حيث انني ممنوع بحكم القانون من صرف اية اموال بالدولار لان التهمة القانونية الموجهه الى احمد الريان وآل الريان هى تهمة تبديد مليار و ٥٤٤ مليون جنيه مصرى وبالتالى وجب على دفع هذه الاموال كما جاء بنص الاتهام بالجنيه المصرى حتى استطيع اسقاط تهمة التبديد عن آل الريان وبالتالى الافراج عنهم بعد تمام السداد ..

اضاف ان سعر ٢٣٤ قرشا للدولار الذى سيتم به الرد هو السعر الذى حددته هيئة سوق المال ولم احدده انا باعتباره سعر توقف الشركات عن العمل ..

المصدر: السياسي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

اليوم:

توقيع عقد بيع صفقة الريان

٧ مصريين يعملون بالخارج وراء الصفقة

من المقرر ان يتم اليوم توقيع عقد بيع ممتلكات شركات الريان الى المشترين (المجهولين) امام محكمة جنايات الجيزة ويوقع على العقد كل من النائب العام او من يمثله وممثلى اسرة الريان والمحامى محمد رشاد نبيه ممثل المشترين هذا مالم تحدث تطورات جديدة

وقد شهد الاسبوع الماضى مناقشات ومساجلات بين ممثلى المشترين وادارة التحفظ بالنيابة حول كيفية توزيع حقوق المودعين فالنيابة ترى ان التوزيع يتم عن طريق ادارة التحفظ فى حين يصر ممثل المشترين على ضرورة اعادة الاموال عن طريق البنوك ..

وقام ممثل المشترين بتسليم ادارة التحفظ بمذكرة بهذا الشأن وتضمنت القواعد والاسس التى يتم بموجبها الصرف حيث يقوم ممثل المشترين - بعد توقيع العقد بايداع قيمة الصفقة فى احد البنوك العاملة فى مصر ثم يعلن للمودعين بمواعيد التوجه الى منافذ الايداع بشركات الريان وتقديم المستندات الدالة على مستحقاتهم واجراء



أحمد الريان

مخالصة مع الشركة وتسليم شيك مقبول الدفع بهذه المستحقات يصرف فورا من احد البنوك التى ستخصص للصرف

العملات الاجنبية

وحرصا على مصلحة المودعين وتوقيع صفقة البيع قامت النيابة بتذليل وحل كافة الصعاب والمشاكل التى اثارها ممثل المشترين وكان اخر هذه الصعاب اصرار محامى المشترين

برد اموال المودعين بالعملات الاجنبية بالجنيه المصرى وعلى اساس قيمتها فى ١٠ يونية ١٩٨٨ تاريخ صدور قانون تلقى الاموال وكانت قيمة الدولار فى ذاك الوقت ٢٢٤ قرشا ووافقت النيابه على طلبه من منطلق انه يشترى ممتلكات مصرية تباع فى مصر ومن الطبيعى ان يسدد قيمتها بالعملة المصرية

وبالنسبة لما أثاره احمد الريان وضرورة خصم نسبة ٣٪ من الصفقة باعتبارها ارباحا صرفت لهم بدون وجه حق وفى نفس الوقت باعتبارها كمكافات وبدلات لاعضاء مجلس الادارة

ويقول محمد رشاد نبيه ممثل المشترين بالرغم من ان المحكمة ردت عليه بان هذه الحالة لا ينطبق عليها تصفية الشركة كما ان خصم هذا المبلغ والذى يصل الى ٦٠ مليون جنيه سيدفع باحمد الريان الى السجن فمن شروط القانون وحتى يخرج من سجنه ضرورة رد حقوق المودعين كاملة ومعنى انه صرف ارباحا للمودعين عام ٨٤ انه حصل على ارباحه الخاصة عن اعوام ٨٢،٨٣ وان لم يحصل عليها يعنى أنه تنازل عنها

أما بالنسبة للمطلب الثانى للريان والمتمثل فى عقد جمعية عمومية للموافقة على عملية البيع يؤكد ممثل المشترين ان هذا الاجراء (عقد الجمعية) شكلى ولن يؤثر على فى اتمام الصفقة فاعضاء الجمعية العمومية للمساهمين ٢٥٧ مساهما وان ٩٠٪ من الاسهم مملوكة لال الريان

وأشار محمد رشاد نبية الى ان المشترين سبعة من المصريين وليسوا اجانب وسيتم الاعلان عن اسمائهم فور وصول الاموال (قيمة الصفقة) الى مصر

وعلمت (السياسى) ان المشترين المجهولين من المصريين المقيمين فى الخارج والذين يؤكدون اهمية الاقتصاد الاسلامى وبأنه البديل للإنظمة الاقتصادية المعروفة ..

المحكمة تقرر قبول رد أموال المودعين بشركة الريان

ممثل المشترين وآل الريان وقعوا العقد .. والنائب العام يوقع اليوم

تابع الجلسة
محمد زعزع
علاء رزق
محمد صلاح الزهار

تم توقيع عقد بيع شركات الريان .. وقررت المحكمة قبول رد اموال المودعين بشركات الريان عبر عقد البيع . امرت المحكمة باخراج المتهمين الثلاثة من اسرة الريان ووقعوا العقود وملحقاتها لمحمد رشاد نبيه المحامي ممثل المشترين الذى وقع العقود . اعترض بعض المحامين عن المودعين على صرف مستحقاتهم بالعملة المصرية وباسعار العملات الحرة يوم ٨٨/٦/١٠ . رد ممثل المشترين أن عليهم ان يقبلوا خصم ما صرفوه من ارباح عن ٨٨/٨٧ وقيمة الصفقة ٥٤٥ ١ مليون جنيه هى قيمة مستحقات المودعين .. رفض مأمور الشهر العقارى بمدينة نصر توثيق العقود والتوكيلات الا بعد ارفاق صور مستندات الصفقة ومستندات اثبات صفات الموقعين .. يوقع المستشار بدر المنياوى النائب العام عقد البيع في مكتبه ظهر اليوم .. وسيتم توثيق العقود والتوكيلات بجلسة ٢٤ اكتوبر المقبل .

سأل رئيس المحكمة محمد رشاد نبيه المحامي ممثل المشترين عن العقد فقال انه جاهز وقدم نسخة من العقد للمحكمة وسأله رئيس المحكمة عن الحصول على التصريح بالبيع من المحكمة الحسبية بالنسبة للقصر فقال المحامي ان هذا لايمنع من التوقيع ونحن في سبيلنا للحصول على تصريح المحكمة الحسبية .. وقال المستشار ساهر درويش انه لم يراجع نصوص العقد بعد .

طريقة الصرف تحددها البنوك

وقال ممثل المشترين بعد توقيع العقد اليوم وعد امام الله ان ابذل كل ما استطيع لتنتهى المرحلة الثانية باسرع مايمكن واود ان اسجل ان الاجتماعات التي تتم الان بينى وبين مدير التحفظ تتم في ود واخاء . وقد اسفرت عن تحقيق مستحقات المودعين بحيث تصدر الشيكات خلال شهرين او ثلاثة وهم ١٨٧ الف مودع وتحرير الشيكات تستغرق شهرا حتى لو احضرت ثمن الصفقة في ايام فلايمكن الصرف قبل ٣ شهور .. والمستشار ساهر درويش عرض على ان لحادث المودعين والبنوك والصفقة مليار ونصف جنيه . وهذا المبلغ الضخم لايمكن صرفه في ايام بل البنوك وهى ٥ بنوك هى التي تحدد مواعيد واماكن وكيفية الصرف ..

واختلفت الآراء

وسأل رئيس المحكمة احمد الريان ومحمد الريان ووالدهما عبدالفتاح الريان عما اذا كانوا قد اطلعوا على العقد فأجابوا بالايجاب .. وردوا على سؤال للمحكمة عما اذا كان لديهم اعتراض فاجابوا بالنفى .. واعترض محمود درديرهاشم المحامي عن نفسه والمدعين بالحقوق المدنية على صرف مستحقات المودعين بالعملة المصرية .. واغلب المودعين بالعملات الحرة يطالبون بصرف مستحقاتهم بذات العملات .. اما الصرف بالعملة المصرية يلحق بهم خسائر كبيرة نتيجة الفروق في اسعار العملات الحرة واسجل الاعتراض على عقد البيع كما اعترض على الصرف بالعملة المصرية وحساب الدولار بسعر يوم ٨٨/٦/١٠ وكان ٢٢٤ قرشا .. والقانون المدنى ينص على ان يكون رد المبالغ تكون بنفس العملة وقت الوفاء واحتفظ بحقي في الرجوع على احمد الريان بكافة التعويضات . ورشاد نبيه المحامي ممثل المشترين المودعين كانوا معرضين ان يأخذوا ٥٪ فقط من ايداعاتهم .. وعقد الايداع ينص على ان المودع شريك في الكسب والخسارة .. والجهاز المركزى للمحاسبات عندما حصر اموال الريان وحساباته بين ان خسارة الشركات مليار و٥٤٢ مليون جنيه مصرى .. والمودعون طبقا للقانون عليهم ان يعيدوا اكثر من ٩٠٠ مليون جنيه .. وقال محامى المودعين المدنيين ان الريان حول مبالغ كبيرة بالتهريب للخارج ويستثمرها حتى الآن . وعقب رئيس المحكمة بقوله ان هذا الكلام محالة الدعوى المدنية التي سيرفعها ضد احمد الريان .. وقال ممدوح الوسيمى المحامي عن آل الريان انه ليس للمدعين بالحقوق المدنية حق الاعتراض على العقد .. ونحن نقدر لمحمد رشاد نبيه المحامي ما بذله من جهد ونسجل الشكر للنائب العام المستشار بدر المنياوى والمستشار ساهر درويش على ما بذلوه من جهد لاتمام الصفقة .. وطالب محمد الحكيم المحامي عن بعض المودعين بالحقوق المدنية بصرف مستحقاتهم بالدولار وحفظ حقوقهم قبل الريان .. واعلن ممثل المشترين استعداده لعدم توقيع العقد .. فقال المودعون انهم يطالبون بتوقيع العقد اتماما لصفقة .

مأمور الشهر العقارى يرفض

وحضر عزوز ابراهيم مأمور الشهر العقارى بمدينة نصر .. وقال ان المفروض لتوثيق توقيعات المتهمين ان تكون مع العقود صور معتمدة من الصفقة الخاصة بوكيل المشترين وباقى اطراف العقد وصورة من مستندات الصفقة . وقال المستشار ساهر درويش انه سيجهز صور

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

المستندات وسيختمها بخاتم النيابة العامة . (ولاحظ رئيس المحكمة وقوف بعض المودعين حول المحامين فطلب من حرس المحكمة اعادتهم الى مقاعدهم) وتقرر ان يوقع آل الريان التوكيلات التى ستعطى لرشاد نبيه ممثل المشترين وهى توكيلات بالتصرف فى كل الشركات والاملاك غير قابلة للالغاء .. على ان يتم التوثيق اليوم بعد تقديم اصول المستندات المعتمدة من النيابة .. ومن المقرر ان يتم التوثيق اليوم .. وعلمت الاخبار ان صور المستندات قد اعدت واعتمدها المستشار نصرت حسين المحامى العام بمكتب التحفظ .

وبعد استراحة استمرت ساعة وثلث اعيدت الجلسة .. وطلب رئيس المحكمة صورة من الامر العسكرى رقم ٣ .. وسأل عن الدكتور محمد حسين فج النور فتبين عدم حضوره ..

وسأل عن موافقة هيئة سوق المال على البيع .. فقال المستشار ساهر درويش ان هيئة سوق المال قد وافقت على البيع وليس لديها اعتراض .

واعلن رئيس المحكمة قرارها فقال بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من القانون ١٤٦ الخاص بتلقى الاموال .. قررت المحكمة التصريح للمتهمين الثلاثة الاول برد المبالغ للمودعين عبر عقد البيع المؤرخ فى ٢١/١٠/١٩٩٠ .. وصرحت للمتهمين الثلاثة بالتوقيع على عقود البيع وهى ثلاثة عقود ولكل منها ثلاث صور ويقع كل منها فى ١٤ صفحة ملحق بكل منها كتالوجات باملاك المتهمين الثلاثة . وقد تم توقيع الثلاثة على جميع صفحات العقود والملحقات واستغرق توقيع المتهمين الثلاثة ساعة الا ربعا . كما وقعها امام المحكمة رشاد نبيه

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٤/١٠/٩٠ .. عقدت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .. بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

المصدر : الـــوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

التوقيع على عقد الصفقة الكبرى لبيع ممتلكات الريان

صرف شيكات قيمتها ١,٥ مليار جنيه للمودعين بعد ثلاثة شهور

تم امس التوقيع على عقد الصفقة الكبرى لبيع اصول شركات الريان . وقع العقد امام محكمة جنايات الجيزة، احمد توفيق عبدالفتاح ووالده وشقيقه محمد، ومحمد رشاد نبيه المحامى وممثل رجال الاعمال المشترين . من المنتظر ان يوقع المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام على العقد ظهر اليوم . تبلغ قيمة الصفقة مليارا و٥٤٤ مليونا و٦٧١ الف جنيه، وتشمل بيع ممتلكات شركتى الريان العقارية والمنقولة في مصر والخارج قدم رشاد نبيه وكيل المشترين في بداية الجلسة مشروع العقد لهيئة المحكمة .

واكد المستشار ماهر دوريش مدير ادارة التحفظ ان النيابة العامة راجعت العقد بصيغته النهائية ووافقت عليه . وشكا محمد رشاد نبيه من احد المودعين الذى ارسل اليه خطابا شديد اللهجة يتهمه فيه بالاضرار بحقوق المودعين . واشادت المحكمة بالجهود التى بذلتها النيابة ووكيل المودعين لاعداد العقد .

واكد رشاد نبيه، تحرير الشيكات للمودعين بعد تحقيق ديونهم، بمعدل الفى مودع يوميا، وهذه العملية تستغرق حوالى ثلاثة اشهر . كما ان الشيكات مسحوبة على ٥ بنوك . واعلن احمد توفيق الريان موافقته على صيغة العقد . واعترض محامو بعض المودعين على صرف مستحقاتهم بالجنيه المصرى لايداعهم اموالهم بالدولار الامريكى، مما يترتب عليه الحاق خسارة كبيرة بهم . كما اكد رشاد نبيه، ان الدفع بالجنيه المصرى لانه يمثل المشترين المصريين، والصفقة تتم داخل مصر، ولا شأن للمشترين باحمد توفيق عبدالفتاح وشركة الريان . وطالب محامو بعض المدعين، بالحق المدنى باثبات اعتراضهم على مشروع العقد، لانه مخالف للقانون المدنى، الذى ينص على انه اذا كان محل الالتزام نقودا يلتزم المدين بقدرها الموجود بالعقد، دون ان يكون لارتفاع قيمتها او انخفاضها بعد توقيع العقد اى اثر، واذا كان الالتزام بالدولار الامريكى فالعبرة عند الوفاء يكون بعدد هذه الدولارات، او باحتساب قيمتها بالعملة المصرية وقت الوفاء وليس وقت الايداع .

وسجل محامو المدعين بالحق المدنى، رفضهم للعقد فى هذه الجزئية فقط وهى السداد بالعملة المصرية على اساس ان

تابع الجلسة :

حمدى شفيق

محمد زكى

احمد راضى

قيمة الدولار ٢٣٠ قرشا فقط كما كان سعر الدولار منذ ٥ سنوات . واحتفظ المدعون بحقهم فى الرجوع على احمد توفيق بالتعويضات فيما بعد . ورد محمد رشاد نبيه المحامى قائلا : نحمد الله على انجاز هذه الخطوة باعداد العقد، ولو استمر الامر على هذا المنوال فلن يحصل المودعون على شىء، والمودعون الذين يطالبون اليوم بتطبيق القانون المدنى اما انهم كانوا مشاركين مع احمد توفيق فى الانشطة التى تباشرها شركاته، ويحصلون على ارباح، واما انهم اودعوا اموالهم لدى مراب يحصلون منه على فوائد ربوية .. وبالنسبة للعقد المبرم بين المودعين والريان فانه ينص على حصول المودعين على ٢٪ شهريا بضمان رأس المال، حتى يتم اعداد الميزانية فتوزع الارباح والخسائر حسب نصيب كل مودع . واثبت تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ان شركات الريان خاسرة، وهناك ٩٠٠ مليون جنيه وزعت كارباح وسيتم استقطاع الارباح التى صرفها المودعون من رأس المال، ولا توجد شركة تقوم بتوزيع ارباح فقط لان مثل هذا الشرط على فرض وجوده يكون باطلا . وحذر رشاد نبيه من خطورة عرقلة عقد بيع اصول شركات الريان، لان عدم توقيع العقد الآن معناه ان المودعين لن يحصلوا على شىء، وستضيع كل حقوقهم .

وطالب بالموافقة على بيع الاصول بالجنيه المصرى .

واعترض المدعون بالحق المدنى، مؤكدين ان الريان حقق مكاسب طائلة، وهناك مئات الملايين من الدولارات تم تحويلها الى الخارج . ومازالت تستثمر حتى الآن لصالح الشركة وتتضاعف قيمتها يوما بعد يوم . وحسم رئيس المحكمة النزاع قائلا : «الحديث عن حقوق المودعين ومطالبهم محله المرافعة فى الدعوى المدنية، وهذه الجلسة مخصصة لتوقيع العقد، فعندما يأتى وقت نظر الدعوى المدنية ستعطى المدعين الفرصة كاملة لقول كل ما يريدون» .

واصر بعض المدعين بالحق المدنى على رفض السداد بالجنيه المصرى، واتهموا محرر العقد بانه يستهدف ابراء ذمة الريان واعفاءه من العقوبة، واكدوا ان رد اموال المودعين بالجنيه المصرى لا يبرىء ذمة الريان لان السداد يجب ان

يكون بذات العملات التي تم الايداع بها .
وطلب رشاد نبيه السماح له بالانسحاب والغاء مشروع العقد في حالة رفضه. واعتذر له بعض ممثلي المدعين بالحق المدني للهجوم الذي تعرض له من البعض . واشادوا بالجهود الكبير الذي بذله لاتمام التعاقد . ورفض ابراهيم عزوز مأمور الشهر العقاري بمدينة نصر، توثيق العقد قبل احضار اصول عقود شركات الريان او صورة رسمية موقعة من النيابة . وكلفت المحكمة النيابة باعداد صورة رسمية لكل العقود والمستندات لتقديمها الى الشهر العقاري . كما كلفت الدفاع بتسليمه صورة من العقد للاطلاع عليها، ودراسة كافة بنودها لمعرفة ما اذا كان جائزا تسجيلها ام لا .

وطلب يوسف صقر المحامي اضافة فقرة الى العقد تمنع المودعين من الرجوع على شركة الريان بأية مبالغ اخرى بعد استلام مستحقاتهم طبقا للعقد . وبعد استراحة قصيرة استؤنفت الجلسة وقرر المستشار سامر درويش ان رئيس هيئة سوق المال، اخطر النيابة بموافقته على بيع اصول شركات الريان، دون اصول شركة الهلال . وعلق رشاد نبيه قائلا : ان شركة الهلال سيبرم لها عقد مستقل .
وصفق المودعون واسر المتهمين عندما امرت المحكمة باخراج احمد توفيق عبدالفتاح وشقيقه ووالده من القفص ليقوموا بتوقيع العقد وتلا رئيس المحكمة قرار المحكمة بالتصريح للمتهمين الثلاثة برد الأموال المودعة لديهم بعد ابرام عقد البيع، طبقا لقانون تلقي الأموال الجديد .

وقام الثلاثة بالتوقيع على العقد وسط حشد كبير من الصحفيين والمحامين وممثلي المودعين . كما وقع محمد رشاد نبيه على العقد بوصفه ممثلا لرجال الاعمال المشترين . كما يوقع المستشار محمد بدر المنياوي النائب العام على العقد ظهر اليوم .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكم، وحضور المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ بالنيابة العامة، واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية . واكد رئيس المحكمة في كلمة وجهها للحاضرين، ان المحكمة بذلت اقصى ما تستطيع من جهد لخروج هذا العقد الى حيز الوجود . وقررت المحكمة تأجيل القضية الى جلسة «الاربعاء» القادم مع استمرار حبس المتهمين .

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

الأسبوع القادم

تقرير
إبراهيم خليل

يبدأ تنفيذ عقد بيع الريان !

يبدأ الاسبوع القادم الخطوات الأولى لتنفيذ عقد الوعد بالبيع لشراء أصول الريان مقابل تسديد مليار ونصف قيمة إيداعات ١٧٨ الف مودع وذلك بعد ان يتم توقيع العقد بين المحامي وكيل المشترين المجهولين واسرة الريان في حضور هيئة محكمة جنايات الجيزة اليوم (الأحد) .

سوف يتم تشكيل عدد من اللجان تقوم بحصر كشوف إيداعات المودعين . ومطابقتها ومراجعتها على الكشوف الخاصة بالكمبيوتر تمهيداً لأن يقوم المودعون ابتداء من الشهر القادم بمراجعة هذه الكشوف بانفسهم والتأكد من قيمة إيداعاتهم ورصد اى اخطاء مع المحاسبين حتى يتم إعداد الكشوف النهائية ليتم تسليمها إلى البنوك التي ستقوم بصرف الإيداعات بعد الانتهاء من إصدار الشيكات الخاصة بكل مودع . . .

وسوف تتم عملية المراجعة على دفعات كل دفعة تشمل من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مودع

وقد احضر المحامي وكيل المشترين المجهولين ماكينة لطبع الشيكات لتقوم بطباعة ٣٠٠ الف شيك

ويجرى الآن عدد من الاجتماعات بين وكيل المشترين المجهولين وعدد من المحاسبين والقانونيين مع رؤساء خمسة من البنوك المصرية للاتفاق على الجدول المزمن لصرف مستحقات ١٧٨ الف مودع بعد تحويل اصحاب الإيداعات الدولارية او العملات الأخرى إلى الجنيه المصرى على أساس سعر الدولار ٢٤٠ قرشاً والعملات الأخرى حسب اسعارها لعام ١٩٨٦ تستغرق هذه العملية ثلاثة شهور . ولم يتم بعد الاتفاق مع البنوك على الشخص الذى له الحق في التوقيع على الشيكات .

وقد طلبت إدارة التحفظ بمكتب النائب العام الاشتراك في اجتماعات وكيل المشترين المجهولين مع البنوك ليكون لها رأيها في عملية توزيع إيداعات المودعين

وتشير معلومات حصلت عليها روز اليوسف ان المشترين المجهولين وعددهم ٧ من كبار المستثمرين المصريين في دول الخليج لمدة ٢٠ عاماً وبعد ذلك نقلوا استثماراتهم إلى اوروبا وعلى الخصوص في لندن وامريكا قد قاموا بتصفية عدد كبير من استثماراتهم خصوصاً في دول الخليج وقاموا بتحويلها إلى دولارات تمهيداً لتحويلها إلى مصر ثمناً لصفقة الريان والتي يبلغ ثمنها ٦٠٠ مليون دولار .

ومن ناحية اخرى تمت مواجهة بين احمد الريان واشرف السعد في مكتب إدارة التحفظ بخصوص شراء السعد لنحو ٦ قصور وبعض البضائع الأخرى من احمد الريان

وكان السعد قد تقدم بكشف إلى إدارة التحفظ بكشف فيه عن تقاضى الريان مبلغ ٤٢ مليون جنيه ثمناً لهذه البضائع والقصور ولكن الريان ادعى بوجود اموال مكررة بهذا الكشف تبلغ ٥ ملايين كما اعترض على انه تسلم مليون دولار اثناء وجوده في لندن

وثبت خلال التحقيقات ان احمد الريان لم يتقاض ثمن القصور الستة واتهم المحامي ووكيل المشترين الريان بأنه كان يحاول تهريبهم عند السعد .

واكتشفت إدارة التحفظ مفاجأة اخرى بان شخصاً يدعى أسامة عباس صاحب إحدى الشركات باع لأحمد الريان ٤٣ فداناً في منطقة كنج مريوط وعند معاينة لجان وكيل المشترين المجهولين

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

وجدت ان هذه الارض كانت تحت يد احد الاهالى وصدر حكم قضائى يقضى بان الارض ملك للإصلاح الزراعى وكذلك اكتشف ان الثلاث ادوار التى يملكها الريان فى إحدى العمارات بالدقى كانت مشتراة من شخص لا يملك سوى شقة واحدة فى احد الادوار وان عقد الشراء مزور وتقوم نيابة الشئون المالية الان بالتحقيق مع الشخص الذى قام احمد الريان بالشراء منه

المصدر : الأحـــرار
التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

توقيع عقد بيع أصول الريان

كتب - محمود خليل

تم امس الاحد توقيع عقد بيع أصول وممتلكات شركات الريان وقع على العقد كل من احمد توفيق الريان وتوفيق الريان ومحمد توفيق الريان « المتهمين في القضية واصحاب الشركات » ومحمد رشاد نبيه المحامى « وكيل المشترين ».

وقد وافق رئيس هيئة سوق المال بخطاب ارسله لادارة التحفظ بعد ان تم تنفيذ جميع البنود التى طلبتها الهيئة في صيغة العقد

رفضت المحكمة قول رشاد نبيه انه يخشى من ان تداول قيمة الصفقة « مليار ونصف المليار جنيه » يؤدى الى تضخم اقتصادى وارتفاع اسعار السلع وقال المستشار حسنى عبد اللطيف رئيس المحكمة ان ذلك ليس شأن المشترين وان المودعين من حقهم التصرف في ودائعهم كيفما شاءوا.

طالب رئيس المحكمة بعد التوقيع على العقد وكيل المشترين الالتزام بسداد قيمة العقد لرد اموال المودعين

أخيرا تمت صفقة العصر !

معاناة ١٧٨ ألف مودع لدى الريان هل تنتهى مع شهر مارس القادم ؟

تابع الجلسة :
مريد صبحي
خيرى رمضان
محمود النوبى

بعد عامين من قلق ومعاناة ١٧٨ الف مودع لدى شركات الريان ، اوشك حلمهم ان يتحقق فى استعادة اموالهم بعد ان تم امس توقيع عقد بيع كل شركات وممتلكات ال الريان فى مصر والخارج لمحمد رشاد نبيه وكيل المشترين مقابل قيمة اموال المودعين .

بعد جلسة ساخنة شهدت توترا وقلقا من مئات المودعين الذين احتشدوا فى قاعة المحكمة من الصباح الباكر للاطمئنان على توقيع العقد . ولم يتبق بعد ذلك الا ايداع قيمة الصفقة فى البنوك والبدء فى اجراءات الصرف التى ستبدا اول شهر ابريل القادم .

ايداع ١.٥ مليار جنيه فى ٥ بنـوك معتمدة والصرف يبدأ أول ابريل القادم

بدأت الجلسة المثيرة فى الحادية عشرة والربع من صباح امس بارض المعارض بمدينة نصر وتقدم محمد رشاد نبيه للمحكمة بالصورة النهائية للعقد والتى جاءت فى حوالى ٢٠ دوسيها . وقال المستشار سامر درويش ممثل النيابة بانه تم مراجعة العقد فى صيغته النهائية مع ممثل المشترين حتى وصلوا الى الصيغة المقبولة . ونوهت المحكمة بمجهودات النيابة والدفاع للوصول بالعقد الى صورته النهائية . وعقب رشاد نبيه بقوله ان الفضل فى نجاح هذه الصفقة يرجع الى حكمة المحكمة التى ذللت كل العقبات بعد ان اوشكت الصفقة على الوصول الى طريق مسدود يوم ٢٦ الشهر الماضى . واضاف ان التاريخ سيسجل لهذه المحكمة اتمام صفقة العصر ، رغم الحملة العنيفة التى اراد بها البعض التشكك عن اتمامها .

ثم اخرج رشاد نبيه خطابا وصله من احد المودعين يسبه فيه ويتهمه بالنصب والاحتيال واضاعة حقوق المودعين . واثناء قراءته للخطاب اجهش رشاد نبيه بالبكاء امام عدسات المصورين ووكالات الانباء ، واعلن انه كاد يتراجع عن هذه الصفقة لاتهامه فى ذمته والدعاء عليه وعلى ابنه .

واقسم رشاد نبيه امام المحكمة انه سيبذل اقصى جهده لتنتهى المرحلة الثانية لتعود الاموال للمودعين باسرع ما يمكن . واعلن انه على استعداد لتفويض ادارة التحفظ للسير بالصفقة للنهاية المرجوة بعد ان اسفرت الاجتماعات المستمرة بينهما الى درجة عالية من التفاهم والصفاء لاجل مصلحة المودعين .

واضاف رشاد نبيه انه يسعى مع ادارة التحفظ لاصدار شيكات المودعين فى اسرع وقت ولكن هذا يستلزم اكثر من شهرين حتى لاتحدث مشاكل ومشادات اثناء الصرف . حيث سيتم الصرف للمودعين بمعدل الفى شيك يوميا . وقال انه سيبدا الكلام مع البنوك المصرية . لان قبول مبلغ ١,٥ مليار جنيه امر مرعب . ويمكن لادارة التحفظ مخاطبة هذه البنوك من الآن . لاننى لا استطيع التفاوض معهم الا ومعى المبلغ كاملا . وسوف تحدد هذه البنوك طريقة ومدة الصرف حتى لايحدث اضرار بالاقتصاد القومى . وفى تصورى ان البنوك الوطنية الخمسة هى التى ستقوم بعملية التوزيع .

وشرح رشاد نبيه تصوره للاجراءات التى ستتم مع المودعين حتى يحصلوا على الشيكات بان كل مودع سوف يتوجه لمنافذ شركات الريان ومعه مستنداته للتأكد من صحة حسابه بعد مراجعة الملفات والكمبيوتر ثم يوقع بان حسابه سليم واذا كان هناك خطأ فسيتم تسويته مع المحاسبين القانونيين .

بعد ذلك يقيد كل مودع فى كشوف الكمبيوتر ويتم بعد ذلك تحرير شيكات من خلال البنوك بارقام حسابات محددة بحيث يصدر الشيك خاليا من التوقيع واسم البنك والتاريخ .

بعد ذلك سأل رئيس المحكمة آل الريان : هل لديهم اعتراض على العقد فابدوا موافقتهم جميعا .

مشادة مثيرة !

ثم تقدم محمود مرزبير المحامى بصفته

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعون بالدينار الكويتي يحاسبون بسعره قبل الغزو

المودعون لدى الريان بالدينار الكويتي لن يضاروا بالظروف الحالية حيث تضمن عقد البيع ان يكون السداد بالعملات الاجنبية بما يعادل قيمتها بالجنيه المصري في ١٩٨٨/٦/١٠ . وهذا يعني ان المودعين بالدينار الكويتي سيحاسبون على اساس اكثر من ٩ جنيهات للدينار حسب سعره في تلك الوقت .

مدعي بالحق المدني عن نفسه وبعض المودعين وابدى ترحيبه بالعقد ولكنه اعترض على جزئية سداد اموال المودعين الذين اودعوا اموالهم بالعملات الاجنبية . وسوف يستردونها بالعملة المصرية لان هذا يضربهم وطالب بان يتم السداد بالعملة المودع بها . وقال انه اودع ٧٥ الف دولار وهذا يعني انني في مارس القادم تبلغ خسارتي ٣٧ الف جنيه لان الحساب سيكون بسعر الدولار يوم ١٩٨٨/٦/١٠ وكان سعره يومها لايتعدى ٢٣٠ قرشا . واستند في كلامه الى نص المادة ٣٤ من القانون المدني . وطلب اثبات مقاله في محضر الجلسة حتى يمكنه الرجوع بالتعويض على الريان امام المحاكم المدنية بعد ذلك .

ورد عليه رشاد نبيه بانه مصري يشتري من مصري بعملة مصرية . وقال ان مايقوله المودعون الذين يطالبون بذلك سيعود عليهم بالخسارة . لان الريان هو الذي سيطالبهم بفارق ما اخذوه استنادا الى العقد الموقع بينهم والذي ينص على المشاركة في الربح والخسارة . وقد جاء تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات مؤكدا خسارة الريان ٩٠٠ مليون جنيه . اي انها شركة خاسرة وطالب المودعين بشكر الله على حصولهم على نقودهم بعد ان كانوا يحلمون عن ٥٠٪ من قيمة ايداعاتهم فقط .

وتحدث محمد الحكيم (مدعي اخر بالحق المدني) وقال ان احمد الريان حول جميع اموال المودعين بالدولار للخارج لتنمية حسابه وهذه المبالغ باسمه وليست معطلة بل تضاعفت قيمتها ونحن لانتسول ولاننتظر احسانا بل نطلب حقوقنا ورد عليه رئيس المحكمة بان هذا الكلام محله اثناء المرافعة في الدعوى المدنية .

وهنا تدخل رشاد نبيه وطلب من المحكمة ان تعفيه من مشروع الصفقة وينسحب ليريح المودعون . فضجت القاعة بالمودعين الذين طالبوه بالاستمرار .

واضاف ممدوح الوسيمي محامي ال الريان بان المدعين بالحق المدني ليس لهم حق الاعتراض على صيغة العقد . لانهم ليسوا طرفا في العقد . ونحن نرحب باعتراضاتهم امام المحاكم المدنية . عقب ذلك نادت المحكمة على مأمور الشهر العقاري بمدينة نصر الذي رفض توثيق توكيلات ال الريان ببيع ممتلكاتهم وقرر ان عمله الرسمي يتطلب ارفاق اصول المستندات للتأكد ممن له حق التوقيع من ال الريان فابدى المستشار ساهر درويش استعداده لاحضار صور طبق الاصل من ادارة التحفظ واتمام عملية التوثيق اليوم او غدا . ثم رفعت الجلسة وعادت للانعقاد مرة ثانية في الثانية والنصف حيث نودي على الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال لاخذ موافقته على عقد البيع كما ينص بذلك الامر العسكري فاكد ممثل النيابة انه ابدى الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٧ فامر رئيس المحكمة باخراج ال الريان من قفص الاتهام للتوقيع على العقد . حيث اصطحبهم افراد الحراسة خارج القفص وهنا دوت هتافات المودعين وتصفيقهم لتوقيع العقد . تعبيرا عن سعادتهم .

ثم اعلنت المحكمة قرارها للمتهمين الثلاثة برد المبالغ الواردة بعقد البيع والمؤرخ بتاريخ ٢١ اكتوبر عام ٩٠ حيث جلس ال الريان امام هيئة المحكمة مع ممثل المشترين واخذوا يوقعون على عقد البيع الذي استغرق نصف ساعة ثم قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٤ اكتوبر الحالي لنظر القضية .

انعقدت المحمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكيم وحضور المستشار ساهر درويش واحمد الريس رئيس النيابة وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومي .

من يدير شركات الريان بعد بيعها ؟

قال احمد الريان بعد توقيع العقد بان المشترين سوف يختارون مجلس ادارة جديدة لادارة شركات الريان وربما اختاروا ال الريان انفسهم او احدا غيرهم او ادارة جزء منها ولكنه اكد ان المشترين ليسوا من ال الريان وانما هم ٧ مشترين اخرين مصريين ارادوا انهاء الازمة وتساءل لماذا يعترض البعض وماذا سوف يستفيدون من حبسنا ؟

فقاطعه ابنه محمد الريان بقوله على المودعين ان يتعظوا من ازمة الكويت وخسارة المصريين لمدخراتهم فليحمدوا الله على استرداد نقودهم . وهناك شركات الاموال الاخرى التي تتلاعب بالمودعين وتعطيهم صكوكا على ٥ سنوات واحيانا تصرف لهم اشياء عينية مثل المكرونة والصلصة .

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

لا .. أيها المدعي الاشتراكي !! ؟

بقلم حمدى الشامى

ان عشرات الألوف من المودعين بشركات توظيف الاموال المحالون اليك يعانون أشد انواع التعذيب والتنكيل وهم يلهثون بينك وبين مقار هذه الشركات البالغ عددها ٢٩ شركة تضم حوالى ٨٠ الف مودع كانوا يتصورون ان وضع الامر بين يديك سيحقق العدالة لهم برد أموالهم .. الا انهم وجدوا في تعاملاتهم معك المعاناة والقهر والتعسف والاستعلاء والمكابرة مما ادى بالتالي الى كوارث عائلية نعرفها جميعا ويكفي مثلا العشرات من المودعين الذين لفظوا انفاسهم على بابك وأمام عينيك وهم يهرولون كمدا بحثا وجريا وراء اموالهم الضائعة !!

وبعيدا عن ترسانة القوانين المصرية المملوءة بالثقوب والثغرات والتي استخدمتها ضد ضحايا المودعين لصالح بعض الشركات خاصة مجموعة شركات الهدى مصر التي تضم ٤٠ الف مودع يشكلون نصف ضحاياك وبعيداً عن التمسك بشعار سيادة القانون الذي الغيته تحت سقف جهازك .. نحن نعلم ان اساطين القانون يعملون تحت امرتك وهم الخبراء بالقوانين الوضعية التي تتلاعب ثغراتها باصحاب الحقوق محلله الحرام ومحرمة الحلال .. وبعيدا عن الفتاوى والتحليلات التي صدرت عن محدثك الرسمي عبد المعز ابراهيم وملأ بها الصحف منذ شهر يناير الماضي ليس بهدف طمانة المودعين على حقوقهم لانهم جميعا يعلمون الحقائق والاسرار - ولكن للاسف لخداع المسئولين وايهامهم بشرعية المودعين الا انه للاسف مازال ضحايا المودعين الذين لم يحصلوا بعد على الجزء الضئيل من حقوقهم يتعذبون بالفتاوى والحجج والدساتير الوضعية التي خطها قلمك !!

لن اتحدث عن مخالفاتك الصارخة لقانون تلقي الاموال خلال كل الاجراءات التي اتبعتها مع ضحاياك رغم المحاولات اليائسه التي حاول متحدثك الرسمي نفيها في الكثير من تصريحاته الصحفية ولكننا سنركز فقط على عدة نقاط لتاكيد قولنا

اولا : انك حولت المودعين من حماية قانون تلقي الاموال الى حماية فضفاضة للقانون المدني والعقوبات بدليل انك اجبرت الضحايا على الاقرار باستلام حقوقهم وابراء ذمة الشركة لديك مقابل حصولهم على مستندات عرفية وشيكات مؤجلة الدفع لاكثر من ١٥ شهرا بعد ان نجحت حملتنا على تخفيض تواريخ السداد التي كان مخططا لها من قبل أن تستمر على مدى ٤٨ شهرا .. وبالمناسبة نطالبك باصدار قرار فوري بمنع سفر عاصم ابو حسين نائب مدير مجموعة الهدى مصر لانه وحده الذي اصدر هذه الشيكات بتوقيعه مقابل ابراء ذمة الشركة أسوة باخيه طارق .

ثانيا : انك بهذا الاجراء قد أعفيت اصحاب الهدى مصر من عقوبات قانون تلقي الاموال الذي ينص على السجن عشر سنوات وغرامة تماثل ضعفي الايداعات في حال مخالفته .. الى مجرد جنحه اصدار شيك بدون رصيد .

ثالثا : انك تسعى لحفظ التحقيق مع هذه الشركة استنادا الى ان جميع المودعين قد اقروا أمامك وفي محاضرك باستلام حقوقهم رغم ان معظمهم لم يتسلم بعد مستحقاته .. ونطالبك باستمرار خضوع الشركة والمودعين لقانون تلقي الاموال وذلك بالغاء ابراء ذمة الشركة لديك الى ان يتم صرف الشيك الاخير للضحية الاخيرة

رابعا : انك وافقت على خصم حوالى ثلث ايداعات المودعين مع تحويل العملة الصعبة الى العملة المصرية جبرا .. والحقيقة انك وافقت على خصم ٧٠ في المائة من اموال كل مودع لسبب بسيط ان هذه الاموال لم يصرف عنها ارباح منذ عامين بينما جميع اصول الشركة في الداخل والخارج تعمل بانتظام محققة ارباحا طائلة مثل شركة الطيران المؤجرة لتركيا!!

خامسا : انك ابقيت على ملكية طارق ابو حسين لنصف اسهم بنك الخليج والائتمان المصرى فى بلندن .. ورغم انك سحبت من الاف المودعين المستند الذى سلمته لهم مقابل ابراء ذمة الشركة هذا المستند الموقع من طارق ابو حسين يعترف فيه بتخصيص عدد من الاسهم لكل مودع مقابل مستحقاته المنقوصة .. واوهمت المودعين بتحويل قيمة الاسهم بعد بيعها فى بورصة لندن الى مصر وصرفها لهم والحقيقة ان هذا البنك شركة مغلقه يملكها طارق ابو حسين ونجل رئيس دولة واسهمه لاتتداول فى بورصة لندن لانها ليست شركة مساهمة وفق القانون البريطانى هذه النقطة تحتاج الى مقال اخر مطول لتداخلها مع القانون والامن

سادسا : انك ساعدت طارق وعاصم ابو حسين على التهرب من اداء حق الدولة فى الضرائب .. وبالاختصار فان مجموع اموال المودعين لديهما تبلغ ٣٦٤ مليون جنيه اقاموا بها مجموع اصول الشركة وقد ارتفعت خلال السنوات الماضية خمسة اضعاف على الاقل لتصبح حوالى ١٨٢٠ مليون جنيه حصل المودعون فيها على ٦٩ مليون كارباح وتهربت الشركة من اداء ضرائب هذه الاصول بحيلة بسيطة هى بيع هذه الاصول الى المودعين باسعار تزيد عن سعر السوق واعادتها الشركة ثانية الى ملكيتها بالشراء من المودعين وبخسارة تحت ضغط ظروفهم المعيشية بواسطة السماسرة وبذلك ضاع على الدولة مبلغ ٧٢٨ مليون جنيه هى نسبة ٤٠ ٪ من القيمة السوقية لاصول الشركة وتمت هذه العملية بين يديك وتحت سمعك وبصرك .

المصدر : الاهـــــرام

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

النائب العام وقع أمس عقد الريان

النيابة تسعى لتسوية الضرائب ورفع التحفظ

وقع المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام امس على عقد بيع ممتلكات واصول الريان .. تم التوقيع على سبع نسخ من العقد منها ٣ للبائعين (ال الريان) و ٢ للمشترين وواحدة للمحكمة واخرى للنيابة العامة . كما وقع النائب العام على ملحقات العقد والتى تشمل شركات الريان وممتلكات المرحوم فتحى الريان وملحق بديون الريان لدى الغير . وحضر توقيع العقد المستشار ماهر درويش مدير ادارة الاموال ومحمود خالد المستشار القانونى للمشترين .

وقال النائب العام فى نهاية التوقيع انه منذ قدم هذا المشروع طوال الشهور الخمسة السابقة والنيابة العامة تتفاوض مع مقدميه بقصد الوصول الى احسن الشروط والأوضاع بالنسبة للمودعين وذلك لان النيابة العامة اعتبرت حماية حقوق المودعين وخاصة صغار المدخرين من المصالح القومية التى يتعين عليها ان ترعاها .

ولاريب ان القدر الذى وصل اليه العقد الذى سمى باسم الوعد بالبيع يحقق مصلحة جدية للمودعين لاسيما اذا روعى ان الاصول الثابتة للأموال المتحفظ عليها تبلغ قيمتها النقدية ٢٠٠ مليون جنيه وانه على فرض ان هذه القيمة اقل من الحقيقة فانها لن تصل الى اكثر من ٩٠٠ او ١٠٠٠ مليون جنيه وذلك اقل من الثمن المعروض واقل من حقوق المودعين . وفضلا عن وجوب انتظار حكم من المحكمة الجنائية وانتظار ان يصبح نهائيا

واشار النائب العام الى ان النيابة العامة التزمت فى العقد المعروض بالتزامين اولهما : السعى الى تسوية الضرائب وذلك مابدأته فعلا بالطعن على تقدير مصلحة الضرائب لها بما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه فضلا عن المساعى الادارية الاخرى .

ثانيهما : الغاء التحفظ على الاموال التى يشملها من اموال شركات الريان وذلك ماتعهدت النيابة العامة باجرائه بشرط ان يودع المشترون الثمن فعلا فى احد البنوك المعتمدة وان يخصصوه لسداد حقوق المودعين .

محمد عياد

كيف تسترد أموالك من الريان

كتب احمد عبدالعزيز

صرح محمد رشاد نبيه ممثل المشترين في صفقة شراء ممتلكات الريان ان هناك برنامجا محددا للتحرك بعد الانتهاء من توقيع العقد يوم الاحد الماضى قال في تصريح خاص « للنور » ان هذا التحرك يشتمل على عدة مراحل وذلك بهدف الوصول الى حل نهائى لمشكلة المودعين بحيث يسدل الستار عليها تماما .

حدد رشاد نبيه هذة المراحل على الوجة التالى :

● في الفترة من ٣ نوفمبر القادم الى ٣١ يناير القادم يتم اثبات حقوق المودعين وذلك بعد الاعلان في الصحف اليومية ليتوجه المودعون الى مقر الشركة ومعهم مستنداتهم .. حيث سيتم تسجيل ٢٠٠٠ مودع يوميا حسب تسلسل رقم الحساب ليتم تسجيل الرصيد الحقيقى في الكمبيوتر .. وقيد هذا في كشوف لاخطار البنوك بها .

● في الفترة من اول فبراير حتى نهايته .. يتم تحرير الشيكات للمودعين بحيث يشمل مبالغ المودعين وتكون جاهزة للصرف .

● في الفترة من اول مارس حتى نهايته يتم الاتفاق مع البنوك على اجراءات الصرف وحجم المبالغ التى تستطيع البنوك صرفها شهريا

● في اول ابريل ١٩٩١ وهو اليوم المرتقب والذى ينتظرة ١٨٧ الف مودع بشغف بالغ .. والذى تنتهى فيه ماساة المودعين بشكل حقيقى وواقعى ملموس يبدا صرف حقوق المودعين وذلك عندما يتقدم اول مودع يتسلم حقوقه المسجلة ويتسلمها بيده وبذلك يكون قد اسدل الستار على تلك القضية التاريخية التى طالما شغلت الراى العام المصرى لفترة طويلة.

صندوق الدنيا

نهاية طيبة

لم يحدث فى تاريخ الحياة الاقتصادية المصرية ان اتهم رجل بما اتهم به الريان ، ولم يحدث من قبل ان تعرضت مؤسسة مالية لكل الحملات التى تم شنها على مؤسسة الريان ..

ولقد قيل فى هذه المؤسسة اكثر مما قاله مالك فى الخمر ، وقال الكارهون للفكرة فى حد ذاتها .. لقد اختباوا وراء اللحى وتظاهروا بالدين وسرقوا نقود الناس بعد ان خدعوهم .

وجاء الوقت على المودعين عند الريان فاسلموا امرهم لله وقالوا ـ عليه العوض .. واعتقدوا انهم كانوا ضحية لاكبر عملية خداع فى هذا القرن .

ومنذ ايام قليلة .. تم توقيع عقد بيع ممتلكات الريان للاستاذ محمد رشاد نبيه ممثل المشترين مقابل مليار و ٥٥٤ مليون جنيه .. وكانت اجهزة الاختصاص البيروقراطية تقدر اصول الريان وممتلكاته بـ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى فقط لاغير

.. وقد تم توقيع العقد وسط هتافات المودعين وتصفيقهم اعلانا عن رضاهم بهذه النتيجة

ولقد عاد الهدوء اخيرا الى ١٧٨ الف مودع .. ويبلغ عدد هؤلاء مع من يعولون مليونا من المصريين .

وهكذا عاد الامل الى مليون مصرى .. وتقرر ايداع مليار ونصف فى خمسة بنوك مصرية على ان يبدا الصرف فى اول ابريل القادم .

والحق ان هذه النهاية الطيبة لم تكن تراود احلام احد من المودعين .. واذا كان لنا ان نوجه الشكر فليكن اول شكرنا للاستاذ المحامى محمد رشاد نبيه ، وللمشترين لاصول الريان ، وللريان ، ولهيئة المحكمة ورئيسها د . محمد حسنى عبد اللطيف .. لقد بذلت المحكمة كما بذلت النيابة والدفاع معا اقصى ما يستطيعون للوصول لهذه النتيجة . وقد اعتبرت النيابة العامة ان حماية حقوق المودعين وخاصة صغارهم من المصالح القومية التى يتعين عليها ان ترعاها .

ونحن نامل ان تقدم كل التيسيرات لتنفيذ هذا العقد لان البيروقراطية المصرية وهى وارثة ٥٠٠٠ سنة حضارة وتعقيدات ، ليست راضية عما يجرى وهى تبتسم بتكشيرة تكشف عن غيظ قلبها .

أحمد بهجت

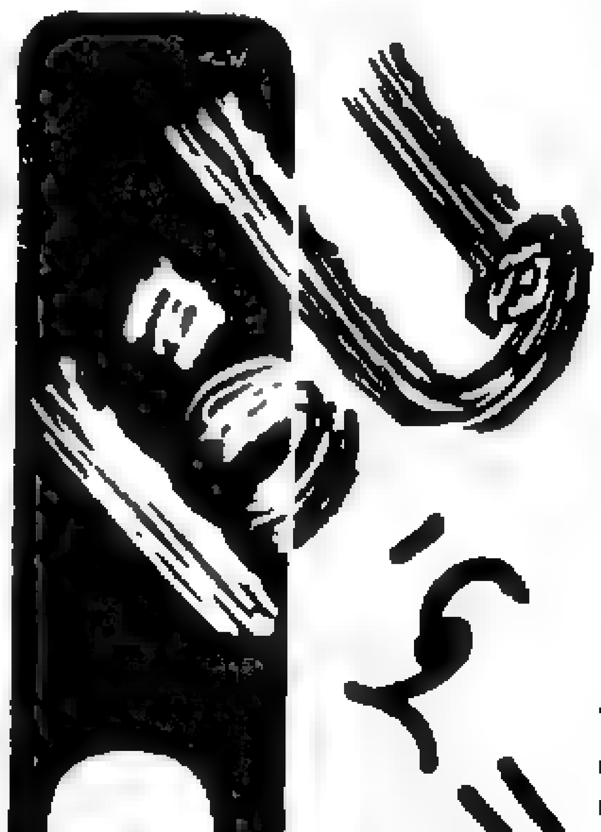
الوفد تنفرد بنشر تفاصيل خطة رد أموال المودعين في الريان

متى يسترد ١٨٧ ألف مودع أموالهم؟

أول مارس القادم

بداية صرف الشيكات من البنوك

بواقع ٥٠٠ مليون جنيه شهريا



تم البيع بالجنيه المصري ومتى تصل النقود؟

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥ أكتوبر ١٩٩٠

فبراير ١٩٩١

الانتهاء من تحرير جميع الشيكات باسماء المودعين

بعد توقيع عقد بيع اصول الريان يوم الاحد الماضى تكون قد انتهت المرحلة الاولى من انهاء مشاكل المودعين ، وتبدا مرحلة اخرى جديدة هى: كيف يسترد المودعون اموالهم ؟ ومتى يحدث هذا ؟. «الوفد» فى هذا التحقيق

تشرح تفاصيل استرداد ١٨٧ الف مودع لاموالهم ، اكد محمد رشاد نبيه المحامى ووكيل المشترين لـ«الوفد» ان العمل فى المرحلة الثانية سيبدا من منتصف شهر نوفمبر القادم ، بفحص اوراق

طلبات ٢٠٠٠ مودع يوميا.. وتخصيص ٢٥ شباكا و٥٠ محاسبا للانتهاء من فحص اوراق جميع المودعين فى شهر يناير ١٩٩١ ، ثم تدرج هذه البيانات فى الكومبيوتر، وتعتمد المبالغ فى البنوك

المصرية لصرفها للمودعين ..

وخلال شهر فبراير ١٩٩١ يتم الانتهاء من تحرير جميع الشيكات باسماء المودعين ، ومن اول مارس ١٩٩١ تبدا البنوك فى صرف الشيكات بواقع ٥٠٠ مليون جنيه شهريا .

فى ٢١ مايو الماضى اعلن رشاد نبيه انه على استعداد ـ باعتباره ممثلا عن المشترين ـ ان يشتروا اصول الريان بمبلغ مليارا و٥٤٤ مليون جنيه مقابل حقوق المودعين ايا كانت قيمتها .. وخلال هذه الفترة وجهت الى رشاد نبيه العديد من الاتهامات بان الصفقة وهمية .. وانه يريد مكسبا سياسيا له ولحزب «الوفد» وانه يريد ان يرشح نفسه لمجلس الشعب ليحتمى بالحصانة البرلمانية مثل نواب حزب الاغلبية .. بعد ان انتهت مرحلة الهجوم الشرس ، بدات مرحلة اخرى من الهجوم لعدم اتمام الصفقة .. فقالوا : ما هى حقوق المودعين ؟.. وهل يكون السداد بالعملة المصرية ام بالعملة الاجنبية ؟.. واشتد الخلاف بين رشاد نبيه والنيابة .. لان النيابة كانت تريد ان يسدد المشترى حقوق المودعين بثمانى عملات اجنبية (دولار امريكى ـ جنيه استرلينى ـ مارك المانى ـ مارك فرنسى ـ مارك سويسرى ـ ليرة ايطالية ـ دينار كويتى ـ ريال سعودى) . وكان منطق رشاد نبيه ان احمد الريان يحاكم لانه لم يسدد مليارا و٥٤٤ مليون جنيه ، ولذلك فان رشاد نبيه يعرض المبلغ الذى يحاكم ال الريان من اجله .

وللتاريخ .. ان الصفقة كانت مهددة بالفشل . لان ما حدث يوم ٢٦/٩/٩٠ ـ فقد وصلت المفاوضات بين النيابة ورشاد

تحقيق :
محمد مهاود

نبيه الى طريق مسدود . وفى هذا اليوم تدخلت المحكمة بكل ثقلها حتى انتهت جميع المشاكل ، وتمت تسوية الخلافات . وكان منطق المحكمة هو تذليل العقبات وان واقع شركات الريان ٣٨٠ مليون جنيه . طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وحقوق المودعين مليار و٥٤٤ مليون

جنيه . وعند تسوية الخلافات اكد البعض ان اصول الريان لن تباع قبل سنوات طويلة ان وجد «المشترى» ولن يحصل كل مودع على حقه إلا فى حدود ١٠ او ١٥٪ من حقه .

ما هى الصفقة ؟

يتنازل ال الريان الى المشترين عن حصصهم كشركاء متضامنين فى شركات الريان للاستثمار وتوظيف الاموال ، والمصوغات والمجوهرات والريان للتراث ،

كما يتنازل آل الريان عن ادارة جميع الشركات المساهمة والتنازل عن الاسهم والحصص في الشركات المساهمة وهي الريان للمعاملات المالية . والريان للاستثمارات العقارية . الريان لمواد البناء . الريان الوطنية للنقل . والوطنية للمفروشات والملابس المطرزة . والوطنية للصناعات الغذائية والمخابز . والوطنية للاعلان . والعربية للمنظفات . والسلام للاستثمار . والمركزية للارضيات . والاسماعيلية لمزارع الثروة السمكية . والقومية للفنادق والسياحة .

كما يتنازل آل الريان عن جميع الممتلكات الفردية والحقوق المالية المحققة والتي لم تحقق في مصر والخارج . كما يتنازل آل الريان عن جميع الاموال السائلة لدى البنوك في مصر والخارج . واخيرا مجمل ثمن الصفقة مليار و٥٤٤ مليونا و٦٧١ الفا و٤٢٩ جنيها مصريا .

كيف يسترد المودع أمواله ؟

والآن وبعد ان تم التوقيع على العقد ماذا سيحدث ؟؟ اكد رشاد نبيه انه بعد توقيع العقد ستبدأ مرحلة اكثر ارهاقا وايجابية من المراحل السابقة . ويبلغ عدد المودعين ١٨٧ الف مودع ، بعضهم له حساب واحد والبعض له اكثر من حساب ، وحتى يمكن اصدار شيكات للمودعين يجب تحديد حقوق كل مودع على درجة عالية من الدقة . ويجب استدعاء المودعين لبحث حقوق كل مودع على حدة .. واضاف رشاد نبيه انه سيبدأ من الاسبوع الاول او من ١٠ نوفمبر القادم تقريبا استدعاء المودعين باعلان سيتم نشره في جميع الصحف لكي يتوجه ما يقرب من ٢٠٠٠ مودع كل يوم الى مقر الشركة بحسب تسلسل ارقام حساباتهم ومعهم المستندات التى تفيد حصر حقوقهم لدى الشركة .

٢٥ شباكا لبحث الأوراق

كما اضاف رشاد نبيه انه سيعد ٢٥ شباكا في الشركة ويوجد محاسب على كل شباك لاستقبال المودعين لمطابقة مستندات وحقوق المودع على المستندات التى لدى الشركة على اجهزة الكومبيوتر الموجودة بها. فاذا كانت مطابقة وقع المودع على ملفه بالمبلغ المستحق له الذى اسفرت المراجعة النهائية عنه .. واذا كان هناك خلاف يحول الى قسم المراجعة في نفس اللحظة ليتناقش المودع مع المحاسبين المتخصصين لتصفية حقوقه والتى يعتمدها المودع . وبعد هذه المراجعة يحول الملف الى الكومبيوتر لرصد الحسابات الجديدة ولا دخل لها بالحسابات القديمة لدى الشركة السابقة واكد رشاد نبيه انه بعد ذلك يتم رصد الحسابات في الكشوف المعدة للبنوك المعتمدة. ثم بعد ذلك يعتمد في اليومية الخاصة بالشركة الجديدة واضاف رشاد نبيه ان هذا العمل يقوم به اكثر من خمسين محاسبا وتستغرق هذه الفترة ثلاثة اشهر على اقصى تقدير تبدأ من ١٠ نوفمبر ١٩٩٠ وتنتهى في يناير ١٩٩١ .

تحرير الشيكات أول فبراير ٩١

واعلن رشاد نبيه انه ابتداء من اول فبراير ١٩٩١ تقوم الشركة بتحرير الشيكات الخاصة بالمودعين . والمفروض ان البنوك ستعد ٢٥٠ الف شيك ولذلك تقرر ان يتم اصدار الشيكات عن طريق الكومبيوتر . واكد ان هذه العملية تستغرق من ١ فبراير ٩١ الى ٢٨ فبراير . بحيث تحرر جميع الشيكات باسماء المودعين وبمبالغهم ولا تكون ناقصة سوى من اسم البنك والفرع والتوقيع .

وابتداء من ١ مارس القادم وحتى نهايته تكون المفاوضات مع البنوك المعتمدة لبحث كيفية قبول الشيكات ولبحث امكانية البنوك في الصرف لحجم المبالغ التى يمكن ان تصرف شهريا . ونامل ان تصل الى ٥٠٠ مليون جنيه شهريا ولان تحديد حجم المبالغ التى تصرف يرجع الى قدرة البنوك في توفير السيولة بالعملة المصرية والقدرة على الصرف للمودعين بما لا يخل بعمل البنك المعتاد وبما لا يضر الاقتصاد القومى لان صرف مليار و٥٥٠ مليون جنيه مصرى دفعة واحدة لابد ان يؤثر .. واكد رشاد نبيه ان امر الصرف لا يهم المشترين واننا جاهزون بايداع ما يقابلها بالعملة الحرة في نفس الوقت . واضاف ان البنوك ستحدد المبلغ الذى يمكن لها ان تصرفه يوميا والفروع -التى ترغب فيها . وسيترتب على ذلك تحويل العملة الحرة الى عملة مصرية في البنوك الحكومية . بمعنى اخر انه ستتم حركة يومية من حساب المشترين بالعملة الحرة الى حساب المودعين بالعملة المصرية بالبنوك بقدر حجم الشيكات التى ستقرر البنوك صرفها يوميا حتى يتم سداد جميع حقوق المودعين واضاف ان هذه العملية ستحددها البنوك في حدود لن تقل عن خمسة اشهر واذا رات البنوك الصرف في شهر واحد فان هذا لن يؤثر على التخطيط الموضوع للمشترين . لان المشترين جاهزون بالعملة الحرة في اى وقت واكد رشاد نبيه ان الصرف لن يتم إلا بعد تحقيق حقوق للمودعين ويبدأ هذا في اول نوفمبر حتى يناير ١٩٩١ . ولن يمكن الصرف قبل هذا الميعاد

وحول ما اثير اخيرا من ان رشاد نبيه اشترى ممتلكات الريان بالجنيه ولم يشترها بالعملة الحرة اوضح نبيه بالنسبة للسداد بالجنيه المصرى انا لست احمد الريان او آل الريان ولا صلة لى بالمودعين لدى شركات الريان . انا مصرى يشترى عقارات في مصر والثمن يجب ان يكون بالجنيه المصرى . لانني لا اشترى فوق ارض امريكا او فرنسا او انجلترا . ولا يوجد قانون يفرض على الشراء بالعملة الاجنبية هذه واحدة ..

الامر الثانى .. احمد الريان يحاكم جنائيا لانه لم يرد مليارا و٥٤٤ مليون جنيه مصرى واضاف ان احمد الريان لم يقدم للمحاكمة لعدم سداد دولارات او جنيهات استرلينية لكى يستفيد من الاعفاء والتصرف فيها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٢ . الخاص بتوظيف الاموال، واضاف من ضمن الصفقة الافراج عن آل الريان .

ثالثا -والكلام لرشاد نبيه ممثل المشترين- واذا لم اتقدم للشراء فماذا يكون الحل ؟.. ستقوم النيابة بالبيع بالعملة المصرية وتوزع على المودعين بالعملة المصرية .. فلماذا يكون ذلك مقبولا عندهم وعندما نشترى نحن لا يكون ذلك مقبولا ؟!

● وقول المودعين انهم سيتضررون من ذلك لانخفاض ثمن الجنيه المصرى بالنسبة للدولار ، حيث ان سعر الدولار سيحدد بسعر يوم ١٩٨٨/٦/١٠ وقد تغير ثمن الدولار حاليا ؟-

الشركة .. حققت خسارة

يؤكد رشاد نبيه ان المودعين حصلوا على ارباح من عام ١٩٧٨ .. وحتى عام ١٩٨٦ كانت بواقع ٢٤٪ رغم ان شركات الريان لم تحقق هذا المكسب . والجهاز المركزى للمحاسبات اثبت خسارة الشركة والعقود المحررة بين شركات الريان والمودعين تنص على ان ما يصرف شهريا للمودعين ٢٪ يدفع مؤقتا للمودعين بضمان اموالهم المودعة لدى الشركة. حتى تتم المحاسبة واصدار الميزانيات وتوزع الارباح والخسائر، ولم تتم اى محاسبة من عام ٧٨ وحتى عام ١٩٨٦ عن اعمال شركات الريان، ولم تصدر ميزانيات لها.. فاذا كان الجهاز المركزى للمحاسبات اثبت خسارة للشركات عام ٨٧ بلغت ٥٨٦ مليون جنيه. هذه الخسارة يحاسب عليها المودعون وقد صرفوا ارباحا من عام ٧٨ الى ١٩٨٦ تقدر بـ ٦٠٠ مليون جنيه .

ويجب ان تخصم من راس المال للمودع . ولكنني عندما عرضت كمشتر وافقت على صرف هذه المبالغ دون الأخذ بالشروط الموقعة بين المودعين وشركات الريان .

وبالنسبة لارباح عام ٨٧ التي لم تصرف حتى الآن فان الشركات حققت في هذا العام خسارة فادحة جعلت اصولها ٣٨٠ مليون جنيه بدلا من مليار و٨٧ مليون جنيه . ثم بدات الحرب على قانون توظيف الاموال .. وتوقفت شركات توظيف الاموال على العمل .. ولم تحقق ارباحا تذكر

● متى يصل ثمن الصفقة الى مصر ومتى يتم الاعلان عن المشترين ؟ يؤكد رشاد نبيه ان ثمن الصفقة سيصل الى مصر على ضوء تحديد حقوق المودعين وقد حدد في العقد الموقع بيني وبين ال الريان اخر شهر مارس القادم . وحتى هذا التاريخ لابد ان يكون الثمن قد وصل الى مصر وقد يصل قبل هذه الفترة . اما عن اسماء المشترين فلا يهم احد ان يعرف من هم .. وسيعلن عن اسمائهم عند الاعلان عن وصول ثمن الصفقة الى البنوك المصرية .

توكيل موثق من آل الريان لوكيل المشترين

إيداع التوكيل فى المحكمة حتى يتم سداد الثمن

إعتمد امس مامور الشهر العقارى امام محكمة جنايات الجيزة توكيل آل الريان لمحمد رشاد نبيه بصفته مشتريا بعد الاطلاع على مستندات ملكيتهم للاصول المباعة وقد تعهد مامور الشهر العقارى بإعداد الصورة الرسمية الموثقة من التوكيل للمحكمة على ان يودع بها ولايسلم للوكلاء إلا بعد سداد الثمن .

وقد سمحت المحكمة لآل الريان بالخروج من القفص حيث قاموا بالتوقيع على التوكيل امامها وبحضور مامور الشهر العقارى ومحمد رشاد نبيه وكيل المشترين والذى غادر القاعة بعد ان إنتهى دوره فى القضية واصبحت مهمته الاخيرة إيداع ثمن الصفقة فى البنوك التى سيتم الاتفاق عليها .

ثم بدأت بعد ذلك جلسة محاكمة الريان بتهمة مخالفة قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فتحدث ممدوح الوسيمى المحامى وطالب بتنحية موضوع الصفقة جانبا والالتفات الى الدعوى الجنائية وبدأ فى مناقشة الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال الذى اكد فى إجاباته ان احمد الريان قدم مجموعة من الاوراق اسماها مركزا ماليا ولم تكن هذه الأوراق معتمدة من المحاسبين القانونيين وجاءت متعارضة تماما مع البيانات التفصيلية التى قدمها مرفقة بالمركز المالى إلى النيابة فى نفس يوم تقديمها للهيئة لانه بعد تقديمها مباشرة تبين انها لم تشمل المركز المالى . بالاضافة الى ذلك فقد تسلم خطابا من المحاسبين فى اليوم السابق مباشرة لتقديم المتهم لوراقه للهيئة تضمن انهم لم يتمكنوا حتى الآن من اتمام اعمال المراجعة وإصدار التقرير عن المركز المالى للشركة . واكد الشاهد ان شركتى الشريف والسعد استوفتا جميع اوراق التوفيق قبل انتهاء الموعد المحدد .

وقد قررت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف استكمال مناقشة الدفاع للشاهد الأول فى جلسة السبت القادم .

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

التفاصيل الكاملة لرد أموال المودعين بشركات الريان

- دعوة المودعين لمراجعة إيداعاتهم بمقر الشركة بمعدل ٢٠٠٠ مودع يوميا من السبت بعد القادم
- الانتهاء من تحرير الشيكات فى اخر فبراير والصرف فى أول ابريل
- ٣٠٠ مليون جنيه يقوم بتوزيعها كل بنك على المودعين
- رشاد نبيه يطير إلى الخارج لاحضار ثمن الصفقة يوم ١٣ نوفمبر

كتب : عزت بدوى

●● أخيرا تتنفس مودعو الريان الصعداء ، واقترب حلم استرداد مدخراتهم التى كادت تتبدد ، فقد شهد هذا الأسبوع توقيع عقد شراء ممتلكات الريان ورد جميع أموال المودعين .. وأصدرت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار د. محمد حسن عبداللطيف قرارها بالموافقة لآل الريان برد حقوق المودعين تطبيقا للمادة (٢١) من قانون توظيف الأموال ، فمتى يحصل المودعون على حقوقهم ؟ ، وكيف يتسلمونها ؟ . ومن هم المشترون ؟ ، وما مصير آل الريان بعد سداد حقوق المودعين ؟ ، ولماذا يتم صرف الايداعات الأجنبية بالجنيه المصرى ؟

تنفرد « المصور » بنشر التفاصيل الكاملة لبرنامج رد أموال المودعين بشركات الريان بعد أن تم توقيع عقد بيع أملاكها لممثل المشترين رشاد نبيه المحامى مقابل رد حقوق المودعين البالغة مليار و٥٤٤ مليون جنيه مصرى مع إعفاء آل الريان من العقوبة الجنائية إذا ثبت إدانتهم فى المحاكمة ●●

أكد رشاد نبيه ممثل المشترين فى تصريحاته « للمصور » إن برنامج رد أموال المودعين تنفيذا للعقد الذى أبرم داخل المحكمة يوم الأحد الماضى والذى اعتمده المستشار بدر المنياوى النائب العام صباح أول أمس الأثنين ، يبدأ من ٣ نوفمبر القادم ، حيث تبدأ مرحلة تحقيق ايداعات المودعين على وجه التحديد بالإعلان فى الصحف عن دعوة المودعين للتوجه إلى مقر شركة الريان ومعهم مستنداتهم وايصالات الايداعات الخاصة بكل منهم ، لتحديد حقوقهم والتوقيع بذلك أمام موظفى الشبابيك فى مقر الشركة ، وذلك بمعدل ٢٠٠٠ مودع يوميا حسب تسلسل أرقام حساباتهم ، وسوف تنتهى عملية مراجعة حسابات المودعين فى ٣١ يناير القادم ، بحيث يقوم موظفو الشبابيك بقيد حساب كل عميل فى الكمبيوتر بعد أن يوقع كل مودع أمامه بصحة هذا الحساب ، ويتزامن مع هذا الاجراء قيد كل حساب فى كشف خاص يسلم إلى البنوك التى ستتولى صرف ايداعات المودعين من واقع القيد الجديد فى الكمبيوتر بعيدا عن

القيد السابق خلال الفترة الماضية .

ثم تبدأ المرحلة الثانية من أول فبراير القادم بتحرير شيكات المودعين بالكمبيوتر كل حسب قيمة ايداعاته وذلك من خلال دفتر اليومية الذى سيحرر يوميا أثناء عملية مراجعة حقوق المودعين .

وقال رشاد نيه ممثل المشترين أن المرحلة الثالثة فى برنامج تنفيذ عقد صفقة الريان يبدأ أول مارس القادم بتسليم شيكات المودعين إلى البنوك لتحديد تواريخ صرف كل شيك والفرع الذى سيصرف منه حسب القدرة المالية لكل بنك من البنوك الخمسة التى ستشترك فى عملية رد أموال المودعين بالريان ، وهى بنوك الأهلى والاسكندرية ومصر والقاهرة والوطنى للتمية ، وجار الاتصال الآن بهذه البنوك لتحديد مدى قدرة كل منها على الصرف وامكاناته البشرية والمادية والفترة التى ستستغرقها عملية الصرف ، حيث إن النية متجهة إلى ان تخصص لكل بنك من البنوك الخمسة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه ليقوم بصرفها إلى المودعين من فروعه بالقاهرة فقط .

أما المرحلة الأخيرة فى البرنامج فتبدأ فى أول ابريل القادم حيث سيتوجه المودعون إلى نفس شبابيك ايداعاتهم بمقر شركات الريان ليتسلموا شيكات بقيمة ايداعات كل منهم ، ويكون الشيك محددا به اسم البنك الذى سيصرف منه وتاريخ الصرف ، وهذه الشيكات مضمونة من البنوك ومعتمدة وغير قابلة للالغاء .

وأشار رشاد نيه الى تأخر عملية الصرف لأول ابريل ، فقال إنه يرجع الى الخطوات السابقة حيث لن يكون ممكنا صرف الايداعات حتى لو تم احضار ثمن الصفقة غدا إلا بعد اتخاذ الخطوات السابقة والتى ستستغرق هذه الفترة حتى لو تم الاستعانة بـ ٥٠٠ موظف يوميا .

وحول ما أثاره بعض المودعين فى المحكمة أثناء توقيع العقد من اعتراضهم على استرداد قيمة ايداعاتهم بالعملات الأجنبية بالجنيه المصرى وطعنهم ببطلان العقد لما لحق بهم من خسائر ، قال رشاد نيه إن هذا الأمر يتعلق بالمودعين والريان ولا علاقة لى به فأنا مشتر لأصول الريان التى تم تحليلها بـ ١٠٤٤ مليون جنيه ، والشراء تم من مصرى الى مصريين ولأصول داخل وخارج مصر ، والضرر الذى يتحدث عنه أصحاب الايداعات بالنقد الأجنبى يتمثل فى ٢٨٥ مليون جنيه قيمة فرق العملة بين أسعارها فى ١٩٨٨/٦/١٠ وأسعارها الآن ، ولكن إذا تمسك أصحاب هذه الايداعات بهذا الحق فمن حق أحمد الريان أن يطعن أمام المحكمة باعتراضه على حقوق المودعين لأن تقرير المحاسبين كشف أن شركة الريان خاسرة وما صرف للمودعين خلال السنوات الماضية كان عبارة عن سلف تحت حساب الأرباح والخسائر ، وبضمان ايداعات المودعين ، وبالتالى فمن حق آل الريان استرداد مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه سبق صرفها للمودعين تطبيقا للعقد المبرم بين المودعين وشركة الريان .

وهذه أمور كلها مدنية تستغرق سنوات طويلة لتحقيقها لأنها تتطلب انتداب خبيرى لتقييم أصول الريان وبيان الخسائر ثم إعادة حساب حقوق المودعين ، وأعتقد أن من مصلحة المودعين عدم إثارة هذه القضية حتى لا يضطر أحمد الريان الى المطالبة بهذه الحقوق .

وحول مصير آل الريان ومحاكمتهم جنائيا بعد اتمام الصفقة ؟

قال : هناك تصور خاطىء أن إتمام الصفقة سيقفل ملف الدعوى الجنائية ، إنما الحقيقة هى استمرار الدعوى الجنائية فى طريقها العادى ، ثم تحجز للحكم فإذا وجدت المحكمة أن آل الريان غير مخالفين لقانون توظيف الأموال فتقضى ببراءتهم أما إذا ثبت ادانتهم فتحكم بانقضاء الدعوى الجنائية وإعفاء آل الريان من العقوبة الجنائية لمبادرتهم بسداد حقوق المودعين لديهم ، وهو القرار الذى أصدرته هذا الأسبوع بالتصريح لهم بسداد حقوق المودعين تنفيذا للمادة (٢١) من القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ .

أما عملية الافراج عن آل الريان ورفع التحفظ عنهم فإن هذه الاجراءات سوف تتم فور ايداع ثمن الصفقة لدى البنك بالقاهرة وهو ما سأبدأ فى السعى اليه يوم ١٣ نوفمبر القادم ، حيث سأسافر إلى الخارج لتصفية بعض الاستثمارات الخاصة بالمشترين وتحويل ثمن الصفقة إلى مصر حتى يتم الافراج عن آل الريان ، ولكن لن يكون ذلك على حساب خسائر فى تصفية الاستثمارات بالخارج ولكن فى جميع الأصول ثمن

الصفقة سيكون موجودا فى بنوك مصر قبل أول مارس القادم حتى تقوم البنوك بإصدار الشيكات التى سيتم توزيعها على المودعين .

وأكد رشاد نيه إن آل الريان ليسوا طرفا فى شراء الصفقة إنما المشترون عبارة عن ٧ أشخاص مصريين وأنا واحد منهم والستة الآخرون لا ينتمون إلى أى فكر دينى أو سياسى ولا علاقة لهم بأية تجمعات فكرية معينة وسوف أقوم بإعلان أسمائهم أمام المحكمة فور وصول ثمن الصفقة إلى مصر ، وقد حرصوا على شراء شركات الريان رغم أن أصولها لا تزيد قيمتها على ٥٠٠ مليون جنيه لأنهم قاموا بدراسات جدوى لهذه المشروعات وعائدها ومقارنتها بالعائد من استثماراتهم فى الخارج ، وانتهت الدراسة الى أنه خلال السنوات الخمس الأولى من شراء أملاك الريان ستكون هذه الأصول قد حققت كل المبالغ التى دفعت فى ثمنها ثم تحقق بعد ذلك عائدا سنويا يتراوح ما بين ٣٠ الى ٤٠٪ ، وهو أعلى بكثير من عائد استثمار ثمن الصفقة فى البنوك بالخارج ..

وفجر رشاد نيه مفاجأة هامة بإعلانه أن محمد الريان سيتولى ادارة مشروعات الريان بعد بيعها لأنه خبير فى هذا المجال ، وهو الذى أعد دراسات الجدوى الخاصة بجميع هذه المشروعات ، أما أحمد الريان سيحدد موقعه طبقا للتخصص الذى سنحتاج إليه فيه .

وكشف أنه سيتم اعادة تشغيل جميع أنشطة الريان كما كانت فى الماضى فيما عدا نشاط توظيف الأموال .

المصدر : الاهـــــرام

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٠

وجهة نظر

صفقة العصر .. حلم أم حقيقة ؟

هى بالفعل صفقة العصر بالنسبة للمودعين الذين كان قد بلغ بهم اليأس حد الاحباط وعدم الثقة فى اى شىء !

وهى بالفعل خطوة طيبة لو اكتملت بتنفيذ بنود العقد الذى جرى إبرامه مؤخرا بشأن بيع ممتلكات الريان مقابل التزام المشترين الجدد بسداد حقوق المودعين

ومن أجل صالح ١٧٨ الف مودع نريد ان تستمر البسمة على شفاههم نطالب كل الجهات والهيئات التى ستتولى المشاركة فى عملية رد الاموال بان تيسر ولا تعسر ولن تسهل ولا تعقد !

نحن نطالب البنوك الوطنية المصرية بان تعتبر هذا العمل مهمة وطنية وانسانية تستوجب منح كل التيسيرات المطلوبة حتى لا تتكرر ماساة بنك الرافدين مع مودعى الريان فينامو على الارصفة، ويتاهبوا لطوابير الصرف بالايام والليالى .

ونحن ندعو الى زيادة عدد المنافذ التى ستخصص للمودعين لمراجعة وتسوية حساباتهم وعدم الاكتفاء بالعدد القليل من منافذ شركات الريان . وحبذا لو تم افتتاح منافذ بكل المحافظات حتى لا يتكدس مئات الالوف فى القاهرة التى لم تعد تحتمل اى ضغط بشرى جديد .

ونحن نتمنى على الذين يثيرون قضايا جدلية حول سعر صرف العملات فى عملية رد الايداعات ان يقبلوا بالامر الواقع وان يسجدوا لله متضرعين ان تتم الصفقة دون عوائق فقد كان الحصول على ١٠٪ من قيمة الايداعات قبل شهور مجرد حلم اشبه بالسراب !

ونحن فى انتظار ان يتسلم النائب العام قريبا ما يفيد بانه قد تم بالفعل احضار الاموال من الخارج وايداعها فى البنوك حتى نصدق اننا لم نكن نحلم وان الدنيا مازالت بخير !

والايام القادمة قد تكون حبلى بالعديد من المفاجات ونتمنى ان تكون مفاجات سارة ! .

مرسى عطاالله

المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠
توقيف أموال

فى قضية الريان :

ماذا بعد التوقيع ؟

محمد نجم
تصوير : محمد حسن

تحقيق

بتوقيع عقد « الوعد بالبيع » لممتلكات الريان إلى المحامى ممثل المشترين .. تكون المرحلة الأولى لسداد مستحقات المودعين قد انتهت .. وتبدأ المرحلة الثانية .. وهى مراجعة هذه المستحقات وتصفيتها والتصديق عليها من الطرفين .. ثم انتظار المرحلة الثالثة الهامة والحاسمة .. وهى سداد جميع المستحقات بشيكات مقبولة الدفع يتم صرفها فورًا من البنوك التى تم تحديدها للصرف .

ومع أن الصفقة قد تمت .. وإجراءات السداد تسير سيرا طبيعيا وفى خطوات متتالية فإن المودعين مازلوا فى حالة انتظار وترقب وقلق خشية أن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن !

ومازال بعضهم يعلن اعتراضه وتحفظه على إجراءات السداد .. حيث شهدت قاعة المحاكمة فى جلسة الأحد الماضى جدلا قانونيا بين بعض المودعين والمدعين بالحق المدنى وبين ممثل المشترين .

فقد طالب المعترضون أن يحصلوا على مستحقاتهم بذات العملة التى أودعوا بها وإلا فسيتعرض بعضهم لخسارة تصل نسبتها إلى ٤٠ ٪ من إجمالى أمواله المودعة لدى الريان .. وسندهم فى ذلك أن قانون تلقى الأموال أوجب رد الأموال لأصحابها بذات العملة التى تم الإيداع بها . كما أن القانون المدنى ينص على أنه إذا كان محل الالتزام نقودا ، التزم المدين بسدادها بقدر عددها المذكور فى العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت السداد أى أثر .. فكيف تتم محاسبتهم على قيمة العملة فى ١٠ يونيو ٨٨ ؟ وكان الدولار وقتها بـ ٢٣٤ قرشا فقط ؟ !

وتساءل بعضهم .. إذا كانت أسرة الريان قد فوضت ممثل المشترين فى سداد مستحقات المودعين لكى يستفيدوا من نصوص قانون تلقى الأموال والذى يجيز الاعفاء من العقوبة إذا تم رد الأموال قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى .. فلا يجوز لهم .. أو لممثل المشترين أن يخالفوا نصوص ذات القانون ويمتنعوا عن الرد بذات العملة أو رد المبالغ المستحقة بأقل من قيمتها الحقيقية وقت السداد !

ولكن ممثل المشترين أصر على موقفه موضحا أنه مصرى ويشترى ممتلكات مصرية من مصرى فى مصر ، وبالتالى سيكون ثمن هذه الممتلكات بالعملة المصرية .. وبالإضافة أنه مكلف بالسداد عن البائعين (أسرة الريان) وأنه لايجوز ولايحق للمودعين المطالبة بكامل حقوقهم .. لأنهم كانوا شركاء للريان - طبقا للعقد الموقع بينهما - فى المكسب والخسارة ، فهل هناك شركة تصرف أرباحا فقط ؟ . ثم أن تقرير « لجنة العشرة » كشف عن أن الشركة حققت خسائر كبيرة .. ولذلك فجميع الأموال التى حصلوا عليها من قبل كانت بضمان رأس المال إلى أن تتم تصفية الحساب .. وعليهم الآن أن يردوها !

وقد حسم رئيس المحكمة هذا

الخلاف .. معلنا موافقة الجميع على الصفقة .. ومن يرغب من المودعين أو المدعين بالحق المدنى الرجوع على أحد الريان وأسرته فأمامه المحاكم المدنية .

● ● ●

والحق أن جميع الجهات المسئولة والتى لها علاقة بالصفقة قد بذلت جهودا كبيرة للحفاظ على حقوق المودعين وتوفير الضمانات الكافية - فى العقد - للحصول على هذه الحقوق .

بداية من المحكمة التى أزالت كل العقبات التى اعترضت طريق إتمام الصفقة .. مع أن كل ذلك خارج نطاق عملها « كدائرة جنائية » تحاكم متهمين عن تهم ارتكبوها .. لدرجة أن رئيس المحكمة د . حسن عبد اللطيف قرر أن تظل التوكيلات المتممة لعملية البيع - بعد شهرها - فى خزانة المحكمة حتى يتم إيداع ثمن الصفقة فى خزانة أحد البنوك المصرية .

والنيابة العامة التى اعتبرت مصلحة المودعين أولى بالرعاية وأجرت مفاوضات طويلة مع ممثل المشترين حتى تم الوصول إلى صيغة مرضية لبنود العقد .. يتحقق معها مصلحة المودعين سواء بشركات الريان أو بشركات الهلال .

ثم هيئة سوق المال .. التى طلبت فى خطابها السرى ! رقم ٨٣٩ إضافة بعض الضمانات للمودعين فى العقد .. وتحقق لها ما أرادت منها عدم أحقية ممثل المشترين فى الرجوع على المودعين بأى دفع أو مطالبتهم بأى التزام ، مهما كان سببه يتعلق بعلاقته مع أسرة الريان .

ومنها أيضا أنه بعد أن يتم إيداع الثمن خزانة أحد البنوك المعتمدة ، وبعد تخصيصه لسداد حقوق المودعين .. يصدر البنك تقريرا إلى النيابة العامة للتحفظ على هذه الأموال بحيث لا يحق للمشترين التصرف فيها بأى شكل كان .. وأن تكون هذه المبالغ فقط لصرف الشيكات الصادرة من المشترين أو ممثلهم لصالح المودعين . كما تكون هذه الشيكات نهائية وغير قابلة للإلغاء .

● ● ●

والآن .. وبعد التوقيع ستبدأ المرحلة الثانية .. وهى مراجعة الحسابات وتصفيتها والتصديق عليها .. وقد جاء بالعقد وتحت بند « صرف حقوق المودعين » شرح لخطوات هذه المرحلة .. حيث نص « لما كان صرف المودعين لحقوقهم يقتضى تسليم سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على إقرار رسمى منهم بالتخالص وسحب مالدى البعض منهم من شيكات والتنازل عن الجنح المباشرة المرفوعة ممن رفع الدعاوى بها أمام محاكم الجنح ، فإن صرف حقوق المودعين يتم بمعرفة ممثل المشترين فى الأماكن السابق تحديدها للإيداع لدى شركات الريان بعد إصدار شيكات مقبولة الدفع أو شيكات مصرفية باسم كل مودع وحقوقه ، على أن يبدأ الصرف بعد تسلم ممثل المشترين للممتلكات محل العقد والمستندات التى لدى النيابة العامة .. وفى جميع الأحوال يتم الصرف بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع البنوك ..

● ● ●

وقد تم فعلا اختيار بنك التنمية الوطنى والبنوك الحكومية الأربعة : الأهلى ومصر والاسكندرية والقاهرة لتتولى عملية صرف الشيكات .. وسوف يسافر المحامى رشاد نبيه ممثل المشترين - كما صرح بذلك - إلى الخارج فى الأيام القادمة لإحضار ثمن الصفقة وإيداعها فى البنوك المذكورة .. حتى تنتهى إجراءات المراجعة والتصديق .. وبعدها يتم الصرف !

تبقى مسألة الإفراج عن أسرة الريان أو استمرار محاكمتهم .. وماذا عن باقى التهم التى شملها قرار الاتهام وعددها ١٦ تهمة .. الأمر هنا متروك لتقدير المحكمة التى تنظر القضية .. ويتوقف على موقف النيابة العامة باعتبارها صاحبة الدعوى .. خاصة أن التهمة الرئيسية التى أحيل بسببها الريان إلى المحاكمة .. هى الامتناع عن رد ومستحقات المودعين لدى شركاته .. كما يتوقف الأمر أيضا على مدى التزام ممثل المشترين وسرعة سداده لمستحقات المودعين ..

وتجدر الاشارة إلى من شروط الصفقة التى تمت .. أن يتم الافراج عن أسرة الريان .. وقد تضمن العقد الذى وقع فى ساحة المحكمة الأسبوع الماضى ما يفيد ذلك !

ولكن متى يتم الافراج ؟ .. وبالطبع لن يتم قبل حصول المودعين على كل مستحقاتهم .. وقد ترى المحكمة الافراج عن أسرة الريان بعد وضع ثمن الصفقة فى أحد البنوك المصرية وتخصيص هذه الأموال لصرف الشيكات التى سيحصل عليها المودعون من ممثل المشترين .

● ● ●

من جهة أخرى حذر ممثل المشترين من تأثير صرف مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مرة واحدة على التضخم والأسعار فى مصر .. فسوف ترتفع الأسعار وتزداد نسبة التضخم .. ولكن رئيس المحكمة طمأنه « اصرف ومالكش دعوى » فلا يشترط أن يقوم كل المودعين بصرف ما يحصلون عليه .. فقد يرى بعضهم الاحتفاظ بمستحقاته التى سيحصل عليها فى صورة وديعة فى أحد البنوك ، وقد يفضل بعضهم شراء شهادات استثمار .. أو قد يقوم بعضهم بوضعها فى حساب جار .. المهم أن ترد إليهم أموالهم !

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

□ قضية الريان :

الزام هيئة سوق المال بتقديم صور توفيق اوضاع السعد والشريف والوفاء

كتب - محمود النوبى :

قررت امس محكمة جنايات الجيزة المنعقدة بارض المعارض استمرار سماع الشهود فى قضية احمد الريان والزام هيئة سوق المال بتقديم صورة معتمدة من اوراق توفيق الاوضاع الخاصة بكل من شركات توظيف الاموال الثلاث السعد والشريف والوفاء .
وفى بداية الجلسة سال رئيس المحكمة عن مامور الشهر العقارى فتبين عدم حضوره حيث تخلف عن تسليم توكيل ال الريان لممثل المشترين الى المحكمة .

ثم واصل الدفاع مناقشة الشاهد الاول الدكتور فتح النور رئيس هيئة سوق المال الذى اكد ان شركات الريان لم تضع الدفاتر والسجلات اللازمة للمحاسبين القانونيين بالاضافة الى تكشف وجود اخطاء جسيمة باعمال الشركة وان ابلاغه النيابة كان بسبب عدم استطاعة المحاسبين القانونيين الحصول على مستندات المحاسبة من الشركة . وقال ان الاوراق التى قدمها المتهم احمد الريان لتوفيق الاوضاع لم يكن بينها ورقة واحدة كمستند يعتد به لتوفيق اوضاع شركاته كما ان الاعمال فى شركتى الريان لتوظيف الاموال والريان للمعاملات المالية كانت متداخلة .

وبعد انتهاء الدفاع من مناقشة الشاهد طلب ممدوح الوسيمى المحامى الزام هيئة سوق المال بتقديم صورة معتمدة من واقع ملفات شركات السعد والشريف والوفاء والتى وافق سوق المال على توفيق اوضاعها . وطالب احمد الريان من داخل القفص بسرعة تقديم هذه الاوراق حتى يتكشف لعدالة المحكمة العنت والتفرقة والظلم الذى مارسته الهيئة مع شركات الريان .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وحضور المستشار ماهر درويش واحمد العريس رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

أحد المشترين للريان حضر جلسة المحاكمة !

كتب إبراهيم خليل

قدم رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين لصفقة الريان كشفا للمستشار ساهر درويش بالقضايا الاستئنافية التى يحاكم فيها احمد الريان بتهمة إصدار شيكات بدون رصيد وعددها ٨١ قضية

وقد التزم وكيل المشترين بتسديد قيمتها وقد تم التنازل عن ٢٣ شيكا لإدارة التحفظ واعاد اصحابها حساباتهم كمودعين لدى الشركة وبالتالى اصبح لكل مودع حسابان حساب كمودع وقيمة شيك يحاكم به احمد الريان امام المحكمة وينتظر ان يقدم رشاد نبيه وكيل المشترين كشفا باسماء وارقام هذه الشيكات امام محكمة استئناف الجيزة فى نهاية الشهر القادم لتقوم المحكمة ببحثه ليكون للمودع حق الاختيار فى الحصول على امواله من حسابه كمودع ويتنازل عن الجنحة المرفوعة بالشيك او يتنازل عن حسابه لدى الشركة ثم يقبض قيمة الشيك من المحكمة .

ومن المعروف ان الشيكات الخاصة المرفوع بها قضايا قيمتها تصل إلى حوالى ٣ ملايين دولار و٢ مليون جنيه مصرى وعلمت روزاليوسف ان المشترين المجهولين لاصول الريان والذى يبلغ عددهم ٧ اشخاص يوجد احدهم فى القاهرة وقد حضر لمدة ساعتين جلسة الريان التى عقدت الاربعاء الماضى والمشترون المجهولون ليس بينهم احد له نشاط اقتصادى داخل مصر الآن ويعتبر شراء اصول الريان اول تعامل له فى السوق المصرية كما انهم يعتزمون الإقامة الكاملة فى مصر بعد شراء صفقة الريان . بعد ان اقاموا فى اوروبا والخليج العربى اكثر من ٢٠ عاما وعلى جانب اخر يعتزم رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين واحد المشترين السبعة إصدار جريدة يومية بواسطة مطابع الهلال التى تم شراؤها ضمن صفقة الريان وقد قام بالفعل بالتفاوض لشراء مطبعتين اخريين لنفس الهدف .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

.. وبلاغ إلى المدعى الاشتراكى !

حقوق المودعين ضائعة .. والحكومة مكتوفة الأيدى

متى تنتهي مهزلة او مسرحية شركات توظيف الاموال او قل المناورات التى تقوم بها مع جهاز المدعي الاشتراكى ؟

هذه رسالة قد هزتنى بما جاء فيها من موضوعيه وعرض للمشكلة واحباط وياس والم وحزن ..

وهي رسالة وجهتها صاحبتها الى لا لكى تجد حلا ولكنها تبحث فقط عمن يسمع ويقرا او اذنا واحدة تستمع إليها ..

وهى قصة حزينة مؤلمة ..

اضعها كبلاغ امام المستشار المدعى العام الاشتراكى اذ لديه هو وحدة الحل وليس لدى اى جهة اخرى فى مصر .. ونحن وهى ننتظر منه الرد .. مجرد الرد !

تقول الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل عصام رفعت

بعد التحية

لسفة اذ اطرق بابك فانى اريد ان يسمعنى انسان واحد بعد ان طرقت مسمع المفروض ان يجيبونى فوضعوا اصابعهم فى اذانهم واستغشوا ثيابهم .

١ ـ فقد قادنى سوء الحظ ان اودع لدى شركة بدر للاستثمار مبلغ (١٨٠٠٠) جنيه حصيلة ستين عاما (انا بالمعاش) بعقد وكالة ٨٨/٤٣٧ فى ٨٨/٦/١٨ مؤملة فى نواة قدرها ٣٠٠ جنيه تسند الزير (وهو المعاش) شهريا نعمة من الله

٢ ـ فى مايو من نفس العام لاحت لى فرصة لشراء شقة بمنطقة العجمى لولدى ليتزوج ويعيش فيها بمبلغ (٢٠٠٠٠) جنيه دفعت (٢٠٠٠) عربون وعند دفع باقى الثمن نسجل الشقة ونتسلمها ويتم الزواج

٣ ـ لما كان الشرط السادس لبدر ينص على ان للطرف الثانى حق انهاء العقد بعد اخطار الشركة بـ ٦٠ يوما ويسحب رصيده فاننى استنادا الى هذا النص اخطرت الشركة بطلب سحب رصيدى المتمم لثمن الشقة بالضبط (بمسجل ٦٧٣ ـ ٨٨/٦/٢٧ ويتوالى المسلسل

١ ـ مسجل اخر لبدر ٥٢٣ ـ ٩٠/٦/٥ مرفق به صورة عقد شراء الشقة

٢ ـ مسجل للمدعى الاشتراكى ٥٢٢ ـ ٩٠/٦/٥ بنفس المستندات

٣ ـ مسجل للمستشار محمد صفوت هلال المختص بشركة بدر ٢٢٨٤ ـ ٩٠/٥/٨

٤ ـ طلب مماثل بسلم لمدعى الاسكندرية ٣٧٧١ ـ ٩٠/٦/٢٥ كتوجيه مسئولى الشركة بالاسكندرية

وبعد ياسيدى فلا احد من هؤلاء قال لى سمعتك وانتهى ميقات يونيو سنة ٩٠ ومازالت الحكومة مكتوفة الايدى فى هذا الامر وزواج ابنى مهدد بالفشل وحقوق الالاف من المودعين ضائعة

المصدر : الأهـرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

الا يحق لى ان اؤكد ان هناك انسا مستفيدون ويهمهم هذا التجمد للموقف فيحولون دون اتخاذ قرار ولهم سلطة ؟ ؟ انتى اعفيك من ان تقول نعم : رغم انى اكاد اسمعها ولكنى اريد ان اطمئن ان هناك انسانا احترم ادميتى واستمع الى ولذا اشكرك شكرا جزيلا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وجيدة الليثى
بطاقة عائلية ٠٨٠٣١/ ١٩٧٠
١٧ ش الهكارى الحضرة القبلية اسكندرية

المصدر : الاهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

هل تنتعش الأسواق بعد إعادة الأموال للمودعين ؟

بعد طول انتظار امتد الى ما يقارب الاعوام الثلاثة وبعد ان اصبحت اموال المودعين بشركات تلقى الاموال فى حكم الديون المعدومة التى يضيع الامل فى استرداد اى جزء منها .. الان يتجدد هذا الامل على غير المتوقع من اكثر الناس تفاؤلا ويعود الحق لاصحابه ليبداوا فى استعادة اجزاء من ودائعهم على نحو متدرج ومتصاعد اعتبارا من شهر ابريل المقبل بشركة الريان بالاضافة الى استحقاق قيمة الصكوك فى نفس الفترة تقريبا بالشركات الأخرى ..

اعادة هذه الأموال للمودعين خلال فترة محددة بما يعنى توافر قدر من السيولة يكون له انعكاسه بالطبع على القوى الشرائية هل يؤدى الى انتعاش الاسواق بشكل ملموس بعد حالة الركود التى عاشتها طوال السنوات الماضية .

المفروض ان هذه الاموال التى يتم استردادها اما أن تأخذ مسارها نحو البنوك المصرية فى وقت ترتفع فيه معدلات الفائدة مرة أخرى وتتنوع فيه الاوعية الادخارية بمزايا مستحدثة وبما يكفل حصول المودع هنا على عائد شهرى لا يقل سوى بقدر محدود للغاية عن العائد الذى كان يحصل عليه بشركة الاموال . واما ان تأخذ الاموال المستردة طريقها خلال قنوات استهلاكية لتصب فى السوق مباشرة فى صورة طلب متضخم على بعض السلع التى أصابها الركود المزمن ..

تحقيق : شريف العبد

هل يعود الانتعاش ويختفى الكساد الى غير رجعة . هل تدب الحياة مرة أخرى لانشطة القطاع الخاص بعد أن اصيبت بالشلل ليعود مرة أخرى منافسا للقطاع العام وليصبح كلاهما مؤهلا لتحسين منتجاته وترشيد تكلفته بما هو فى صالح المستهلك ..

يقول الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الاسبق اننا نتوقع أن تنكسر حدة الكساد والركود الذى عاشته الاسواق ولا يمكن أن نتجاهل ازمة توظيف الاموال كسبب رئيسى فى تفاقم هذا الركود والدليل أن التزامن كان ملموسا حيث الكساد بدأ بالفعل مع اهتزاز القوى الشرائية نتيجة لتوقف صرف السلف كما يطلقون عليها اثناء ممارسة هذه الشركات لنشاطها وبالتالى كان هناك دخل شهرى للمودعين يصب فى الاسواق مباشرة فى صورة طلب متزايد على السلع المتاحة هذا بصرف النظر عما كانت تمثله هذه السلف او عائد الاموال المودعة من ربح حقيقى عن نشاط حقيقى لهذه الشركات او اية صورة اخرى ولكن المحصله فى النهاية انها كانت اموالا تصب داخل الاسواق .

وان كنا نقول الان ان المودعين سيستردون اموالهم فيقبلون على شراء بعض السلع المعمرة فيمكن ان نتصور أن الفترة الماضية كان يتم خلالها تأجيل او الغاء بنود أستهلاكية محددة كان المودع يرغب فى الحصول عليها وبالتالى عند توافر السيولة سيتغير السلوك الاستهلاكى ويتسع الطلب وبالتالى تتكسر حدة المخزون الراكد ويحل مكانها انتعاش تدريجى بالاسواق ..

كما ان المودع سيضع امواله التى استردها فى البنوك ليستفيد من العائد الشهرى الذى أستحدث كوعاء ادخارى وايضا من اسعار الفائدة التى طرات عليها عدة تعديلات هى بالقطع فى صالحه والمودع يضمن بذلك عائدا شهريا .. هذه العوائد من محصلتها ستصب فى الاسواق وهو ما يعتبر كفيلا باختفاء حالة الركود تدريجيا ايضا

نضيف الى ذلك أن الركود يمكن أن يحل محله الانتعاش بصورة أوضح اذا ما نجحت الحكومة فى استرداد أموال المصريين العاملين بالكويت والعراق لأن هذه الاموال ايضا سيكون لها نفس مسار أموال المودعين بشركات الاموال فإما أن تأخذ مسارها نحو البنوك ويحصل أصحابها على العائد المنتظم الذى يزيد بدوره من حجم السيولة والقوى الشرائية داخل السوق واما أن تتجه مباشرة إلى

قنواتها الاستهلاكية بما يزيد من الطلب على السلع المتاحة .

ويقول الدكتور **مصطفى السعيد** وزير الاقتصاد الاسبق ان العبرة بالنسبة لكسر حدة الكساد داخل الاسواق بحجم الاموال التى يستردها المودعون فلو قلنا انها مليار ونصف مليار جنيه توزع على اربع سنوات هذا على مستوى شركة الريان بالاضافة إلى مكون الشركات الاخرى التى توزع أيضا على مدى بعيد فهذا معناه أن كمية النقود التى ستصب داخل السوق لن تكون بالحجم الذى يظهر معه انتعاش بالمعنى الذى يتصوره البعض خاصة أن هذا المبلغ فى اجماليه الذى يسترده المودعون يعد متواضعا لو قورن بحجم الانفاق الكلى للدولة وبناء على ذلك فإننى أتوقع أن يحدث انتعاش محدود نتيجة صرف مستحقات المودعين على مستوى بعض الأنشطة

واننى أؤكد أن الكساد ليس مرجعه ما حدث فى شركات توظيف الاموال بقدر ماهو ناتج عن زيادة حجم الطلب عن الانتاج المتاح وأيضا ارتفاع تكلفة السلعة مما أدى الى انفلات الاسعار على نحو جعل المستهلك يحجم هذا الاحجام الملموس على مستوى كافة السلع ..

وبناء عليه فحل مشكلة الريان او غيرها من شركات توظيف الاموال لن يؤدى إلى ظهور انتعاش فى معناه الواسع مالم تكن البداية ممثلة فى تطوير الانتاج ومواجهة ظاهرة التضخم التى تشمل كافة السلع المنتجة محليا دون استثناء ..

المحكمة تسلمت امس توكيلات الريان الموثقة

استمرار سماع الشاهد الثانى اليوم

كتب ـ محمود النوبى :

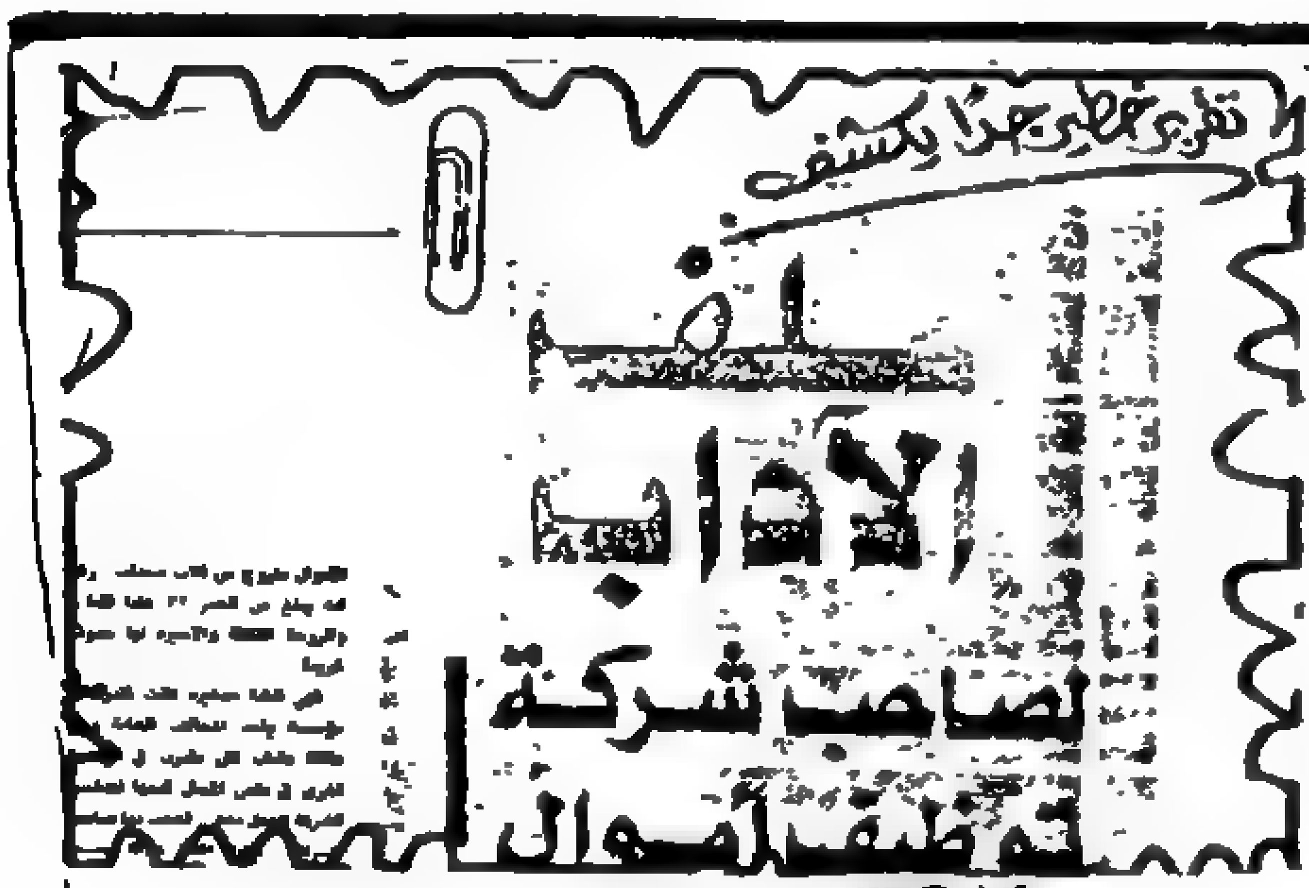
تسلمت امس المحكمة توكيلات ال الريان التى وقعوها لممثل المشترين بعد توثيقها بمامورية الشهر العقارى بمدينة نصر لتحتفظ بها المحكمة حتى يتم ايداع ثمن الصفقة فى البنوك وناقشت المحكمة امس الشاهد الثانى وقررت استمرار سماعه اليوم

وقد استمعت المحكمة لشاهد الاثبات الثانى عبد الحميد محمد ابراهيم مدير قطاع العمليات بهيئة سوق المال الذى استعرض قواعد تعامل الهيئة مع شركات توظيف الاموال وفقا للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ واضاف ان شركة الريان كانت من بين هذه الشركات واكدت تقارير المحاسبين القانونيين ان دفاتر وسجلات ومستندات شركة الريان ناقصة ولاتتفق مع متطلبات القانون وان الهيئة حرصت على عدم التدخل فى اعمال المحاسبين

حل مشكلة الريان


حكايات اقتصادية

مؤامرة شركات توظيف الأموال !


تقرير خطير جدا يكشف

ملف الآداب لصاحب شركة توظيف أموال

نماذج من الحملات التى شوهت كل شركات التوظيف






وفيها إيه يعنى لما نمثل عليكم التقوى وناخد فلوسكم .. ما الدنيا إلا مسرح كبير ..!

كاريكاتير سبق أن نشرته روزاليوسف

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

يفضح فساد السياسات الاقتصادية

الحكومة قادت أكبر حملة لتضليل الرأى العام ثم انكشفت دعاواها الكاذبة

تحقيق

أحمد عز الدين

ربيع شاهين

• اطلقوا عليها اسم شركات تهليب الاموال وتجريف الاموال والكيانات الهلامية ... ووصفوا اصحابها والقائمين عليها بانهم افاقين ومقامرين ولصوص .

• ومن بين هذه الشركات تم اختيار شركة الريان لتكون العبرة والضحية والنموذج الاكثر سوءا فوضعت اموالها تحت الحراسة وجرى اعتقال المسئولين عنها بموجب قانون الطوارىء .. وبدات محاكمة علنية مفتوحة ليس فيها قضاة عدول ... ومثل الادعاء كل من اراد ان ينتقم من الفكرة او من القائمين عليها ... ووجهت كل التهم بدليل او بدون دليل ولم تقتصر على مجال التجارة والاقتصاد بل تعدته الى مجال الاخلاق والاداب وغيره .

لكن حين خرج الأمر من يد الحكومة وتولته الهيئات القضائية اتضح ان المشكلة ليست مستعصية على الحل اذ ظهر أن هناك من يرغب فى شراء اصول شركات الريان مقابل رد جميع اموال المودعين ! فهل يمتلك الريان حقا اصولا تعادل أموال المودعين ام ان المشترين الجدد يتصدقون على الشعب المصرى ؟

وهل كانت الحكومة صادقة ، حين اعلنت ان تدخلها فى عمل شركات التوظيف هدفه مصلحة المواطنين ؟

تضارب التصريحات

.. حتى تكتمل الصورة نعود الى الخلف لاكثر من عامين حيث نجد ان للتصريحات والتقارير الرسمية والصحفية حول شركات توظيف الاموال وخاصة الريان تعترف بوجود اصول كبيرة للريان ولكن ماكان يؤخذ عليها وقتها انها هربت الاموال لاستثمارها فى الخارج . وهى تهمة ليست عقوبتها بالتأكيد تصفية الشركة او اعتقال المسئولين عنها كما أن عملية التهريب هذه ليس من السهل اخضاعها للقانون لان الريان كان يعيد تحويل الاموال التى ترد اليه من الخارج وهذا اجراء سليم من الناحية القانونية .. ونلاحظ انه على كثرة القضايا التى رفعت ضد الريان لم يكن من بينها قضية تتعلق بتهريب الاموال .

وكان لابد من تغيير طريقة الهجوم على الريان فبدأ القول بأن الريان لايملك اصولا لا فى مصر ولا فى الخارج . وتوقف الحديث من ممتلكاته فى الولايات المتحدة وسويسرا والمانيا الغربية وتركيا وقبرص والسعودية وقطر وغيرها ... وبدأ القول بأن الايداعات ضاعت بعد ان وزعت

كارباح فى حين أن الشركات كانت تتعرض للخسارة ! ويبدو ان اسرة الريان شعرت بالمكيدة التي تدبر للايقاع بها فاخفت الوثائق المتعلقة بملكية بعض المشاريع مما زاد من غموض الموقف بعد ان اصمت الحكومة اذنيها عن تصريحات المسئوليه عن الشركة . بأنهم قادرون على رد الأموال وأنهم يستطيعون أعادة الاموال من الخارج .

اتضح ان الحكومة مصممة على هدم هذه الكيانات بصرف النظر عن النتائج التى ستترتب على ذلك وليس سرا ان الحكومة قررت السير فى خطتها رغم التقارير التي حذرت من احتمال قيام موجة من السخط الشعبى .. ولجأت الحكومة الى رفع شعار الحفاظ على حقوق المودعين لتكسبهم الى صفها . كانت الحكومة قد وصلت إلى قناعة مؤداها ان هذه الشركات تشكل خطرا على النظام . ونستشهد هنا بتصريح للرئيس مبارك نشرته مجلة الاهرام الاقتصادى فى ١٩٨٨/٦/٦ يقول فيه « اول شركة لتوظيف الاموال بدأت سنة ١٩٨٠ كانت عاوزة تاخذ خطوط ميكروباصات القاهرة ولما يحب يودى البلد فى داهية يوقفها » والمقصود بذلك شركة الريان ... كذلك فإن وزير الداخلية السابق زكي بدر صرح اكثر من مرة بان الاسلاميين شاركوا فى شركات توظيف الاموال للسيطرة على الاقتصاد المصرى .

الداخلية تشرف

من هذا المنطلق كان التصميم الحكومى على ضرب هذه الشركات مهما كان الثمن . وقد عهدت بهذه المهمة الى وزارة الداخلية وليس الى وزارة الاقتصاد كما يقول المنطق . ومتى كانت حكومتنا تعمل بالمنطق ؟

وتتحدث مجلة روزاليوسف فى ٨٨/٦/٢٧ عن تقرير امنى معروض على رئيس الوزراء اعدته احدى الجهات الامنية حول القانون الجديد لتلقى الاموال ويرى التقرير أن القانون الجديد لايوجد به ثغرات وأن بنوده قد احكمت الزمام من جميع الجهات على اصحاب هذه الشركات ... والاهم من ذلك انه كشف احتيال بعضهم حينما كانوا يدفعون الارباح من اصل الودائع ثم يتولى التقرير الامنى تفسير اسباب قيام هذه الشركات والاقبال الشعبى عليها ويوصى الحكومة بايجاد حل لصغار المدخرين بتدبير الاوعية الادخارية لهم .

فرجال الشرطة هم الذين يحكمون على الجوانب الاقتصادية الفنية فى قانون تلقى الاموال ويرون انه لا توجد به ثغرات !

وهم الذين يوصون باتخاذ اجراءات اقتصادية معينة ... ولا ندرى اين كان خبراء الاقتصادى فى ذلك الوقت حتى يحل رجال الشرطة محلهم ؟ !

والآن وقد اقتربت المشكلة التى ارقت حياة مئات الالوف من المصريين من الحل ؟ ماذا يقول خبراء الاقتصاد وماهو راى وكيل المشترين لشركات الريان .

د . عبد الحميد الغزالى استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ورئيس مركز الاقتصاد الاسلامى يؤكد ان مايحدث الان مع شركات توظيف الاموال والنهاية السعيدة بردها جميع حقوق المودعين لديها يؤكد ان القاهرة قد تم ضربها بلا هوادة وبقصد تصفيتها دون دراسة او اعتبار للمصلحة العامة او مصلحة احد من الاطراف او حتى مصلحة الاقتصاد المصرية وان كل ماقيل وتردد حولها لايعد كونه حملة شرسة لم تؤيدها او تدعمها اية حقائق تذكر ...

ويضيف د . الغزالى وكانت النتيجة ان وصلنا من جراء هذه الحملة الغاشمة الى كارثة وتوقفت تلك الوحدات الاقتصادية الكبرى عن العمل لاكثر من عامين مما ادى الى تبديد جزء كبير من مواردها دون استخدام ودون تنمية للاقتصاد المصرى الذى يعد فى امس الحاجة الى تلك الموارد .

ورغم هذا التوقف لتلك الاصول والذى يكفى لاشهار افلاس اى شركة عملاقة او بنك كبير ضمان البنوك العشرة الكبار ـ ذلك ان الاعتبار الاول فى المجالات المالية والاقتصادية هو عنصر الثقة .

ويقول : رغم ماحدث من ضربات وهجمات شرسة ضد شركات التوظيف وعلى راسها الريان تطالعنا اخبار مؤكدة توضح وتعترف بأن اصول الريان الحالية تتجاوز مستحقات المودعين لديها وكذا الموقف بالنسبة لشركات توظيف الأموال الاخرى ... هذا رغم مضى وقت طويل من خضوع هذه الاصول بعمليات تبديد وتدمير بوسائل مختلفة ... مما يؤكد على ان كثير مما قيل ويتردد من شائعات مغرضة حول هذه الظاهرة لا أساس له من الصحة ... وفيه شاهد على اننا اضعنا خيرا وفرصة حقيقية للتنمية وبدونا لوعية ادخارية واستثمارية جديدة كان الاقتصاد المصرى بحاجة شديدة اليها بسبب تطرفات وممارسات غير مدروسة او مسئولة .

وعما اشيع بشأن تلك الشركات من بعض الاخطاء فى الممارسات وقال انه حتى ولو سلمنا بذلك ورغم عدم توافر البيانات الحقيقية لهذه الاخطاء بصحتها من عدمه فان الطائفة فى

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

مجملها ما كان يجب ان تفرض مجال لمثل هذه الضربة القاتلة المدمرة مما الحق أسوأ العواقب وأبلغ الاضرار بـالاف الاسر المصرية والاقتصاد الوطني ... لم يكن التدخل للعلاج والتقويم والتصحيح ولكن مثله كالدابة التي قتلت صاحبها .

وعما اذا كانت الأصول الحالية للريان تغطي او تساوى قيمة العرض ، وما تردد بشأن المشترين وميولهم الدينية حرصا على التجربة التي حملت شعارا اسلاميا ... قال د . الغزالي : هذا ليس صحيحا وتساءل : هل هناك اناس عقلاء يقدمون هذا المبلغ والعرض الساحر المثير في مقابل لاشيء ... والا اذا كان بعد دراسة وافية مستفيضة ولانهم خلصوا الى ضخامة الاصول بما تتجاوز قيمتها العرض الذى تقدموا به ومن ثم بانه في نواحي المال لا مجال للمجاملات وكلها عمليات تخضع للحساب الاقتصادى الرشيد .

واكد ان الحكومة لم يكن بمقدرتها ـ ولا كان بنيتها ـ تسوية المشكلة وحلها دون هذا العرض الا بواسطة قسمة الغرماء ذلك ان مؤسساتها قطعت دون دراسة حقيقية جادة بأن الاصول لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه وهذا يعني فقدانها المعلومات الصحيحة حول القضية ومن ثم ارتكبت افعالا مدمرة وقاتلة ضد الشركات ...

في ذات الاطار يؤكد د . حسين شحاته الاستاذ بجامعة الازهر ان ما انتهت اليه ازمة شركة الريان يقطع بانها كانت جادة ولديها من الاصول مايكفي لسداد قيمة الودائع وان ما اثير حولها من افتراءات اغلبها لا اساس لها من الصحة .. إضافة إلى ذلك ان المشترى اصحاب العرض مطمئنون تماما من ان الاصول سوف تغطي المبلغ المعروض كثمن لها ... ومن ثم فلا مجال لاية ادعاءات حول جوانب او روابط دينية ... ولا تعاطف ولا علاقات مع آل الريان فالامور الاقتصادية المالية لا تعرف شيئا من ذلك ...

ويقول د . حسين شحاته : ان الحكومة اعترفت بذلك وانها تسرعت في التحفظ على اصول وممتلكات الريان ولو كانت تمهلت بعض الوقت لما وقعت تلك الكارثة .

وعما اذا كان من الممكن تسوية مشكلة الريان قبل هذا العرض او دونه.. قال انه لم يكن ذلك ممكنا لاحد منعا للحرج من الجهات المعنية ، وعدم توافر السيولة اللازمة لتغطية قمة الاصول .

اضاف . ولم يكن امام الحكومة سوى هذا الحل ... لان غيره من الحلول كان سيسبب لها حرجا شديدا لعوامل عديدة تكشف الفشل الادارى لدى اجهزتها مما ادى الى وقوع تلك النكبة الاقتائية ...

يضاف الى ذلك انه بينما تقوم الحكومة بـ « خصخصة » القطاع العام فلم يكن معقولا ان تقوم بتحويل الريان او شركات التوظيف وهى شركات خاصة الى قطاع عام ... واكد اخيرا ان نجاح هذا العرض يعبر عن موقف اقتصادى قوى للشركات وان اصولها وموجوداتها تفوق بكثير العرض المقدم من المشترين .

في ذات الوقت رفض رشاد نبيه وكيل المشترين التعليق على بعض النقاط الهامة استنادا الى حساسية موقفه خاصة مايتعلق بقيمة الاصول وعما اذا كانت تغطي المبلغ المقدم من عدمه .

يذكر انه كان قد اعلن مرارا امام المحكمة قبل توقيع عقد بيع الاصول للمشترين السبعة ـ ان قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ صدر بغرض اجهاضه وقتل شركات توظيف الاموال ومن ثم القضاء عليها كتجربة اسلامية وليدة في مجال استثمار وتنمية المال .

واكد ان الحملة الاعلامية التي تلت إصدار القانون وضرب الشركات لم تكن سوى بمثابة خدمة لمخططات غربية رات في التجربة زعزعة لنفوذها وتسللها داخل الاقتصاد والمؤسسات المصرية وربطها بالغرب ، وذلك بعد نجاح تلك الشركات في سحب البساط من تحت اقدام البنوك الربوية التي هي عماد الاقتصاد الغربي وكما كشف رشاد نبيه أنه بعد أن حاصر رئيس هيئة سوق المال بالاسئلة اعترف الاخير بأن موقف الشركة كان جادا وانه كان بامكانها الاستمرار وتوفيق اوضاعها اذا اتيح لها الاستفادة من مهلة العام التالي لصدور اللائحة التنفيذية بالقانون غير ان الهيئة لم تتلق اخطارات او اوراق بذلك من الجهة التي وضعت يدها على اصول ومستندات الشركة .... !

ان معالجة الحكومة او بمعنى اصح سوء معالجة الحكومة لقضية توظيف الاموال هو اكبر فضيحة اقتصادية مصر في تاريخها المعاصر ... ومازالت اثارها تتوالى وكان اخرها ماتكشف بعد الغزو العراقي للكويت حيث اتضح ان المصريين اودعوا ١٣ مليار دولار في بنوك الكويت بعد ان امتنعوا عن تحويلها لمصر .

ومع ذلك فمازال عند الحكومة بقية من حياء لتفاخر بانجازاتها الاقتصادية وتدعو الشعب لانتخابات مرشحيها ! ؟

غرفة عمليات لاعداد شيكات مودعى الريان

كتب ربيع شاهين :

فى إطار الجهود المكثفة الخاصة باعداد شيكات مودعى الريان ، تم تشكيل غرفة عمليات تحت اشراف المهندس عماد خليل رئيس اللجان الهندسية لمشروعات واصول الريان ، والمستشار محمود خالد المحامى والمستشار القانونى للمشترين ، وتبحث الغرفة مع المستشار سامر درويش إجراءات اعداد الكشوف والبيانات التفصيلية الخاصة بمستحقات المودعين تمهيدا لتحرير الشيكات بمستحقات كل مودع .

من ناحية أخرى اكد النائب العام المستشار بدر المنياوى «للشعب» ان النيابة كان يحدوها الأمل فى اقناع المشترين برد أموال المودعين بنفس عملة الايداع ، الا انهم تمسكوا بالرد بالجنيه المصرى على اساس ان البائعين والمشترين مصريون وان عملية البيع تجرى على أرض مصر .

اضاف النائب العام ان الصفقة كلها كان يمكن ان تفشل بسبب هذه النقطة حيث ان القانون ينص على السداد بذات عملة الايداع ، الا ان النيابه رأت أنه لابد من تذليل تلك العقبة خاصة وان النيابة لم يكن امامها فى حالة فشل الصفقة الا بيع الاصول والممتلكات بالجنيه المصرى ورد الأموال ايضا بالجنيه المصرى !

واكد المستشار سامر درويش المحامى العام الأول ومدير ادارة التحفظ ان النيابة لايهمها معرفة المشترين بقدر ما يهمها مصلحة المودعين ورد أموالهم !

أولاد البلد

يا ريان : البس على الموضة ! !

في يقيني ان العلمانيين تلقوا ضربة ساحقة في الايام الماضية ، التطورات التي حدثت في قضية الريان اسعدت أولاد البلد وفضحت الكارهين للاسلام . كانوا قد شنوا حملة شعواء على شركات توظيف الاموال كلها . وعملوا على هدم هذه الفكرة الإسلامية من اساسها . الريان بالذات تعرض لهجوم ضار قذفوه بكل ما يخطر على بالهم من اتهامات . ونال التحالف الاسلامي سهام عديدة في هذه المعركة بحجة انه يدافع عن شركات توظيف الاموال .

وقد ساهمت اجهزة الدولة في هذه الحملة المتعصبة وعلى راسها وزارة الداخلية وهيئة سوق المال برئاسة الدكتور محمد فتح النور الشهير بلسندة طلى الثورة لمعارضته كل مشروع ناجح

ونجحت الحملة الحكومية العلمانية . وصدرت قوانين تهدم شركات توظيف الأموال على رؤوس اصحابها والمودعين بها .

وكانت وجهة نظر التحالف الإسلامي معروفة ومحددة .نعم هناك اخطاء في شركات توظيف الاموال ، ولكنها لاينبغي ان تعالج بالقضاء على الفكرة من اساسها ، بل بتنظيم العمل فيها . والتدخل الحكومي كان غرضه البطش بهذه الشركات . بدلا من ان يكون هدفه الاساسي الحفاظ على اموال المودعين بها .

والشعب في بلادي ذكي وفاهم . ادرك اولاد البلد منذ اللحظة الأولى ان الحملة الشعواء ضد شركات توظيف الأموال فيها مبالغة وتعصب مقيت ضد الإسلام . ورأينا عجبا .. كل العلمانيين اجتمعوا في سلة واحدة لأول مرة .. اهل اليمين والمليونيرات مع الشيوعيين !! انصار الانفتاح مع مؤيدي الاشتراكية . المنحازون لامريكا مع اليسارية . الغرب مع الشرق !! كل هؤلاء تجمعوا لأن شركات توظيف الأموال ليست عصرية . بل فيها الكثير من المظاهر الاسلامية . لو كان الريان يلبس على الموضة بدلا من جلبابه الأبيض . حليق اللحية بدلا من ذقنه الطويلة يتكلم بلغة اجنبية ومن انصار الخواجات ، لخفت بالتاكيد الحملة التي تعرض لها ! ! والناس تتساءل في كل مكان كيف يوصم الريان بكل هذا السيل من الاتهامات ثم تتم صفقة ضخمة لشراء ممتلكاته ؟ كيف تقدر هيئة سوق المال اصول الريان بـ ٣٠٠ مليون جنيه فقط ثم يدفع المشترون ما يزيد على ١٥٠٠ مليون جنيه تخصص لسداد اموال المودعين البالغ عددهم ١٧٨ الف شخص الاجابة واضحة .. اتهامات العلمانيين والارقام الحكومية اى كلام ! ! فيها حقد وتعصب وابعد ما تكون عن مصلحة مصر والناس الغلابين ! !

تحية وإكبار من اولاد البلد لممثل المشترين المحامي النابه محمد رشاد نبيه . ولاعضاء المحكمة ورئيسها الدكتور محمد حسني عبد اللطيف . لتتم امل الناس والبلد في سداد اموال المودعين ان شاء الله ولو كره الحاقدون والعلمانيون .

محمد عبد القدوس

التحفظ على أموال صاحب شركة

لتوقفه عن سداد ١,٥ مليون جنيه لـ ٦ بنوك

كتبت / الهام شرشر :

اصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى قرارا بمنع سمير الصلوى عوف صاحب شركة تجارية من التصرف فى أمواله العقارية والمنقولة وادارتها .

وكانت تحقيقات المستشار مدحت العطار باشراف المستشار عبد المعز احمد مدير مكتب التحقيقات بالجهاز قد اسفرت عن حصول صاحب الشركة على مبالغ تزيد على الـ ١٠٠ الف جنيه من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

كما تبين أن مديونية المذكور لدى بنوك الاهلى المصرى ومصر ببورسعيد والاعتماد والتجارة وعمان المحدود تصل الى مليون و ١٩٦ الف جنيه و ٨٧٥ الف دولار .

وكانت بعض هذه البنوك قد حصلت على احكام من محاكم الجنح ضده لاعطائهم شيكات بدون رصيد ولكنهم لم يتمكنوا من تنفيذ هذه الاحكام .

وقد شكل المستشار محمود ابو العلا مساعد المدعى العام الاشتراكى ومدير ادارة الاموال المتحفظ عليها ٢٠ لجنة للتحفظ على أموال المذكور فى محافظات القاهرة والجيزة والاسماعيلية وبورسعيد والاسكندرية .

وقد تبين لهذه اللجان ان المذكور يمتلك ٣٠ فدانا ومزرعة دواجن ومصنع نسيج وشركة تجارية وفيلا بمحافظة الاسماعيلية .

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

وجهة نظر

هل من مجيب .. ؟

نشرت احدى الصحف خبرا عن الاجراءات التي تتخذها السلطات المصرية لاعادة هدى عبدالمنعم صاحبة شركة (هيديكو مصر) والتي اصطلح على تسميتها (بالمرأة الحديدية) . وكانت قد هربت من مصر منذ ثلاث سنوات مع اولادها . بعد ان استولت على ٢٨ مليون جنيه قروضا بدون ضمانات من البنوك . بالاضافة الى ١٢ مليونا اخرى من المواطنين .

وذكر نفس الخبر ان المرأة الحديدية . غادرت مصر من احد الموانى البحرية . بجوازات سفر سليمة . بمساعدة بعض الموظفين والاهم افلاتها بهذه الثروة الطائلة ـ اربعين مليونا من الجنيهات ؟ رغم صدور قرار بمنعها من السفر .

وهل يكفي ـ حسابا وعقابا لمن ساعدوها ـ انهم قدموا . استقالاتهم .. وتساؤلي هنا ياتي من منطلق حرصي على تاكيد ما اعلنه الرئيس مبارك في اكثر من مناسبة من انه لااحد فوق المساءلة . وان الكل امام القانون سواء .

ثم هناك ايضا المسئولون الكبار في البنوك . والذين وافقوا على الاقراض بهذه المبالغ الطائلة ـ وبدون فوائد ـ وهم لابد ان يكونوا كبارا . لان صغار الموظفين لايملكون هذه السلطة .

ماذا تم بشانهم . وهل تم حساب واحد منهم . وقد اضاعوا على الدولة كل هذه الاموال ؟ والجميع يعلم مايمكن ان يتعرض له موظف اذا طلب قرضا في حدود مرتب شهر مثلا .

هذه التساؤلات كلها تدور في اذهان الناس وقد تكون لها اجابات مقنعة لكنها لا تجد من احد جوابا حتى الآن .. فهل من مجيب ؟

محمود سامى

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٠

ساهر درويش مدير ادارة التحفظ لآخر ساعة

رد أموال المودعين فور ايداع الثمن بالبنوك

آخر موعد للمشترين لدفع قيمة صفقة الريان

● علاء الدين مصطفى

● بعد التوقيع على عقد الوعد بالبيع لاصول وممتلكات الريان لممثل المشترين محمد رشاد نبيه المحامي ، امام محكمة جنايات الجيزة مؤخرا ، ثارت تساؤلات عديدة لدى المودعين بشركات الريان : متى سيتم وصول ثمن الصفقة وتخصيصها لصالح المودعين ؟ وكيف سيتم صرف الايداعات ؟ وهل سيتم صرفها بدفعة واحدة ام على اقساط ؟ وما الفترة الزمنية التي تستغرقها عمليات الصرف بما يحفظ كرامة المودعين ؟ وماهي الجهة التي ستتولى الصرف ؟ واخيرا ما مصير آل الريان بعد وصول ثمن الصفقة وتخصيصها لصالح المودعين ؟

التقت « آخر ساعة » مع المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام حيث اكد انه بالتوقيع على عقد الوعد بالبيع تكون قد انتهت المرحلة الأولى من مراحل رد اموال المودعين بشركات الريان .. حيث ان مضمون العقد هو بيع كافة الأصول المملوكة لاشخاص وشركات الريان مقابل مبلغ قدره مليار و ٥٤٤ مليون جنيه . هذا المبلغ يمثل حقوق المودعين . وفقا لما انتهى اليه تقرير المحاسبين القانونيين ..

مراجعة حسابات المودعين

● ما المدة التي تستغرقها رد اموال المودعين ؟

قال المستشار ساهر درويش :

لابد ان نوضح ان رد الاموال بالنسبة لمودعي الريان مرهون بتحويل ثمن الصفقة من الخارج وتخصيصها لصالح مودعي شركات الريان .. وايداع الثمن من جانب المشترين له مهلة تنتهي في ٣١ مارس ١٩٩١ ، وهذه مسالة يجب ان تكون واضحة للجميع .. وإذا ما قام المشترون بايداع المبلغ قبل هذا الموعد ، ولو تم هذا من خلال هذا الشهر مثلا ، سنبدا فورا في اجراءات رد اموال المودعين ، فالرد لا يتم إلا بعد ايداع ثمن الصفقة .. وهناك نية لدعوة المودعين لمراجعة حساباتهم خلال هذه المدة ، والتاكد من حقيقة تلك الحسابات .. وحين يتم الانتهاء من هذه الترتيبات سيعلن عنها في حينها .. خلال هذه الفترة وحتى ٣١ مارس ١٩٩١ القادم ..

وسوف نعلن عن جدول زمني لمراجعة حسابات المودعين كل شخص على حدة ، هذا الجدول سيراعي الا يحدث تزاحم على شبابيك الصرف ، حفظا لكرامة المودعين ، وفور ان ينتهي المودع من الاقتناع بحسابه ، يوقع بصحته ، وستكون هذه البيانات ، هي اساس الشيكات التي تحرر لصالح المودعين وتسلم اليهم وفقا لجدول زمني آخر بعد ايداع الثمن ..

● لماذا تقرر ان يكون التوقيع على عقد بيع اصول وممتلكات آل الريان ثلاثي الأطراف ؟

— العقد يكون دائما بين بائع ومشتر .. والاشياء المباعة (اصول وممتلكات الريان) تحت يد النيابة ومتحفظ عليها .. تدخل النيابة كطرف ثالث في عقد الوعد بالبيع هدفه فقط انه إذا تم الوفاء بالثمن يرفع التحفظ . فالنيابة ليست طرفا في الالتزامات المترتبة على هذا العقد . هي طرف باعتبارها متحفظة على الممتلكات .. وإذا تم ايداع الثمن يرفع التحفظ ، لكن لا دخل لها بالتزامات البائع او المشتري .

الرد دفعة واحدة

● من الجهة التي ستتولى رد اموال المودعين الريان ام النيابة ام المشترون ؟

قال المستشار ساهر درويش .

— هذه المسالة مازالت محل بحث .. وطبقا للعقد وكيل المشترين هو الذي سيتولى رد الاموال

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٠

تحت اشراف النيابة . ولكن التفصيلات مازالت محل بحث إلى الآن ..

وهذا لن يتم إلا إذا اودع الثمن . وايداع الثمن سيتم بشروط لكى ترفع التحفظ .. وهو لن يودع الثمن فى بنوك ، ويخصص لصالح المودعين ، ولا سبيل لاحد عليه . إذا تم هذا ترفع النيابة التحفظ .. اما تفاصيل الرد ستتم بعد الايداع ..

● هل سيتم الرد بالنسبة للايداعات دفعة واحدة ام على اقساط ؟

— رد الاموال سيتم دفعة واحدة .. لان ثمن الصفقة سيتم ايداعه دفعة واحدة .. وحين يتم ايداعه لصالح المودعين .. سيتم رد ايداعات كل مودع طبقا لما يتم التوصل اليه بشان مراجعة حسابه واقتناعه به وتوقيعه بصحته ..

هناك فقط مسالة ترتيبات بهدف تنظيم عملية الرد وفقا لبرنامج زمنى .. وهذا البرنامج لن يفضل فيه شخص على اخر .. وهذا سيتم وفقا لترتيب مسلسل الحسابات .. فعلى سبيل المثال سيتم فى يوم معين الرد لالف او الفى مودع .. وفى اليوم التالى سيتم الرد للالفين التاليين وفقا لتسلسل ارقام حسابات المودعين . وهذا بهدف الحفاظ على كرامة المودعين وحسن معاملتهم .. ويتسلم كل مودع حسابه ووديعته دون ارتباك او تزاحم .. ونحن حين نقول انه سيتم الصرف لالفى مودع كل يوم على عشرين شباكا مثلا ، يعنى مائة مودع على كل شباك .. وخلال ٣ ساعات او اكثر ينتهى الصرف ..

● بالنسبة لرد الايداعات بالعملات الاجنبية ابدى المشترون استعدادهم للرد بالعملة الاجنبية على ان يكون ذلك على اربع سنوات فما حقيقة ذلك ؟ وما موقف النيابة من هذا العرض ؟

قال المستشار ماهر درويش :

— هذا العرض تم طرحه بعد توقيع عقد الوعد بالبيع امام المحكمة .. حيث ابدى ممثل المشترين استعداده لمن يطالب برد ايداعاته بالعملات الاجنبية . ان يتم الرد ولكن على اربع سنوات مثل الشركات الاخرى .. والنيابة لا تستطيع ان تبدى رايها فى هذا العرض لانه لم يتم تقديم طلب مكتوب فى بهذا المضمون .. وكون ان هذا قيل امام المحكمة ليس للنيابة تعليق عليه .. فهذا العرض ذكر امام المحكمة ردا على طلبات قدمت من المحامين بالحق المدنى فى استرداد ايداعاتهم لدى الريان بالنقد الاجنبى بنفس نوع العملة .. وإذا تم تقديم طلب بهذا العرض إلى النيابة فى هذه الحالة يمكننى ان اتولى بحثه والرد عليه ..

● فى حالة ايداع الثمن ورد الايداعات لاصحابها ، ما موقف آل الريان بعد ذلك ؟

— هذه المسالة متروكة طبقا للقانون للمحكمة .. ولا تعليق لنا على ذلك .. ولكن يمكن ايضاح ان سبب عقد البيع هو رغبة الريان فى الاستفادة من نص المادة ٢١ من القانون ١٤٦ والتى تفيد انه إذا تم رد اموال المودعين يجوز الاعفاء من العقوبة . وهذه مسالة متروكة للمحكمة ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٠

تطورات قضية الريان

● الزام هيئة سوق المال بتقديم أوراق شركات السعد والشريف

● قررت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار حسنى عبداللطيف . والتى تنظر قضية الريان . الزام هيئة سوق المال . بتقديم صور معتمدة من اوراق توفيق الاوضاع بكل من شركات الأموال الثلاث السعد والشريف والوفاء والتى وافقت هيئة سوق المال على توفيق اوضاعها . تم ذلك خلال مناقشة الشاهد الأول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ..

وقد واصل دفاع الريان مناقشة الدكتور فج النور والذى تقرر الاكتفاء بما قدمه من ردود على مدار فى الجلسات الماضية .. حيث اكد الدكتور فج النور ان شركتى الريان لتوظيف الأموال والريان للمعاملات المالية لم تضع تحت تصرف المحاسبين القانونيين الدفاتر والبيانات والمستندات التى يتطلبها القانون كما تنص بذلك المادة ٦٤ للائحته التنفيذية .. وهنا تم ابلاغ النيابة بالمخالفات التى وردت فى تقرير المحاسبين القانونيين .. بالاضافة إلى تكشف وجود اخطاء جسيمة باعمال الشركة .. وقرر ان ابلاغه النيابة كان بسبب عدم استطاعة المحاسبين القانونيين الحصول على مستندات الشركة ..

وقال الدكتور فج النور

والأوراق التى تقدم بها احمد الريان لتوفيق الأوضاع لم تتضمن مستندا واحدا يعتد به .. حيث لم تتضمن المركز المالى الذى يتطلبه القانون .. او تقريرا عن المركز المالى المعتمد من المحاسبين ..

ومن خلال اللجان التى اوفدتها هيئة سوق المال بعد استئذان رئيس شركة الريان ، وجدت اللجان أن هناك تداخلا بين اعمال شركة الريان لتوظيف الأموال وشركة الريان للمعاملات المالية فى اوراق الشركتين والدفاتر ..

وقال الدكتور فج النور ان العمل فى مجال توظيف الأموال مخالف للقانون بحكم قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى قبل صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ .. وقد سبق لهيئة سوق المال ان لفتت نظر شركتى الريان والشركات الاخرى العاملة فى مجال تلقى الأموال بضرورة الترخيص من خلال اللقاءات التى تمت مع رؤساء هذه الشركات .. وخلال عام ١٩٨٦ تم احالة عدد كبير من القضايا إلى النيابة ..

وقد بنى دفاع الريان وجهة نظره ان هيئة سوق المال تسرعت بابلاغ النيابة ضد الريان دون ان تتأكد بنفسها ، فور اخطار المحاسبين القانونيين للهيئة بوجود اخطاء جسيمة فى شركة الريان .

ولقد اكد الدكتور فج النور ان تقرير المحاسبين القانونيين التى وردت للهيئة افادت وجود اخطاء فى عمل شركتى الريان ، وعدم وجود مستندات ، وعدم انتظام الدفاتر .. كما انهم واجهوا مشاكل مع الشركتين وعدم تعاون المسئولين فيها فى امدادهم بالبيانات والمعلومات . وبالتالى لم يستطيعوا اعتماد المركز المالى .. كما ان دراسة المركز المالى واعداد تقرير عنه مسئولية المحاسبين القانونيين طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية ولذلك تم ابلاغ النيابة ..

وبعد انتهاء الدفاع من مناقشة الشاهد طلب دفاع الريان الزام هيئة سوق المال بتقديم صورة معتمدة من واقع ملفات شركات السعد والشريف والوفاء . والتى وافقت هيئة سوق المال على توفيق اوضاعها .. كما طالب احمد الريان من داخل القفص سرعة تقديم هذه الأوراق حتى يتكشف لعدالة المحكمة التعنت والظلم الذى مارسته الهيئة مع شركات الريان ..

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٠

كيف تستعيد أموالك من الريان ؟

تحديد حق كل مودع ١٠ نوفمبر والصرف أول ابريل

بدأ العد التنازلي لانفراج أزمة الريان التي ظلت معلقة لاكثر من ثلاث سنوات فقد فيها ١٨٧ ألف مودع الامل في إسترداد إيداعاتهم التي بلغت أكثر من مليار ونصف مليار جنيه .. فبعد أيام . أو على وجه التحديد يوم ١٠ نوفمبر الحالي تبدأ اجراءات تحديد حق كل مودع في شركات الريان طبقا لجدول زمني يستغرق إعداده ثلاثة شهور هي نوفمبر وديسمبر ويناير ١٩٩١ يتم صرفها للمودعين ابتداء من شهر ابريل القادم .. وذلك طبقا للمراحل الاتية :

● سيتم الاعلان في الصحف عن دعوة المودعين للتوجه لمقر شركة الريان ومع كل منهم المستندات والايصالات المثبتة للايداعات ليقوم المحاسبون بقيد حساب كل عميل في الكمبيوتر ويوقع كل عميل بصحة حسابه وبعدها يتم إعداد كشوف تسلم الى البنوك التي تتولى عملية الصرف من واقع بيانات الكمبيوتر .

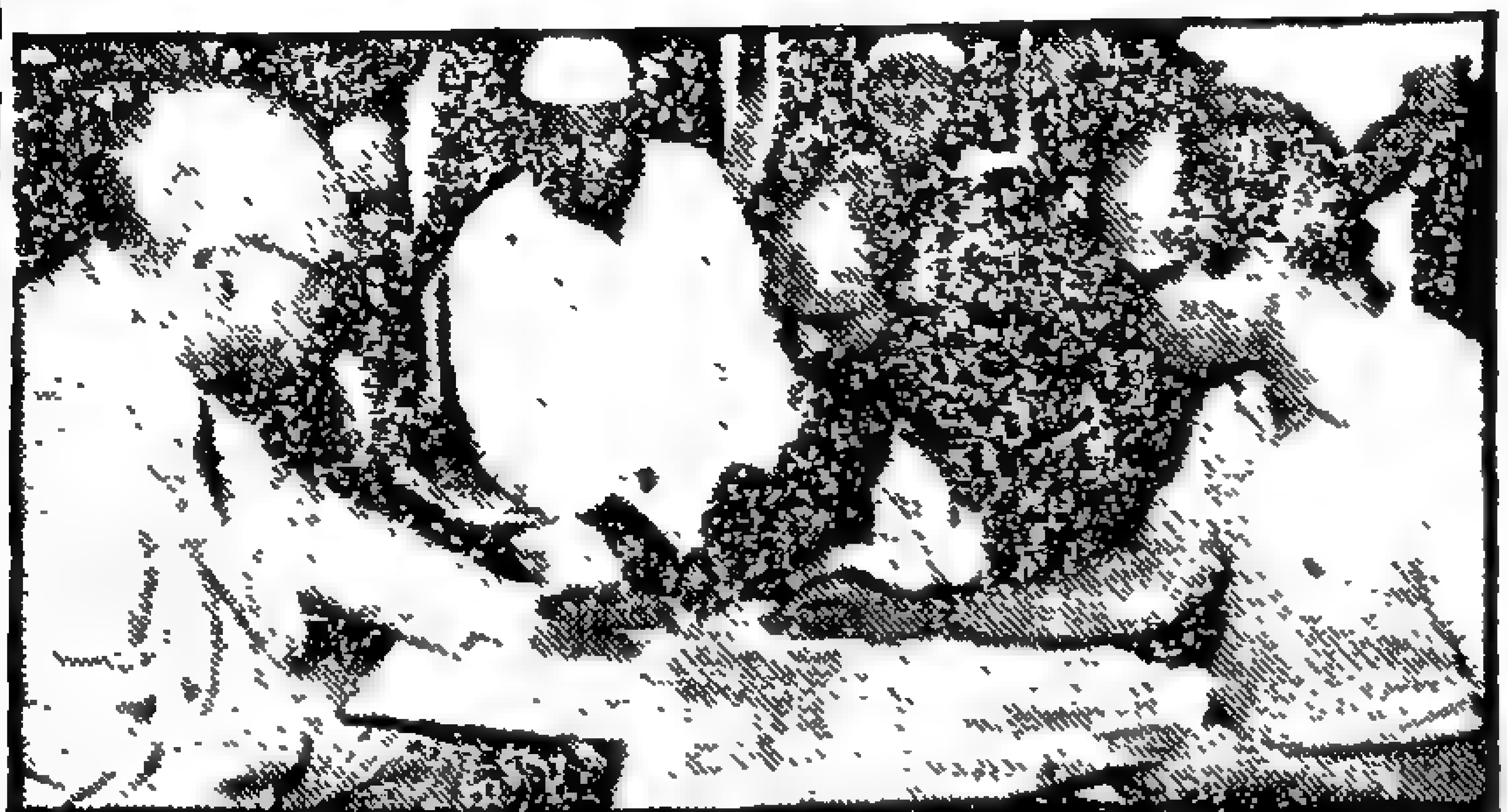
● المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ العقد تبدا في اول فبراير حيث يتم تحرير الشيكات للمودعين وهي كما سبق بمعدل الفي شيك يوميا .

● المرحلة الثالثة تبدا إعتبارا من أول مارس حيث يتم تسليم شيكات للمودعين للبنوك لتحديد تواريخ الصرف لكل شيك وتحديد البنك أو فرعه الذي سيصرف منه المودع مبلغه

● اما المرحلة الرابعة وهي التي تبدا من أول ابريل القادم فخلالها يتوجه المودعون إلى مقر شركة الريان يتسلم كل منهم الشيك الخاص به محددا به اسم البنك وتاريخ الصرف .

سألت ممثل المشترين محمد رشاد نبيه المحامي : متى يقوم المشترون بايداع ثمن الصفقة ؟

● ● قال لاأستطيع أن أحدد يوما لايداع الثمن لكن هناك حدا اقصى لتاريخ إيداع الثمن وهو ٣١ مارس القادم والثمن سيودع في أحد البنوك الاستثمارية التي تتعامل بالنقد الاجنبي وعند الصرف سيتم تحويل مايوازي الشيكات إلى البنوك الخمسة التي هي هذه المهمة وهي مصر والاهلي والقاهرة والاسكندرية وبنك التنمية الوطنية .. كل بنك حسب إمكاناته في الصرف وقوته البشرية



المتهمون الثلاثة يوقعون على توكيل البيع أمام ممثل الشهر العقاري بالمحكمة .

رشاد نبيه :

أحد المشترين حضر توقيع العقد سراً

حديث أجراه

قدري عزب

(إيداعات النقد الاجنبي)

قلت أعلنت أمام المحكمة في جلسة ٢٦ مايو الماضي أن من أودع في شركة الريان بالنقد الاجنبي فسيتم رد إيداعاته بنفس العملة .. وفي جلسة ٢١ أكتوبر الماضي أعلنت أن من أودع بالنقد الاجنبي فسيتم رد أمواله بالجنيه المصري .. فلماذا ؟!

● ● قال : أنا لست صاحب قرار في هذا الامر .. أحمد الريان مقدم للمحاكمة بتهمة عدم رد أموال المودعين البالغ مقدارها مليار و٥٤٤ مليون جنيه وكسور .. وحتى يستفيد أحمد الريان من الاعفاء من الاتهام وتجنب الحكم عليه في هذه التهمة فلابد أن يرد المبلغ الذي قدم للمحاكمة على اساسه .. وهو عندما قدم للمحاكمة لم يقدم بوصف الاتهام بانه لم يرد ماحصله بالدولار أو الاسترليني لكن قرار الاتهام الذي قدم على أساسه للمحاكمة هو عدم رد مليار و ٥٤٤ مليون وكسور جنيه مصري وليس عدم الرد بالاسترليني أو الدولار

: قلت : أليس ثمن الصفقة - وهو من مشترين يعملون بالخارج - سيدفع بالنقد الاجنبي ؟!

● ● قال : الصفقة صحيح ستتم بالنقد الاجنبي لكن شركات الريان اليوم في حكم الشركات المفلسة والحكومة هي التي تبيع هذه الشركات ومن حصيلة البيع ترد أموال المودعين ..

ثانيا : عندما يبيع مصري عقارا أو شركة لمصري في مصر فان البيع يتم بالعملة المصرية وهي عملة البلد ثم ان الصفقة هي رسالة إنتماء لمصر يقدمها مصريون لتفريج الازمة التي تعرض لها اخوانهم المودعون ..

ثالثا : أحمد الريان هو الملزم برد الايداعات بالنقد الاجنبي إذا كانت هذه الايداعات بالنقد الاجنبي . لكن أنا

كمشتر ادفع بالجنيه المصرى .

قلت : متى يكشف عن شخصية المشترين ؟

● ● قال في اليوم الذى يودع فيه ثمن الصفقة فى البنوك

قلت قبل توقيع الصفقة رفضت الاعلان عن المشترين خوفا من أن يقوم البعض بعرقلة الصفقة. الان وقد تمت الصفقة .. لماذا الاصرار على إخفاء شخصياتهم ؟!

● ● قال : الصفقة تتم عندما تجهز الفلوس وتدخل مصر .. فهى طالما خارج مصر فهناك من يتربص بالصفقة لضربها رغم توقيع الاطراف عليها لكن إذا جاء ثمن الصفقة ودخل مصر فانها ستكون فى الحماية .

قلت : أموال الريان التى تستثمر فى الولايات المتحدة وأوروبا .. هل دخلت ضمن الصفقة ..؟

● ● قال : ليس للريان فى الولايات المتحدة أو أوربا أو الدول العربية سوى ثلاث شركات فقط .. ورأس مال أكبر شركة منها لايزيد عن مائة ألف دولار .. والحكومة المصرية لاتعلم شيئا عن هذه الشركات .

قلت : بالنسبة للقضايا المرفوعة أمام محكمة جنح مستأنف بولاق الدكرور بموجب الشيكات الصادرة من شركة الريان للمودعين .. كيف سيتم التصرف فيها ؟!

● ● قال : هذه الشيكات وصل عددها إلى اكثر من مائتى شيك قيمتها أكثر من عشرة ملايين جنيه . وقد تعهدت أمام المحكمة يوم الاثنين الماضى بسداد هذه الشيكات وتأجلت الجلسة إلى يوم ٢٤ ديسمبر القادم لهذا الغرض .

قلت : أليس من الظلم أن يتحمل المودعون الخصم من المبالغ التى أودعوها بعد ثلاث سنوات عاشوا فيها على أعصابهم ؟!

● ● قال : هذه ليست وظيفتى .. أنا مشترى أدفع ثمن الصفقة والحكومة هى التى توزع .. ثم هناك أمر اخر المودعون عندما أودعوا أموالهم هل كانوا يحصلون على ربا .. ولم كانوا يتقاسمون المكسب والخسارة .. فالمفروض أن يتحمل المودعون نصيبهم فى الخسارة .. لقد ظل المودعون يحصلون على ارباح لمدة سبع سنوات فكان عليهم أن يتحملوا الخسارة التى تعرضت لها الشركة . هناك ٩٠٠ مليون جنيه دفعها أحمد الريان للمودعين كأرباح حتى ٣١ ديسمبر ٨٦ وكان المفروض ألا يتقاضى المودعون هذه الـ ٩٠٠ مليون إذا طبقنا مبدأ المشاركة فى المكسب والخسارة . لقد بلغت الخسارة فى عام ٨٧ مليارا ونصف مليار جنيه فبأى حق قانونى وشرعى يتقاضون عنها ربحا وقد توقفت الشركة فى ذلك العام .

قلت : سؤال أخير : تردد أن أحد المشترين حضر جلسة المحكمة يوم ٢١ الماضى فهل هذا صحيح ..

● ● قال : نعم .. جاء أحد المشترين وحضر جلسة توثيق العقد .. جاء فى سيارتى ولم يفصح عن شخصيته ..

سفر ممثل المشترين لممتلكات الريان للخارج لاحضار مليار ونصف مليار جنيه

كتبت خديجة عفيفي :

علمت « الأخبار » ان محمد رشاد نبيه المحامي بصفته ممثل المشترين قرر السفر للخارج في منتصف نوفمبر لاستلام مليار ونصف مليار (جنيه) من المشترين لأصول ممتلكات الريان .. ويقوم المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بالاشتراك مع محامي الريان بمراجعة حسابات المودعين وابلاغها للنائب العام للتصديق عليها .. وسوف تقوم لجان بفحص حقوق المودعين على الطبيعة بعد الاعلان في الصحف الرسمية بتاريخ ورقم كل مودع . يتوجه بعدها الى مقر الشركة يوم ١٠ من هذا الشهر .. يتم استقبال الفي مودع يوميا ولمدة ثلاثة شهور .

ومن المنتظر ان يعقد المستشار بدر المنياوي النائب العام بعد غد السبت مؤتمرا صحفيا للتوقيع على الجدول الزمني الخاص بتحديد مواعيد وحقوق المودعين .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

مع بداية انفراج أزمة .. الريان

شركة أمريكية .. تطالبه بحقوقها .. قبل رد أموال المودعين

صفقة تجارية .. بـ ١½ مليون دولار
والثمن .. شيكات بتوقيع مخالف !!

باعة الأوهام

يقدمها : رفيق ياسين

كتب ـ ابراهيم العزب :

مازالت ملفات القضايا ، المقامة ضد الريان .. من بعض الشركات التجارية التى كانت تتعامل معها .. تملأ دواليب المحاكم .. جميعها تطالب آل الريان ، ووكيله .. بسداد أموال طائلة .. ضاعت عليها ، بسبب تلاعب الشركة معها .. ابان فترة إزدهارها .. وقبل صدور قانون تلقى الاموال ..

اخر هذه القضايا .. اقامتها شركة امريكية ضد الريان .. تطالبه بدفع مليون ونصف المليون دولار .. قيمة صفقة تجارية تمت بينهما بشيكات وهمية .. حررها احمد الريان للامريكان .. وحددت محكمة شمال القاهرة جلسة ٢٧ نوفمبر الحالى لنظر الدعوى ..

الجدير بالذكر .. ان نفس الشركة «الامريكية» لها قضية اخرى ضد الريان ايضا - سبق ان اثارتها «المساء» من قبل - تطالبه فيها بسداد ٧٤ مليون دولار قيمة الكشاكيل . التى استوردها .. وقد تحدد لنظرها جلسة ١٨ ديسمبر القادم ..

وحكاية اخر هذه القضايا ضد الريان .. بدأت ، حين اقام ممثل شركات « I. A. A. C. » الامريكية ، الدعوى رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٩٠ ، امام الدائرة رقم ٥ كلى تجارى ، بمحكمة شمال القاهرة ضد كل من ال الريان ، ورشاد نبيه ممثل المشترين ، والمستشار ماهر درويش بصفته مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام .. طالب فيها بسداد مستحقات شركته ، قبل رد اموال المودعين ..

اوضح ، ممثل الشركة ، فى دعواه .. ان احمد توفيق الريان ، حرر لهم ، شيكين بنكيين ، قيمة كل منهما ٥١٠ آلاف و ٢٠٤ دولارات .. على أحد البنوك لافرع المطار .. وحدد تاريخ استحقاق صرفهما يوم ١٣ يناير ١٩٨٧ .. وعندما توجه مندوب الشركة ، لصرفهما ، امتنع البنك عن صرف الشيكين .. فقد رفض الاول لعدم مطابقة التوقيع الخاص برئيس الشركة « أحمد الريان » بتوقيعه المثبت بالبنك .. أما الشيك الثانى ، فرفض لوجود خطأ فى رقم حساب الساحب « رئيس الشركة » رغم صحة توقيعه عليه ..

ازاء ذلك .. قامت الشركة الامريكية .. بالاتصال برئيس مجموعة شركات الريان « أحمد توفيق عبد الفتاح » .. الذى وقع من قبل على الشيكين المرفوضين .. فأبدى لممثل الشركة الامريكية . اعتذاره عن الخطأ « غير المقصود » .. ووعده باصدار شيك واحد مصرفى ، اخر بقيمة الشيكين السابقين .. وامعانا منه ، فى اثبات جدية وعده لممثل الشركة .. ابلغه ان الشيك الجديد ، سوف يستحق غرامة تأخير - فى حاله عدم السداد - قدرها ١٠٠ ألف جنيه ، عن كل يوم تأخير فى السداد

عقب ذلك .. ارسل الريان .. مندوبا لاستلام أصل الشيكين السابق رفضهما ، من ممثل الشركة الامريكية .. مقابل ايصال بتوقيعه تعهد فيه بتسليم الشيك الجديد المتفق عليه ، مع غرامة التأخير التى اقترحها لاثبات حسن نواياه ..

ولما تم ، لاحمد الريان .. ماأراد ، أخذ يماطل فى ارسال الشيك الجديد ، لممثل الشركة الامريكية .. الذى قام بدوره ، بارسال عدة خطابات ، الى الريان ، يطالبه فيها بضرورة تحرير الشيك المتفق عليه .. بدلا من الشيكين المرفوضين من قبل .. الا أن الريان ، لم يستجب .. حتى صدر القانون رقم ...

١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، بشأن توفيق أوضاع شركات توظيف الاموال ومن بينها شركة الريان .. وكذا صدور الامر العسكرى رقم ٣ لسنة ٨٨ ، والخاص بالتحفظ على أموال وممتلكات وأصول الريان ، وعدم التصرف فيها ..

وفى ختام دعواه .. طالب ممثل الشركة الامريكية بالحكم لصالح شركته ، بالحصول على مبلغ مليون و٢٠ الفا و٤٠٨ دولارات ، من شركات الريان .. مع الزامها بدفع غرامة تأخير قدرها ١٠٠ ألف جنيه ، عن كل يوم تأخير من تاريخ استحقاق صرف الشيكين يوم ١٩٨٧/١/١٣ وحتى الان .. وكذا سداد الفائدة المستحقة عليها قانوناً وقدرها ١٨٪ سنويا قيمة أصل المبلغ المستحق ، والتى تبلغ قيمتها الاجمالية ٨٥٠ الف دولار تقريبا .. مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل ..

وقد حددت محكمة شمال القاهرة الدائرة الخامسة برئاسة القاضى محمد عبد المطلب محمد ، رئيس المحكمة ، وامانة سر عبد السلام محمود .. جلسة ٢٧ نوفمبر الحالى .. لنظر الدعوى والبت فيها قانونا ..

والدعوى الثانية فى ديسمبر

كما قررت المحكمة ايضا .. تأجيل نظر الدعوى رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٩٠ ، والتى سبق ان اقامتها نفس الشركة ، ضد الريان ايضا ، الى جلسة ١٨ ديسمبر المقبل .. لتصحيح شكل الدعوى ..

وكانت «المساء» قد اثارت تلك القضية من قبل .. والتى طالبت فيها الشركة الامريكية «احمد الريان» بسداد ٧٤ مليون دولار ، قيمة صفقة الكراريس والكشاكيل التى استوردها منهم ..

المصدر : ... روز اليوسف ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ... ٥ نوفمبر ١٩٩٠ ...

[illegible]
من صفقة الريان

كتب يوسف هلال

وصل خلال الاسبوع الماضى مبلغ ٢٠ مليون دولار من صفقة شراء شركة الريان بعد ان قام المشترون بتحويلها من الخارج .. حيث ستخصص قيمة هذا المبلغ لسداد الشيكات التى وقعها احمد الريان لعدد من المودعين وصدرت فيها احكام ضده بالسجن لفترات مختلفة تصل إلى ٧٠ سنة حبس فى اكثر من ١٥٠ قضية شيك بدون رصيد

وسيتوجه محمد رشاد نبيه ممثل المشترين إلى محكمة جنح مستانف بولاق الدكرور يوم الثلاثاء القادم وسيسلم المبلغ - نقدا - لاصحاب الشيكات امام المحكمة حتى تزول الاحكام الصادرة ضد الريان فى هذه القضايا .

صرح رشاد نبيه ممثل المشترين اننا سوف نقوم برد قيمة كافة الشيكات التى وقعها احمد الريان للمودعين قبل صدور قرار النائب العام بوضع الشركة تحت التحفظ حيث سنبدا برد قيمة الشيكات التى صدرت بها احكام بالفعل فى محكمة الاستئناف وعددها حتى الآن يبلغ ٦٧ قضية منها ٢٧ شيكا قيمتها ٦ ملايين دولار و ٣٠ شيكا اخرى قيمتها ٥ ملايين جنيه .. ثم بعد ذلك نبدا فى سداد قيمة باقى الشيكات حتى التى لم يقم اصحابها برفع قضايا فى المحكمة .. ويتوقع ان يبلغ إجمالى قيمة هذه الشيكات اكثر من ٢٠ مليون دولار وقد وافق المشترون على تحمل هذا المبلغ بالإضافة إلى قيمة الصفقة باعتبار ان اصحاب هذه الشيكات كانوا فى الاصل مودعين فى شركة الريان ولكنهم صفوا وضعهم فى الشركة بعد حصولهم على هذه الشيكات . ولا توجد لهم حسابات بالشركة الآن كما اننا إلتزمنا - ايضاً - امام المحكمة برد جميع الاموال التى قد تظهر للمودعين فى المستقبل ولم تتضمنها الصفقة هذا بالإضافة إلى تكلفة اعداد الكتالوجات الخاصة باصول الشركة والتى تحملها المشترون وتكلفت اكثر من مليون جنيه .

واكد ممثل المشترين ان الافراج عن احمد الريان ووالده وشقيقه سوف يتم فور وصول قيمة الصفقة إلى مصر وإيداعها فى

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

البنوك المصرية تطبيقا لبنود عقد الصفقة التى تتضمن ابراء ذمة احمد الريان عقب رد اموال المودعين .. اما بالنسبة للاحكام الصادرة ضده بسبب الشيكات بدون رصيد فسوف يزول اثرها بمجرد رد قيمة هذه الشيكات لاصحابها نقداً امام المحكمة

الجدير بالذكر ان احمد الريان لايزال محبوسا - ايضاً - على ذمة قضية الذرة الصفراء

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

استدعاء الفى مودع بالريان لمراجعة مستحقاتهم

كتب ربيع شاهين .

من المقرر ان يغادر القاهرة اواخر الشهر الحالى متوجها الى الخارج . محمد رشاد نبيه المحامى وكيل المشترين لممتلكات واصول الريان لتحويل قيمة الصفقة (١,٥ مليار جنيه) عن طريق احد البنوك الاستثمارية الكبرى .

وصرح رشاد نبيه « للشعب » بان عملية مراجعة وتحقيق مستحقات المودعين لدى الشركة والتى ستبدأ السبت القادم سوف تنتهى فى النصف الاول من فبراير القادم ليتم تحرير الشيكات قبل نهاية مارس وتسلم للمودعين ابتداء من ٣١ مارس . وقال ان عملية صرف الشيكات لن تستغرق سوى ايام معدودات حيث ان اجمالى الاموال سيكون بحوزة البنوك التى ستحدد وحدها المدة التى تستغرقها عملية الصرف التى لن تتجاوز اياما قليلة .

هذا ويبدا المحاسبون القانونيون السبت القادم استدعاء الفى مودع حسب الارقام المسلسلة فى الكشوف لمراجعة اسمائهم والتحقق من اجمالى رأس مال كل منهم ومستحقاته لدى الشركة . وسوف يتم نشر اسماء هؤلاء المودعين يوميا بالصحف ويلتزم كل مودع بتقديم الايصالات التى فى حوزته والدالة على حجم مستحقاته لدى الشركة وذلك لمضاهاتها بالكشوف التى تحوى اسماء ومستحقات المودعين تمهيدا لاصدار الشيكات وتحريرها .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

لا .. أيها المدعى الاشتراكى !!؟

بقلم

حمدى الشامى

نواصل معك اليوم شرح خطورة مخططات شركات توظيف الاموال المحالة اليك والتى لاتستهدف سوى سرقة أموال ضحايا المودعين لديك جهارا نهارا . وبفتاوى وقرارات لاتمت للقانون والواقع باية صلة .. وتناولنا بعض مخالفاتك فضلا عن وضوح انحيازك التام لشركة واحدة منها هى مجموعة شركات الهدى مصر ..

والتساؤل الذى فرض نفسه منذ البداية هو : لماذا رفضت اصدار قرار باحالة هذه الشركات الى محكمة القيم لفرض الحراسة عليها وبيع أصولها لصالح المودعين ؟ اعرف مقدما التواء وتعدد الاجابة على السؤال ..

ولكن الواقع يخالف اجاباتك كلها والتى استطعت بها خداع المسئولين ولكنك لم تستطع خداع الضحايا لانك موقن مثل الكثير من القيادات ان استمرارك فى عملك مرهون برضاء الرؤساء عليك أما ضحاياك وهم جمهور عريض من الشعب فلا أهمية لهم عندك مما يؤكد انك تناسيت واجبك الدستورى . وتغافلت اليمين القانونية التى اديتها أمام مجلس الشعب باحترام الدستور والقانون وأداء واجباتك بالامانة والصدق .

ان اجاباتك على هذا التساؤل الخطير تولاها نيابة عنك على مدى التسعة أشهر الماضية محدثك الخاص عبد المعز ابراهيم فى العديد من تصريحاته التى تؤكد جدية هذه الشركات فى رد الاموال .. واكدت الوقائع والمصائب كذب هذه التصريحات فالمودعون حتى اليوم لم يتسلموا أموالهم . والادلة على ذلك كثيرة فاضحة من اهمها اصدار مستندات عرفية للهروب من قانون تلقى الاموال ثم اصدار شيكات لآجال طويلة حل موعد القليل منها ولم يجد الضحايا الرصيد اللازم للصرف وتشهد محاضر النيابة العامة حاليا الكثير من هذه البلاغات !!

ومازالت الجريمة مستمرة ولنشرح من البداية

عندما أحال الدكتور فتح النور رئيس هيئة سوق المال أوراق خمس شركات اليك فى شهر يناير الماضى بهدف اشرافك أما على تنفيذ برامج رد الاموال التى التزمت بها هذه الشركات أو فرض الحراسة عليها وبيع اصولها وتسليم الاموال الى المودعين .. بدأت أولى خطوات السيناريو بما سمى آنذاك مشروع تملك المودعين لمجموعة شركات الهدى مصر بموافقتك ومباركتك ومرور القليل من الاربعين ألف مودع للموافقة تحت وطأة اليأس والعوز الا انهم تراجعوا عندما اعترض رئيس سوق المال على فكرتك استنادا الى مخالفتك الصارخة لمجمل قانون تلقى الاموال الذى فرض رد أموال الضحايا كاملة وبذات العملة فى موعد انقضاء يوم ٩/٦/١٩٩٠ والغريب أن هذا المشروع المشبوه كان يضمن لطارق وعاصم ابو حسين تحقيق اكبر مكسب من دم وعرق الضحايا وفق الوثائق المحفوظة بخزانتك .. واليك أمثلة وثائقية :

أولا : انك وافقت وشاركت على تقويم اصول مجموعة شركات الهدى مصر بمبلغ ٤٠١ مليون جنيه أى أن الزيادة التى طرأت على القيمة الدفترية لاصول هذه المجموعة هى فقط ٣٧ مليون جنيه .. وهو أمر مضحك ومبك للغاية .. لانه من المعروف والثابت أن القيمة الدفترية قد تضاعفت خمس مرات وبلغت ١٨٢٠

مليون جنيه وليس ٤٠١ كما جاء في وثائقك وحاولت به ايهام المسئولين بقدرة المجموعة على رد أموال الضحايا في هذه الحدود ورغم ذلك فانك لم ترد أموال المودعين لان تكنيك جريمة الاحتيال مستمر وقائم ! !

ثانيا . وباستعراض مجموعة الأصول لدى الهدى مصر نجد على سبيل المثال أن القيمة الدفترية لشركة مصر للصناعات الغذائية تبلغ ١٣ مليونا و ٣٣٧ ألف جنيه بينما القيمة في مشروع تلك الشركة بلغ ١٥ مليونا و ٤٠٠ ألف جنيه فقط أى أن زيادة القيمة السوقية للشركة لم تزد على مليونين من الجنيهات .. فهل ذلك أمر معقول ! ! أم أنه خداع كامل للضحايا والمسئولين معا ! !

ثالثا : انك وافقت على المشروع الاستراتيجي لتملك المودعين لمجموعة الهدى مصر بشرط أن يستمر طارق وعصام ابو حسين رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمجموعة والبالغ عددها وفق المشروع ١٨ شركة وبالتالي فانك لم تحقق حقيقة العجز في قائمة المركز المالي للمجموعة والبالغ وفق تقرير المحاسب محمد يحيى ٧٩ مليونا و ٩٨٧ ألف جنيه

رابعا : ان الجدول الملحق بمشروع التملك يؤكد انك وافقت على اسقاط عدد من المشروعات الرئيسية لمجموعة الهدى مصر ووافقت على استمرارها الملكية طارق وعصام ابو حسين .. ومن اهمها على سبيل المثال المقر الادارى للمجموعة ذات الاربعة عشر دورا وبلغت تكاليفه تسعة ملايين و ٢٦٤ ألف جنيه (تم بيع الدور الارضي مؤخرا لاحد البنوك الاستثمارية) وكذلك مقار المجموعة في مصر الجديدة والاسكندرية ومخازن مدينة نصر وتبلغ قيمتها الدفترية ٥٦٦ الف جنيه .

رد أموال جميع المودعين «بالريان» قبل ٣١ «مارس» «السبت» القادم .. بدء مراجعة حسابات مودعى فرع الهرم

كتب ـ حمدى شفيق :

اعلن امس المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام، تفاصيل إجراءات مراجعة حسابات المودعين بشركتي الريان، استعدادا لتحرير الشيكات وصرف مستحقات المودعين قبل نهاية شهر «مارس» القادم وافق النائب العام، على فتح مقر شركة الريان بشارع الاهرام امام مبنى محافظة الجيزة لاستقبال المودعين، الذين ستتم مراجعة حساباتهم والتصديق عليها، قبل تحرير الشيكات وفق جدول زمنى محدد حسب ارقام الحسابات. ويشترط قيام المودع بتقديم صورة ضوئية من ايصالات الايداع لمراجعة حسابه. واضاف المستشار بدر المنياوى فى مؤتمر صحفى عقده امس، سيتم الاعلان تباعا عن المواعيد المحددة لمراجعة الحسابات فى باقى فروع شركتى الريان، وبعد مراجعة حسابات فرع الهرم. وتقرر تخصيص يومى «الاربعاء» و«الخميس» الموافقين ١٦ و١٧ يناير القادم لمراجعة حسابات المتخلفين عن المواعيد المحددة بالجدول لمراجعة حساباتهم. وتجرى حاليا اتصالات جادة لتسوية كافة مستحقات مصلحة الضرائب لدى الريان ومن المنتظر التوصل قريبا الى اتفاق بهذا الصدد. واوضح النائب العام اختصاص محكمة جنايات الجيزة التى تتولى محاكمة المتهمين فى قضية الريان، بالنظر فى الافراج عن احمد توفيق عبدالفتاح وافراد اسرته بعد الانتهاء من رد كافة الايداعات واكد النائب العام، ان النيابة تهتم بالحفاظ على مصالح المودعين ومستحقات الدولة بغض النظر عن هوية رجال الاعمال المتعاقدين على شراء اصول الريان واشار إلى خصم المبالغ التى تم صرفها للمودعين عن عامى ٨٧ و١٩٨٨ فقط تحت بند الارباح ومن حساباتهم لدى الريان. واعلن محمد رشاد نبيه وكيل المشترين، الاعلان عن جميع حسابات الريان فى البنوك الخارجية فور سداد مستحقات المودعين. وابدى استعداده لوضع الودائع الخارجية تحت تصرف الخزانة

جدول مراجعة حسابات

المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

فتح مقر شركة الريان لمراجعة حسابات المودعين والتصديق عليها

من السبت القادم حتى ١٧ يناير لتحرير شيك برصيد كل مودع

حدد المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام الفترة من السبت المقبل وحتى يوم ١٧ يناير من العام القادم ، للمودعين فى شركة الريان لمراجعة حساباتهم والتصديق عليها من مقرها بشارع الهرم الذى تقرر فتحه ، ليكون الرصيد المصدق عليه من صاحبه ، اساسا لقيمة الشيك الذى سيتم تحريره لكل مودع .

وقال النائب العام فى بيان اصدره امس انه فى اطار العقد الذى تم توقيعه يوم ٢١ اكتوبر الماضى سيتم بيع ممتلكات الريان مقابل سداد حقوق جميع المودعين فور ايداع ثمن الصفقة فى موعد غايته ٣١ مارس القادم وذلك بعد خصم ما صرف لهم تحت حساب ارباح عامى ٨٧ ، ٨٨ وقال النائب العام انه يجب على المودع او وكيله ان يتقدم فى الموعد المحدد له ومعه صورة ضوئية من ايصالات الايداع ، وسوف تتم المراجعة عن معاملات فرع الهرم خلال الفترة من يوم السبت القادم وحتى ١٥ يناير المقبل على ان يخصص يوما الاربعاء والخميس ١٧،١٦ يناير للمتخلفين لمراجعة حساباتهم .

وفيما يلى بيان بالمواعيد المحددة لاصحاب الحسابات للتصديق عليها :

■ يوم السبت القادم من رقم ٢٠٠١ الى ٥١٠٠ و ١١ نوفمبر من رقم ٥١٠١ الى ٦٤٠٠ و١٢ نوفمبر من رقم ٩٠٠٠ الى ١١٠٠٠ ، و١٣ نوفمبر من ١١٠٠١ الى ١٣٠٠٠ ، و١٤ نوفمبر من ١٣٠٠١ الى ١٥٠٠٠ ويوم ١٥ من ١٥٠٠١ الى ١٧٠٠٠ .

■ الاسبوع الثانى ١٧ نوفمبر الارقام من ١٧٠٠١ الى ١٩٠٠٠ ويوم ١٨ من ١٩٠٠١ الى ٢١٠٠٠ ويوم ١٩ من ٢١٠٠١ الى ٢٣٠٠٠ ، ويوم ٢٠ من ٢٣٠٠١ الى ٢٥٠٠٠ ويوم ٢١ من ٢٥٠٠١ الى ٢٧٠٠٠ ويوم ٢٢ من ٢٧٠٠١ الى ٢٩٠٠٠ .

■ الاسبوع الثالث : السبت ٢٤ نوفمبر الارقام من ٢٩٠٠١ الى ٣١٠٠٠ ويوم ٢٥ من ٣١٠٠١ الى ٣٣٠٠٠ ويوم ٢٦ من ٣٣٠٠١ الى ٣٥٠٠٠ ويوم ٢٧ من ٣٥٠٠١ الى ٣٧٠٠٠ ويوم ٢٨ من ٣٧٠٠١ الى ٣٩٠٠ ويوم ٢٩ من ٣٩٠٠١ الى ٤١٠٠٠ .

■ الاسبوع الرابع : السبت اول ديسمبر من ٤١٠٠١ الى ٤٣٠٠٠ ويوم ٢ من ٤٣٠٠١ الى ٤٥٠٠٠ ويوم ٣ من ٤٥٠٠١ الى ٤٧٠٠٠ ويوم ٤ من ٤٧٠٠١ الى ٤٩٠٠٠ ويوم ٥ من ٤٩٠٠١ الى ٥١٠٠٠ ويوم ٦ من ٥١٠٠١ إلى ٥٣٠٠٠

■ الاسبوع الخامس : السبت ٨ ديسمبر الارقام من ٥٣٠٠١ الى ٥٥٠٠٠ ويوم ٩ من ٥٥٠٠١ الى ٥٧٠٠٠ ويوم ١٠ من ٥٧٠٠١ الى ٥٩٠٠٠ ويوم ١١ من ٥٩٠٠١ الى ٦١٠٠٠ ويوم ١٢ من ٦١٠٠١ الى ٦٣٠٠٠ ويوم ١٣ من ٦٣٠٠١ الى ٦٥٠٠٠ .

■ الاسبوع السادس : ١٥ ديسمبر من ٦٥٠٠١ الى ٦٧٠٠٠ ويوم ١٦ من ٦٧٠٠١ الى ٧٠٠٠٠ ويوم ١٧ من ٧٠٠٠٠١ إلى ٧٣٠٠٠ ويوم ١٨ من ٧٣٠٠١ الى ٧٦٠٠٠ ويوم ١٩ من ٧٦٠٠١ الى ٧٩٠٠٠ ويوم ٢٠ من ٧٩٠٠١ الى ٨٢٠٠٠ .

■ الاسبوع السابع : ٢٢ ديسمبر من ٨٢٠٠١ الى ٨٥٠٠٠ ويوم ٢٣ من ٨٥٠٠١ الى ٨٨٠٠٠ ويوم ٢٤ من ٨٨٠٠١ الى ٩١٠٠٠ ويوم ٢٥ من ٩١٠٠١ الى ٩٤٠٠٠ ويوم ٢٦ من ٩٤٠٠١ الى ٩٧٠٠٠ ويوم ٢٧ من ٩٧٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠ .

■ الاسبوع الثامن : ٢٩ ديسمبر الارقام من ١٠٠٠٠١ الى ١٠٣٠٠٠ ويوم ٣٠ من ١٠٣٠٠١ الى رقم ١٠٦٠٠٠ ويوم ٣١ من ١٠٦٠٠١ الى رقم ١٠٩٠٠٠ ويوم اول يناير ٩١ من رقم ١٠٩٠٠١ الى رقم ١١٢٠٠٠ ويوم ٢ من ١١٢٠٠١ الى ١١٥٠٠٠ ويوم ٣ من ١١٥٠٠١ الى ١١٨٠٠٠ .

■ الاسبوع التاسع : يوم ٥ يناير الارقام من ١١٨٠٠١ الى ١٢١٠٠٠ ويوم ٦ من ١٢١٠٠١ الى ١٢٤٠٠٠ ويوم ٧ من ١٢٤٠٠١ الى ١٢٧٠٠٠ ويوم ٨ من ١٢٧٠٠١ الى ١٣٠٠٠٠ ويوم ٩ من ١٣٠٠٠١ الى ١٣٣٠٠٠ ويوم ١٠ من ١٣٣٠٠١ الى ١٣٦٠٠٠ .

■ الاسبوع العاشر يوم ١٢ يناير الارقام من ١٣٦٠٠١ الى ١٣٩٠٠٠ ويوم ١٣ من ١٣٩٠٠١ الى ١٤١١٤٥ ويوم ١٤ من ٦٠٠٠٠١ الى رقم ٦٠٢٣٠٠ ويوم ١٥ من ٦٠٢٣٠١ الى ٦٠٤٣٦٦ .

النائب العام للأهالى :

مشترو « الريان » من اصل مصرى

اكد النائب العام ان مشترى شركات الريان مصريون المولد وان اموال الصفقة معلومة المصدر وسيتم الاعلان عن اسمائهم بمجرد ايداع الاموال فى البنوك الرسمية لردها للمودعين .

واضاف انه تم تحديد نهاية مارس القادم موعدا نهائيا لايداع قيمة الصفقة فى البنوك وقال ان هناك محاولات تبذل لتسوية مشكلة الضرائب بما يتفق ومصالح الدولة والمودعين .

وذكر ان النيابة العامة وافقت على فتح المقر الرئيس لشركة الريان بالجيزة لمراجعة حسابات المودعين من خلاله اعتبارا من السبت القادم وتحديدا يومى ١٦ و ١٧ يناير القادم لمراجعة حساب المودعين المتخلفين عن الموعد المحدد ومن المتوقع ان تصدر قريبا تعليمات بحق المودعين العاملين فى الخارج باصدار توكيلات لذويهم فى مصر لتقديم البيانات الخاصة بايداعاتهم فى شركات الريان وارقام الحسابات الخاصة بهذه المبالغ .

على جانب اخر اكد فاروق فؤاد مستشار هيئة سوق المال انه تم توقيع جزاء كتابى ضد اصحاب شركتى الشريف والسعد لتأخرهما فى تقديم المراكز المالية لميزانيتهما الافتتاحية للهيئة لابداء الملاحظات عليها تمهيدا لاعلانها على الجمعية العمومية وفقا للقانون لصرف ارباح المودعين ..

واضاف ان الهيئة تمارس ضغوطا على محاسبي الشركتين للتعجيل بتقديم حسابات الارباح والخسائر عن الاعوام الثلاثة الاخيرة

تقرير للجنزورى عن الشركات المتعثرة :

توفيق اوضاع ٢٧ شركة و ٩ تحت الدراسة

كتب عصام السباعى :

يناقش الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط تقريرا شاملا للجنة الفنية المختصة بموقف الشركات المتعثرة اكد التقرير انه تم توفيق اوضاع ٢٧ شركة لتصحيح هياكلها التمويلية وجاء توفيق

● شركات اخرى وبحث المقترحات الخاصة بأربع شركات اكد التقرير ان دور اللجنة التوفيق بين المساهمين والدائنين بالشركات وتنفيذ مايتم الاتفاق عليه تتضمن الشركات ٦ شركات سياحية و٣ ابراج ادارية و٨ شركات صناعية و٧ شركات امن غذائى .

واشار التقرير الى انه تم حل مشاكل ٦ شركات سياحية وفندقية .

وفيما يتعلق بالابراج الادارية اشار التقرير الى ان قصر القطن تم تخصيص خمسة ادوار منه لجامعة سنجور وتسليم المبنى الى المكتب الاستشارى ثم الى امناء استثمار البنك الاهلى وعن موقف قروض البنك الايطالى واثره على العلاقات العربية الايطالية والموقف الدولى للشركة الشرقية للاقطان طلب التقرير معاودة الاتصال من خلال التعاون الدولى والتمثيل التجارى لتخفيض مستحقات هيئة اساشا الايطالية بنسبة النصف واشار التقرير الى اصرار البنك الاهلى على الوفاء بمستحقاته اولا .

وبالنسبة لثمانى شركات صناعية تم حل شركتين هما اسمنت السويس والوطنية لمنتجات الذرة ووافقت البنوك على تخفيض سعر الفائدة والرسملة واعادة الجدولة . وتعاقدت الشركة مع المعونة الامريكية على استيراد ٣٠ طن ذرة وتنحصر المعوقات فى ضخامة اعباء الفوائد وتطلب الشركة تثبيت سعر الفائدة ومد فترة السداد لاربع سنوات .

ومن الشركات الست الصناعية الباقية اشار التقرير الى احتياجها الى جهود مكثفة لتنفيذ الاتفاقات وهى سيفيكا ، وصلاب وشويبس وجولدن فارم واتيكو وشركة الشرق الاوسط لصناعة الزجاج .

وعن شركات الامن الغذائى تم بحث اوضاع سبع شركات وهى مصر للاغذية تعذر استكمال توفيقها لتغيير ادارة الشركة التى ترى اسقاط الفوائد جزئيا وزيادة راس المال . كما تضم الشركات التى تحتاج لمزيد من التوفيق الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى والقاهرة اسوان الوطنية للدواجن التى تم زيادة راس مالها بمبلغ ٤ ملايين جنيه وتخفيض بنك القاهرة (٣٠٪ من الفوائد بينما طالب رئيس الشركة بزيادة التخفيض الى ٥٠٪) .

٤٨ ساعة .. وتبدأ مصادقات الريان

إدارة قانونية للرد على استفسارات المودعين

ممثل المشترين : احذر من استخدام التوكيلات المنتهية .. أو المزورة

كتب ـ محمود نوفل :

تقرر تشكيل ادارة قانونية برئاسة المستشار محمود خالد للرد على استفسارات المودعين بشركة الريان الذين سيتوافدون اعتبارا من بعد غد على مقر الصرف بشارع الهرم .

صرح رشاد نبيه ممثل المشترين بانه على المودعين احضار صور ايصالات الايداع وباقي المستندات التي يحملونها لمراجعتها اثناء مرحلة المصادقات ومطابقتها على مثيلاتها الموجودة بالملفات بالاضافة الى مايثبت شخصية كل مودع سواء بطاقته الشخصية او العائلية او جواز السفر ..

٢٠ شباكاً للمصادقات و٤ للشكاوى

كما تقرر قبول تقديم التوكيلات الداخلية التي كان معمولا بها اثناء عمل شركات الريان والتي كان بعض المودعين العاملين بالخارج قد استخرجوها لاقاربهم الموجودين بمصر لمتابعة حركة السحب والايداع وصرف الارباح وايضا يمكن استخدام التوكيلات العامة الرسمية .

تحذير

وجه رشاد نبيه تحذيرا لمن يحملون توكيلات رسمية او داخلية عن مودعين توفوا فان عليهم ابلاغ المسئولين بالشركة بتاريخ الوفاة لان التوكيل يكون ملغيا بقوة القانون ولايصح استخدامه والا ارتكب صاحبه جناية تزوير في محررات رسمية .

اما بالنسبة للورثة فيمكن لاى شخص منهم بشرط ان يكون بالغ الرشد ومثبت اسمه ضمن اعلان الوراثة ان يتقدم للمصادقة على حسابات مورثه المتوفى

وبالنسبة للاوصياء على القصر فيجب ان يتقدم الوصى بقرار الوصاية الذى اصدرته المحكمة الشرعية لاثبات حقه في اجراء المصادقة على حسابات القصر من المودعين

وأكد رشاد نبيه ان حسابات الريان صحيحة بنسبة ٩٥٪

مقر الصرف

من ناحية اخرى فقد انتهت الاستعدادات التى تجرى حاليا بمقر الصرف بشركة الريان لاستقبال المودعين فقد تم تعليق عدد من اللوحات الارشادية الكبيرة خارج المقر بشارع محمود سامى البارودى بالجيزة لمساعدة المودعين على معرفة الجدول الزمنى للمصادقات تفصيلا ومن سيجد رقم حسابه محددا في اللوحات سيدخل الى مقر الشركة بعد ان يكون قد عرف رقم الشباك المخصص له حيث يلتقى بالمحاسب المعين به وتتم المصادقة على الحساب ويخرج المودع الى خارج الشركة مباشرة .

تم تخصيص ٢٠ شباكا للمصادقة واربعة شبابيك لتلقى شكاوى المودعين . كما انتهت ادارة المراجعة من استعداداتها لاستقبال المودعين حيث تمت مراجعة نحو ٢١ الف حساب .

تركزت عمليات المراجعة في قيام كل مراجع بفتح ملف العميل ومراجعة مستندات الايداع والصرف والسحب ودفعات الارباح على الحركة الموجودة على كارت العميل .. وعقب التأكد من صحتها يقوم المراجع بخصم دفعات ٨٧ ، ١٩٨٨ ومديونية ١٩٨٦ المرحلة من عام ١٩٨٧ من الرصيد الاصلى للعميل مع تقديم العملات الاجنبية بالعملة المصرية وقت صدور قانون توظيف الاموال .

وبالنسبة للعملاء الذين حصلوا على خطابات من الشركة قبل صدور امر التحفظ عليها بصرف جزء من ارصدتهم في شكل عينية فانه سيتم خصم قيمة ماصرفوه فعلا الا اذا تقدم العميل بما يثبت انه لم يصرف قيمة هذه البضاعة العينية واعاد الشيك الى ملفه مرة اخرى وبذلك يتم تصفية الحساب النهائى الذى على اساسه سيتم استخراج الشيكات .

على باب الشركة

خارج مقر الشركة التقت « المساء » بعدد من

المصدر : المساء

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

المودعين الذين جاءوا للاستفسار عن مواعيد حضورهم للشركة لاجراء المصادقات .

قال احمد صبحي السيد « مودع بالدولار » ان الصرف بالعملة المحلية

سيكبدنا خسائر كبيرة خاصة لانني لم اصرف اى مليم تحت حساب الارباح منذ ايداعي

تحويشة عمرى بالريان .. علما بانني متأكد انه لاجدوى من الشكوى حول هذه

النقطة .. لذلك فسوف استسلم للواقع واحصل على اموالي بالجنيه المصري .

ويستفسر عاشور محمد خليل « مودع بالدولار » عن نظام المصادقات وموعد حصوله على الشيك وهل سيتم الاخذ في بعين الاعتبار الخطابات التى وصلت للمودعين من هيئة سوق المال منذ شهور عديدة والتى تضمنت مصادقات على حساباتهم .. خاصة انه كان يصرف ارباحا شهرية ؟.

ويتساءل محمد أنور عبدالعزيز مودع بالعملة المصرية عن مصير امواله حتى يستطيع دفعها كمقدم ايجار لاحدى الشقق بدلا من مسكنه الحالي الذى لايلائم ظروفه .

عملية جراحية

وتتلهف جمالات محمد عبدالله « ربة بيت » على معرفة قيمة خصم ارباح ٤ شهور فقط حصلت عليها منذ ايداعها في يناير ١٩٨٨ خاصة انها ترغب في اجراء عملية جراحية بساقيها ولاتملك ثمنها كما قدمت طلبا لشراء مدفن بمدينة ٦ اكتوبر بالجيزة وقد الغت المحافظة تخصيصه لعدم استطاعتى دفع المقدم .

تحت البلاطة

وتقول نبوية عبدالجواد « ربة بيت » مودعه بالدولار في فرع المهندسين انها جاءت الى مقر شركة الريان للاستفسار عن موعد الحصول على اموالها وقدرها ٦٤٠٠ دولار لان مايحدث الان من تحويل ايداعاتها الى العملة المحلية مع خصم ماحصلت عليه من ارباح تكون نتيجته عدم الاستفادة من وضع اموالها بالريان وكأنها وضعتها تحت البلاطه او داخل دولاب مسكنها وعندما احتاجت اليها اخرجتها مرة اخرى .

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

وجهة نظر

مجرد كلام على الورق !

الذى كتبتموه فى وجهة نظر يوم السبت ٢٧ اكتوبر دعوة الى قبول ظلم لا يرضاه انسان لاخيه الانسان . وهو ان يتقبل المودعون بشركات الريان صرف ودائعهم دون اثارة اى جدل حول سعر الصرف .

ياسيدى الفاضل طالما ان الصفقة تم بيعها لماذا لاينال كل ذى حق حقه .. الا يكفى تجميد هذه الودائع لمدة ٣ سنوات .. ولماذا لاتصرف الودائع لكل مودع بالعملة التى قام بايداعها .

هل تعلم سيادتكم انه اذا طبق مبدأ الصرف بالسعر الذى يريدون فرضه على المودعين فسوف تبلغ الخسارة اكثر من ٤٠ ٪ فهل هذا منطق .. وهل هذا عدل ؟ .. انه الظلم بعينه والله سبحانه وتعالى لايرضى بالظلم .

انى اتابع دائما كل ماتكتب وقد كنت انتظر منك وانت الانسان الفاضل الكريم ان تضم صوتك وتطالب مع المظلومين بحقهم والحصول عليه كاملا وكفى ماأصابهم من الام نفسية وخسائر مادية .

ان الله يكافىء كل من يقف مع المظلوم فى وجه الظلم والعملية كلها من اولها الى اخرها ظلم فى ظلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ان الوديعة الخاصة بى لم تكن ارثا ورثته وانما نتيجة كفاح وعرق وجهد فلا اقل من ان ترد باصلها

....

هذه السطور هى النص الحرفى لرسالة يقول مرسلها انه متألم جدا لما كتبته حول الضجة المثارة من بعض مودعى الريان .

وليس عندى ماأقوله سوى ان احيطه علما باننى متألم مثله ومظلوم وربما اكثر منه .. ومع ذلك اتمنى من الله ان تكون الصفقة حقيقية وان يتم الالتزام ببنودها .. وساعتها ينبغى على كل مودع ان يحمد ربه لان الامل كان قد ضاع تماما ! .. ولاتنس ان المسألة مازالت حتى هذه اللحظة مجرد كلام على الورق فقط ! .. وان اموال الصفقة لم تصل الى البنوك بعد !

مرسى عطاالله

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٠

كل يوم

فجأة اصبحت اموال المواطنين [illegible] لبعض اصحاب شركات توظيف [illegible]ال بشرعية من القانون . هذه [illegible]ركات التي وافقت الدولة على توفيق اوضاعها اتخذت من القانون شرعية للسرقة والكذب على المواطنين ولايجد المواطن من يدافع عنه ضد استغلال هذه الشركات .

وكما قال لى الموظفون بشركة الشريف ان القانون صدر لصالح هذه الشركات فالمودع الآن لايستطيع ان يتكلم . واصحاب الشركة بمقدورهم ان يفعلوا ما يشاءون . والدليل على ذلك ان الاف المواطنين لايعرفون مصير اموالهم فى شركة الشريف وغيرها منذ عام ١٩٨٨ وحتى الآن .. كل هذا يجرى تحت سمع وبصر المسئولين فى الدولة

والادهى من ذلك ان الشركة تفرض الآن على كل مودع مهما كان حجم ايداعاته ان يلتزم بسحب امواله طبقا للتحديد المجحف الذى حددوه فى كوبونات الصكوك ..

ولاتتعدى قيمة الكوبون ٢٪ من المبلغ . وترفض ان يحتفظ المودعون باموالهم مقابل تحديد ارباح لها .. اى ان اصحاب هذه الشركات التى اتخذت من الدين الاسلامى ستارا لها تستغل حقوق الناس فى رد اموالهم على اجال طويلة حتى يئول لهم فى النهاية اصول الشركات التى تقدر بعشرات الملايين من الجنيهات .

اى قانون هذا الذى يعطى لهذه الشركات شرعية السرقة والاستغلال .. لابد من وقفة حازمة مع هذه الشركات وان يفرض عليها رد الايداعات مع ارباح الفترة

[illegible] خاصة ان الشركات التى وفقت اوضاعها ظلت تعمل دون توقف .. وظلت مصانعها واسواقها ومعارضها تحترف الارباح على حساب المواطنين سواء كانوا مودعين او مستهلكين .

مطلوب وقفة حازمة مع اصحاب هذه الشركات حتى لاتضيع حقوق الناس بشرعية من القانون .

محمد الهوارى

المصدر : الاهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

عصام رفعت

حقوق المودعين بين الريان والشركات الاخرى

هل تصلح الشيكات كوسيلة لسداد حقوق المودعين؟

مازالت قضية شركات توظيف الاموال تشغل بال مصر والمصريين .. ويبدو أنها ستظل كذلك ولفترة طويلة ..

- هل سينتهي صداع توظيف الاموال بالصفقة التي سميت صفقة العصر .. صفقة الريان ؟
- أم انها ستكون بداية لسلسلة جديدة وفصل جديد من فصول شركات توظيف الاموال ؟

ان خبايا الشركات وألاعيبها كثيرة .. فمنذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في يونيو ١٩٨٨ لتنظيم أعمال هذه الشركات وقد دخل المودعون في دوامة كبيرة فهناك شركات وفقت أوضاعها .. وهناك مجموعة شركات اخرى لم توفق اوضاعها .. وهناك مجموعة ثالثة رفضت هذا أو ذاك وكان طريقها المدعى الاشتراكى ثم المحكمة ومن بينها شركة الريان

والأمر الذى نؤكده ويجب التأكيد عليه عدة مرات ان المجموعات الثلاث كلها تحت مظلة القانون .. مهما كانت الجهة التى اختارت الشركات التعامل معها .. فجميعها تحت مظلة القانون حماية لأموال المودعين ..

والأمر الثاني الذى نؤكده أن اختيار الشركات لتوفيق اوضاعها من عدمه لايعني هذا أن تلك الشركات قد استقامت خطوطها .. بل إن هناك متابعة دقيقة لما يجرى فيها والهدف هنا ايضا هو حماية حقوق المودعين فيها

وقد كشفت تلك الرقابة التى قامت بها الهيئة المنوط بها تطبيق القانون والرقابة على سلامة تنفيذه .. كشفت تلك الرقابة عن مخالفات هائلة تهدد مصالح وحقوق المودعين بتلك الشركات . غير أنه ــ والحق يقال ــ قد استجابت تلك الشركات الى تعليمات هيئة سوق المال وانخرطت فى اطار التطبيق السليم لأوامر القانون .

مثلا هناك حالة شركة البدر التي تم تحويلها الى المدعى الاشتراكى بالكامل نتيجة لمخالفات قانونية جسيمة

وهناك ايضا حالة شركة الهدى مصر التي اعطت المودعين فيها شيكات مؤجلة الدفع باسم صاحبها فقد كانوا يسلمون المودعين شيكات بايداعاتهم بعد تنازلهم في الشهر العقاري ولكن الشيكات مؤجلة الدفع وباسم صاحب الشركة كأن المودعين قد تنازلوا عن ايداعاتهم لصاحب الشركة .

وللعلم ايضا فان هذه الشركات وهي تعطي شيكات مؤجلة الدفع فان هذه الشيكات ليست وسيلة وفاء ولا تبرأ ذمة الشركة تجاه المودعين الا بعد صرفهم لقيمتها

كما أن اصحاب الشركة قد تعمدوا بهذا الاجراء التهرب من أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ واخضاع علاقاتهم بالمودعين للمواد التي تحكم تحرير شيكات بدون رصيد في قانون العقوبات خاصة وان الشركة تحصل على مخالصات موثقة من المودعين .

الى هنا ينتهي كلامي .. وهو يحمل معنى التحذير مما حدث ويحدث في ساحة شركات توظيف الأموال

نحن هنا مازلنا نوضح الخطر والمخاطر .

قلنا قبل ذلك وكنا أول من اطلق التحذيرات وحدث ما توقعناه .

ومازلنا ننتظر الريان وصرف الشيكات من عدمه .. وهل سوف يضغط مرة أخرى على الأجهزة ! !

□□□

على أية حال كان لابد أن نضع القضية برمتها أمام رئيس هيئة سوق المال الدكتور محمد حسن فج النور وذلك بكل تجرد من اى رأي .. فقط وضعنا امامه سؤالا عريضا :

الناس تتساءل بندم شديد وتقول ان الذين وضعوا أموالهم عند الريان اصبح موقفهم افضل كثيرا من موقف المودعين لدى الشركات الجادة .. هل هذا صحيح .. وما رأيكم ..؟

على هذا السؤال الخطير والهام أجاب الدكتور محمد حسن فج النور قائلا :

لابد أن نفرق بين شركات وفقت اوضاعها وتستمر في نشاطها وبين شركات لم توفق اوضاعها وترد الأموال وفقا للقانون .

الأولى وهو ما يحدث حاليا ليس رد أموال لأنها لو قامت برد الأموال لكان معنى هذا انها تصفى نشاطها .

ولذلك فالشركات التي وفقت اوضاعها مستمرة وقائمة وتزاول نشاطها ومن يريد من المستثمرين لديها أن يسترد أمواله يستردها عن طريق الكوبونات او الصكوك (شركة الشريف اصدرت صكوكا بكوبونات وهذا سليم كما اصدرت شركة السعد لكل دفعة صكا) والرؤية لديهم غير واضحة .

الأمر الثاني أن الأموال الموجودة في شكل صكوك استثمار لا تزال تشارك في الربح والخسارة لأن الشركة مستمرة في نشاطها

هذان هما الفارقان الاساسيان .

وعندما وصلنا للجدولة في شكل صكوك استثمار بعد دراسات كثيرة متعمقة وكل شركة وفقا لظروفها ونشاطها المالي لم يكن الهدف قضية الشركات ولكن انضباطها وانخراطها في الاقتصاد القومي
كل أوضاعهم واحدة ولكنهم اختلفوا في أن شركات لها اصول وشركات هربت بفلوس الناس .
أما المشاكل الموجودة في الشركات التي وفقت اوضاعها فاننا نقوم بعلاجها فمثلا بعض الشركات قامت بجدولة الصكوك بالمخالفة للجداول التي وضعتها هيئة سوق المال . كما أننا نقوم بالتفتيش باستمرار على هذه الشركات للتأكد من سلامة تصرفاتها حماية لحقوق

المودعين وقد تم انذار احدى الشركات وبالفعل بدأت في تصحيح مسارها ووجهنا اكثر من انذار لشركة اخرى وكان الجزاء دعوة مجلس الادارة للانعقاد بحضور مندوب لهيئة سوق المال وتم اتخاذ قرار بتصفية هذه المشاكل خلال جدول زمني
ولدينا حالة شكوى من المودعين باحدى الشركات ولذلك فاننا نجبر الشركة على الالتزام بصحيح حكم القانون فالصكوك الخطأ لابد من تصحيحها سواء اشتكى احد أم لم يشتك والشركة التزمت بذلك ومستمرة في التصحيح .
والأصل أن أموال المودعين هي مشاركة في الارباح والخسائر وهي مبالغ غير مجمدة وللشركة اصول وذلك أمر يختلف كثيرا عن حالة الشركات الاخرى التي لم توفق اوضاعها وليس لديها اصول اوليس لديها أصول كافية .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

المفوض العام على شركات الريان: لا نخصم .. أرباح ٨٦

كتب ـ محمود نوفل :

حذر المستشار محمود خالد المستشار القانونى للمشترين فى صفقة الريان.. جميع المودعين الذين لم يتوجهوا لمراجعة حساباتهم باعتماد الحسابات نهائيا وفقا لما هو وارد فى بيانات ملف العميل واصدار الشيك بنفس المبلغ الصافى المدون بالملف بعد خصم الارباح والسلف المعلن عنها دون ان يحق للمودع مناقشة ذلك مادام قد تخلف عن موعد اجراء المصادقات المحدد بالجدول او موعد المهلة المحددة للمتخلفين.

اضاف ان الشيكات لن تسلم الا لاصحابها شخصيا او لمن ينوب عنهم بتوكيل رسمى سارى المفعول.. وقال انه فى حالة الغاء التوكيل يجب اخطار الشركة بذلك.. حتى يتسلم العميل شيكاته بنفسه.

المحاسب القانونى ومستشار المشترين :

البيانات الخاطئة تكشفها المستندات

عدم الحضور .. فى موعد المصادقة

يحرم المودع من مراجعة حسابه

فى الموعد

وناشد محمد عز الدين المحاسب القانونى للمشترين جميع المودعين الحضور فى المواعيد المحددة لهم.. وقال انه وافق بصفة استثنائية ان تجرى المصادقات لمودعى اليوم الاول المتخلفين.. فى اليوم الثانى مشيرا الى ان التأخير يؤدى الى تعطيل سير العمل وارباك المحاسبين خاصة ان الجميع ملتزم بموعد محدد لانهاء هذه المصادقات تمهيدا لاصدار الشيكات فى مارس القادم.

لا قيمة لها

وقال ان عددا كبيرا من المودعين يأتون ومعهم خطابات المصادقات التى ارسلها اليهم حازم حسن المحاسب القانونى ومدون بها اجمالى الارصدة بما فى ذلك ارباح ٨٧، ٨٨ ويطلبون اعتمادها.. واكد ان هذه الخطابات لا قيمة لها.

المرحلة الثانية

وقد عقد المحاسب القانونى اجتماعا مع المحاسبين لتنفيذ المرحلة الثانية التى تبدأ بعد استلام كارت الحساب من المودع عقب تمام المصادقة عليه حيث تتم مراجعته مرة أخرى للتأكد من سلامة البيانات ثم يدون فى سجل احصائى يكون بمثابة مصدر المعلومات الاساسى لاصدار الشيك ثم تبدأ تغذية الكمبيوتر بتلك المعلومات

فى مكان امين

اضاف انه يتم عقب ذلك ايداع السجلات الاحصائية فى مكان امين حتى وقت تحرير الشيكات لضمان سرية الحسابات والبيانات.

اشار الى ان بعض المودعين يحاولون الادلاء ببيانات غير صحيحة والادعاء بانهم لم يحصلوا على ارباح او سلف عن اعوام سابقة.. ولكننا نواجههم بالمستندات.. ومن امثلة ذلك.. رفض احد العملاء التوقيع على صحة



محمد عز الدين

رصيده وانصرف من الشركة غاضبا عندما تأكد انه لن يحصل على اكثر من حقه.. وعميل آخر اثار جدلا كبيرا ثم اتضح انه مدين للريان بمبلغ ١١ الف جنيه وهو الآن يحاول ايجاد مخرج له.

زيادة ١٤٪

وقال حمدى عبدالعزيز المفوض العام على شركات الريان انه من المقرر ان يحضر اليوم ٢٠٠٠ مودع للاطمئنان على صحة ارصدتهم.. وقد بلغ عدد المودعين فى اليوم الثانى ١٠٥٨ مودعا حضر منهم ٦٥٩ مودعا وبلغت نسبة الحضور ٦٤٪ بزيادة ١٤٪ عن نسبة الحضور فى اليوم الاول.

اضاف ان احد المودعين تقدم بطلب لالغاء التوكيل الصادر منه لزوجته ووالدها اللذين سحبا جميع ارصدته بالريان وقدرها ١٦ الفا و٢٨ دولارا فى مارس ٨٧ قبل التحفظ على الشركة ولم يكن يعلم بذلك الا عندما توجه الى مقر الشركة لمراجعة حسابه بعد تطليق زوجته..

فلوجىء بان رصيده.. صفر!

اكد حمدى عبدالعزيز ان شركة الريان لا تخصم ارباح ٨٦. كما ادعى بعض المودعين.. ولكن ما حدث بالفعل هو خصم مديونية هذا العام.. حيث كان المودع يحصل على ارباح قدرها ٢٤٪ سنويا ثم جاء تقرير المحاسبين القانونيين بان صحة الارباح عام ٨٦ بلغت ٢٠٪ فقط.. ولذلك كان علينا تحويل الـ ٤٪ الى مديونية واستردادها من ارصدة المودع طبقا للقانون.

مصادقات الغد

وفيما يلى أرقام حسابات المودعين المطلوب حضورهم الى مقر شركة الريان غدا الثلاثاء :

- الشباك رقم ١ من حساب ١١٠٠١ الى ١١١٠٠
- الشباك رقم ٢ من حساب ١١١٠١ الى ١١٢٠٠
- الشباك رقم ٣ من حساب ١١٢٠١ الى ١١٣٠٠
- الشباك رقم ٤ من حساب ١١٣٠١ الى ١١٤٠٠
- الشباك رقم ٥ من حساب ١١٤٠١ الى ١١٥٠٠
- الشباك رقم ٦ من حساب ١١٥٠١ الى ١١٦٠٠
- الشباك رقم ٧ من حساب ١١٦٠١ الى ١١٧٠٠
- الشباك رقم ٨ من حساب ١١٧٠١ الى ١١٨٠٠
- الشباك رقم ٩ من حساب ١١٨٠١ الى ١١٩٠٠
- الشباك رقم ١٠ من حساب ١١٩٠١ الى ١٢٠٠٠
- الشباك رقم ١١ من حساب ١٢٠٠١ الى ١٢١٠٠
- الشباك رقم ١٢ من حساب ١٢١٠١ الى ١٢٢٠٠
- الشباك رقم ١٣ من حساب ١٢٢٠١ الى ١٢٣٠٠
- الشباك رقم ١٤ من حساب ١٢٣٠١ الى ١٢٤٠٠
- الشباك رقم ١٥ من حساب ١٢٤٠١ الى ١٢٥٠٠
- الشباك رقم ١٦ من حساب ١٢٥٠١ الى ١٢٦٠٠
- الشباك رقم ١٧ من حساب ١٢٦٠١ الى ١٢٧٠٠
- الشباك رقم ١٨ من حساب ١٢٧٠١ الى ١٢٨٠٠
- الشباك رقم ١٩ من حساب ١٢٨٠١ الى ١٢٩٠٠
- الشباك رقم ٢٠ من حساب ١٢٩٠١ الى ١٣٠٠٠

من أجل اراحة الجماهير

كثير من اوجه معاناتنا ومشكلاتنا لا يتوقف حلّه على توافر العملة الصعبة . او خبرات فنية خاصة . وانما على مجرد إعمال الفكر . مع توافر الرغبة الحقيقية في توفير الراحة للمواطنين فانت لن تجد الزحام - مثلا - في كثير من سفارات الدول الاجنبية حتى في اوقات الذروة . ليس لانهم اثرياء او لانهم يستخدمون تكنولوجيا معقدة . بل لمجرد انهم يستخدمون العقل . ويحرصون على تجنب ارهاق المترددين .

اقول هذا بمناسبة دعوة النيابة العامة لاصحاب الودائع بشركة « الريان » لمراجعة مقار الشركة للتحقق من صحة ارصدتهم . وتصورت الزحام الرهيب . والمعاناة التي سيعانيها الخلق نتيجة لذلك . خاصة كبار السن . والمرضى . والنساء وذوى العاهات . وتساءلت : هل فكر اصحاب هذا القرار في كيفية تنفيذه ؟ وهل اجهدوا انفسهم في البحث عن ترتيبات تجعل هذه المراجعة امرا ميسورا ؟ وهل قدروا المدة التي قد يستغرقها كل مودع في البحث والجدل والشكوى . بل والاعتراك ايضا . ثم حددوا على ضوء ذلك كله المدة التي يمكن انجاز هذه المهمة خلالها ؟ احسب ان شيئا من ذلك لم يحدث .

لذا اقترح ان يقوم افراد الجهاز المالى الذى سيعهد اليهم بمهمة مراجعة حسابات المودعين واصدار الشيكات الخاصة بهم . بتحديد هذه المستحقات من واقع الدفاتر . وعلى ضوء القواعد التى ستجرى عملية الاسترداد على اساسها . واخطار كل مودع . على عنوانه الوارد بملفه بمستحقاته طرف الشركة . باخطار يرفق به نسخة من القواعد التى تقرر اجراء التصفية على مقتضاها . ومطالبته بالموافقة او الاعتراض خلال مدة معينة . بحيث تقتصر عملية مراجعة مقار الشركة على من سقطت اسماؤهم سهوا . او من لديهم اعتراضات على حساباتهم . إذ من شان ذلك تقليل عدد المراجعين إلى حد كبير . ومن ثم رفع المعاناة عن المودعين .

مدحت أبوالفضل المحامى

النيابة تحقق فى الخلافات بين الريان والهلال لاتمام عملية البيع

التصديق على حسابات المودعين يجرى بصورة طبيعية وبلا مشاكل

كتب ـ محمد عياد وايمان خضير :

امر المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام باجراء الترتيبات اللازمة لعقد الجمعيات العمومية لشركات الريان للموافقة على اجراءات بيعها للمشترين طبقا لنص مشروع عقد بيع اصول وممتلكات الريان . وقد وقع امس كل من توفيق عبد الفتاح الريان وولديه محمد واحمد بالموافقة امام مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة على التصويت فى الجمعيات العمومية بصفتهم اعضاء مجلس ادارة شركات الريان المختلفة لبيع صفقة الريان التى تضم هذه الشركات .

وقد تم امس استدعاء كل من محمد واحمد توفيق الريان من محبسهما لتسوية الديون ومشاكل عقد بيع شركة الهلال للريان والتى تم تحديد جزء من عقدها ومازالت هناك مشاكل تبذل النيابة جهودها لحلها بمواجهة الطرفين الريان والهلال

وكان عقد الوعد بالبيع قد افرد بندا خاصا بشركة الهلال ينص على ان الهلال قد اتفقت مع الريان على بيع اصولها فى مصر والخارج بموجب عقود .. ونظرا لان الضرائب تطالب شركة الهلال بـ ٦١ مليونا و٨٠٠ الف جنيه ونظرا ايضا لان اصحاب شركة الهلال قد رفعوا قضايا يطلبون فيها فسخ العقد بينهم وبين الريان لعدم الوفاء بباقى الثمن .

اعلن آل الريان امام مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة عن استعدادهم لشراء اصول الهلال بذات الشروط الواردة بالعقود التى بينهما بشرطين

الاول : تسوية الضرائب التى على الهلال

والثانى : ان تتنازل شركة الهلال عن القضايا المرفوعة منها على الريان .

ومازال الخلاف قائما بين الفريقين فالريان يقول : انه اتفق على شراء الاصول ودفع الثمن خاليا من الديون على ان يقوم بتسديد جميع الديون القائمة فى يناير ١٩٨٨ وهو تاريخ الاتفاق بين الطرفين . أما الديون التى تظهر بعد ذلك فلا دخل لهم فيها . وهذه نقطة خلاف حيث ظهرت ديون كثيرة على شركة الهلال بعد ذلك .

ومن المعلوم ان اصول الهلال فى مصر تمثل ٣٥ ٪ من قيمة الايداعات وباقى الاصول فى قبرص تمثل ٢٥ ٪

ومن جهة اخرى ساد الهدوء والنظام فرع الريان بالهرم الذى استقبل حوالى ٨٠٠ مودع فى اليوم الثانى امس للتصديق على الحسابات .

وقد صرح حمدى عبد العزيز المدير المفوض من قبل النيابة العامة بانه تم انشاء « فهرست » بجميع العملاء بجميع فروع الشركة وهذا الفهرست موجود بفرع الهرم يرجع اليه المودع الذى فقد رقم حسابه حيث يتم استخراج بطاقة جديدة له بالرقم تسلم إليه لتقديمها فى الموعد المحدد للمصادقة على حسابه تبعا للفرع التابع له .

شيكات المتوفين من مودعى الريان تسلم للبنوك لتوزيع قيمتها على الورثة

خصم ٤٪ من أرباح ٨٦ بالاضافة لأرباح عامى ٨٧ – ١٩٨٨

كتب – محمد عياد وايمان خضير :

توافد منذ الصباح الباكر على فرع الريان بالهرم اعداد غفيرة من المودعين فى اليوم الثالث للتصديق على حساباتهم . حيث وصل عدد الذين صدقوا على حساباتهم امس ١٥٠٠ مودع .

ولاول مرة تم امس استخدام الفهرست (الدليل) الخاص بارقام حسابات جميع المودعين حيث يحصل المودع الذى فقد رقم حسابه على كارنيه جديد برقم الحساب ليتقدم به فى اليوم المحدد له .

وقد اثار بعض المودعين نقاشا حول عملية خصم ٤٪ منهم عن عام ٨٦ ، فصرح حمدى عبدالعزيز المفوض من قبل النيابة العامة ان هذا الخصم فى حقيقته نشا عن ان العميل قد صرف الارباح المقررة عن عام ٨٦ بدفعات شهرية ٢٪ ليصل فى نهاية العام الى ٢٤٪ وقد إتضح ان حقيقة الارباح المقررة لهذا العام – ٨٦ – هى ٢٠٪ فقط .

وبناء على ذلك يتم خصم ٤٪ بالاضافة الى ما هو مقرر سلفا من خصم ارباح ٨٧ ، ٨٨ بالكامل .

وناشد المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام المودعين بالتقدم فى المواعيد المقررة للتصديق على حساباتهم بعد ان تبين ان عدد المتخلفين فى اليوم الاول يمثل ٤٠٪ وفى اليوم الثانى ٣٥٪ ، واضاف ان قرار النائب العام الخاص بارقام حسابات المودعين قد خصص يومى ١٦ ، ١٧ يناير القادم لهؤلاء المتخلفين لكى يصادقوا حساباتهم والا سيتم استخراج الشيك فى حالة عدم حضور المودع فى الموعد المحدد له او فى موعد المتخلفين طبقا للحساب الموجود بدفاتر الشركة ولا يحق للمودع الاعتراض عليه لانه ضيع على نفسه فرصة مراجعة حسابه بنفسه .

وقد صرح محمود خالد المستشار القانونى للمشترين بانه بالنسبة للمودع الذى توفى سيتم إيداع الشيك الخاص به فى البنك مباشرة حيث يقوم البنك بتقسيم المبلغ على الورثة طبقا لاعلام الوراثة كل حسب نصيبه الشرعى .

واضاف المستشار القانونى بانه لن تقبل التوكيلات العرفية فى التصادق على الحساب فاما ان يحضر المودع بنفسه او يحضر عنه الغير بتوكيل رسمى .

وفى نفس الوقت يشرف رشاد نبيه المحامى ووكيل المشترين على الموظفين الذين يقومون بخدمة المودعين ويوجد بصفة دائمة لتذليل كافة الصعاب .

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

اسقاط ديون الريان لمصلحة الضرائب !

كتب ربيع شاهين .

علمت - الشعب - ان قرارا سياديا سوف يصدر خلال ايام باسقاط ديون الريان المستحقة لمصلحة الضرائب والتي تصل الى ١٢٠ مليون جنيه كانت الحكومة قد تلقت تقريرا من وزارة العدل والنيابة العامة الاسبوع الماضي - بهذا الشأن لتذليل العقوبات التي تتعلق بمستحقات المصلحة لدى الشركة

من ناحية أخرى نفى رشاد نبيه وكيل المشترين لاصول وممتلكات الريان ماتردد عن استغراق عملية صرف قيمة شيكات مستحقات المودعين فترة طويلة واكد ان البنوك هي المسئولة عن تحديد الفترة !

وسوف تنتهي منها خلال ايام معدودة فور تسليم الشيكات للمودعين

وسوف يتم تمكين المصريين العاملين بالخارج او المتواجدين خارج مصر من استلام الشيكات الخاصة بمستحقاتهم بواسطة ذويهم او اقاربهم من خلال توكيل عام رسمي لهم

ومن المقرر ان يسافر رشاد نبيه للخارج لايداع قيمة الصفقة ١,٠٥٤ مليار جنيه باحد البنوك الاستثمارية ثم يتم تحويلها للبنوك القومية داخل مصر لتتولى صرفها للمودعين وينتظر ان يتم التحويل خلال اسبوعين من الان !

المصدر : .... المشـــــعب ....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ ....

ماذا يقول المودعون بعد حل أزمة الريان ؟

لن نودع أموالنا فى بنوك ربوية .. وستوجه لسداد الديون والاستهلاك

من يتحمل خسارة توقف الارباح وانخفاض قيمة العملة ؟

تحدث المودعون بالريان الى الشعب ليس صراخا او بكاء هذه المرة ولكن اختلطت مشاعرهم بين بهجة وسعادة لعودة اموالهم بعد الصفقة الكبرى التى ارتكبتها الحكومة ضد الشركة وبين مشاعر الالم والحسرة على الذى كان وعلى ماكان يمكن ان تصل اليه ايداعاتهم ورؤوس اموالهم خلال السنوات الثلاثة الاخيرة لو لم تحدث هذه الفاجعة

قالوا ان الصفقة التى تمت لشراء اصول الشركة تاكيد لموقفها الجاد وهى ليست صفقة خاسرة اذ لن يدفع المشترون اكثر مما تستحق الاصول .. واعربوا ايضا عن سعادتهم لعودة مستحقاتهم التى دفعوا فيها عرق وشقاء سنوات العمر وهى سعادة مشوبه بالاسف والغضب على الحكومة التى اقدمت على هدم هذه الصروح الادخارية

تحقيق
ربيع شاهين

اما عن مصير الاموال التى ستعود اليهم فقد اكدوا انها لن توضع فى البنوك الربوية ولكن ستذهب لسداد الديون التى تفاقمت عليهم بعد ان اضطر البعض الى بيع اثاث المنزل . او توجيهها الى الاستهلاك لمواجهة الغلاء ونفقات المعيشة وماليفيض يتجه الى « تحت البلاطة » .

● د . عبد الصبور شاهين رئيس قسم الشريعة الاستاذ بكلية دار العلوم ابرز الذين وجهت اليهم الاتهامات بالتعاون مع الريان ـ يقول : لست من كبار المودعين بالريان ـ ولكنى احدهم ـ وقد حاول الكثيرون ان يخلعوا على هيئة الرأسمالى الكبير الذى « هبر » الملايين من اموال الريان .. اى من اموال الابرياء ولكن هاهو الحق قد ظهر اخيرا والحمد لله .. وحلت المشكلة بالشكل الذى يحفظ للناس اموالهم ويرد اليهم حقوقهم . ولهذا الغرض ارسلت للمحكمة ورجوتها من خلال رسالة بعثتها اليها فور الاعلان عن العرض المقدم من المشترين اعربت فيها عن أملى ان توافق على تلك الصفقة حتى تنتهى تلك المأساة .

يضيف واعتقد ان تلك تعد صفقة القرن العشرين فما اظن انه قد سبقتها صفقة مماثلة تحل مشكلة عجزت عنها كل اجهزة الحكومة الادارية والمالية . ولذلك فالحمد لله ان ابعدنا عن ايادى المخربين والانتهازيين .

ولم تكن ازمة شركة الريان ازمة اقتصادية ولكنها كانت ازمة سياسية دبرها البعض ممن يحقدون على هذا النوع من النشاط الاستثمارى فى مصر . ومن المؤكد ان تلك الازمة وضعت الجبهة الداخلية امام تحد خطير كما احدثت من الاثار والعاهات والامراض والكوارث على اصحاب المال الكثير . ويقول : اعتقد ان الهجوم على الريان جاء فى اطار الحملة التى

استهدفت القضاء على توجه الجماهير الى الاستثمار خارج النظام الربوى والا استبعد ان يكون هناك من اساء من هذه الشركات ولكن الحملة كانت من الشراسة والضراوة بحيث ضربت السوق المصرية بالكساد وقضت على كل امل فى تنمية روح الادخار او الاستثمار لدى عامة الشعب .

لاشك ان الحكومة ورئيسها الحالى هى المسئولة عن كارثة شركات توظيف الاموال وعلى رأسها الريان .. بهذا يبدأ المستشار مدبولى ابراهيم عثمان المحامى واحد المودعين بالشركة ويقول لو كانت الحكومة تبغى اصدار تشريع او قانون لتنظيم عمل تلك الشركات فقد كان ذلك ممكنا شريطة ان تضع نصب عينيها حقوق المودعين والحفاظ عليها وليس هدم الشركات وتدميرها ..

وان كان لابد من الهدم والتخريب فقد كان محتما مراعاة حقوق المودعين الضحايا .

ويضيف : اعتقد ان لمحكمة الجنايات التى تنظر القضية الفضل والشكر والتحية من الاف المودعين لدورها الكبير والتاريخى نحو حل تلك النكبة وهى الجهة الوحيدة التى استطاعت احتواء الازمة وحسمها .

وقال : لاشك ان هيئة سوق المال والنيابة اعترفوا واقروا بان اصول الريان تصل الى مليار جنيه وهذا تقدير اقل من الحقيقة حيث قيمة الاصول تتجاوز ذلك لتغطية جميع مستحقات المودعين . مما يعنى ان الشركة تعرضت للجور والهدم مع سبق الاصرار .

ويضيف المستشار مدبولى ابراهيم لايمكن القول ان الحكومة كان بامكانها او بوسعها حل تلك الكارثة التى صنعتها بيديها قبل هذا العروض او بدونه .. اما فيما يتعلق بمصير الاموال العائدة فانتى اقطع بان احدا لن يضع منها شيئا بالبنوك واغلبها سيتجه للاستهلاك .

صغار المودعين

من داخل اسرة محدودة الدخل من الكادحين تقول سامية عبد الحميد ـ موظفة ـ والتى عادت اليها الابتسامة بعد عناء طويل كنا نودع ١٧٠٠ جنيه فقط بالريان نحيا من عائدها ويعيننا بجوار المرتب الشهرى على مشاق الحياة وفجاة وقعت الكارثة ولم يكن ذلك فحسب انما اصيب الزوج احمد القبارى بالسكر وبترت ساقه ولزم الفراش . ويقول الزوجان : كنا نتمنى حلا للازمة من زمان وعلى اى حال الحمد لله . اما عن الاموال المستردة فيقولان انها لن تكفى لشراء جهاز يساعد الزوج على الحركة واعانته على مواجهة متاعب الحياة واما مصروفات الدراسة للاولاد فنسال الله العافية والسلامة

فى منزل اخر تقول كاميليا القبارى : اودعت ٢٥٠٠ جنيه ولم نتمكن من الحصول على ارباح حيث كانت واقعة الشركة التى سبقت امالنا وطموحاتنا وتقول كنا نتعامل مع الريان بثقة تامة ولم تحدث اية مشكلة الا بعد تدخل الحكومة ولن اودع اموالى بعدما احصل عليها باذن الله ـ فى اى مكان لاننى لاامن الان للحكومة وقدرتها على السطو والنهب وحسبنا الله ونعم الوكيل .

انا مش مبسوط

رغم ان المودعين يشعرون بالراحة داخل نفوسهم لانتعاش الامل فى الحصول على ارصدتهم عند الريان بعد ان اوهمتهم الحكومة ان اموالهم ذهبت ادراج الرياح الا ان بعض المودعين غير سعداء بهذا الحل .. ويرى سعد الحكيم المحامى والمودع بالشركة ان المشكلة حلت جزئيا ولم تحل كليا .. ويشرح ذلك بقوله : انا احد المودعين بالدولار ومن غير المعقول ان ارضى وانا لم احصل على كل مستحقاتى واموالى لدى الشركة ومن ثم لاتبدأ اسلحة الريان بنص القانون والعقد بيننا ولست مسئولا عما اذا كان المشترون مصريين او اجانب انهم سيردون بالجنيه اذ سبق ان اعلنوا التزامهم فور تقديم عرضهم بانهم سيردون بذات العملة وبسعر السوق المصرفية وقت السداد .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

ويقول شاكر عبد الله - مدرس - ان الريان كانت له اصول وودائع بالخارج وهذه زادت قيمتها خلال السنوات الماضية نظرا لارتفاع العملات الاجنبية وعليه ينبغي ان تعود هذه الارباح لاصحاب رؤوس الاموال ولايجنيها الريان وحده ولايجوز ان تظل اموالنا مجمدة عدة سنوات ثم نحصل عليها دون ارباح .

انن هناك مشكلتان الاولى تتعلق بعدم صرف ارباح للمودعين خلال السنوات الثلاث الماضية والثانية خاصة بسداد الودائع بالجنيه وليس بالعملة التي تم الايداع بها . فمن يتحمل هذه الخسائر

يقول العميد متقاعد اسامة معتز بالله ان الحكومة كان ينبغي ان تتحمل وحدها تعويض المودعين عما خصم منهم من ارباح وكذا فروق الدولار ذلك انها هي التي تسببت في الازمة بعد ان اوقفت الات الشركة عن العمل وعرضتها للتبديد والتلف اما المحامي سعد الحكيم فيقول ان لدى ال الريان الاموال التي تمكنهم من رد جميع مستحقات كل مودع سواء بالدولار او بالجنيه

ساودع اموالي بالبنوك على مسئولية المفتي

احد المودعين بالدولار والذي ابدى تشددا او احتجاجا معربا عن احساسه بالظلم المستشار محمود الدرديري المحامي وصاحب ٧٥ الف دولار بالشركة بدأ حديثه قائلا لاشك انا راض تماما عن الصفقة لكني اعترض على رد المبالغ المودعة بالجنيه المصري بسعر ٢٣٠ قرشا وهذا يخالف نص المادة ١٣٤ من القانون المدني والتي تنص على السداد بذات العملة المودعة او بسعرها بالسوق المصرفية وقت السداد ولاحديث اذا لما يتردد عن ان المشترين مصريون وكذا موقع الاصول وغيرها فهذا شيء وما يقرره القانون شيء اخر عن الرجوع الى ال الريان جنائيا ومدنيا باعتبارهم المستفيدين الوحيدين والحقيقيين من وراء الصفقة .

وفي هذا الاطار يقول وليس شك ان ال الريان هم بالفعل اصحاب العرض وهم المشترون للاصول ذلك انهم هربوا ٢ مليار دولار للخارج منذ ٤ سنوات واذا تم حسبتها على انها تربح ٢٥٪ سنويا فسترى انهم ربحوا ٢ مليار مثلها ولن يخسروا اذا فيما لو دفعوا للمودعين ١,٥ مليار جنيه واحتفظوا بالباقي خارج مصر؟!!

ويؤكد انا اعتقد ان هذا الذي حدث بالفعل وهو امر جائز قانونيا فاذا ماتمتع الريان بالاعفاء فانه سيخرج ليتمتع بالاموال التي بالخارج

يضيف لست مقتنعا باي تبرير من النيابة او المشترين عما اذا اننا كنا سننتظر صدور حكم قضائي ضد الريان لتقديمه للجهات والبنوك الاجنبية للكشف عن الارض الحقيقية للريان لديها وهذا يكفينا للتأكد من حجم الاموال المهربة للخارج على اية حال والحديث مازال للمستشار محمود الدرديري انا وغيري من المودعين بالدولار نحس بالظلم من جراء خسارتنا الاف الجنيهات حيث انني ساخسر ٣٧ الف جنيه علاوة على ان اموالنا متوقفة منذ ٤ سنوات .

يؤكد اخيرا سوف اودع اموالي بالبنوك فهي جهة الامان الوحيدة رغم قلة عائدها علاوة على انني اضع وزري في رقبة علماء الدين خاصة المفتي الذي اكدوا عدم حرمة بل جواز ارباح او فوائد البنوك وانها ليست ربوية ؟ وهم يتحملون وحدهم المسئولية امامنا وامام الله يوم القيامة

اذا كانت الحكومة لن تدفع مليما واحدا بالتاكيد لتعويض المودعين فهل يدفع ذلك الريان او المشترون الجدد ؟

يقول المحاسب عادل عبد الكريم ان المشترين الجدد لن يدفعوا ولايعقل ان يطالب احد بدفع اكثر مما اتفق عليه في العقد .. واما ال الريان فقد اخلوا مسئوليتهم امام المودعين بنقل الودائع ومايترتب عليها من التزامات الى المشترين الجدد أعلم ان كانت لديهم اموال او اصول لم يشملها الحصر ورغم انني من المودعين الا انني لا اتصور ان نحصل على اكثر من ذلك

ويضيف محمد شوقي على ذلك فيقول ان مايجري في شركة الريان يماثل ماحدث في بقية شركات توظيف الاموال الشركات لم ترد الودائع بالعملة الاجنبية وانما بالجنية المصري وبسعر محدد هو ٢٣٠ قرشا للدولار وهو سعر بيعي الدولار عند صدور قانون تلقي الاموال كما ان الشركات لم تصرف ارباحا منذ الازمة

ويضاف الى ذلك ان الكارثة احدثت ركودا في السوق وهبوطا في قيمة الاراضي او على الاقل لم ترتفع اسعارها كما كان متوقعا كما نلاحظ ان بعض الشركات دخلت في مشروعات كبيرة ثم توقف التحويل فجاة وتجمدت الاموال التي انفقت وتعرضت بعض المنشات للتلف مما احدث خسائر في المشاريع فاذا وصل حال شركة الريان الى نفس المستوى الذي عليه بقية الشركات فهذا وضع جيد نظرا للظروف التي اوجدها التدخل الحكومي وان لم يكن هو الوضع الامثل الذي كنا نطلبه كمودعين .

إقبال شديد لمودعي الريان للتصديق على حساباتهم

نبيه : صفقة الريان مستمرة برغم مشاكل الهلال

أحد المودعين اعتقد أنه دائن فأصبح مدينا

كتب - السيد المعبدى :

لليوم الرابع على التوالى شبابيك مراجعة حسابات المودعين بالريان تشهد إقبالا شديدا .. إزداد عدد المودعين بنسبة ١٥٪ عن الذين قاموا بمراجعة حساباتهم وصدقوا عليها بالامس .

يتم الآن حصر شامل لعدد الذين راجعوا حساباتهم خلال الأيام الاربعة الماضية ليضاف اليهم من ستتم مراجعتهم اليوم وباكر وينتهى الاسبوع الأول للمراجعة والتصديق على الحساب حتى رقم ١٧ ألفا .

سيقوم حمدى عبدالعزيز المدير العام المفوض من قبل النيابة العامة بتقديم تقرير شامل للمبالغ وأرقام الحسابات التى تم مراجعتها الى المستشار ماهر درويش المحامى العام ومدير ادارة التحفظ والذى يتابع أولا بأول مايجرى بمنفذ الريان تحت إشراف المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام .

وعلمت «الجمهورية» أن مايجرى من تحقيقات بشأن شراء أصول وممتلكات شركة الهلال فى مصر وفى الخارج مع أحمد ومحمد الريان وممثل الهلال لن يؤثر على صفقة الريان لأن الصفقة مستمرة .

وقال رشاد نبيه المحامى وممثل المشترين أنه يتابع ماتوصلت إليه تحقيقات مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة بإشراف المستشار ماهر

البقية ص ٩

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

دروبش حول مشكلة الهلال والتى تتضمن شراء أحمد الريان لنسبة ٣٥٪ من حقوق المودعين بالهلال لماتمتلكه فى مصر وتبلغ قيمتها ١٤ مليون جنيه وبنسبة ٢٥٪ من حقوق المودعين لمصانع قبرص وتقدر قيمتها بتسعة ملايين جنيه ونصف علاوة على أن أحمد الريان قام بتسديد مبلغ خمسة ملايين ونصف ديون على الشركة .. وقد ظهرت ديون على مصانع قبرص تقدر بحوالى ٧ ملايين دولار أمريكى .. وعلى ضوء التحقيقات التى تكشف عن موقف شركات الهلال سينظر محمد رشاد نبيه باعتباره ممثلا لآل الريان فى الاستمرار فى إجراءات صفقة شراء ممتلكات الهلال من عدمه .

وبمنفذ الريان بالهرم قام اللواء عز الدين الأحمدى مساعد مدير أمن الجيزة والعميد أمين محمود مفتش فرقة غرب الجيزة بالاشراف على تنظيم الأعداد الكبيرة من المودعين والتى تفد إلى المنفذ مستفسرة عن موعد مراجعتها أو معرفة أرقام حساباتها خارج منفذ الشركة .

وقد أثار أحد المودعين مشكلة بشأن خصم ٤٪ من قيمة ماتم صرفه تحت حساب الأرباح عن عام ٨٦ وبالمراجعة إتضح أنه قام بصرف ٢٤٪ وأن الشركة لم تحقق أرباحاً سوى ٢٠٪ فاقتنع وصدق على حسابه .

مشكلة أخرى لمودع آخر .. له حسابان أحدهما بالدولار والآخر بالجنيه المصرى واتضح أنه قد سحب مبالغ تحت بند القروض من حسابه بالجنيه المصرى وقام بصرف أرباح خلال الأعوام ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ وعند تسوية حسابه اتضح بأنه مدين للريان بحوالى ٤ آلاف جنيه .. ونظرا لاحتفاظه بأمواله فى الحساب الأول بالدولارات فأصبح دائنا بحوالى ٨ آلاف جنيه - بعد تحويل مبلغ الايداع بالدولار إلى الجنيه المصرى بسعر ٢٣٠ قرشا .

مقاصة

قامت شركة الريان بإجراء مقاصة فأصبح مدينا لها بمبلغ ٥ آلاف جنيه ولكنه رفض تسوية الحساب بهذه الطريقة وقال بأنه يرغب أن يكون متبقى بحسابه ٩ آلاف جنيه .. وعلى الريان رفع دعوى للحصول على ماصرفه زيادة فى حسابه بالجنيه المصرى وقدره ٤ آلاف جنيه ..

تم عرض الأمر على محمود خالد المستشار القانونى للمشترين ورشاد نبيه المحامى وممثل المشترين فرفضا ماعرضه المودع وتم إجراء المقاصة لتسوية الحسابين .

وقد بلغ عدد الذين تمت مراجعتهم أمس ٩٩٨ مودعا من بين ٢٠٠٠ مودع وتخلف عن الحضور ٧٠٠ مودع ..

وسيتم «اليوم» مراجعة ألفى

مودع اخر تبدأ أرقام حساباتهم من رقم ١٣٠٠١ إلى ١٥ ألف ..

و«الجمهورية» تبين لك رقم الشباك الذى تتم مراجعة حسابك أمامه اليوم .

وسيتم «اليوم» مراجعة ألفى مودع آخر تبدأ أرقام حساباتهم من رقم ١٣٠٠١ إلى ١٥ ألف ..

و«الجمهورية» تبين لك رقم الشباك الذى تتم مراجعة حسابك أمامه اليوم .

مراجعة حسابك اليوم أمام شباك رقم :

١- من رقم ١٣٠٠١ : ١٣١٠٠
٢- من رقم ١٣١٠١ : ١٣٢٠٠
٣- من رقم ١٣٢٠١ : ١٣٣٠٠
٤- من رقم ١٣٣٠١ : ١٣٤٠٠
٥- من رقم ١٣٤٠١ : ١٣٥٠٠
٦- من رقم ١٣٥٠١ : ١٣٦٠٠
٧- من رقم ١٣٦٠١ : ١٣٧٠٠
٨- من رقم ١٣٧٠١ : ١٣٨٠٠
٩- من رقم ١٣٨٠١ : ١٣٩٠٠
١٠- من رقم ١٣٩٠١ : ١٤٠٠٠
١١- من رقم ١٤٠٠١ : ١٤١٠٠
١٢- من رقم ١٤١٠١ : ١٤٢٠٠
١٣- من رقم ١٤٢٠١ : ١٤٣٠٠
١٤- من رقم ١٤٣٠١ : ١٤٤٠٠
١٥- من رقم ١٤٤٠١ : ١٤٥٠٠
١٦- من رقم ١٤٥٠١ : ١٤٦٠٠
١٧- من رقم ١٤٦٠١ : ١٤٧٠٠
١٨- من رقم ١٤٧٠١ : ١٤٨٠٠
١٩- من رقم ١٤٨٠١ : ١٤٩٠٠
٢٠- من رقم ١٤٩٠١ : ١٥٠٠٠

□ وبإجراء إحصائية لما تمت مراجعتهم خلال الأيام الثلاثة الأولى يتضح أنه من بين أرقام ٢٠٠١ : ٥١٠٠ كان يتعين حضور ٧٩٣ لم يحضر سوى ٤٢٠ فى اليوم الأول وتخلف عن الحضور ٣٧٣ وفى اليوم الثانى كان يتعين مراجعة ١٠٥٨ حضر منهم ٦٥٣ وتخلف ٤٠٥ واليوم الثالث حضر ٩٥٩ راجعوا حساباتهم من بين ١٦٧٦ وتخلف ٧١٧ مودعا ..

□ ونظرا لكثرة أعداد المتخلفين يوميا عن مراجعة حساباتهم سيعرض الامر على المستشار ماهر دروبش لبحث المشكلة التى ستترتب عند مراجعة هذه الأعداد خلال يومى ١٦ ، ١٧ يناير المقبل المخصصين للمتخلفين .

ومن المنتظر أن يتم تخصيص شباك رقم ٢١ لمراجعة المتخلفين لليوم السابق حتى ينتهى العمل من مراجعة حسابات المودعين طبقا للجدول الزمنى الذى وافق عليه المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام

زيادة عدد المراجعين لحل مشاكل المودعين بالريان

٨٥٠ ألف جنيه أكبر رصيد تم التصديق عليه أمس

كتب ـ محمد عياد :

رغم الهدوء الذى ساد خلال الايام الماضية عملية مصادقة المودعين على حساباتهم بشركة الريان فرع الهرم الا ان بعضهم قد اثار طوال الايام الماضية مشاكل خاصة بحساباتهم عن سنوات سابقة الا انه بعد الاطلاع على المستندات لا يجدون مفرا من ان يوقعوا على حسفبهم .

وامام هذه المشكلات فقد قرر رشاد نبيه وكيل المشترين وحمدى عبد العزيز المدير المفوض من قبل النيابة العامة ان يكون عدد الشبابيك التى تستقبل المودعين ١٢ شباكا فقط بدلا من ٢٠ شباكا وذلك لسحب بعض المراجعين وعددهم ١١ ليتولوا المراجعة مع الباقين بعد تعمد بعض المودعين انكار قبضه مبالغ تحت حساب الارباح على ٨٤ و ٨٥ مما يقضى الرجوع الى السجلات واحضار المستندات الدالة على سحب هذه المبالغ والمسجلة فى الكروت .

واضافا بان جميع المستندات الخاصة بالمودعين من اوراق او ايصالات صرف مبالغ او ايداعات موجودة بالكامل فى المنفذ وطالب المودعين بذكر الحقيقة حتى لا يتعطل العمل فى الرجوع الى السجلات والكمبيوتر بعد ان تبين ان نحو ٧٠ حالة طعنت على الرصيد امام الشباك بحجة أنهم لم يصرفوا ارباحا عن اعوام سابقة وتبين انهم صرفوا ارباحهم بالكامل .

هذا وقد صادق امس احد المواطنين على اعلى رصيد حتى الآن وهو ٨٥٠ الف جنيه ، كما وافق رشاد نبيه لبعض الدارسين الماليزيين بالازهر على مراجعة حساباتهم امس رغم ان ارقامهم محدد لها يناير المقبل نظرا لارتباطهم بالسفر الى بلادهم غدا .

المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٠

بعد تراجع أعداد المودعين
١٢ شباكا فقط .. لمصادقات الريان

كتب ـ محمود نوفل :

تقرر تخفيض عدد الشبابيك المخصصة لاستقبال المودعين لاجراء المصادقات على حساباتهم بشركة الريان الى ١٢ شباكا بدلا من ٢٠ شباكا .. وكذلك تخفيض عدد شبابيك تلقى الشكاوى من خمسة الى ثلاثة شبابيك .. مع استمرار عدد ساعات العمل بالشبابيك خلال اليوم الواحد كما هى دون تغيير ..

صرح محمد عز الدين الشريف المحاسب القانونى للمشترين أنه تقرر اجراء هذا التغيير فى خطة العمل بعد أن ثبت من التجربة خلال الاسبوع الاول من المصادقات انخفاض نسبة اقبال المودعين وعدم تجاوبهم للحضور لاجراء المصادقات ، كما تقرر خفض عدد المراجعين على شبابيك الشكاوى ، نتيجة لانحسار المشاكل التى يثيرها المودعون مما أدى الى خلو الشبابيك من العمل لفترات زمنية كبيرة نسبيا طوال اليوم .

قال ان العمل بالنظام الجديد بدأ اعتبارا من صباح الخميس ويستمر طوال الشهور القائمة حتى نهاية مرحلة المصادقات على مستوى جميع فروع الريان .

وفيمايلى بيان بارقام حسابات المودعين الموزعين على الشبابيك وفق النظام الجديد بموجب ١٦٥ مودعا لكل شباك :ـ

- شباك رقم ١ : من رقم ١٥٠٠١ الى ١٥١٦٥
- شباك رقم ٢ : من رقم ١٥١٦٦ الى ١٥٣٣٠
- شباك رقم ٣ : من رقم ١٥٣٣١ الى ١٥٤٦٥
- شباك رقم ٤ : من رقم ١٥٤٦٦ الى ١٥٦٦٠
- شباك رقم ٥ : من رقم ١٥٦٦١ الى ١٥٨٢٥
- شباك رقم ٦ : من رقم ١٥٨٢٦ الى ١٥٩٩٠
- شباك رقم ٧ : من رقم ١٥٩٩١ الى ١٦١٥٥
- شباك رقم ٨ : من رقم ١٦١٥٦ الى ١٦٣٢٠
- شباك رقم ٩ : من رقم ١٦٣٢١ الى ١٦٤٨٥
- شباك رقم ١٠ : من رقم ١٦٤٨٦ الى ١٦٦٥٠
- شباك رقم ١١ من رقم ١٦٦٥١ الى ١٦٨١٥
- شباك رقم ١٢ من رقم ١٦٨١٦ الى ١٧٠٠٠

والجدير بالذكر أن الجمعة أجازة أسبوعية بمقر الصرف بشركة الريان .

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

الحاصلون على أحكام قضائية يتنازلون للريان مقابل شيكات بسبعة ملايين جنيه

كتبت اميمه كمال :

إنتهت هيئة الدفاع عن الريان من اعداد حصر بأصحاب الشيكات الذين اقاموا دعاوى ضد الريان وذلك لسدد قيمة الشيكات لهم . وقد بلغ عدد المودعين الذين حصلوا على احكام قضائية ٤٢ مودعا تصل قيمة ايداعاتهم الى ٦ ملايين جنيه .

وقد حصلت مصلحة الضرائب على ٧ احكام تقضى برد ٧ ملايين جنيه .

وصرح ممدوح الوسيمى محامى الريان انه سوف يتم رد اموال اصحاب الشيكات الذين حصلوا على أحكام وذلك بعد ان يتقدموا الى مقر الشركة للمصادقة على حساباتهم الى جانب التنازل عن الجنحة المقامة ضد الريان امام المحكمة ثم يتسلم كل مودع امواله .. اما اصحاب قضايا الشيكات التى مازالت منظورة امام المحاكم فسوف يتم رد المبالغ المستحقة مع باقى المودعين . وفقا للبرنامج الزمنى الذى اعدته الشركة بشرط التنازل عن الدعوى .

ومن ناحية اخرى يقيم محامى الريان دعوى تعويض ضد هيئة سوق المال يطالبها بسداد ١٠٠ مليون جنيه لصالح آل الريان بسبب الاضرار التى لحقت بالشركة :

٤٨٩٦ مودعا راجعوا حساباتهم بشركة الريان حتى الآن

يبدأ اليوم الاسبوع الثانى لمراجعة المودعين حساباتهم بشركة الريان «فرع الهرم» التى تبدأ من رقم ١٧٠٠١ وقد وصل عدد الذين راجعوا حتى اول امس ٤٨٩٦ مودعا من بين ٨٤٩٣ كان يجب حضورهم فعلا اى بنسبة ٥٧ ٪

وصرح حمدى عبد العزيز المدير المفوض من النيابة العامة بأن ٢٥ ٪ من الذين حضروا قد انتهت ارصدتهم واقفلت حساباتهم او ان هذه الحسابات مدينة بعد صرف ارباح عامى ٨٧ و ٨٨

واضاف انه يجرى حاليا بحث كيفية استرداد هذه الارباح التى صرفت بالمخالفة لشروط عقد شراء ممتلكات الريان التى وافق عليها محمد بدر المياوى النائب العام والتى تقضى بخصم هذه الارباح.

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

هل يتحقق الحلم أخيرا ؟

تجدد أمل مودعى الريان ولكن !!

المودعون : سنضع أموالنا تحت البلاطة

تحقيق :
عصام كامل
تصوير : ناجى يوسف

توافد المودعون الى مقر الريان بالهرم لمراجعة كشوف حساباتهم تمهيدا لتحرير الشيكات التى بها يتم الصرف

بماذا يحلم المودعون ؟ والى اين تتجه اموالهم بعد استرجاعها . كان شيئا غريب عندما سمعنا على بعد زغاريد النساء تطلق وكانه عرس جميل .

يقول حمدى عبد العزيز المدير العام المفوض من قبل النيابة العامة ستتم مراجعة حسابات المودعين بفرع الريان بالهرم الا المحولين وهم الذين يقطنون مناطق اخرى غير الهرم ثم فتح لديهم فروع اخرى للريان وهؤلاء يشكلون ٢٠ ٪ وسيشكل لهم جدول زمنى بعد تصديق النائب العام .

ويشير حمدى عبد العزيز الى نقطة هامة حيث يجب على المودعين ان يتوجهوا الى مقر الشركة ومعهم صورة ايصال الايداع وصورة العقد او صورة تحقيق الشخصية والاصل او صورة التوكيل او صورة قرار الوصاية وصورة اعلان وراثة فى حالة من توفاهم الله .

ويضيف بالنسبة للذين يتخلفون عن موعد مراجعة حساباتهم فلهم يومان بعد ذلك للمتخلفين كما ستخصص مدة اسبوعين للمتخلفين على مستوى الجمهورية بعد نهاية مراجعتها .

سهولة التعامل

وتم تخصيص مجموعة كبيرة من المكاتب يختص كل واحد منها بمجموعة من الارقام وبذلك تم تلاشى الزحام فكانت السهولة فى التعامل واضحة والتقت الاحرار بالحاج / عباس بيومى عيد فكانت

مشكلته ان موعد مراجعة حسابه يوم الثلاثاء وهو لن يكون فى مصر فى هذه الفترة لانه سيؤدى العمرة من يوم الاثنين فتوجه الى المدير المفوض الذى راجع له كشف حسابه حتى يسافر وهو مطمئن .

وحالة اخرى مشابهة للمواطن احمد شاكر ابو العلا اذ ان موعد مراجعة حسابه يوم ١٩٩١/١/٣ وسيكون فى هذه الفترة بالسعودية حيث مقر عمله فتمت مراجعة حسابه كحالة استثنائية لارتباطه بعقد عمل باحدى الشركات بالسعودية .

ويرى صلاح محرم مفتش جنائى بمكتب النائب العام ـ ان المودعين على وعى كامل الا فى حالات نادرة كأن ينسى مثلا المودع ان يأتى باعلان الوراثة او تحقيق الشخصية الاصلى مما يعوق العمل كما ان هناك من يصرون على مراجعة حساباتهم منذ عام ٨٣ حتى الان وهذا بالطبع حقه وان كان هذا يعطل العمل .

ويقول العقيد محمد احمد عوض ـ مودع : لى حساب بالشركة منذ عام ١٩٨٣ وتمت مراجعته ومعى توكيل لثلاثة اخرين تحت ارقام ٢٠٣٦ ، ٢٠١٢٨ ، ٢٠٠٥٥ لن تتم مراجعة حساباتهم حتى الان والحقيقة ان التعامل هنا مثالى للغاية ولا يأخذ وقتا .

ويضيف سأسدد كل ديونى

المصدر : الاحـــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

والمبلغ المتبقى سأضعه فى بيتى بعيدا عن الشركات وحتى البنوك ! !

وتتدخل وفاء السيد عقل وحسابها تحت رقم ٢٠٥٧ كيف نضمن الشركات بعد ذلك او حتى البنوك بعد كل ماقيل لقد كنا مرتبطين باقساط شقة واثاثات بعت بسبب مأزق الريان مجوهراتى كما بعت محلا خاصا بى والان سأشترى ذهبى واقوم بعمل مشروع صغير دون تدخل وارجو الا يقف الروتين عقبة فى طريقى ! ! واذا وقف الروتين لى بالمرصاد سأضع اموالى تحت البلاطة ! ! !

وامام مقر الشركة بالشارع العمومى وجدنا الحاجة سنية فاستفسرنا منها عن وضعها فقالت معى توكيل لابنى اسماعيل محمد صالح حيث أن له حسابا هنا بالريان وسأرسل له بالخارج لاعلمه بالوضع حتى يعود الينا فمنذ حدث وهو مقاطع مصر كلها والان اعتقد انه سيعود الينا بعد هذه الاخبار السعيدة .

ويرى الحاج جاه الرسول توفيق : ان يقوم بوضع امواله فى بنك مهما كان الربح هامشيا لان ذلك اضمن ولن يتعامل حتى مع شركاء عاديين لانه عانى الامرين منذ ازمة الشركة ! !

اما الشيخ / نادى عبد الهادى وحسابه برقم ١٣٧٥٥٤ فانه سيستأجر شقة بالفيوم لانه يقطن منذ عام ٧٩ هو واولاده الستة فى غرفة واحدة وقد كان امله ان يعيش على ربح المبلغ الذى اودعه اما الان فليس امامه الا ان يبنى دارا او يؤجر شقة !

وتفكر سناء عبد العاطى ان تعطى زوجها مبلغ الفى جنيه لكى يسافربهما الى الخارج ليعوضها جمود هذا المبلغ طوال الفترة الماضية

ويقول خالد معوض محمود لقد تقدمت للحصول على شقة من الريان عن طريق البنك الوطنى للتنمية بالجيزة وعندما حضرت لتسجيل اسمى لانى دفعت مبلغ ستة الاف جنيه فوجئت باننا لسنا فى الجدول الزمنى المعد وعندما سألت عن سبب ذلك قالوا ان صرف العقارات اخر صرف !

ويستطرد قائلا سأضع اموالى معى بعيدا عن البنوك او الشركات فهى معى آمن .

ويقول محمد الشاهد لى مبلغ ١١٨٠٠ دولار وفوجئت بان الصرف سيكون بالجنيه المصرى حسب سعر البنوك مع العلم ان رشاد نبيه المحامى قال لى ان سيولة الدولار متوافرة والحكومة هى التى ستعطيكم بالجنيه المصرى ! ! ويتساءل لما اودع اموالى بالدولار واتسلمها بالمصرى ! وعامة سأضع اموالى بالجنيه المصرى او الدولار امام عيونى بعيدا عن الاستثمار او ارباح البنوك الهامشية وخصوصا اننا لم نعد نثق فى شىء

ولفت انتباهى سيدة تتوكأ على عصا حيث وضعت قدمها اليسرى فى الجبس اقتربت منها وتعرفت عليها محاسن أحمد السيد قالت . لى سبعة الاف جنيه مصرى منذ عام ٨٧ وابنائى خمسة بالتعليم وسأقوم « بتوضيب » الشقة التى توقف تشطيبها منذ ثلاث سنوات

ويرى محمد خليل وحسابه برقم ١٢٨٥٧٣ لقد ارسل لى اخى كل امواله ووضعتها له فى الريان وقد نبه على ان اضعهما فى المنزل لعدم ثقته فى اى شىء اخر وان كنت اقترحت عليه اضعهما فى بنك الا انه رفض مجرد الفكرة لان الثقة مزعزعة مهما كانت الضمانات !

وتشير هالة السيد عقل ورقم حسابها ٢٠٥٦ الى ان خصم ثلث المبلغ بعد سنوات ثلاثة يعد نسبة كبيرة ولكن « نصف العمى ... » وعامة سأشترى لاولادى كل مايطلبون كحلاوة لعودة هذه الاموال .

المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

حصر شركات توظيف الأموال المتلاعبة للتحفظ على أموالها وبيع ممتلكاتها

كتب ـ محمد المنياوى :

صرح الدكتور محمد حسن فج النور بان هيئة سوق المال تقوم الآن بمراجعة موقف الشركات التى تقدمت بطلبات لتصفية أوضاعها ورد اموال المودعين على ضوء البرامج المقدمة من هذه الشركات لرد الأموال وعلى ضوء التزامها بهذه البرامج

كانت الهيئة قد تلقت أكثر من ٥٠ ألف شكوى من المودعين يتهمون الشركات بعدم الالتزام ببرامج رد الأموال

أشار الدكتور فج النور الى ان الهيئة اخطرت النيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى بموقف الشركات المتلاعبة والتى لم تبلغ الهيئة عن نشاطها للتحفظ على أموالها وأصولها ويجرى الآن حصر لموقف هذه الشركات ومديونياتها واستحقاق المودعين تمهيدا لاتخاذ إجراءات بيع الأصول لرد أموال المودعين

ضبط صاحب أي . سى سنتر الهارب من ٧٥ سنة سجنا

كتب – كمال عبد الجابر :

بعد ٣ سنوات من الهرب ، تمكنت مباحث الجيزة أمس من ضبط المليونير محمد عصام أحمد بدير (٤٥ سنة) صاحب شركات أى . سى . سنتر لتوظيف الأموال والهارب من ٧٥ سنة سجنا ، لاستيلائه على ١٠٠ مليون جنيه من المودعين ، واصداره شيكات لهم بدون رصيد . كما أن المدعى الاشتراكى كان قد أمر بالتحفظ على ممتلكاته المنتشرة فى مختلف أنحاء البلاد .

أفادت تحريات العقيد جاد جميل مفتش مباحث الجيزة أن المتهم اعتاد ، منذ اختفائه قبل ٣ سنوات ، التنقل بين الشقق والفنادق الكبرى بالقاهرة والاسكندرية . وأكدت تحريات العقيد جاد جميل أن المتهم يتردد فى الخفاء على فندق ماريوت بالقاهرة .. وأنه يستخدم جهاز لاسلكى قيمته ٥ آلاف جنيه للاتصال بزوجته وأقاربه فى سرية تامة .

وبناء على توجيهات العميدين محمد ابراهيم مدير المباحث ومحمد فوده رئيس مباحث الجيزة كمن المقدمان مصطفى زيد وجمال مخيمر والرائدان خالد الشيخ وياسر عبد الحكيم أمام الفندق بشارع كورنيش النيل بالزمالك وتم ضبط المتهم داخل سيارته الخاصة الشيفرولية رقم ٤٤٩٦٦ ملاكى جيزه ، وتم ترحيله للنيابات المختلفة لتنفيذ الأحكام الصادرة ضده .

جمعية عمومية « للريان » لاقرار صفقة البيع

صرح حمدى عبدالعزيز المفوض لادارة مشروعات الريان من قبل النيابة العامة بان النيابة قد انتهت من الاعداد لعقد جمعية عمومية للمساهمين بالشركة فى ديسمبر القادم لاقرار صفقة بيع الاصول واكد حمدى عبدالعزيز ان عملية مراجعة مستحقات المودعين بالشركة فى مراحلها الاخيرة . وقال ان نسبة حضور المودعين تصل يوميا الى ٧٨ ٪ ممن تعلن اسماؤهم .. اما المتخلفون فاما ان حساباتهم تمت تصفيتها وحصلوا على مستحقاتهم قبل التحفظ على الشركة . او انهم لم يطالعوا الصحف بسبب الامية . واكد عدم وجود مشكلات فى عمليات المراجعة والمصادقة على الحسابات . وان المودعين بالدولار والعملات الحرة اعربوا عن رضائهم بصرف مستحقاتهم بالجنيه المصرى .

وصرح حمدى عبدالعزيز بان النيابة العامة قد انتهت من الاعداد للدعوة الى عقد جمعية عمومية للمساهمين بشركات الريان فى ديسمبر القادم وذلك للتوقيع على الصفقة وتقرير ما اذا كانوا سيبيعون اسهمهم ام سيشاركون بها فى راس مال الشركة مع الاشتراك فى الادارة .

من ناحية اخرى ناشد المستشار محمود خالد - الممثل القانونى للمشترين - جميع المودعين التوجه الى ادارات وفروع الشركة بالهرم والمهندسين ومصر الجديدة والاسكندرية لمراجعة حساباتهم فى المواعيد المقررة . واكد ان الشركة لن تقبل اية تظلمات بعد انتهاء الفترة المقررة للمراجعة فى ١٧ يناير القادم . وقال ان انخفاض نسبة الحضور ترجع الى تحويل عدد كبير حساباتهم الى افرع اخرى .

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

متى يصرف المودعون أرباحهم في شركات الأموال ؟

• مستشار هيئة سوق المال :

مراقبة تنفيذ الجداول وصرف الصكوك في مواعيدها

• تحقيق : علاء الدين مصطفى

• ماهى اخر تطورات لوضاع شركات الاموال ؟ وماهى اخر تطورات عمليات مصادقات حسابات المودعين في شركات الريان التي تجرى حاليا ؟ وماهى حقيقة شكاوى بعض المودعين بوجود خصومات كبيرة من اجمالى ايداعاتهم لدى الريان اثناء المصادقات ؟ وهل تنتظم شركات الشريف والسعد في صرف صكوك المودعين طبقا للبرنامج الزمنى المتفق عليه لدى كل شركة ؟ ولماذا لم يصرف المودعون بالسعد والشريف ارباحهم حتى الآن ؟

تجرى حاليا المصادقة على حسابات بعض المودعين الذين تم دعوتهم للتوجه إلى مقر شركة الريان ، للتاكد من صحة ايداعاتهم والتوقيع بالمصادقة عليها .. ولقد تبين من خلال شكاوى عديدة للمودعين ان عمليات المصادقة على حساباتهم تتم بحيث يصبحون في النهاية بلا ايداعات إن لم يتم تحويلهم إلى مدينين للشركة . كما ان البعض يشكو انه تتم خصومات مبالغ فيها قد تصل في بعض الاحيان إلى ثلثى ايداعاتهم باعتبار انهم صرفوا ارباح ٨٧ و ١٩٨٨ ..

وهذا يثير تساؤلا هاما . ماهى المعايير التى يتم على اساسها مراجعة حسابات المودعين بشركات الريان والمصادقة عليها ؟ وماهى الجهة التى تشرف على مصادقة تلك الحسابات لحماية اى غبن يمكن ان يقع على المودعين مع الاخذ في الاعتبار ان شركات الريان تحت التحفظ من قبل النيابة العامة ؟ ومن يستطيع ان يفصل في المنازعات التى يمكن ان تنشا بين المودعين والشركات في حالة الاختلاف على صحة الايداع .

هذه التساؤلات تثيرها ، آخر ساعة ، وتضعها امام المسئولين لحماية اموال المودعين وعدم تعرضهم لاى ضغط يمكن ان يقع عليهم .. خاصة وان المسئولين في شركات الريان يرفضون الاعتراف بمصادقات المحاسبين القانونيين الذين سبق ودرسوا اوضاع الشركة وارسلوا للمودعين بحقيقة رصيد كل منهم .. هذا مع الاخذ في الاعتبار ان القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الزم الشركات التى لن تعمل في مجال تلقى الأموال لسبب او لآخر برد جميع ما سبق وتلقته من اموال ..

أوضاع الشريف والسعد

• ولا يقتصر الامر بالنسبة للمودعين في شركات الريان ، او المودعين في الشركات التى ينظرها المدعى العام الاشتراكى ، بل ان الشكاوى المريرة تاتى ايضا على السنة المودعين في شركات الشريف والسعد والتى وفقت اوضاعها . حيث قامت تلك الشركات ببعض المخالفات ، سواء من ناحية تاجيل الصكوك ، او عدم الالتزام بالجداول في صرف الصكوك التى حان موعد استحقاقها بالنسبة للمودعين الذين يرغبون في عدم الاستمرار مع الشركات او مخالفات اخرى .

التقت ، اخر ساعة ، مع فاروق فؤاد مستشار الهيئة العامة لسوق المال قال .

القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ اعطى الهيئة سوق المال حق متابعة اصدار الصكوك من جانب الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال ، وتقوم

الشركة باعداد مشروع الصك وتقوم بعرضه على الهيئة . للتاكد من اعداد مشروع الصك طبقا لاحكام القانون واللائحة التنفيذية . وتبدى عليه ملاحظات ، وتسلمه في نفس اليوم إلى مندوب الشركة . وتقوم الهيئة بمراجعة صرف الصكوك للتاكد من صحة هذه العملية ، حيث توفد مندوبين عنها للتحقق من التزام الشركة باحكام القانون واللائحة التنفيذية ، من حيث اصدار الصكوك وصرفها للمستحقين بالعملات المختلفة .

لماذا لم تصرف الأرباح ؟

● يشكو العديد من المودعين في شركات الشريف والسعد بعدم صرف اية ارباح لهم حتى الآن فما تفسير ذلك ؟

قال فاروق فؤاد مستشار هيئة سوق المال :

العرف المحاسبي يلزم اي شركة جديدة إذا كانت مستمرة باعداد مركز مالي افتتاحي من تاريخ قيدها في سجل الهيئة ، كشركة عاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها . اما ما يتعلق بالارباح والخسائر فهذا مرتبط بالميزانيات التى تعدها الشركات وتقرها الجمعية العامة .. وقد طلبت هيئة سوق المال من مراقبي الحسابات في الشركات التي وفقت أوضاعها اعداد حساب الارباح والخسائر عن الفترة من ١٠/٦/٨٨ حتى تاريخ قيد الشركات في سجل الهيئة .. وهذه هي الفترة التي لم يعمل عنها حساب الأرباح والخسائر .. على اعتبار ان المبالغ التى صرفت قبل ٣١/١٢/٨٧ تعتبر مبالغ غير قابلة للاسترداد ، ولا تخصم من اصل راس المال ..

● يشكو بعض المودعين ان جدولة ودائعهم جاءت بحيث تؤخر النسبة الكبيرة من الوديعة في السنة الاخيرة ؟

— لقد تمت دراسة جداول صرف الصكوك وفقا لبرنامج زمني تم فيه مراعاة ان تكون الدفعات التى تصرف متقاربة في جميع دفعات البرنامج مع الأخذ في الاعتبار وجود نسبة كبيرة من صغار المودعين يتم استهلاك ايداعاتهم في السنوات الأولى للبرنامج ، وفي ذات الوقت تتبقى ايداعات كبار المودعين الذين تزيد ايداعاتهم عن ٢٠ الف جنيه او دولار حسب نوع العملة .. وهذا في النهاية لصالح المودع ..

ولابد ان نفرق بين ما كان يتم صرفه قبل ان توفق الشركات اوضاعها . وبين ما يجرى في المرحلة الحالية . الذى كانت تصرفه الشركات في الماضي للمودعين كان سلفا . اما الآن القانون يقول ان ما تعطيه الشركات للمودعين إنما هي الارباح الحقيقية وتوزع بين المودعين او حملة الاسهم .. ولو ظهرت مؤشرات تؤكد تحقيق ارباح من حق الشركة ان تعطى توزيعات تحت حساب الارباح والخسائر .

الصرف بالنقد الأجنبي

● يقول بعض المودعين ان مودعي الريان جاء وضعهم افضل بعد ان اوشكت ازمتهم على الانفراج حيث يتسلمون كامل ايداعاتهم بعد اتمام صفقة البيع . في حين ان المودعين في الشريف والسعد وغيرها تمت جدولة ودائعهم على ثلاث او اربع سنوات ؟

يقول فاروق فؤاد .

— لابد ان نفرق بين توفيق الاوضاع ورد الاموال .. توفيق الاوضاع معناه ان اموال المستثمرين ليست راكدة تعمل وتاخذ نصيبا في الارباح .. وتم عمل صكوك لجدولة من يرغب في استرداد امواله . وليس معنى هذا ان هؤلاء المودعين لهم تلك المبالغ فقط . ولكن لهم ايضا ارباحها إذا تحققت . ووفقا للقانون ، الارباح التى تتحقق توزع نسبة وتناسبا بين اصحاب رأس المال (حملة الاسهم) وبين حملة الصكوك . وهذا بالنسبة للارباح الحقيقية التى تتحقق ولا تكون مسبقة .

● اشتكى بعض المودعين بقيام شركة الشريف بصرف الايداعات بالنقد الاجنبي التى حان مواعيد استحقاق صرفها بموجب الصكوك .. تم صرفها بالجنيه المصرى ؟

— كانت الدفعة الاولى بالنسبة للشريف يتم صرفها بالعملة المحلية .. وتم مراجعة الشركة حيث صححت هيئة سوق المال هذا الوضع ، وتم صرف الدفعة بالنقد الاجنبي . وتم تصحيح الاوضاع بالنسبة للدفعة الاولى

● تقوم بعض الشركات بالرد العينى حيث تلزمهم باسترداد جزء من ايداعاتهم التى حان مواعيد صرفها بموجب الصكوك في شكل بضائع او مواد غذائية وخلافه ما دور الهيئة في ذلك ؟

— الهيئة تقوم بمراجعة الشركات في اى مخالفات تقوم بها وتصحح هذه المخالفات .. حيث ينص القانون صراحة على رد جميع الاموال بذات العملة .. اما إذا تم الرد العينى فهذا يكون بموافقة الطرفين دون اية ضغوط على المودعين

● يطالب بعض المسئولين في شركات تلقى الاموال التى وفقت اوضاعها تخفيف الاعباء الضريبية عنهم لصالح المودعين . حيث يؤثر ذلك على الالتزام بجداول الصكوك من حيث توفير السيولة اللازمة للوفاء بها في مواعيدها ؟

قال مستشار هيئة سوق المال :

هذه الشركات تمارس انشطة ولابد ان تسدد حق الدولة في الضرائب .. ومشكلة هذه الشركات انها تريد ابقاء الأوضاع السابقة للقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ وتعمل في ذات الوقت في اطاره .. والشركات إذا حققت ارباحا عليها ان تسدد ما يستحق عليها من ضرائب ..

اما إذا رات الضرائب التي تطلب منها اكبر من حجم ارباحها ، فقد رسم القانون طريقا للطعن . اما مسالة ان الضرائب تؤثر على السيولة والالتزام بسداد قيمة الصكوك لمن يرغب في استرداد امواله من المودعين . فهناك اصول لدى هذه الشركة يمكن تسييلها وتغطى التزاماتها تجاه المودعين .. كما ان المرحلة الحالية تتطلب ان تغير الشركات من اسلوب عملها عما سبق قبل القانون ١٤٦ وفي اطار المتغيرات الحالية .. بمعنى ان تمارس انواعا مختلفة من الأنشطة الاستثمارية ، نوع يحقق عائدا سريعا يغطي الالتزامات الحالية ، ونوع يحقق عائدا في اجل متوسط ، ونوع ثالث يحقق عائدا في اجل طويل وهكذا .

مخالفات شركات الريان

● بالنسبة لشركات الريان يشكو المسئولون فيها انهم تعرضوا لظلم من جانب هيئة سوق المال حيث تم ابلاغ النيابة عنها بناء على تقرير المحاسبين القانونيين دون ان تتحقق من جدية ما جاء في التقرير ؟

قال مستشار هيئة سوق المال :

تقرير المحاسبين القانونيين اشار إلى وجود عجز في اصول شركات الريان عن مواجهة الالتزامات . والمحاسبون القانونيون الذين اشرفوا على مراجعة اوضاع شركات الريان تم تعيينهم من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات حيث قدموا تقريرا إلى الهيئة يفيد انهم لم يتمكنوا من دراسة اوضاع الشركات ، والمركز المالي للشركتين (الريان لتوظيف الاموال ، والريان للمعاملات المالية) واشاروا في تقريرهم ان هناك تجاوزات . والهيئة لا تتاكد مما يقوله المحاسبون القانونيون . فالقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ اناط بهم مراجعة المركز المالي .. وجميع الشركات التي لم تتقدم بالمركز المالي في ٨ / ١١ / ٨٨ حسب القانون تم ابلاغ النيابة عنهم وليس الريان وحده ..

ونحن نفرق بين ابلاغ النيابة عن مخالفة تجمعت الدلائل عنها لدى هيئة سوق المال . تفيد ان شركة ما ارتكبت مخالفة معينة ، وبين نتائج التحقيق في هذه المخالفة . فبمجرد انتقال البلاغ إلى النيابة اصبح في حوزتها وللنيابة القول الفصل في هذا البلاغ . فقد ترى النيابة من جانبها ان هذا الفعل استوفى اركان الجريمة فتحيله إلى المحكمة ، او ترى ان اركان الجريمة غير مستوفاه وتحفظها ..

واضاف فاروق فؤاد

ولقد اعلن الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال في شهادته امام محكمة الجنايات التي تنظر قضية الريان ان المتبع في الهيئة انها رغم ابلاغها للنيابة عن بعض الشركات ، بعدم تقديمها للمراكز المالية ، فان الهيئة إذا وردت اليها المراكز المالية بعد الموعد المحدد وهو ٨ / ١١ / ٨٨ ، وقبل انتهاء الموعد المحدد باستكمال اوراق الشركات لعرضها على مجلس الادارة للنظر في توفيق الاوضاع .. فان الهيئة كانت تعرض هذه الاوراق على مجلس الادارة ليقرر ما يراه بشانها ، بالموافقة على توفيق الأوضاع من عدمه . وهذا الامر ينطبق على شركة الريان .. فلو انها استوفت الاوراق قبل الموعد المحدد لانتهاء تقديم الأوراق في ٨ / ٨ / ٨٩ ، لكانت اوراقها قد عرضت على مجلس الادارة لهيئة سوق المال لنظرها .. ذلك ان ابلاغ النيابة . كما سبق القول يتعلق بوجود دلائل لدى الهيئة على وجود مخالفات بالريان . اما تحقيق هذه المخالفات فامر متروك إلى النيابة .

● ● ●

وفي النهاية لابد من التاكيد على ان القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الزم الشركات في حالة رد الايداعات ، برد جميع الايداعات وبذات العملة وإذا كان هناك مجال للرد العيني فيتم دونما اى ضغط على المودعين ووفقا لرضاء الطرفين . وهذا مبدا يكون واضحا امام المسئولين في الشركات حفظا لحقوق المودعين .

التحفظ على ممتلكات شركة بدر للاستثمار

محامي الهلال : لسنا نصابين.. ولم نظلم احدا

كتبت ـ لبيبه شاهين ومحمود نوفل :

اصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى قرارا بالتحفظ على شركة بدر للاستثمار وتوظيف الاموال وعلى أموال وممتلكات صاحبها محمود طادون .

كانت تحقيقات الجهاز قد اثبتت تقاعس صاحب الشركة عن رد اموال المودعين بها الذين يبلغ عددهم ١١ الفا و٢٤٤ مودعا وتبلغ جملة ايداعاتهم ١٢٥ مليونا و١٣٠ الف جنيه ردت الشركة منها ٤٠ مليون جنيه فقط .. ولقد منح جهاز المدعى الاشتراكى الشركة فرصا متعددة مع ٤ شركات اخرى وهى الهدى مصر والحجاز والزهراء ونيوكايرو على مدى خمسة الاشهر الماضية منذ انتهاء مهلة رد الاموال فى ٩ يونيو الماضى .. لكنها لم ترد أموال المودعين كما وعدت .

بدأت لجان التحفظ بالجهاز فى حصر أموال الشركة فى محافظات القاهرة والجيزة والبحر الاحمر وبعض المحافظات الاخرى تمهيدا لتقديم الشركة وصاحبها لمحكمة القيم وطلب فرض الحراسة عليها .

من ناحية أخرى أكد احمد رأفت عمر المحامي والمستشار القانونى لشركات الهلال أن الشركة لم تنصب على احد ولم تظلم أحدا وأن اجراءات صفقة بيع اصول وممتلكات تلك الشركات الى مشترين صفقة الريان تسير فى مسارها الطبيعى .. وعلى مودعى الهلال أن يطمئنوا أن الصفقة سوف تنتهى قريبا وبما يثلج صدورهم .

جاء ذلك في التوضيح الذي بعث به الى جريدة المساء ردا على مانشر بالصفحة الاولى يوم الاحد الماضي .. وفيما يلي نص الرد :

السيد رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير جريدة المساء .

تحية طيبة وبعد

يتشرف احمد رأفت عمر المحاسي والمستشار القانوني لشركات الهلال بتوضيح الاتي لسيادتكم :

لقد جاء بالصفحة الاولى بجريدتكم الموقرة أننا ظالمون وكذلك اتهمنا بالنصب علما بان ذلك غير صحيح .. فنحن سبق أن بعنا مجموعة شركات الهلال للظروف التي احلت بها مقابل ٢٧,٧ مليون جنيه وتم تحرير اذونات دفع للمستثمرين على خزينة الريان في ذلك الوقت وأن هناك التزامات بمبلغ ١٣,٤ مليون اتفق على سدادها .

ولما صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وتم ايقاف البيع رغم استلام آل الريان لجميع الاصول منذ تاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ وكذلك رغم عدم الوفاء بما تم الاتفاق عليه كما لم يتم دفع قيمة اذونات المبلغ المحدد للمستثمرين وهو ١٤,٣ مليون جنيه .

كما أن جميع الاصول استمرت حتى حيازة آل الريان فكيف اذن نتهم بالنصب وباننا ظالمون .

ان هذا العنوان وماجاء به اثار جموع المستثمرين ، الامر الذي نطلب فيه من سيادتكم توضيح ذلك حتى تطمئن المستثمرين بأن جميع اجراءات الصفقة تسير في مسارها الطبيعي وخاصة واننا ندخل عليهم الطمأنينة باجراءات الصفقة .

اضاف المحاسي في رده : ان الديون التي تم الاتفاق عليها مع مصطفى الفيشاوي رئيس النيابة بادارة التحفظ على الاموال بلغت حوالي ١٠ ملايين جنيه بعد مناقشتها مع احمد ومحمد الريان .. وأن ماتم الاتفاق عليه من تسفيه هذه الديون مع المستشار محمود خالد الممثل القانوني للمشترين هو مبلغ ٢,٧ مليون جنيه بعد استبعاد ماالتزم به آل الريان وهذه مسئوليتهم كما جاء في الخطابات الموقع عليها منهم لمختلف الجهات أما بالنسبة لمصانع قبرص فقد تم الاتفاق على بيعها بمبلغ ٩ ملايين و ٧٥٠ الف جنيه بخلاف ماعليها من التزامات .

واكرر شكري لتوضيح ذلك حتى يطمئن الناس على أموالهم واننا نبذل كل ما في وسعنا لاتمام البيع واسترداد أموالهم .

وقال ممدوح الوسيمي محامي الريان أن ماأثير حول صفقة الهلال هي مجرد خلافات عادية في وجهات النظر حول الديون التي التزمت بسدادها شركات الريان والتي كانت تلتزم بها مجموعة شركات الهلال وهي شيء طبيعي أن يحدث في ظل ظروف اصدار قانون توظيف الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ خاصة وأن مجموع شركات الهلال بيعت قبل اصدار هذا القانون وقبل ظهور أزمة شركات الريان .

كما أن الخلاف حول هذه الديون يعود الى عدم وجود محمد كمال عبد الهادي رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الهلال والى ظهور التزامات لم تكن موجودة وقت التعاقد على الشراء .

من ناحية أخرى بلغ عدد المودعين الذين حضروا في اليوم العاشر للمصادقة على حساباتهم ٨٨٩ مودعا من بين ١٦٢١ مودعا كان المفروض حضورهم .. وبلغت النسبة ٥٥,٤٪ .. وفيما يلي بيان بأرقام حسابات المودعين المقرر حضورهم غدا لشركة الريان لاجراء المصادقة على حساباتهم .

- الشباك رقم ١ : من حساب رقم ٢٧٠٠١ الى ٢٧٢٠٠
- الشباك رقم٢ : من حساب رقم ٢٧٢٠١ الى ٢٧٤٠٠
- الشباك رقم ٣ : من حساب رقم ٢٧٤٠١ الى ٢٧٦٠٠
- الشباك رقم ٤ : من حساب رقم ٢٧٦٠١ الى ٢٧٨٠٠
- الشباك رقم ٥ : من حساب رقم ٢٧٨٠١ الى ٢٨٠٠٠
- الشباك رقم ٦ : من حساب رقم ٢٨٠٠١ الى ٢٨٢٠٠
- الشباك رقم ٧ : من حساب رقم ٢٨٢٠١ الى ٢٨٤٠٠
- الشباك رقم ٨ : من حساب ٢٨٤٠١ الى ٢٨٦٠٠
- الشباك رقم ٩ : من حساب رقم ٢٨٦٠١ الى ٢٨٨٠٠
- الشباك رقم ١٠ : من حساب رقم ٢٨٨٠١ الى ٢٩٠٠٠

وقد استمر تدفق خطابات المودعين المقيمين بالخارج على مقر شركة الريان الذين يطالبون بالمصادقة على حساباتهم .. فقد تلقى حمدي عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان ٦٧ خطابا من المودعين المقيمين بقطر وسلطنة عمان والبحرين والمانيا الغربية وفرنسا .. وتم فتح سجل لهؤلاء المودعين تحت اسم « متابعة عملاء الخارج » .

كما تلقى عدة برقيات من مودعين مقيمين بالقاهرة لكنه اكد عدم الاستجابة اليهم وضرورة حضورهم بأنفسهم الى مقر الشركة .

رأى بالعربى

لماذا يعامل المصرى فى بلده كأنه لاقيمة له ؟!

هذا هو السؤال الذى تلقيته من المواطنة .ايمان حسين. فى خطاب طويل مؤثر عن المعاملة التى يتعرض لها اصحاب صكوك شركة الشريف وهم يحاولون صرف مستحقاتهم .

واترك القارئة تنقل لنا صورة عما يحدث فى هذه الشركة من مآس

اليوم هو اليوم الموعود ساحصل على مبلغ ٥٠٠ جنيه من اصل مبلغ خمسة آلاف جنيه كنت قد ادخرتها واودعتها فى شركة الشريف لمامى عامين لكى احصل على بقية هذا المبلغ الصبر طيب وصلت الى مقر الشركة فى مصر الجديدة بعد عذاب الطريق من الدقى والذى استغرق اكثر من ٥٠ دقيقة الزحام امام الشركة ينبىء عما يخبئه القدر لنا الاسانسير تم ايقافه حتى لايستخدمه المساهمون ' مئات من الذين ينتظرون صرف مستحقاتهم يملأوا كل مكان سعيد الحظ من لقى كرسيا يجلس عليه. الغالبية تقف الموظفون ينظرون شذرا الى من كانوا سبب نعمتهم لولا هؤلاء المساهمون لما كانت هناك وظائف لهم المهم تقدمت لاحد الموظفين بالصك الذى معى نظر الى من فوق لتحت قال لى ساعطيك رقما اذا ظهر هذا الرقم على الشاشة التى امامكم تقدمى بالصك والكربون لصرف قيمته. سالت هل سانتظر طويلا جاءت الاجابة باستهتار: كله حسب التساهيل.

وقفت فى ركن الغرفة عيناى مشدودتان الى الشاشة مرت ساعة .وساعة ونصف ساعتان لم تتحرك الشاشة'

اصوات الاستياء تتصاعد من كل من تكدسوا داخل مقر الشركة التساؤلات تنهال على الموظفين الاجابة الحاسمة والاخيرة . اللى عايز يعرف اجابة يطلع الدور السابع للادارة' الاسانسيرات موقوفة بامر الادارة !

اخيرا اعلنها موظف آخر صريحة مافيش فلوس جت حتى الآن . انتظروا حتى الساعة الثالثة بعد الظهر واذا توافرت الفلوس حاتصرف ان ماحصلش تعالوا بكرة .

صرخات تتعالى احنا بقى لنا ٣ ايام بنيجي كل يوم ومافيش فايدة .والله ده ظلم. اخدتوا فلوسنا ودلوقتي مش عايزين ترجعوها على اقساط وبدون ارباح '

.حقي برقبتي اللي مالهاش تحت البلاطة. مغفل اللي يبقى معاه قرش ويحطه فى اى شركة او حتى بنك .. '

تعليق ساخر ولكنه يحمل فى طياته مأساة '

وسط كل هذه التعليقات التى تنبع من نفوس معذبة تأتى مناقشات اخرى تحمل تساؤلات بناءة . لماذا لاتودع الشركة مستحقات الصكوك فى فروع بنك معين تغطى جميع انحاء القاهرة والمحافظات وبذلك يستطيع الناس ان يصرفوا مستحقاتهم بطريقة سهلة ومنظمة وفى مواعيدها المحددة؟ !

اين سوق المال من عدم صرف الصكوك فى مواعيدها؟! الا تعتبر هذه مخالفة للقانون ؟'

لماذا يعاملون الانسان المصرى هذه المعاملة التى لاتليق باى بشر ثم لايجدون من يحاسبهم على هذه المعاملة؟ !

انتهى الخطاب وقد اخترته من بين عشرات الخطابات التى وصلتني من شركة الشريف وكلها تحمل نفس هذا المعنى وانا اعتقد ان ما يحدث لايرضى احدا ولا يجب ان يستمر وعلى عبداللطيف الشريف ـ انا اعرف ان ما يجرى لايرضيه ـ ان يبحث عن حل سريع لارضاء المساهمين الذين شاركوا باموالهم فى بناء الصرح الصناعى الذى يفخر به فى اعلاناته '

● ● ●

لماذا لا يحاول ضباط وجنود المرور ان ينقذوا صحتهم من عوادم السيارات والموتوسيكلات بعد ان ثبت انهم اكثر الناس تعرضا لاخطار التلوث. الطريق السهل امامهم هو تسهيل انسياب حركة المرور بدلا من تعطيله بعمل لجان لفحص الرخص اثناء ساعات الذروة وفى مناطق الازدحام . ايضا امامهم ان يامروا بايقاف موتورات السيارات اذا ادى الزحام الى توقف المرور اكثر من ٥ دقائق امام اى اشارة'

محمد طنطاوى

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠

مشكلة الريان:

الصرف يبدأ في فبراير القادم

كتب ابراهيم عبد العزيز

صرح مصدر مسئول بالنيابة العامة بان عملية المصادقة على ايداعات المواطنين بشركة الريان سوف تستغرق حوالى شهر بدلا من ١٥ يوما نظرا لعدم اقبال المواطنين على المنافذ المخصصة لذلك بالشركة وطلب بعضهم اجراء المصادقة بالبريد .

واكد ان صفقة شراء اصول الريان تسير فى مجراها الطبيعى بدون اية عقبات ، وان اجراءات الشراء سوف تنتهى بعد اتمام تعريف كل مودع للمبالغ التى سيصرفها من الشركة ... ويتم بعد ذلك تحرير شيكات بهذه المبالغ باسماء المودعين ويتم حاليا ـ التعرف على الذين سيصرفون الايداعات ، سواء كانوا اصحابها الاصليون او وكلاء عنهم ، لتسجيل اسمائهم وتحرير الشيكات لهم

الصرف فى فبراير

وقال : ان البدء فى صرف الايداعات سوف يبدأ فى فبراير او مارس عام ٩١ ، بعد اتمام جميع الاجراءات ، وتحويل قيمة الاصول الى البنوك داخل مصر ووضعها تحت تصرف النيابة ... وان اجراءات محاكمة الريان مستمرة ولم تتوقف حتى يتم رد جميع الايداعات ، وبعدها سوف تسقط جميع التهم الموجهة للريان بخصوص الشركة ويتم الافراج عنه ما لم تكن هناك قضايا اخرى ضده .

ومن ناحية اخرى تجرى مفاوضات مع وزارة المالية لبحث مشكلة الضرائب المستحقة على شركة الريان والتى لم يتم دفعها ، ومن المتوقع اتخاذ قرار بشأنها قبل البدء بصرف الايداعات للمواطنين كما سيتم تسوية مستحقات الريان لدى الغير ، والديون المستحقة على الريان للشركات والجهات الاخرى قبل اتمام عملية البيع .

وبالنسبة للمتضررين من صرف ايداعاتهم بالجنيه المصرى وبسعر صرف يقل عن السعر الحالى اكد المصدر ان اى متضرر من هذا الوضع عليه ان يمتنع عن صرف ايداعاته ويلجأ للقضاء للفصل فى هذا الموضوع لانها فى هذه الحالة ستكون قضية فرد او مجموعة صغيرة من المواطنين فى الوقت الذى يكون فيه قطاع كبير من المودعين قد استرد امواله التى كانت مهددة بالضياع .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

فرض الحراسة على المراكشى لتوظيف الاموال

كتب ـ ابراهيم ابوكيله :

قضت محكمة القيم برئاسة المستشار ابراهيم زعمو بفرض الحراسة على اموال شركة المراكشى لتوظيف الاموال وممتلكات واموال صاحبها محمد محمد كمال المراكشى ، بناء على طلب المدعى الاشتراكى لتعمده عدم رد ١٣ مليون جنيه اموال المودعين .

صرح المستشار محمود ابوالعلا مساعد المدعى الاشتراكى ان إدارة الاموال ستقوم ببيع ممتلكات المراكشى لرد الاموال لضحاياه .

هيئة سوق المال تستغيث بالنائب العام لحماية المواطنين من شركات توظيف جديدة !

تقدمت الهيئة العامة لسوق المال ببلاغ إلى النائب العام طالبت فيه باتخاذ الاجراءات القانونية ضد ثلاثة من البنوك الاسلامية المسجلة في الخارج

قالت هيئة سوق المال في بلاغها ان البنوك الثلاثة بدأت تنشر إعلانات في الصحف تدعو المصريين لاستثمار أموالهم في هذه البنوك التي زعمت أنها تحقق أرباحا طائلة بينما هي في حقيقتها مجرد شركات توظيف أموال ويقع مقرها الدائم في البحرين وجزر الباهاما وجنيف ولايعلم عنها البنك المركزي المصري شيئا ولاتخضع لأى نوع من الرقابة ولايحق لها القيام بعمليات توظيف طبقا للقانون

وطلبت هيئة سوق المال من النائب العام إصدار قرار بحظر نشر إعلانات هذه البنوك في الصحف المصرية منعا لوقوع كارثة جديدة .

تأجيل تحويل قيمة صفقة الريان

أكد المستشار محمود خالد الممثل القانوني للمشترين في صفقة الريان أن قيمة الصفقة لن تحول من الخارج قبل نهاية فبراير القادم . وذلك حتى تنتهي عملية مراجعة حسابات المودعين ومعرفة المبلغ المطلوب تحويله عبر البنوك . لتبدأ بعد ذلك عملية إيداع قيمة الصفقة وتحرير الشيكات خلال شهر فبراير .

كما أكد التزام المشترين بالمواعيد التي سبق اعلانها أمام محكمة الجنايات، وقال إن الشيكات ستصبح في حوزة المودعين خلال مارس القادم . وواجبة الصرف في أول أبريل .

من ناحية أخرى أكد محمود خالد التزام المشترين بإيداع المبلغ الذي تسفر عنه عملية مراجعة حسابات المودعين حتى ولو تجاوز المبلغ المعروض ثمن الاصول وقال إن المشترين سيلتزمون بسد الفروق حتى ولو بلغت المستحقات ٢ مليار جنيه .

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠

بلاغ عاجل الى رئيس الجمهورية : (٣)

لا .. ايها المدعى الاشتراكى

فى بداية مقالى الثالث اليك ارفع احتجاجا صارخا ضدك الى الرئيس مبارك بصفته الرئيس الاعلى للمجلس الاعلى للصحافة شجبا لمحاولاتك .. ومحاولات غيرك .. لقصف قلم كاتب هذه السطور باستخدام حرب لقمة العيش (! !)

ورفضنا لهذه الممارسات السلطوية الجائرة لمنعى من الكتابة .. وتهديدا بالاساليب العنيفة ضد حقوقى الوظيفية والدستورية .. اطالب الرئيس مبارك باصدار امره بوقف هذه الحملات وفى مقدمتها حرمانى من حقى الدستورى فى حرية التعبير بالكتابة .. اما اذا رأى سيادته استمرار تنفيذ توصيات اللجنة الصحفية السرية التابعة لمؤسسة الرئاسة بشأن كتاباتى فاننى لا أجد فى مواجهتها سوى اعلان استقالتى للرأى العام تمسكا بحريتى وتحريرا لقلمى من عبودية المنصب والمرتب والمعاش لاستمر فى الدفاع عن جماهير ضحاياك .. والله وحده هو الرازق .. وثقة فى ذكائك صديقى القارىء العزيز ارجو أن تعذرنى لهذه المقدمة السريعة التى تحتاج الى كتاب كامل لتسجيل هذه الحقائق للتاريخ . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

بقلم

حمدى الشامى

نعود الى السيناريو الذى أعددته لتحطيم ضحاياك مسخرا سلطاتك الاستثنائية المتعارضة والمتناقضة مع حرية المواطن وحقوقه الاساسية فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية .. هذه السلطات طوعتها لخدمة أصحاب شركات توظيف الاموال لديك خاصة مجموعة شركات الهدى مصر .. والضحايا جميعهم من الكادحين الذين تحولوا الى متسولين امام بابك الذى أغلقته دونهم بينما فتحته على مصراعيه امام لصوص توظيف الاموال .. وهكذا انقلبت الاوضاع لديك .. واحاط الظلم البشع بالضحايا المحالة مصالحهم اليك (! !)

والادلة المادية كثيرة وخطيرة استحقت تقديم بلاغ ضدك الى المستشار بدر المنياوى النائب العام برقم ٢٥٦٠ / ٩٠ فى ٢٩ / ٧ / ١٩٩٠ لمشاركتك طارق ابوحسين مدير الهدى مصر فى ارتكاب جريمة احتيال ضد آلاف الضحايا .. وأمر النائب العام بالتحقيق فى البلاغ الذى استند بالوثائق الى مواد قانون العقوبات مما يشير الى قناعته بجدية وخطورة البلاغ الذى ضاع فى الدهاليز بين محامى عام وسط القاهرة ومدير نيابة عابدين ثم الى قسم شرطة عابدين .. وتأكد بعد ذلك ان البلاغ بتأشيرة النائب العام تخطى الحدود الاجوائية ووصل اليك فى نهاية المطاف (! !) ونام البلاغ الثانى رقم ٦١٤٥ / ٩٠ فى ١٢ / ٩ / ١٩٩٠ فى ادراج احد اعضاء النيابة العامة .. وحملنا البلاغ الثالث بنفس الوقائع والمستندات الى المستشار محمد البحر بعد أن أحيل بين الضحايا ومقابلة النائب العام وحاول ان يسفه وقائع ووثائق البلاغ الا أنه لم ينجح لان بعض الضحايا لهم نفس خبرته القانونية . وهكذا ارتفعت علاقات المجاملة والزمالة فوق صوت الحق وسيادة القانون رغم أنك لم تعد من اعضاء الهيئة القضائية منذ صدور قرار تعيينك (! !)

ويأسا من أمانة الدعوى العمومية واستمرارا فى استخدام القنوات الشرعية التى بدأها الضحايا معك منذ شهر يناير الماضى فلم يجدوا منك سوى الاستكبار .. وتوجهوا فى نهاية المطاف الى المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذى فتح لهم بابه بسعة صدره وسمو خلقه . وبضمير القاضى اقتنع من الاوراق بصحة الاتهامات الموجهة ضدك ورأى بصفته القائم على العدل فى مصر ان يسجل عليك كتابة مخالفاتك للقانون .. ورغم ذلك فإن خطوات السيناريو الذى أعددته لقتل ضحاياك مازال مستمرا .

وفي نفس التوقيت علت صرخات الضحايا الى الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الذي اولاهم اهتمامه ورعايته فكتب اليك مستفسرا وللاسف كان محتوى ردك لسيادته يضم مجموعة من الاكاذيب لتبرير مخالفاتك .. وشهود هذه الواقعة رئيس الوزراء نفسه والمستشار أحمد رضوان وزير الدولة لمجلس الوزراء الذي عنون الرد باسمه وكذلك المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذي وصله صورة هذا الرد الذي كشف تلاعبك واستهتارك بحقوق ضحاياك .

وعندما ازدادت مصائب وكوارث ضحاياك الذين تبخرت مدخراتهم المحدودة وعجزوا امام تعنتك وصلفك على اداء مسئولياتهم ادعيت انك تنفذ تعليمات الحكومة .. ولم يصدقك الضحايا .. لان الحكومة عندما حولتهم اليك لاداء حقوقهم المغتصبة كانت تثق انهم سيجدون العدل بين يديك .. الا ان ظنها قد خاب ولم يجد الضحايا لديك سوى قمة الظلم خاصة المرضى منهم الذين قدموا الى مساعديك وثائق مرضهم وحاجتهم الملحة للسفر الى الخارج باموالهم من العملة الصعبة فلم تتحرك مشاعرك بل زاد اصرارك على تحويل العملة الصعبة الى الجنيه المصري لحرمانهم من امكانية العلاج (! !)

وعندما اتسعت دائرة الأقاويل ادعيت ان الحكومة اغتصبت ايداعات العملة الصعبة والبالغ قدرها ١٢٥ مليون دولار .. وذلك محض افتراء رفضه الضحايا .. بينما يدعى طارق ابو حسين في تحديه للضحايا بتاييدك ومساندتك انك قدمت رشوة باسمه الى الحكومة قدرها خمسة ملايين دولار لمساعدتها في اداء الالتزامات الخارجية .. واريا بالدكتور عاطف صدقي ان يقبل منك او منه هذا المبلغ التافه لقاء سكوته كما تدعي على مخالفة القانون الذي فرض رد الأموال بذات العملة .. وبالمناسبة اين الدكتور فتح النور رئيس سوق المال وما هو موقفه القانوني من هذه المهزلة .. والى لقاء مع خطوات السيناريو .

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

قسم البنوك بمنفذ الريان لمراجعة المودعين بالخارج

ازدياد اقبال المودعين والمحاكمة مستمرة

كتب ـ السيد المعبدى

إزداد إقبال المودعين بالريان امس على مراجعة حساباتهم امام الشبابيك العشرة وبلغ عددهم ١١١٥ مودعا من بين أصحاب أرقام الحسابات التى تبدا من ٣٥٠٠١ إلى ٣٧ الفا .

وقرر حمدى عبد العزيز مدير عام المنفذ المعين من قبل النيابة العامة نقل قسم البنوك بشركة الريان ومقره شارع كلية التربية الرياضية إلى مقر المنفذ أمام مبنى ديوان محافظة الجيزة والذى تتم به مراجعة المودعين .

وقال مدير المنفذ أن قسم البنوك يضم جميع المستندات البنكية والخاصة بعملاء الريان بالخارج لمطابقتها الفورية ومراجعة العميل فى حالة قيامه بأيداع أو صرف أو تحويل أية مبالغ عن طريق البنوك ولم تدون بحسابه الذى يتم مراجعته عنه أمام الشباك المختص .

وأضاف أن الاقبال إزداد بسبب إقامة المودعين من أصحاب ارقام هذه الحسابات بالهرم والجيزة وغيرها من الأحياء المجاورة بعكس أصحاب أرقام الحسابات الاولى والذين طلبوا نقل حساباتهم إلى فرعى سفنكس أو مصر الجديدة لقربهما من محال إقامتهم .

وستتم اليوم مراجعة ألفى مودع بواقع ٢٠٠ مودع أمام كل شباك التى لازالت تعمل فى مراجعة المودعين وأستعان بعض المحاسبين فيها بزميل آخر له ليعاونه .

والشبابيك العشرة بياناتها كالتالى :-

- شباك رقم ١ من رقم ٣٧٠٠١ : ٣٧٢٠٠
- شباك رقم ٢ من رقم ٣٧٢٠١ : ٣٧٤٠٠
- شباك رقم ٣ من رقم ٣٧٤٠١ : ٣٧٦٠٠
- شباك رقم ٤ من رقم ٣٧٦٠١ : ٣٧٨٠٠
- شباك رقم ٥ من رقم ٣٧٨٠١ : ٣٨٠٠٠
- شباك رقم ٦ من رقم ٣٨٠٠١ : ٣٨٢٠٠
- شباك رقم ٧ من رقم ٣٨٢٠١ : ٣٨٤٠٠
- شباك رقم ٨ من رقم ٣٨٤٠١ : ٣٨٦٠٠
- شباك رقم ٩ من رقم ٣٨٦٠١ : ٣٨٨٠٠
- شباك رقم ١٠ من رقم ٣٨٨٠١ : ٣٩٠٠٠

.. والمحاكمة مستمرة

وبقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر تتم محاكمة ال الريان وباقى المتهمين معهم أمام محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبد اللطيف حيث تواصل المحكمة الاستماع إلى شهود الاثبات فى القضية ..

وكيل مشترى الريان :

السماح بتحويل حسابات المودعين للخارج

كتب مدحت الزاهد

صرح رشاد نبيه ، وكيل المشترين لشركات الريان انه سيتم السماح بتحويل حسابات المودعين للخارج بإقرار كتابي منهم وبعد اعفاء نيابة الاموال للحسابات واضاف انه سيتم حساب اخر ارباح للمودعين على اسس ١٨ ٪ وليس ٢٤ ٪

ومن ناحية أخرى ، نفى المستشار ساهر درويش ، مدير ادارة التحفظ على الاموال بالنيابة العامة ماتردد عن صدور قرار سيادي باسقاط الضرائب المستحقة على شركات الريان وقال ان الضرائب لاتسقط الا بتشريع وان النيابة قد قدمت طعنا على الربط المبدئي الذى قدمته مصلحة الضرائب للوعاء الضريبي لشركات الريان بالمخالفة مع تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة سوق المال وان لجنة الطعون سوف تنظر قريبا طعن النيابة ، مما سيؤدى الى حل المشكلة بالطرق التى رسمها القانون .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

بعض المودعين لدى الريان أصبحـوا مدينيـن .. !

فوجيء بعض المودعين لدى الريان، عند مراجعة حساباتهم، انهم اصبحوا مدينين بعد ان اقتطعت الارباح التي سبق حصولهم عليها من قيمة الوديعة التي خسروها بالكامل.

وكشفت المراجعة ان هناك أكثر من ١٤٠٠ حالة، من جملة ١٠ الاف حالة تمت مراجعتها، حصلت علي مايتراوح من ١٠ ــ ٢٠ ٪ من قيمة ودائعها، وان هناك حوالى ٧٠٠ حالة لا دائنة ولا مدينة بعد ان خسرت وديعتها.

بعد حل مشكلة الريان :

المدعى الاشتراكى يعيد تقييم موقف شركات توظيف الأموال!!

كتبت ـ لبيبة شاهين :

ينتهى جهاز المدعى العام الاشتراكى خلال الاسبوع الحالى من تقييم موقف شركات توظيف الاموال التى تقوم برد اموال المودعين بها عن طريق الجهاز .

صرح المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والادعاء بانه سيتم حصر الاموال التى قامت كل شركة بردها حتى الان وبحث اسلوب الرد ووضع تقرير مفصل عن موقف كل شركة .

أضاف ان التقارير ستعرض على المستشار عبد السلام حامد المدعي العام لاتخاذ القرار المناسب لكل شركة فى ضوء الصورة العامة عنها والتى توضح مدى التزام الشركة بالرد او توقفها عنه .

علمت «المساء» ان شركة الهدى مصر مازالت ترد الايداعات عن طريق تحرير شيكات أجلة يتم صرف المجموعة الاولى منها خلال مارس القادم .

اما شركة الحجاز فقد قامت برد حوالى ٥٥٪ من الايداعات بها فى صور مختلفة نقدية وعقارية واراض ومازالت الشركة مستمرة فى السداد . كما قامت شركة نيوكايرو برد اكثر من ٦٠٪ من قيمة الايداعات بها .

كانت شركة الزهراء قد قدمت مخالصات عن ٩٠٪ من قيمة الايداعات ومن المنتظر ان يحفظ الجهاز التحقيق معها خلال الشهر القادم .

بيع ممتلكات المراكشى

من ناحية اخرى تبحث ادارة الاموال بجهاز المدعى العام الاشتراكى طرح جزء من ممتلكات شركة المراكشى لتوظيف الاموال والتى ثبتت ملكيتها بصفة قاطعة للشركة للبيع وتخصيص حصيلتها لرد نسبة من اموال المودعين والتى تقدر بحوالى ١٣ مليون جنيه .

وتشمل هذه الممتلكات مبانى عقارية وعددا كبيرا من محلات بيع الملابس الجاهزة فى عدد من المحافظات بالاضافة الى اراضى بناء ومقار للشركة .

علمت «المساء» ان المركز المالي للشركة لايغطى اكثر من ٣٥٪ من قيمة الايداعات .

وكانت محكمة القيم قد فرضت الحراسة على اموال وممتلكات المهندس محمد كمال المراكشى صاحب الشركة وكذلك اموال وممتلكات زوجته واولاده .

شراء ممتلكات الريان

احمد الريان

تمت مؤخرا صفقة لشراء ممتلكات الريان وسداد ديونه ، بمقتضى الاتفاق بدفع المشترين ١٥٥٤ مليون جنيه .. لاشك ان هذه الصفقة ليس لها مثيل على كثرة الصفقات التى تعقد فى عالم المال . السبب أن الريان تعرض لهجوم ضار انهالت عليه الاتهامات من كل حدب وصوب ، ووصم بكل مايمكن ان يخطر على البال ، ومالا يخطر ايضا !! ورغم كل ذلك حدثت مفاجاة ووجد فى النهاية مجموعة مشترية تقبل ان تدفع مايزيد على مليار ونصف مليار جنيه لشراء اصوله .. ترى ما السبب الذى دفعهم لذلك مع ان المعروف ان «التجارة شطارة» ، ورجل الأعمال بطبيعته حذر لايقبل أن يضع امواله فى مشروعات تحوم حولها المخاطر .

المصدر : لـواء الإسـلام

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

التقت « لواء الإسلام » مع المحامي محمد رشاد نبيه ممثل المشترين في « صفقة العصر » للحوار معه حول هذا الموضوع .

اول سؤال اعتذر عن الإجابة عليه : من انت .. الناس تريد ان تعرف معلومات عن هذا المحامي الذى تعلقت به الآمال في رد اموال المودعين بشركات الريان .

تخلص من الرد بلباقة قائلا : « ليس من المهم ان يتعرف الراى العام على شخصى المتواضع . بعد رد اموال المودعين إن شاء الله سيعرف الناس من انا .

الفارق بين الصفقة والرسالة

بدأت الحديث معه عن صفقة العصر .. اعترض على التسمية قائلا : افضل ان تطلق عليها « رسالة العصر » انها ليست مجرد صفقة .

سألت : ما الفارق بينهما ؟

اجابنى : الصفقة تشتريها بمبلغ معين تتفق عليه . اما عندما تقول رسالة العصر ، فانت تريد ان تثبت شيئا معينا .. تدافع عن رسالة . الصفقة في هذه الحالة تأتى في المرتبة الثانية بعد المبدأ

كانت الإجابة دافعا إلى ان اتساءل في لهفة : ترى ماهذا المبدأ الذى تدافع عنه والذى جعلك تغامر بمايزيد على مليار جنيه . وتسير في حقل كله الغام .

● رد دون تردد : الدفاع عن الإسلام اولا ، والاعتماد على انفسنا . وإعلاء قيمة العمل والابتعاد عن التبعية للخارج . مجموعة مبادىء مترابطة ندافع عنها .

قلت : دخلنا في لب الموضوع . اريد مزيدا من التفاصيل

أجاب مبتسما في ثقة : شركات توظيف الأموال تعرضت لهجوم ضار في الداخل والخارج . صحافة الغرب كلها حذرت من الصحوة الإسلامية الاقتصادية . رأوا الخطر الاكبر الذى يواجه الاقتصاد الراسمالى بعد انهيار الشيوعية . طالبت كل الاقلام العلمانية بالقضاء على شركات توظيف الأموال الإسلامية .

تساءلت : الم تكن هناك اخطاء في هذه الشركات ؟

اجابنى : لاشك في ذلك . احمد الريان اساء الإدارة ومكن الحكومة من ضربه . لكن له ميزة تحسب له وهى انه نجح في تجميع الناس حول فكرة الاقتصاد الإسلامى . وكذلك فعل الشريف والسعد وغيرهم . وهم يعملون حاليا في ظروف سيئة جدا .

قلت : الحكومة وصحافتها واصدقاؤها من العلمانيين اكدوا للشعب ان مشروعات الريان وهمية وعلى الورق وانه خدع الناس !!

ابتسم ساخرا وقال في تعجب : هذا الكلام يعنى ان الذين اشتروا اصول الريان اخذوا « مقلب » !!

ضحكنا .. وبعدها قال في جدية : الأمر ليس كذلك .. هناك مشروعات قائمة ستزيدها نجاحا بإذن الله .

● وبدأ المحامي محمد رشاد نبيه في سرد هذه المشروعات : هناك عشرة آلاف فدان في النوبارية .. إن شاء الله سنركز عليها لتعطينا اكبر عائد ممكن .. هناك ثمانية مصانع منها مصنع للاعلاف بالمنوفية رأسماله ١٢ مليون جنيه . ننوى رفعه إلى ٦٠ مليون .. الاستثمار في الدواجن تقدر بـ ٤ مليارات جنيه . فهذا المصنع إذن

له اهمية بالغة . بالإضافة إلى عدة مصانع في قبرص تشمل الجلود والزيوت والكرتون والورق .

لكن .. هل كل هذه المشروعات تساوى المبلغ الضخم الذى دفعه المشترون في الصفقة اكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه .

اجاب في صراحة إنها اقل من ذلك طبعا .. لكن كما قلت الأمر ليس صفقة فقط بل رسالة اساسا .. إن شاء الله هذه المشروعات ستقف على اقدامها من جديد ونعلم قيمة العمل .. ونثبت ان التيار الإسلامى قادر على النجاح في اخطر مجال .. مجال الاقتصاد

قلت : إذن المشترون من المنتمين للتيار الإسلامى .

رد قائلا : نعم .. هذا صحيح .. إنهم يؤمنون باهمية الحل الإسلامى كوسيلة لإصلاح الحياة الدنيا والفوز في الآخرة إن شاء الله .

تساءلت : لكن .. لماذا اسماؤهم سرية لم يعلن عنها ؟

اجابني : لان استثماراتهم في الخارج لم يتم تصفيتها حتى الآن . وقد تعلموا من الريان درسا .. اعداؤه فرضوا تصفية

استثماراته قبل اوانها فخسر . ولا نريد ان تتكرر التجربة معنا .

مستحيل ان يشترى الريان ممتلكاته !!

استجمعت شجاعتى وقلت - يتردد ان الريان هو الذى اشترى ممتلكاته باموالة الموجودة بالخارج حتى يتم إغلاق هذا الموضوع نهائيا والإفراج عنه . وان المشترين ماهم إلا مجموعة من الأشخاص الصوريين لايعبرون في النهاية إلا عن الريان ذاته !!

اجاب دون ان تبدو الدهشة على وجهه وكانه كان يتوقع هذا السؤال : لايعقل هذا الكلام وساجيب عليه بالأرقام التى الخصها فيمايلى :

- الريان خسر ٥٠٠ مليون دولار وهذا ثابت بمستندات رسمية .
- الأرباح التى سددها للمودعين ٩٠٠ مليون جنيه مصرى .
- بلغت المبالغ التى دخلت خزينته ٣٧٠ مليون دولار و٧٠٠ مليون جنيه مصرى خلال السبع سنوات الماضية .
- الصفقة التى ابرمت معه لشراء ممتلكاته بلغت قيمتها ما يزيد على ١٥٠٠ مليون جنيه . إذن حتى نقول إن الريان قد قام بشراء اصوله بالاضافة إلى كل هذه المبالغ فلابد ان يكون « مليارديرا » يملك اكثر من ٤,٥ مليار جنيه وارجوك احسب هذه المبالغ من جديد .. اجمعها واطرحها حتى تعلم ان ذلك يستحيل عقلا .

حوار حول اموال المودعين

سالت عن اخبار المودعين . اجابنى المحامى محمد رشاد نبيه . نقوم الآن

باعداد الشيكات الخاصة بهم وتبلغ حوالى ربع مليون شيك

بدت الدهشة على وجهى لكن المودعين كما نشر ١٧٨ الف مودع فقط .

اجاب - هناك من له اكثر من حساب .. وإن شاء الله سنقوم بسداد كل اموال المودعين بالكامل .. والمبالغ الخاصة « برسالة العصر » وقيمتها ٧٠٠ مليون دولار ستصل إلى مصر . ويتم إيداعها في خمسة بنوك مصرية .

قلت له - المودع الذى وضع امواله في الريان بالدولار مظلوم لماذا لايسترد امواله بنفس العملة اى بالدولار بدلا من ان يستردها بالجنيه المصرى وقيمته اقل بكثير مما يعنى انه سيخسر مبالغ طائلة .

اجابنى - لكننى لست احمد الريان الذى اودع المودعون عنده اموالهم بالدولار . انا علاقتى بالحكومة التى قدرت ديونه بالجنيه المصرى سنقوم بسدادها

سالت - هل يمكن ان يحدث في الشهور القليلة المتبقية على سداد اموال المودعين مالايحمد عقباه ، وتتفجر مشاكل جديدة تؤدى إلى وقف « رسالة العصر » ؟؟

رد قائلا - إن شاء الله لن يحدث شيئا - وحتى لو تم اغتيالي لاقدر الله - اولادى سيكملون الرسالة من بعدى - الريان اعطاهم توكيلاً بذلك - ابنى عادل المحامى وبعده ابنى احمد -

في نهاية الحوار اكد المحامى « محمد رشاد نبيه » على اهمية شكر هيئة المحكمة التى تم تحت اشرافها « رسالة العصر » - لولاها لتعثرت الصفقة تماما

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

عقد بيع «الهلال» فى مصر.. الخميس القادم معاينة اصول وممتلكات الشركة..فى قبرص

كتب ـ محمود نوفل :

يغادر محمد رشاد نبيه وكيل المشترين فى صفقة الريان القاهرة خلال الاسبوع بعد القادم متوجها الى احدى الدول الاجنبية لتحويل جزء من قيمة الصفقة الى مصر لسداد مستحقات المودعين والذين اقاموا دعاوى جنح شيكات بدون رصيد وصدرت فيها احكام من محكمة جنح مستانف بولاق الدكرور بحبس احمد الريان عدة سنوات .

ويسافر المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشترين والمهندس عماد خليل رئيس اللجنة الفنية الى قبرص الاسبوع القادم لمعاينه اصول وممتلكات شركة الهلال هناك وهى عبارة عن عدة مصانع للزيوت والمسامير والبلاستيك الكرتون وتبلغ قيمتها ٩ ملايين و٧٥٠ الف جنيه كخطوة تمهيدية للوصول الى رأى نهائى فى شأن بيع هذه الممتلكات الى المشترين .

وقد تلقى المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال طلبا من احمد رأفت عمر المستشار القانونى لشركات الهلال لتمكين المهندس عماد خليل من معاينة الممتلكات ومقار الشركة بالقاهرة وهى عبارة عن مطبعة ومصنع بلاستيك وجرافيك سنتر وغيرها ومن المقرر أن تتم هذه المعاينة غدا تمهيدا لتوقيع عقد بيع ممتلكات شركة الهلال بمصر الى المشترين يوم الخميس القادم .. بينما سيتم توقيع عقد مماثل لبيع ممتلكات الشركة بقبرص فى وقت لاحق من هذا الشهر بعد اتمام المعاينة .

صرح حمدى عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان أن الفنانة عايدة كامل حضرت صباح اليوم الى مقر الصرف وقامت بالمصادقة على حسابها بالريان عبر شباك الطوارىء لانها ستتوجه الى السعودية لاداء العمرة وتمكث هناك اسبوعين .

وفيما يلى بيان بأرقام حسابات المودعين المفروض حضورهم غدا الى مقر الصرف .

● الشباك رقم ١ من حساب رقم ٤٧٠٠١ الى ٤٧٢٠٠

● الشباك رقم ٢ من حساب رقم ٤٧٢٠١ الى ٤٧٤٠٠

● الشباك رقم ٣ من حساب رقم ٤٧٤٠١ الى ٤٧٦٠٠

● الشباك رقم ٤ من حساب رقم ٤٧٦٠١ الى ٤٧٨٠٠

● الشباك رقم ٥ من حساب رقم ٤٧٨٠١ الى ٤٨٠٠٠

● الشباك رقم ٦ من حساب رقم ٤٨٠٠١ الى ٤٨٢٠٠

● الشباك رقم ٧ من حساب رقم ٤٨٢٠١ الى ٤٨٤٠٠

● الشباك رقم ٨ من حساب رقم ٤٨٤٠١ الى ٤٨٦٠٠

● الشباك رقم ٩ من حساب رقم ٤٨٦٠١ الى ٤٨٨٠٠

● الشباك رقم ١٠ من حساب رقم ٤٨٨١ الى ٤٩٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٠

الصفقة المريبة .. وضياع حقوق المودعين

بقلم الدكتور:
عادل حسن قاسم

هل من العدل ان يجرى تمرير اتفاق ببيع اصول احدى الشركات الشهيرة لتوظيف الاموال والاسلام ، يتم بمقتضاه اسباغ الشكل القانونى على سلب واهدار نحو ٤٠ ٪ او يزيد من حقوق المودعين بل وتحويل بعضهم من مودعين الى مدينين .

وهل يرضيكم هذا ايها السادة فقهاء القانون والاسلام . ويامن تصلاون الدنيا صراخا لحقوق الانسان . وللحل بالاسلام .. ؟

فبمقتضى هذا الاتفاق ياسادة يتم - اولا - استنزال التوزيعات التى تمت خلال عام ٨٧ وجزء من توزيعات ٨٦ وذلك بالمخالفة للقواعد المعمول بها منذ صدور قانون تلقى الاموال حتى الآن ، والتى لاتجيز اطلاقا خصم التوزيعات التى جرت قبل عام ٨٨ ..

فإذا افترضنا - تواضعا - ان نسبة التوزيعات السنوية التى كانت تجرى بمعرفة هذه الشركة حوالى ٢٥٪ (وهى كانت اكبر من ذلك بكثير) ، فيكون قد تم - كخطوة اولى - تخفيض حقوق المودعين بحوالى الثلث .

وهنا فإن عديدا من التساؤلات - اقرب للطلاسم والفوازير - تطرح نفسها .. ، فلماذا المخالفة والاستثناء فى حالة هذه الشركة بالذات .. ؟ ومالسر فى تراجع النيابة عن موقفها المتشدد فى هذه النقطة بالتحديد .. ولأى حق .. ؟

***

ثم انه بمقتضى هذا الاتفاق - ثانيا - ياسادة ، وبالمخالفة كذلك للقواعد المعمول بها بعد صدور القانون - لن يصرف مايتبقى من حقوق للمودعين بذات العملات الاجنبية التى اودعت بها .. ، ولاحتى بما يساويها حقا وعدلا بالعملة المحلية ..

بل ان الاتفاق ينص على تحويل الشيكات لمثل اولئك المودعين فى مارس ٩١ على اساس سعر الدولار قبلها بثلاث سنوات (يونيو ٨٨) ، وهو ٢٣٠ قرشا ..

فإذا افترضنا تواضعا ايضا ان سعر الدولار فى تاريخ الصرف لن يزيد كثيرا عما هو سائد حاليا - وذلك اذا غضضنا البصر عن نتائج حرب الخليج ، وعن روشتة صندوق النقد الدولى التى ستعبر حتما بالدولار حاجز الثلاثة جنيهات - واقتصرنا فى التقدير على سعر غير واقعى للدولار بعد ستة اشهر من الآن هو ٢٨٠ قرشا .. ، فإن ذلك يعنى استنزالا اخر فى حقوق هؤلاء المودعين لاتقل نسبته عن ١٥٪ - ان لم تزد بكثير فى واقع الامر ..

وهنا مرة اخرى نتساءل لماذا المخالفة والاستثناء فى حالة هذه الشركة صاحبة الصيت والبركة بالذات ..؟

ولماذا ايضا كان تراجع النيابة عن موقفها المتشدد فى هذه النقطة كذلك بالذات ..؟

يبررون ذلك بأنه بغرض التسهيل والاسراع برد حقوق المودعين .. اية حقوق هذه . ؟ فهل بعد ذلك يبقى مجال للحديث عن الحقوق ..؟

ومنذ متى كان التسهيل يعنى التفريط ..؟ وما المبرر اذن فى تلك التلال من القضايا فى مختلف المجالات التى يفنى القضاة وسدنة العدالة اعمارهم فى تمحيصها لوضع الحقوق فى نصابها وارجاعها لاصحابها .

ان هذا المنطق لو صح .. لجاز لنا ان نساوم الخارجين عن القانون والهاربين من العدالة بتخفيض مدد عقوباتهم تسهيلا للتنفيذ .

***

وبمقتضى هذه الصفقة - ثالثا - ياسادة . وفى كواليسها . تجرى ضغوط هائلة كى ترضخ الدولة لطلب اسقاط نحو ١٥٠ مليون جنيه من الضرائب المستحقة على صاحب الشركة واسرته الكادحين اصحاب القصور والمجوهرات وهدايا وحفلات الزيجات الاسطورية التى مازالت ماثلة فى الاذهان .

بحيث لايتبقى متحملا لاعباء الضرائب فى مصر الا المستثمرون الجادون .. والموظفون اللاهثون وراء اساسيات الحياة ..

والحجة البريئة فى ذلك ايضا .. هو صالح المودعين ..

اى صالح هذا الذى تم بمقتضاه - اولا وثانيا - اهدار ٤٠٪ من حقوقهم .. ؟

واية صفقة هذه التى جاءت - كقصة القرد والجبن - لتسلب من حق هذا وذاك .. (المودعين وضرائب الدولة) ، بحيث لايتبقى فى النهاية الافلات يطلق عليه بالصفقة ..

واين هنا الذين لايملون التنديد بالشروط المجحفة للاتفاقيات والقروض الاجنبية وجورها .. ، فهل فى رأيهم ان الجور والابتزاز حلال مشروع اذا جاء

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

من ابناء الوطن والدين .. حرام اذا جاء من خارجه ..؟

●●●

وبمقتضى هذه الصفقة ـ رابعا ـ يجرى ياسادة الاحتيال اقتصاديا وقانونيا .. بل واخلاقيا على المودعين والمجتمع بأسره .. حيث محاولة الايحاء وترسيخ الاقتناع بأن امكانيات الشركة وممتلكاتها تكافىء جملة حقوق المودعين .. وان القضية كلها مدبرة ومفتعلة كجزء مما يصورونه على انه حرب ضد الشركات التى ترفع شعارات الاسلام

والفرية هنا لاتحتاج الى عناء لكشفها .. فقد كان مرور فترة السنوات الماضية ـ بما تضمنته من تضخم حاد وارتفاع متوال للاسعار ـ كفيل بأن تزيد قيمة اراضى وعقارات واصول تلك الشركة على النحو الذى يمكن بالكاد من سداد تلك النسب الواهية المتبقية من حقوق المودعين دون الضرائب .. تلك الحقوق التى ولسخرية القدر كان تأثير التضخم عليها عكسيا بالسلب ..

●●●

ان المنطق الاقتصادى السليم كان يقتضى ان نحتسب ضمن خسائر المودعين تلك النسب المرتفعة من التضخم ، والارباح الضائعة عليهم فيما لو كانت اموالهم مستثمرة فى مجالات اخرى كالبنوك مثلا . وان نشير ايضا الى التوزيعات الخاصة بعام ٨٨ التى ستخصم هى الاخرى اعمالا لاجراءات القانون .. والتى تقدر بنسبة ١٠٪ من الايداعات .. ولكننا سوف نتغاضى هنا عن هذا المنطق .. ونقتصر فقط على مالحق باصل ايداعاتهم من جراء هذا الاتفاق . والذى اهدرت معه مايقرب من نصفها

قد يرد قائل بأن شيئا افضل من لاشىء .. وأن نصف العمى .. "!

ليكن .. ولكن علينا ان نسمى الامور بمسمياتها الحقيقية دون زيف او بهتان ... ولنعلنها بوضوح ان اصول هذه الشركة ـ كما اكد الخبراء من قبل ـ لاتمثل اكثر من ٤٠٪ من حقوق المودعين .. وانه سوف يجرى توزيعها عليهم بالتناسب .

لاان ندعى ـ مايسمى زورا وبهتانا ـ برد الحقوق لاصحابها .. ونغرر مرة اخرى بالمواطنين والبسطاء .. ونميع قضية العصر .. التى تم النصب فيها تحت شعارات دينية .. ونخلع على مرتكبيها مسوح الطهر والصلاح !!

●●●

ان هذه الصفقة ياسادة ـ ان كنتم لاتعلمون ـ هى جزء من الخديعة الكبرى التى واكبت ظهور تلك الشركات .. التى شاركت فى نسجها وحبكها قوى كثيرة بالمجتمع ممن مسئولين ومعارضة ورجال دين وصحافة) .. وهى تجىء الآن كحلقة ضمن فصول كثيرة مريبة وغريبة ـ من زواج وطلاق .. وادمان ووصاية .. ، وظهور من يدعى بالوكالة عن المودعين .. وكشفه لخبايا وقضايا تمس السمعة والشرف لممثل المشترين .. ثم اختفاء تام لهذا الوكيل . وصمت بليغ تجاه الصفقة الجائرة .. ، ثم اشتباكات واتهامات ماسة بين ممثل المشترين والنيابة وادارة التحفظ ـ وصلت الى حد الاختصام فيما بينهم امام المحاكم ـ يتبعها هدوء مفاجىء .. وتنازل عن كل شىء .. ، عن دعاوى الاختصام .. ثم عمل على قدم وساق لسرعة تمرير هذه الصفقة واقرارها كحل متصور للانتهاء من تلك القضية او المأساة وطى صفحتها واهالة التراب عليها للابد ..

ناسين وغافلين انه بهذه الشروط الجائرة انما يجرى اهالة التراب على حقوق المودعين .. وبعث الحياة فى شخوص ورموز الافاقين المتاجرين بالدين ..

●● كاتب المقال ـ مدرس بكلية تجارة الزقازيق

تراجع المودعون عن مراجعة حساباتهم :

هل الريان صاحب الصفقة ؟

كتبت خديجة عفيفي :

ادى تشكك المودعين فى اتمام صفقة الريان الى تراجع البعض منهم عن مراجعة حساباته والتصديق عليها بمنافذ الريان بالهرم .. ساهم فى ذلك ايضا ماتردد من ان احمد الريان وراء صفقة شراء اصول وممتلكات الريان .. بلغت نسبة التصديق امس حوالى ٤٥٪ فقط ..

وبسؤال «الاخبار» لمحمد رشاد نبيه ممثل المشترين عن حقيقة انضمام الريان للمشترين اجاب . ان الريان لا صلة له بالصفقة وليس احد المشترين .. وانه لايعلم من هم المشترون ولم يسبق له التعاون معهم .. واكد ان المشترين لا يقبلون مشاركة الريان .. ووصف عدم اقبال المودعين على مراجعة حساباتهم بانها سلبية منهم .. فالريان لا يملك الثروة الكافية لشراء الممتلكات او حتى المساهمة فيها ..

واكد ان مرتبات المحامين خلال الشهر الماضى بلغت ٢٣ الف جنيه دفعها المشترون وسوف يتحملون اجورهم للشهور الثلاثة القادمة .. فلماذا يدفع المشترون اذا كانت الصفقة وهمية او ان هناك نية لعدم اتمامها .

ومن ناحية اخرى سيتم اليوم مراجعة حسابات المودعين من رقم ٤٧٠٠١ الى ٤٩٠٠٠ .

نهاية طيبة

لم يحدث فى تاريخ الحياة الإقتصادية المصرية أن اتهم رجل بما اتهم به الريان ، ولم يحدث من قبل أن تعرضت مؤسسة مالية لكل الحملات التى تم شنها على مؤسسة الريان..

ولقد قيل فى هذه المؤسسة أكثر مما قال مالك فى الخمر ، وقال الكارهون للفكرة فى حد ذاتها .. لقد اختبأوا وراء اللحى وتظاهروا بالدين وسرقوا نقود الناس بعد أن خدعوهم .

وجاء الوقت على المودعين عند الريان فأسلموا أمرهم لله وقالوا - عليه العوض .. واعتقدوا أنهم كانوا ضحية لأكبر عملية خداع فى هذا القرن..

ومنذ أيام قليلة .. تم توقيع عقد بيع ممتلكات الريان للاستاذ محمد رشاد نبيه ممثل المشترين مقابل مليار و٥٥٤ مليون جنيه وكانت أجهزة الأخصاص البيروقراطية تقدر اصول الريان وممتلكاته ب ٣٠٠ مليون جنيه مصرى فقط لاغير..

وقد تم توقيع العقد وسط هتافات المودعين وتصفيقهم اعلانا عن رضاهم بهذه النتيجة ولقد عاد الهدوء اخيرا الى ١٧٨ الف مودع.. ويبلغ عدد هؤلاء مع من يعولون مليونا من المصريين .

وهكذا عاد الامل الى مليون مصرى .. وتقرر ايداع مليار ونصف فى خمسة بنوك مصرية على أن يبدأ الصرف فى أول ابريل القادم والحق أن هذه النهاية الطيبة لم تكن تراود احلام احد من المودعين .. واذا كان لنا أن نوجه الشكر فليكن اول شكرنا للاستاذ المحامى محمد رشاد نبيه، وللمشترين لاصول الريان ، ولهيئة المحكمة ورئيسها د . محمد حسنى عبد اللطيف .. ولقد بذلت المحكمة كما بذلت النيابة والدفاع مما اقصى ما يستطيعون للوصول لهذه النتيجة، وقد اعتبرت النيابة العامة أن حماية حقوق المودعين وخاصة صغارهم من المصالح القومية التى يتعين عليها أن ترعاها ونحن نامل أن تقدم كل التيسيرات لتنفيذ هذا العقد لان البيروقراطية المصرية وهى وارثة ٥٠٠٠ حضارة وتعقيدات ، ليست راضية عما يجرى وهى تبتسم بتكشيرة تكشف عن غيظ قلبها.

أحمد بهجت

[illegible] المودعين!

تحول الالاف الى مدينين!

اكثر من ١٢ الف مودع اجروا مراجعة لحساباتهم من بين ٣٢ الف مودع كان مقررا الانتهاء من مراجعة حسابهم فى الاسبوع الماضى

المودعون ـ اثناء مراجعة حساباتهم فى فرع شركة الريان بالهرم ـ اثاروا العديد من التساؤلات اهمها ان البعض تحول من دائن الى مدين واختفاء ملفات حساباتهم

حمدى عبد العزيز مدير ادارة الفرع الرئيسى لشركة الريان بالهرم (المعين من النيابة العامة)

يقول -- ان سبب اختفاء بعض ملفات المودعين يرجع الى ان هؤلاء قاموا بنقل ملفات حساباتهم من الفرع الرئيسى بالهرم الى الفروع الاخرى قبل قرار التحفظ على الشركة وهذه الملفات سوف نحصل عليها عند بدء العمل فى هذه الفروع ولا داعى للخوف.

اما مشكلة تحول بعض المودعين الى مدينين فهذا يعود الى قرار النائب العام الذى صدر يوم ٢ نوفمبر والذى ينص على خصم ارباح ٨٧ و ١٩٨٨ من الرصيد بالاضافة الى قيام البعض من ذوى العلاقات الخاصة برئيس مجلس الادارة قبل التحفظ بسحب جزء كبير من رأسمالهم كـلف بالاضافة انه تم خصم ٤٪ من ارباح ١٩٨٦ وبحساب ايداعاتهم اتضح انهم مدينون للشركة

كما اتضح اثناء المراجعة ان اصحاب التوكيلات قاموا بسحب الايداعات دون علم المودعين

استمرار النشاط

وحول مستقبل شركة الريان ـ يقول محمد رشاد قبيه ممثل المشترين بأن نشاط الشركة سوف يستمر بعد اتمام الاجراءات الخاصة بنقل الملكية اليهم طبقا لعقد البيع ولن تصفى سوى شركتين فقط من بين ١٧ شركة هما الريان لتوظيف الاموال والريان للمعاملات الماليه ...

اما باقى الشركات الاخرى فسوف تستمر فى نشاطها وسيتم اعادة تشغيلها من جديد وعمل الصيانة اللازمة للمعدات المتوقفة -- وسيتم تزويد الشركات بتقنيات حديثه لتعمل بكامل طاقتها

ويشير ممثل المشترين بانه سوف يعقد مع رؤساء البنوك (القاهرة ـ مصر ـ المركزى الاسكندرية ـ التنمية الوطنى التى ستودع بها الاموال المحولة من الخارج للاتفاق على اجراءات التحويل والصرف من كافة الفروع داخل القاهرة وخارجها.

استمارة استبيان

ويقترح على البنوك ان تقوم بالاتفاق مع هيئة سوق المال بتصميم استمارة استبيان لكل مودع يجيب فيها على اسئلة خاصة بطريقه الانفاق للايداعات التى يتسلمها واسلوب استثماره فى المستقبل ورايه فى شركات توظيف الاموال والجهة التى سيودع فيها امواله بعد صرفها.

وهذه المعلومات تهم الحكومة والجهات المسئولة للاستفادة بها فى التخطيط للاستثمار وتوظيف اموال المواطنين

هبوط الدولار

ويرى بعض الخبراء بان تحويل قيمة الصفقة ٦٠ مليون دولار الى الجنية المصرى سيؤدى الى هبوط قيمة الدولار كما انه يساعد الحكومة فى توفير النقد الأجنبى لاستيراد السلع الضرورية وخاصة أن التحويل سيتم طبقا لأسعار الدولار فى السوق المصرفية ..

ويشير الخبراء ايضا الى انه من المتوقع ان يحدث بعد صرف قيمة الصفقة للمودعين انتعاش فى حركة السوق وازالة الركود

٥ شركات استثمار تواصل سداد مستحقات المودعين

اكد مسئول بجهاز المدعى العام الاشتراكى ان جميع شركات تلقى الاموال التى يباشر الجهاز عمليات قيامها بسداد مستحقات المودعين تواصل بصورة جادة ومنتظمة عمليات السداد وهى شركات بدر للاستثمار والحجاز والهدى مصر ، والزهراء للاعلام ، ونيوكايرو .

واشار الى ان عمليات الرد التى يباشرها المستشار محمود أبو العلا مدير ادارة الاموال بالجهاز كشفت عن قيام محمود طاحون رئيس مجلس ادارة بدر للاستثمار بسداد مليون و٢٥٠ الف جنيه للمودعين تمثل قيمة شيكات بدون رصيد كان قد صدر بموجبها احكام قضائية ضده ثم قام بسدادها كاملة .

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

رحلات غامضة لرشاد نبيه بحجة احضار اموال الريان من الخارج !

يغادر القاهرة خلال أيام محمد رشاد نبيه المحامي وممثل المشترين في صفقه بيع أصول وممتلكات الريان في رحلة « غامضة » لبعض البلاد .. لاحضار الدفعة الاولى من قيمة الصفقة من المشترين .

فرض رشاد نبيه سرية تامة على تحركه في هذه الرحلة لعدم كشف الجهة المسافر اليها أو شخصية المشترين .

الرحلة « الغامضة » واحدة من عدة رحلات يقوم بها رشاد نبيه ويقول انها تهدف الى احضار كامل قيمة الصفقة (١,٥ مليار جنيه) أو أموال المودعين أيهما أكثر .. لوضعها في البنوك الرسمية في مصر قبل مارس القادم موعد استحقاق الشيكات للمودعين الذين يصادقون الان على حساباتهم .



رشاد نبيه

المدعى الاشتراكي يقرر التحفظ على شركة بــدر

اصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي امس قرارا بالتحفظ على اموال وممتلكات واصول شركة بدر للاستثمار وتوظيف الاموال . شمل القرار كلا من محمود سعيد طاحون رئيس الشركة ونائبه وجدى عبد الغنى وحمدى عفيفى واحمد الحافظ وزوجاتهم واولادهم البالغين والقصر ومنعهم من التصرف فيها . وقد بدات ظهر امس لجان الجرد المشكلة من جهاز المدعى العام الاشتراكي ومباحث الاموال العامة ومديريات امن القاهرة والجيزة والاسكندرية فى جرد اصول وممتلكات من شملهم قرار التحفظ فى خمس محافظات هى : القاهرة والجيزة والاسكندرية ومرسى مطروح والبحر الاحمر .

وعلمت « مندوبة الاهرام » ان هيئة سوق المال قد رفضت توفيق اوضاع الشركة نظرا لوجود عجز فى مركزها المالى واحالتها لجهاز المدعى العام الاشتراكى الذى منحها مهلة لرد اموال المودعين البالغ عددهم ١٨ الفا و ٢٢٤ مودعا اودعوا اموالا قيمتها ١٢٥ مليونا و ١٣٠ الف جنيه إلا أن الشركة لم تف بالتزاماتها تجاه المودعين . ونتيجة لتصرفات القائمين على ادارة الشركة صدر قرار المدعى العام الاشتراكى بالتحفظ على اموالهم وممتلكاتهم

ومن ناحية اخرى بدات لجان التحفظ فى مزاولة مهامها وقد تحفظت على مقر الشركة بميدان الجيزة ومصانع بالحرانية وطريق مصر الاسكندرية وعدد من العقارات والسيارات التى تملكها الشركة والاشخاص الذين شملهم قرار التحفظ

ويعقد اليوم المدعى العام الاشتراكى مؤتمرا صحفيا يتحدث فيه عن اسباب التحفظ .

المصدر: الشعب
التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٠

الريان يؤكد التزامه بسداد حقوق المودعين

اكد محمد رشاد نبيه وكيل المشترين لصفقة ممتلكات الريان مجددا التزامهم بقرار محكمة جنايات الجيزة بشأن الخصومات عن ارباح ٨٧ . ٨٨ .. وكذا تحديدها سعر الدولار المقرر الصرف على اساس (٢٢٠ قرشا) ..

واشار الى انه ملتزم فقط برد ماورد بقرار الاحالة من حقوق للمودعين (١,٥٤٤ مليار جنيه) وهو اجمالى ما قدم آل الريان للمحكمة بسببه .

طالب رشاد نبيه المودعين ان يلجاوا الى احمد الريان . وحينئذ سوف يطالبهم برد ٣٠٠ مليون جنيه . ومشاركته خسائر الشركة حسبما ورد بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات مادام ان العقد المبرم بينهما عقد مشاركة .

من جانبه . اكد المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشترين حتمية اسقاط الضرائب . والا تهددت الصفقة . واوضح ان النائب العام مازال يبحثها ووعد بتذليل الامر .. واضاف انه لو رفع المودعون قضايا ضد الريان فلن يحصلوا على شيء .

من ناحية اخرى اكد مصدر رفيع المستوى بجهاز المدعى العام الاشتراكى ان موقف شركات توظيف الاموال التى يجرى التحقيق معها . سوف يحسم خلال هذا الاسبوع .

المستشار محمود ابو العلا يعلن :

طاحون حاول تهريب أموال المودعين للخارج
أصول بدر أقل من ٧٠٪ من أموال المودعين

كتبت ايمان راشد :

عقد أمس المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي مؤتمرا صحفيا اذاع فيه أسباب التحفظ على أملاك رئيس مجلس ادارة واعضاء شركة بدر للاستثمار .. واكد ان من الاسباب الاساسية للتحفظ ان محمود طاحون صاحب الشركة حاول تهريب أمواله بطرق عديدة مما أضر بمصالح المودعين وبالمصالح الاقتصادية للمجتمع .

وصرح المستشار محمود ابوالعلا مدير ادارة الاموال بانه وردت للجهاز معلومات اشارت الى قيام محمود طاحون باتخاذ ترتيبات للتصرف فى بعض أصول الشركة والحصول على قيمتها من خلال تعاملات مصرفية تتم فى حسابات تجنب وتودع بأحد البنوك خارج البلاد وهو ما يترتب عليه إهدار اموال المودعين .. كما قام بانفاق عشرة ملايين من الجنيهات على انشاء قرية بدر كامب رغم علمه مسبقا بأن الارض المقامة عليها من المحافظة وان العقد مدته ثلاث سنوات كما انه اشترى مبنى من بدربلازا بالدقى بمبلغ ٤ ملايين جنيه سدد جزءا كبيرا منها بالدولار الامريكى بالمخالفة لاحكام قانون التعامل بالنقد فى حين ان ثمن المبنى المخصص لا يصل فى وقت الشراء الى ذلك الرقم .. كما انه أصر على شراء مبنى برج بامر قبل صدور قانون تلقى الاموال مباشرة ويسمر مغالى فيه .



المستشار محمود ابو العلا
مدير ادارة الاموال

واشترى بعض الاراضى بأسعار عالية للغاية وأسس بعض المشروعات التى لا تحقق عائدا يتناسب مع تكاليف انشائها هذا فضلا عن انه كان يأمر بصرف العائد الشهرى من اموال المودعين على حساب رءوس الاموال الاصلية .. وقام محمود طاحون ايضا بتأسيس شركة مع اخرين كان نصيب الشركة الأم فيها ٨٢٪ من رأس المال وقد حققت الشركة خسائر قام بتحميلها للشركة الام وهو ما ادى الى توقف نشاطها كلية واستقالة ٩٧٪ من العاملين بها .

ولذلك قامت لجان للتحفظ برئاسة المستشار عبدالحميد ثابت وتم التحفظ امس على ٢٠ شقة بالجيزة وقصر النيل ومرسى مطروح ومجمع بدر كامب بشارع البورصة به ٢٢ غرفة باعمال الديكور وعدد ٢ ناد صحى بجاردن سيتى والفيلات السياحية بالغردقة .

وصرح المستشار محمود ابوالعلا بانه تنفيذا لتوصيات المدعى العام الاشتراكى فإن ادارة الاموال سوف تقوم باعادة تشغيل العديد من المنشآت حرصا على حقوق العاملين فيها وذلك قبل بيعها لاعادة حقوق المودعين .

وجدير بالذكر ان أملاك صاحب الشركة تكفى اقل من ٧٠٪ من اصول المودعين .

والتحفظ على شركتين

علمت « الاخبار » انه من المنتظر ان يتحفظ المدعى العام الاشتراكى على شركتى توظيف اموال خلال هذا الاسبوع .

كما سيتوالى التحفظ على باقى الشركات تباعا .

ومن ناحية شركة الهدى مصر فامامها مهلة حتى مارس القادم وهو تاريخ استحقاق الشيكات التى كتبتها لبعض مودعيها فاذا لم يستلم المودعون فيه الشيكات فى ذلك التاريخ فسيتم التحفظ عليها .

وكان المدعى العام الاشتراكى قد تحفظ من قبل على شركتى المراكش بالاضافة الى بدر للاستثمار .

ضبط شركة جديدة لتوظيف الاموال بالفيوم !

كتب حسين المرصفاوى :

بعد اكثر من عامين مازالت شركات توظيف الاموال تتساقط .. كشفت مباحث الاموال العامة عن شركة جديدة لتوظيف الاموال بالفيوم . جمع صاحبها اموالا طائلة من المودعين ثم توقف عن سداد الارباح التى وعدهم بها وقدرها ٣٪ شهريا .. القى القبض عليه وامرت النيابة بحبسه بتهمة تلقى الاموال لاستثمارها بدون ترخيص .

كان اللواء عزت السنباطى مدير مباحث الاموال العامة قد تلقى معلومات عن نشاط المتهم .. ودلت تحريات العميد عبدالرحمن غنيمة مدير مباحث النقد والتهريب انه اوهم عددا كبيرا من المواطنين بتوظيف اموالهم فى تعليم اللغات والكومبيوتر واستأجر شقة بمساكن هيئة التعاونيات بالفيوم لاستغلالها كستار لنشاطه ثم توقف عن سداد الارباح الشهرية المتفق عليها .. القى العقيد سعيد المليجى رئيس مباحث الاموال العامة بالفيوم القبض عليه .

المدعي الاشتراكي يكشف أسباب التحفظ على شركة «بدر»

الشركة امتنعت عن رد حقوق المودعين .. وهربت أموالهم للخارج !

كتب ـ أحمد راضي :

كشف المستشار عبدالسلام حامد المدعي العام الاشتراكي في مؤتمر صحفي عقده صباح امس، عن اسباب التحفظ على شركة «بدر» للاستثمار وتوظيف الاموال، والتحفظ على رئيس واعضاء مجلس ادارتها في مكان امين، وهم . محمود طاحون، واحمد عبدالحافظ وحمدي رمضان، ومحمد وجدي، وعادل المشد. كما كشف المدعي الاشتراكي عن التحقيقات التي اجراها المستشار هشام الصباغ تحت اشراف المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والادعاء، مع رئيس الشركة واعضاء مجلس الادارة، ومندوبي هيئة سوق المال . اكد المستشار عبدالسلام حامد، ان الجهاز تلقى شكاوى عديدة من المودعين بالشركة بعد رفض هيئة سوق المال توفيق اوضاع الشركة . واكد المستشار محمود ابو العلا مدير ادارة التحفظ تقاعس رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة عن رد حقوق المودعين، وتبلغ ١٢٥ مليونا و٢٣١ الف جنيه، وحصلوا عليها من ١٨ الفا و١٢٤ مودعا . واشار المستشار ابو العلا الى ان الجهاز منح الشركة مهلة للرد . ولم تقم برد كامل حقوق المودعين حتى الآن . وقامت بعقد اجتماع للجمعية العمومية لشركة بدر للصناعات الكيماوية، وتقرر في نهايته رفع راس مال الشركة من خمسة ملايين جنيه الى ٥٠ مليونا، بهدف التحايل لعدم الرد، وتقليل المبالغ المودعة بالشركة ! واعلن المستشار ابو العلا، ان الجهاز سيقوم بتشغيل وادارة مشروعات ومنشآت الشركة، حرصا على اموال المودعين .



المستشار عبدالسلام حامد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

٢٨ لجنـة تحفظـت امس على جميـع ممتلكـات الشركة

كتب ـ احمد موسى وسهام عبدالعال :

وقد واصلت امس اللجان المشكلة من جهاز التحفظ بمكتب المدعى الاشتراكى ومباحث الاموال العامة ومديريات الامن عملها فى اجراءات التحفظ على اموال وممتلكات شركة بدر للاستثمار وكذلك اموال رئيس واعضاء مجلس ادارتها منها ١١ لجنة فى القاهرة والجيزة ويشرف عليها احمد السيد وكيل اول الوزارة بمكتب المدعى الاشتراكى قامت بالتحفظ على المقر الرئيسى للشركة .

وقامت اللجان بالتحفظ على المقر الرئيسى ويقع فى ٥ ش الجامعة بميدان الجيزة وتشمل اصول الشركة كما جاء فى تقرير اعده العميد عبد الرحمن غنيمة مدير مباحث النقد والتهريب بتكليف من اللواء عزت السنباطى مساعد وزير الداخلية لمباحث الاموال العامة .

● ٢٧ شقة سكنية فى القاهرة والجيزة والاسكندرية ومرسى مطروح والبحر الاحمر والشرقية واسيوط ومجمع بدر بالاسكندرية ومصنع منظفات بالهرم ومصنع الطاهرة بطريق مصر ـ الاسماعيلية الصحراوى وجمعية احمد عرابى الزراعية ومجمع بدر الصناعى طريق الهرم ويضم ثلاثة مصانع « بلنيو » بوهرة ـ صناعات معدنية وارض اسكان بالهرم على ترعة المريوطية ومزرعة بدر ـ غرب النوبارية وارض الشاتل ـ طريق سقارة على الترعة المريوطية . ومخازن بالكيلو ٢٤ طريق الاسكندرية الصحراوى ومجمع بدر بلازا بالدقى ومجمع بلازا كورنيش النيل بالمعادى تحت التنفيذ ومجمع بلازا المعادى ٩ شارع ٩ مجهز كسوق تجارية ومجمع برج بامز ـ بلازا الجيزة ـ كورنيش النيل بجوار وزارة الخارجية وقرية بدر لودج السياحية ـ كيلو ٢٤ الاسكندرية وقرية بدر بشاطىء الابيض بمرسى مطروح وقرية الحضارية السياحية بالهرم ـ اول طريق مصر ـ الاسكندرية الصحراوى ومعرض بدر بالاسكندرية .

ممتلكات المتحفظ عليهم

■ واشارت ـ المذكرة المرفوعة للمدعى الاشتراكى ان ممتلكات محمود سعيد عطية طاحون المنقولة والعقارية تشمل :

● فيلا بطريق سقارة بالحرانية تقدر بـ ٨٠ الف جنيه على مساحة فدان وفيلا بالغردقة ثمنها ٢٠٠ الف جنيه وارض تحت الانشاء بمرسى مطروح بـ ٢٠٠ الف جنيه وسيارة مرسيدس ثمنها ١٠٠ الف جنيه واستراحة بقرية كفر الشيخ هلال ـ ميت غمر ـ على مساحة ٥ افدنة وثمنها مليون ونصف مليون جنيه . وحصص تاسيس فى جميع شركات بدر للاستثمار .

■ ممتلكات عادل عبدالعزيز المشد بصفته وبولايته عن القصر وزوجته :

● ايداعات بشركة بدر للاستثمار بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه و ٣٣ الف دولار وسيارة مرسيدس ٢٠٠ ثمنها ٤٠ الف جنيه و ٢٠ سيارة ملبين خاصة ونقل واوتوبيس .

■ ممتلكات حمدى رمضان عفيفى :

● ايداع بشركة بدر ٢٧ الف دولار ورصيد جار بالشركة ٤٩ الف دولار وشقة بمرسى مطروح .

■ ممتلكات احمد محمد حافظ :

● حصة تاسيس فى شركة بدر ١٥ الف جنيه وقطعة ارض بمدينة العاشر من رمضان وشقة بالمهندسين ٨٠ الف جنيه وشقة بمدينة نصر ٧٠ الف جنيه سيارة مرسيدس وقطعتا ارض بالاسماعيلية والعريش .

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

□ أسباب التحفظ على بدر للاستثمار :

الشركة تقاعست عن رد اموال ١٨ ألف مودع رغم اعطائها مهلة ٧ شهور

كتبت ـ الهام شرشر :

اصدر المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي قرارا بالتحفظ على شركة « بدر للاستثمار » وهي إحدى الشركات التي يتولى الجهاز متابعة رد أموال المودعين بها وذلك بعد تحقيقات استمرت عدة شهور بعد انتهاء المهلة التي كانت قد حددتها هيئة سوق المال في مايو الماضي . استمع فيها مستشارو التحقيق والادعاء برئاسة المستشار محمود يونس إلى اقوال مندوبي هيئة سوق المال ، ورئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المذكورة وعدة الاف من المودعين كانوا قد تقدموا بشكاواهم للجهاز بعدما اعلن عن عدم موافقة هيئة سوق المال على توفيق اوضاع الشركة ..

وقد صرح المستشار محمود ابوالعلا مساعد المدعى الاشتراكي ومدير إدارة الاموال في مؤتمر صحفي عقد صباح امس بانه تبين من التحقيقات التى اجراها المستشار هشام العيلط ان الدلائل الجدية على الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع قد توافرت في شأن الشركة حيث ان رئيس واعضاء مجلس إدارتها وهم محمود طاحون واحمد محمد الحافظ وحمدي رمضان عفيفي ومحمد وجدي عبدالغني وعادل عبدالعزيز المشد تقاعسوا جميعا عن رد جميع ما تلقوه من أموال بلغ مقدارها ١٢٥ مليونا و٢٣٠ الفا و٩٦٠ جنيها حصلوا عليها من ١٨ الفا و١٢٤ مودعا رغم منحهم الاجل تلو الاجل ، ورغم وجود فرصة الرد طيلة مدة التحقيق في شكاوى المودعين والتى استمرت عدة شهور لم يتم فيها إلا ما ينبىء عن التحايل لعدم الرد ، حيث قامت الشركة المشكو في حقها بعقد اجتماع للجمعية العمومية لاحدى الشركات التى أسستها وهى « شركة بدر للصناعات الكيماوية » تقرر في نهايته رفع راسمال هذه الشركة الاخيرة من خمسة ملايين جنيه إلى خمسين مليونا من الجنيهات ، حيث طلب الجهاز من المودعين التنازل عن استرداد اموالهم مقابل مساهمتهم في الشركة المذكورة ، ولم يكن المقصود من ذلك سوى تقليل المبالغ المودعة والتي تلتزم الشركة الام والرئيس واعضاء مجلس ادارتها بردها وقد وقف الجهاز بالمرصاد امام تلك المحاولة .

واضاف المستشار محمود ابوالعلا : كانت قد وردت للجهاز معلومات أشارت الى قيام محمود طاحون باتخاذ ترتيبات للتصرف في بعض اصول الشركة والحصول على قيمتها من خلال تعاملات مصرفية تتم في حسابات تجنيب خاصة به تودع بأحد البنوك خارج البلاد ، وهو ما يترتب عليه اهدار اموال المودعين ، والتى كانت تهدر من قبل حيث كان يصر على الاشتراك في جميع المهرجانات السياحية العالمية رغم ارتفاع تكلفة الاشتراك ، كما انه قام بانفاق مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات من أموال المودعين على انشاءات قرية بدر كامب بمرسى مطروح رغم علمه مسبقا بأن الأرض المقامة عليها تلك القرية مؤجرة من المحافظة وان العقد مدته ثلاث سنوات .. كما انه اشترى مبنى بدر بلازا بالدقى بمبلغ اربعة ملايين جنيه مسدد جزء كبير منه بالدولار الامريكي بالمخالفة لاحكام قانون التعامل بالنقد في حين ان ثمن المبنى الحقيقي لا يصل في وقت الشراء الى ذلك الرقم كما انه أصر على شراء مبنى برج باهر المجاور لوزارة الخارجية قبل صدور قانون تلقى الأموال المباشرة وبسعر مغالى فيه كما أنه اشترى بعض الاراضي بأسعار عالية للغاية ، وأسس بعض المشروعات التى لا تحقق عائدا يتناسب مع تكاليف انشائها ، هذا فضلا عن انه كان يأمر بصرف العائد الشهرى من أموال المودعين أى ان الصرف كان يتم على حساب رءوس الأموال الأصلية

هذا وقد قام المذكور بتأسيس شركة مع آخرين كان نصيب الشركة الأم فيها ٨٢٪ من رأس المال ، وقد حققت الشركة خسائر قام بتحميلها الشركة الام وهو ما ادى الى توقف نشاطها كلية واستقالة ٩٧٪ من العاملين بها ..

وقد أكد مدير إدارة الأموال في المؤتمر الصحفي : ان شركة بدر للاستثمار تعد هي الشركة الام ويتمثل نشاطها في القيام نيابة عن الغير بإدارة الاستثمارات وحوافظ الأوراق المالية والاعمال المتعلقة بها ، ودراسة تمويل المشروعات والعمليات المالية .. وقد قامت الشركة بتأسيس الشركات والمصانع التالية :

شركة بدر للتجارة والكيماويات ، شركة بدر للصناعات الكيماوية ، والشركة المصرية للسياحة والمخيمات ، وشركة بدر للتجارة العامة ، وشركة بدر للفنادق والمنشآت السياحية ، ومصنع الطاهرة للحوم ، ومجمع الطاهرة للحوم ، ومجمع بدر الصناعي ، وبلازا النيل بالمعادى ، وبلازا المعادى ، وبرج باهر ، ومحل سوق الصيرافي بحارة اليهود بالقاهرة ، ومخزن ميامى ، ومعرض بدر بالاسكندرية ..

وأشار المستشار محمود أبوالعلا إلى انه بالفعل تم التحفظ على تلك الشركات وما تمتلكه من عقارات وسيارات ومحلات في محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة وأسيوط والغربية وبورسعيد والشرقية ومرسى مطروح والبحر الاحمر .

هذا وقد أعلن المستشار محمود ابوالعلا في اختتامه لحديثه امس أن إدارة الاموال بالجهاز سوف تبدأ في إعداد المركز المالى تمهيدا لاحالة المذكورين إلى محكمة القيم بطلب فرض الحراسة على اموالهم .. وقد أكد في نهاية تصريحاته انه تنفيذا لتوجيهات المدعى الاشتراكي ، فإن إدارة الاموال سوف تقوم بإعادة تشغيل العديد من المنشآت حرصا على حقوق المودعين فيها وذلك قبل بيعها « بالجملة » لاعادة حقوق المودعين ..

وتشير الدراسات الاولية للاعيان والممتلكات التى تم التحفظ عليها انها قد تسمح بإعادة نسبة كبيرة من اموال المودعين التى لم يتم ردها والتى يجرى حصرها حاليا □

المصدر : المساء

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرار التحفظ على «الحجاز» يشمل ٧ شركات حصر أموال «نيو كايرو» .. وممتلكات أصحابها

كتبت ـ لبيبه شاهين وانتصار النمر :

علمت المساء ان قرار المدعى العام الاشتراكى بالتحفظ على اموال مجموعة شركات الحجاز للتنمية العقارية والتعمير سيشمل جميع فروع الشركات بالقاهرة والزقازيق وطنطا واسيوط والاسكندرية وبورسعيد .. وهى شركات الحجاز للتنمية العقارية والاندلس والحجاز للاستثمارات العقارية والمروه لصناعة مواد التعبئة والتغليف وشركة فارما للغذاء والدواء وشركة الوفاء للطباعة والنشر وشركة المنصورة وشركة الحجاز للصناعة والتجارة ..

تبين ان صاحبى هذه الشركات وهما احمد عبيد عيسوى ومحمد عليوه ممنوعان من السفر ضمن اصحاب شركات توظيف الاموال الممنوعين من السفر بالاضافة الى انهما يتاجران فى النقد الاجنبى بما يخالف القانون ..

يبلغ عدد المودعين فى شركة الحجاز للتنمية العقارية ١١ الفا و ٩٥٤ مودعا بينما يبلغ حجم الايداعات ٨٦ مليون جنيه ..

قامت الشركة برد حوالى ٤٥٪ منها خلال فترة التحقيق امام المدعى الاشتراكى فى صورة نقدية وفى صورة اراض وشقق سكنية ..

وكانت الشركة قد تم احالتها الى الجهاز مع خمس شركات اخرى فى نهاية نوفمبر ١٩٨٩ ..

من ناحية اخرى انتهت لجان التحفظ بجهاز المدعى العام الاشتراكى من حصر اموال واملاك شركة «نيو كايرو لتوظيف الاموال» ..

كما تم التحفظ على املاك رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة وهم محمد شوقى منصور يوسف وسعد منصور يوسف وحسن زكى محمد والسيد السيد تيسير وقدرى حسن عثمان ..

المستشار محمود ابو العلا مدير ادارة الاموال بجهاز المدعى الاشتراكى أن ممتلكات الشركة تشمل ٩ الاف متر ارض فضاء فى منطقة حمامات فرعون و ٢٢٠٠ متر بمدينة نخيل وكافتيريا ومطاعم بالقرب من نفق الشهيد احمد حمدى وعدة مواقع بطريق مصر اسكندرية الصحراوى و ٩ أوناش وعدد من السيارات ..

وتشمل ممتلكات صاحب الشركة واعضاء مجلس الادارة حديقة فواكه بقليوب و ٤٣ فدانا زراعيا وحسابات بالعملة المحلية والدولار الامريكى وفيلا ومحل قطع غيار وسيارات ومكتب تقسيم اراض ..

تقوم ادارة الاموال باعداد المركز المالى للشركة وتقييم الممتلكات لمعرفة نسبة تغطيتها لاموال المودعين ..

المصدر : الـــوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٠

ماذا بعد التحفظ على شركات توظيف الأموال؟!

قام جهاز المدعى العام الاشتراكي في الفترة الاخيرة بالتحفظ على شركتي «بدر» و«نيوكليرو» لتوظيف الاموال . اثار التحفظ تساؤلات عديدة في الشارع المصرى عامة، والمودعين في هاتين الشركتين بصفة خاصة .. فلماذا تم التحفظ وماذا يعني؟

والاهم من ذلك كله ماهو موقف المودعين في هاتين الشركتين، بعد قرار التحفظ؟ هل سترد حقوق المودعين كاملة، ام سيتم تقسيمها قسمة الغرماء؟ وجهت «الوفد» هذه التساؤلات الى المستشار محمود يونس، مدير ادارة التحقيق والادعاء بجهاز المدعى العام الاشتراكي، فقال، ان الجهاز منح جميع شركات توظيف الاموال مهلة زمنية كي توفق اوضاعها، وهذه المهلة يتم تحديدها وفقا لجدية كل شركة في رد الاموال لمودعيها فاذا وردت شكاوى من المواطنين عن شركة ما، وتاكدنا من تقاعس هذه الشركة في رد اموال المودعين، وعدم جديتها، يصدر القرار بالتحفظ على ممتلكات الشركة والمساهمين بها، والمؤسسين


المستشار محمود يونس

واضاف المستشار محمود يونس ان التحفظ عبارة عن ابعاد الشركة والمؤسسين عن الادارة والتصرف، ويحل الجهاز محلهم وتكون فترة التحفظ محدودة، حتى يتم التصرف في ممتلكات الشركة لسداد الديون وفي خلال ٦٠ يوما من التحفظ تقدم الاوراق للمحكمة وتفرض الحراسة على الممتلكات. واكد المستشار محمود يونس ان رد اموال المودعين يتم توزيعها بقسمة «الغرماء» بمعنى ان موجودات الشركة سواء كانت عقارية او منقولة، يتم طرحها للبيع، والمبلغ المتحصل يوزع على المودعين، كل بنسبة ايداعاته وحسب راس المال الذى توفر فمثلا شركة بدر، بلغت ايداعاتها ١٢٥ مليون جنيه، فاذا فرضنا ان حصيلة بيع الموجودات لم تزد عن ١٠٠ مليون جنيه، فيتم توزيع هذا المبلغ المتحصل بنسبة ايداعات كل مودع وبذلك تكون المساواة في العجز بين المودعين!!

واوضح المستشار محمود يونس انه في حالة وجود مشروعات متحفظ عليها، يمكن ان تدر دخلا، يقوم الجهاز بادارتها، والمتحصل من ارباح، يضاف الى راسمال الشركة ثم توزع الحصيلة كاملة على المودعين، بالاضافة الى انه في حالة البيع، تتخذ اجراءات مشددة وواضحة وعلنية، كى نتمكن من الحصول على اعلى سعر لصالح المودعين

جهاز المدعى الاشتراكى يرد حقوق المودعين من حصيلة بيع الممتلكات وفق «مبدأ قسمة الغرماء»

اسامة هيكل

مسئول بجهاز المدعى الاشتراكى : شقق قيمتها حوالى ٨٦ مليون جنيه لمودعى شركة الحجاز

وافق بنك فيصل الاسلامى على منح اصحاب شركة الحجاز عددا من الوحدات السكنية لبيعها لمودعى الشركة لسداد الجزء الاكبر من مستحقاتهم . صرح بذلك مصدر مسئول بجهاز المدعى العام الاشتراكى وقال انه من المستبعد فى الوقت الراهن التحفظ على هذه الشركة خاصة وانه من المحتمل ان تغطى قيمة تلك الشقق مستحقات المودعين . وكان صاحبا شركة الحجاز وهما احمد عبيد عيسوى ومحمد عليوة قد حصلا على ٨٦ مليون جنيه من ١٢ الف مودع واقاما عدة شركات منها شركة الحجاز والاندلس للتنمية العقارية ثم توقفا عن سداد اموال المودعين ولم يوفقا اوضاعهما مع هيئة سوق المال فتم احالتهما للمدعى العام الاشتراكى للتحقيق معهما .

إلهام شرشر

وكيل المشترين لشركة الريان يحذر المودعين : تكرار الشكوى قد تفقدهم كل شيء

حذر محمد رشاد نبيه المحامى ووكيل المشترين لشركة الريان المودعين ولاول مرة بلهجة حادة وشديدة من ان تكرار شكواهم فى وسائل الاعلام المختلفة قد تفقدهم كل شيء ويخسرون كل اموالهم المودعة لدى شركة الريان .

وقال وكيل المشترين ان الحل الحالى احدى للمودعين وانفع من ضياع كل اموالهم وان هذا الحل كان الانقاذ الممكن لاموالهم من الضياع بعد ان يئس الجميع طوال السنوات الثلاث الماضية من استرداد اموالهم سواء بالعملات المصرية او مايساويها من العملات الاجنبية

واضاف رشاد نبيه المحامى ووكيل المشترين انه لم يضر المودعين من جراء الخصومات التى ستنزل من رءوس اموالهم وعليهم ان يعودوا الى نصوص عقد البيع وقرارات المحكمة التى حسمت هذا الامر وموافقة المحكمة والنيابة وادارة التحفظ على خصم ارباح عامى ٧٧ و ١٩٧٨ التى حصل عليها المودعون بسبب توقف الشركة عن العمل ونحن نتحرك فى اطار قرارات اتخذتها المحكمة التى تنظر القضية وليعلم المودعون ماشاءوا بالريان وطالما ارتضى المودعون ان تكون معاملاتهم معه على الكسب والخسارة فان عليهم ان يتحملوا المسئولية

وقال المحامى رشاد نبيه -- انا وكيل للمشترين المصريين السبعة وليس لى شأن بالمودعين كما اننى لست أحمد الريان !!

وقال المحامى رشاد نبيه -- انا وكيل للمشترين المصريين السبعة وليس لى شأن بالمودعين كما اننى لست احمد الريان !!

وفيما يتعلق بسعر الدولار لاموال المودعين قال ان المحكمة وافقت على الصرف بسعر عام ١٩٨٨ للدولار بواقع ٢٣٠ قرشا مصريا وهو السعر الذى كان سائدا وقت التحفظ على شركة الريان وقارن بين سعر الدولار الامريكى وسعر الدينار الكويتى مؤكدا ان الشركة ملتزمة بسداد ٣٠ مليون دينار كويتى ودائع لبعض المودعين ولو كنا غير امناء وسوينا اسعارها اليوم بنفس سعر الدولار الذى يطالبنا البعض بسداده بالسعر الحالى لقمنا برد ودائع الدينار الكويتى بسعر الدينار ٩٧ قرشا وهو سعره الحالى ولكننا سنرده للمودعين بسعر عام ١٩٨٨ وهو ثمانية جنيهات ونصف ..

واضاف قائلا فان المودعين يبحثون عن مصالحهم الآنية فقط ويتناسون الالتزامات والارتباطات القانونية التى حسمها عقد البيع باشراف النيابة والمحكمة

□ تجمهر غاضب أمام شركة الشريف

بسبب إعلان الشركة التوقف عن سداد الصكوك !



المسئولون بشركة الشريف يحاولون تهدئة المواطنين المتجمهرين في مقر الشركة أمس . (تصوير : نور صبيح)

كتبت : نجلاء ذكرى

□ في التاسعة صباح امس .. تجمهر عدد كبير من المودعين امام شركة الشريف للمطالبة باموالهم وذلك عقب إعلان الشركة يوم الجمعة الماضي التوقف مؤقتا عن سداد إلتزاماتها الحالية تجاه حملة الصكوك وذلك بعد إستطلاع رأى المودعين بالاستمرار في الشركة او عدم الاستمرار .

وفي موقع الاحداث أمام مقر الشركة إلتقينا بالمودعين الذين كانوا في حالة واضحة من الغضب والثورة وتركزت شكواهم في التشكك في نية الشركة بالاعلان عن إستطلاع راى جديد وذلك لان المودعين اوضحوا نواياهم سواء بالاستمرار أو بعدمه عقب بدء نشاط الشركة تحت القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وان الاعلان لكسب الوقت . وشكا البعض من عدم صرف اية مبالغ خلال الصكوك الخمسة الاولى وتركز معظم المبالغ في الصك الاخير واثار الاعلان اوجاع العائدين من الكويت واصحاب المشاكل الصحية من عدم صرف اموالهم بصورة إستثنائية . في ذات الوقت استطلعنا رأى رئيس الشركة الذى اكد أن الشركة اعلنت التوقف عن السداد لمدة ايام حتى الانتهاء من إعداد مقارها في المحافظات مع إلتزامها بالصرف للكوبون الرابع في ١٧ يناير المقبل بعد إستيفاء كافة الحقوق للمودعين في الصكوك الثلاثة السابقة .

واكد بانه اصدر تعليماته بتسليم كل المودعين المتجمهرين امس اذون صرف لاموالهم ليحصلوا عليها من الايرادات اليومية للشركة .

المصدر : الاهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

الناس والاقتصاد

إعلان الشريف احتواء أم التواء

اثار الاعلان الخاص بشركة الشريف المنشور يومي الجمعة والسبت الماضيين كثيرا من التساؤلات لدى المودعين .

جرس التليفون لم يتقطع طوال يوم امس يسالون سؤالا محددا وهو ماذا يعني هذا الاعلان ؟

وما الهدف من نشره في هذا الوقت وما راى هيئة سوق المال والاجهزة المسئولة في هذا الاعلان .

المودعون يشكون وجيعتهم من ان ممارسات شركات تلقي الاموال في ظل قانون توفيق الاوضاع قد اعيت اصحاب الاموال .. فبعضهم قد رتب حياته او التزاماته طبقا لبرامج رد الاموال التي اعدتها الشركة وفقا لقدرتها على السداد ووافقت عليها هيئة سوق المال

وقد فزع هذا البعض من الاعلان الذي يتضمن محتواه « سيتم التوقف من اليوم عن الصرف لاية مبالغ تحت اية مسميات ولاي سبب » .

ومطلوب من الصحفيين ان يردوا على المودعين لان الاعلان ايضا تضمن في بدايته انه قد تم بعد دراسة المقترحات التي يقوم بها العديد من المستثمرين وتوجيهات ونقد الصحفيين .

واعتقد ان الذي يعرفه الصحفيون بعد قراءة هذا الاعلان هو ان الاعلان جاء متناقضا مع بعضه البعض ومع نصوص القانون هذا امر . الامر الثاني ان هذا الاعلان يدل دلالة واضحة على عدم قدرة الشركة على السداد نتيجة نقص السيولة بها مما دعا الشركة الى التفكير في بيع اصول بعض الشركات التي تستثمر شركة الشريف للتنمية الاقتصادية اموال المودعين فيها

والذي يعرفونه انه منذ صدور قانون تلقي الاموال وقد الزم الشركة باعداد ميزانية افتتاحية توضح الموقف المالي للشركة وتوضح قدرتها على تحريك وتدوير الاموال . وقدر الارباح الذي تحقق ، ولم ينته الامر حتى الآن من اعلان الميزانية . ولا تزال لدى مراقب الحسابات حتى الآن .. ومعنى هذا ان هناك اختلافا في وجهات النظر بين مراقبي الحسابات والشركة حول الميزانية .

ونحن نتساءل كما يتساءل المودعون .. ما جاء بالاعلان هل هو احتواء لهم ام التواء . فبينما تشكو الشركة من الركود وصعوبة الاستمرار فقد عقدت العزم بإذن الله على هذا الاستمرار . ثم تقول انها ستتوقف عن الصرف وفي اخر الاعلان تقول ان كل ما تقدم لن يتعارض مع الالتزامات الحالية والعمل طبقا للقانون إذن كيف ؟ وفي نفس الوقت من يشتري اصول وشركات في سوق تتصف بالركود .. واذا كانت هذه الاصول والشركات تدر ارباحا فلماذا نبيعها ؟

نرى انه من حق الشركة ان تقول للحكومة وبوضوح « انا لا استطيع الاستمرار .. او لدى القدرة على الوفاء بحقوق المودعين » .. فالحكومة هي التي اصدرت القانون بهدف حماية حقوق المودعين واستمرار الشركة .

لذلك فلا يجب ان يترك الحوار بين الشركة والمودعين دون رقابة من الحكومة حتى لا يقع المودعون تحت وطأة الظروف التي يمرون بها فريسة لمطالب وشروط الشركة .

واذا كانت الرغبة اكيدة في تحقيق رغبات المودعين كما جاء بالاعلان . فلماذا لا نملك هؤلاء المودعين للاصول بدلا من تمليكهم اصولا متداولة من اطباق بلاستيك وجرادل .. ونسأل تحت اشراف من سيتم البيع .. هل سوق المال ام الشركة ام الجمعية العمومية ام جهة اخرى حتى نتأكد من سلامة البيع ؟

● وكان لابد من الاتصال بهيئة سوق المال حيث تتجه اليها كل الانظار لمعرفة رد الفعل لديها ـ وعلمت ان د . محمد حسن فج النور رئيس الهيئة قد تدارس بسرعة الاعلان وارسل امس خطابا للشركة هو في حقيقة الامر انذارا لها ـ فقد علمت انه قد جاء في هذا الخطاب انه لا يجوز للشركة ان تتصرف على خلاف ما ورد بقرار تاسيسها وقيدها فالتوقف عن صرف الدفعات المستحقة لاصحاب صكوك الاستثمار يرتب وجود مستحقات حالة الاجل والامتناع عن صرفها يعد امتناعا عن رد الاموال مما سيدعو الهيئة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة التي تكفل تنفيذ احكام القانون وحماية اصحاب الصكوك والهيئة بذلك قامت باستخدام سلطانها الذي كفله لها القانون لحماية اموال المودعين .

وكما جاء بالاعلان ان الشركة عقدت العزم على الاستمرار فنحن كذلك لن نتوقف عن الاستمرار في السؤال عن حقوق المودعين .

عبد الرحمن عقل

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

خلال أيام

المدعى الاشتراكى

[illegible]

كتب يوسف هلال وحمدى رزق

يدرس المدعى العام الاشتراكى طلبا بالتحفظ على محمود طلحون صاحب شركة بدر لتوظيف الاموال بعد إثبات التحريات انه قام بإخفاء مبالغ مالية كبيرة قبل التحفظ على اصول وممتلكات الشركة في الاسبوع الماضي .

وكان صدور قرار التحفظ على محمود طلحون رئيس مجلس إدارة شركة بدر للاستثمار وخمسة من كبار مساعديه قد جاء بعد فشل اتفاقه مع ثلاثة من المستثمرين العرب احدهم قطرى .. كان اتفق معهم على بيع قطعة ارض في الساحل الشمالي قبالة مطروح ـ اصل ثمنها ٥ ملايين جنيه ـ وبسعر مائة مليون جنيه قدم بها اوراق منذ حوالى شهرين لجهاز المدعى الاشتراكى للتدليل على جديته وتوافر السيولة لرد الاموال للمودعين بشركته .

واكد اللواء عزت السنباطى مدير إدارة الاموال العامة لروزاليوسف ان الإدارة شكلت ١٢ لجنة تحفظ قامت وخلال الاسبوع الماضى بحصر كل ممتلكات طلحون ومساعديه الخمسة الخاصة إضافة إلى اصول ومنقولات الشركة .

اما عن ممتلكات طلحون نفسه فتشمل فيلا بطريق سقارة على مساحة فدان والبراطين ثمنها ٨٠٠ الف جنيه واخرى بالغردقة ثمنها ٢٠٠ الف جنيه وارض تحت الانشاء بالغردقة ثمنها ٢٠٠ الف جنيه اخرى .. واستراحة بقرية كفر الشيخ هلال بميت غمر بمبلغ ١٥٠ الف جنيه على مساحة خمسة قراريط وسيارة مرسيدس ٢٨٠ ثمنها ١٠٠ الف جنيه إضافة إلى حصص تاسيس في جميع الشركات التابعة لبدر ..

الطريف ان طلحون قبل التحفظ عليه جرد زوجته كريمة حسانين من كل ممتلكاتها واضافها لحسابه الخاص بعدما تاكد ان صفقة بيع ارض مطروح للخليجيين تمت بنجاح .

واما عن الموقف الحالى لكل شركة من شركات توظيف الاموال التى يتم التحقيق معها يؤكد المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والادعاء لجهاز المدعى الاشتراكى : انه بالنسبة لشركة الهدى مصر فتقوم بصرف شيكات للمودعين وعمل مخالصات ولكن لا نستطيع ان نحدد موقف الشركة الآن إلا بعد حلول موعد صرف هذه الشيكات وبيان مدى وفاء الشركة بوعودها للمودعين .. حيث ان اغلب هذه الشيكات مواعيدها لم يات بعد وتستحق في شهر مارس القادم .

اما شركة نيو كايرو فهى الشركة الوحيدة المتعثرة الآن ولا يزال محمد شوقى منصور صاحب الشركة غير جاد في رد اموال المودعين بها وتقوم حاليا بمراجعة موقفها من جميع النواحى لاتخاذ القرار المناسب تجاهها .

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

سر الإعلان الذى فجر الموقف فى شركات الشريف !

تحقيق :
محمد درويش
سمية سعد الدين

●● الموقف متفجر فى شركات الشريف لتوظيف الاموال ..

●● شهدت الساعات الاولى للصباح زحف الاف المواطنين على مقر الشركة

●● اصحاب الصكوك فى حالة غضب شديد .. واصحاب الشركة فى حالة برود غريب !!

●● والسبب اعلان تم نشره يومى الجمعة والسبت الماضيين بوقف صرف اى مستحقات لحامل الصكوك وتخييرهم اذا ما كانوا يريدون استثمار اموالهم بدلا من صرفها .. وكان الشركة لم تكتف بتظلم رد اموال المودعين لاصحابها على اربع سنوات .

الغريب كما يقول معظم المودعين ان الشركة قد قامت من قبل بتخييرهم اذا ما كانوا يرغبون فى ترك ودائعهم بالشركة او سحبها وقامت الشركة باصدار صكوك للصرف للذين لم يوافقوا على استثمار اموالهم بحيث يستردون اموالهم على اقساط لسنوات تمتد لعام ٩٤ ... وبحيث لا يصرفون اكبر مبلغ لهم ... الا فى نهاية المدة خاصة وانهم لا يلتزمون باى موعد سبق تحديده للصرف !!

ذهبت الاخبار الى مقر الادارة ومبنى اسواق الشريف حيث تجمع المئات من المودعين يتساءلون عن الاعلان ومعناه وما هو المطلوب منهم على وجه التحديد .. اول صورة للمأساة التى يعيشها المودعون كانت لمواطن معوق يتحرك على كرسى متحرك عامل بشركة بترول سابقا يبكى مؤكدا انه ترك الكوبون الثالث دون صرف لان قيمته لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه فرأى ان يجمع اكثر من كوبون حتى يحصل على مبلغ يساعده على اتمام العملية الجراحية التى ستكلفه ما يزيد على ٢٠٠٠ جنيه ... ويبكى قائلا منهم لله لقد ذقت الامرين ذهبت اطلب مقابلة المسئولين بالشركة لاعرض عليهم مأساتى قالوا الفلوس فى هيئة سوق المال ذهبت للهيئة قالوا لنا روح الشركة .. وانا ضايع وموعد العملية بيتأجل .. حرام .. لنا ليا فى الشركة فلوس كتير .

اين رقابة سوق المال

العميد د. احمد عبيد على صالح ... يطالب المسئولين بالتدخل لحل الازمة ... ويقول اين الرقابة التى سمعنا عنها من هيئة سوق المال .. مثل هذا الاعلان لا يمكن ان يصدر دون موافقة الهيئة .. فمن المسئول عن هذا التلاعب .

يقول المواطن مهدى يوسف .. اننا حضرنا لنصرف الكوبون الثالث الذى استحق الصرف ولكننا فوجئنا بوقف صرف اية حقوق لنا بعد ان ادعوا من خلال الاعلان الذى نشر منذ يومين انهم يريدون معرفة رغبتنا اذا ما كنا نريد استثمار اموالنا فى شركاتهم مرة اخرى .. وهذا فى رايى مجرد تضييع للوقت ومماطلة لكسب مزيد من الوقت واستثمار اموالنا ....

ويتساءل باستنكار شديد كيف يوقفون صرف مستحقاتنا فى موعدها ونحن فى اشد الاحتياج لها دون وجه حق ؟

ويصرخ المواطن محمد عبدالسلام ... ما الذى يضمن لنا حقوقنا .. لن معنى الصك اننى رفضت منذ البداية ان استثمر اموالى لديهم ...

ويتدخل اللواء متقاعد صلاح خطاب .. قائلا اننا نرفض ما يحدث فما تم عبارة عن (بنج او مسكن مؤقت للمستثمرين الذى تركت

اموالهم في ايدي اصحاب هذه الشركات وفجأة وباموال المستثمرين اصبحوا يملكون الملايين بعد ان تحولت لاصول ثابتة بأسمائهم ... وعند مطالبتنا بحقوقنا ادعوا ان الميزانية تم الانتهاء منها وانهم قاموا بتسليم ايداعاتنا لسوق المال .. وهذا هو السبب وراء عدم صرفهم لاموالنا او فوائدها فأين الحقيقة ؟ نريد ان يعرفها ؟؟

الإستيلاء على الأصول

ويؤكد اللواء طبيب ناجي السيد استشاري العظام واستاذ العظام بالاكاديمية الطبية العسكرية ان ما يجرى هو مهزلة بكل معاني الكلمة ... ويرى ان هدف الشركة من الاعلان هو الاستيلاء على الاصول من جانب الشركة .. ويضيف « لقد سلبت اموالي من هذه الشركة وسط ابتسامات ووعود المسئولين البراقة ويتساءل اين مسئولو الدولة واين مصلحة الضرائب ... خاصة وان المسئولين بالشركة يلقون باللوم على هيئة سوق المال .

دعوى قضائية مجانية !!

الطريف ان احدى المودعات كانت محامية ... واصرت على ان ترفع قضية ضد هذه الشركة وعرضت كل من يرغب في ان ترفع له قضية على حسابها الخاص ..

وشاركها المحامي مصطفى كامل العائد من الكويت الذى اخذ يوزع بطاقاته على المودعين ضد الشركة لمساعدتهم في رفع قضية جنحة مباشرة ضد الشركة !!

في هذه الاثناء .. صرخ سعيد عبدالرؤوف . مهندس زراعي من الشرقية .. ان ما يحدث من الحصول على عناوين المودعين وادعاء الشركة انها ستقوم بفتح مكاتب لهم في الاقاليم ما هو الا خطوة جديدة لفض التجمع الجماهيري الذى يحدث في هذه الشركات للحصول على حقوقهم مما يفتت المشكلة ويجعل تأثيرها المباشر غير واضح ام انها وسيلة لنهب باقي اموالنا وصرفها على موظفين للشركة يعلمون في اماكن اخرى .

عائد من الكويت !!

ويصرخ الحاج عبدالعزيز ابوذكرى ـ وهو مواطن كبير في السن عائد من الكويت .. قائلا وضعت كل ما املك ٢١ الف جنيه في شركة الشريف وبعد احداث الكويت عدت بلا مال ماذا افعل وكيف اتصرف ازاء مطالب ٤ ابناء بالجامعة ..

اما يسرى محمد مصطفى عائد ايضا من الكويت فهو ليس اسعد حظا .. يقول عدت من الكويت لا املك اى اموال سائلة في مصر وكل اموالي كانت لدى الشريف .. المأساة انني وضعت مبلغ ٦٨ الف جنيه لديهم ولم يصرفوا لي حتى الآن الا مبلغ ٣٥٠ جنيها ثم بعد ذلك اول صك لن يتم صرفه لي الا في ٩٢/٧/١٧ فهل اقف مع ابنائي الخمسة على باب الجامع ..

اما محمد ابوزيد عائد اخر من الكويت فقد اضطر لكتابة وصل امانة مقابل نفقات عملية ولادة زوجته بالمستشفى املا في تسديده بعد صرف الكوبون الثالث وعبثا حاول ان يوضح موقفه للمسئولين وفشلت جهوده وفوجىء بما حدث ..

من يرحم هؤلاء !!

وتبكي سيدة كبيرة في السن قائلة .. ماذا افعل .. وكيف اتصرف هل اتسول .. لقد توفى زوجي اللواء حسن فؤاد ووضعت اموال بناتي الثلاث في شركات الشريف وطلبت مبلغا صغيرا يغطي مصاريف زواج ابنتي بعدها فوجئت بأنهم اوقفوا صرف كل باقي مستحقاته حتى عام ٩٤ منهم لله .. ارواحنا بايديهم» .

اما محيى الدين يوسف فيقدم صورة اخرى من صور المأساة ويقول اعول قريبي وله اموال بالشريف ويعاني من الفشل الكلوى ويحتاج لمصاريف لاتنتهي لقد حملناه على نقالة اكثر من اربع مرات لنستعطف المسئولين لصرف امواله وفشلت جهودنا والآن يوقفون صرف اى مستحقات ..

ويطالب د. زكى عمارة .. ان يقوم اصحاب الشركات بكشف الستار عن هذا الغموض .. ويشرح للمودعين مايجرى في الخفاء ..

بينما تتساءل السيدة عدالات عبدالواحد فهمي كيف يدعى الاعلان انه تم صرف الكوبون الثالث رغم انها حضرت من الاسكندرية ثلاث مرات لصرف الكوبون الثالث الخاص بها وكان موعده ٤ اكتوبر وفي كل مرة يؤجلون الصرف بحجة عدم وجود نقود .. وحضرت اليوم لصرف الكوبون كما اشار الاعلان ولكنهم اعطوها موعدا جديدا بخط اليد على ظهر الكوبون .. نفس المشكلة تعرضت لها المواطنة عفت عباس اسماعيل التى اودعت ٢٠ الف جنيه في عام ٨٧ وتم تأجيل الكوبون الأول والثاني لها ولم تصرف قيمة اى منهما حتى الآن .

افلح إن صدق

المهندس محمد سعد الهوارى اودع ٧٠ الف جنيه ولانه كان يحصل على ٥٠٠ جنيها اسبوعيا قبل نظام الصكوك فان اول كوبون يستحق له في عام ١٩٩٢ ولم يجد وسيلة سوى الخضوع لطلبهم بشراء الاسهم مقابل ٣٪ كل شهر تحت حساب الارباح .. ويتساءل هل يستطيعون دفع هذه النسبة على مبلغ الـ ٧٠ الف جنيه وهم لايوفون بمبالغ اقل مستحقة طبقا للكوبونات . افلح ان صدق .

اما السيدة رضا على احمد ارملة فتقوم بتربية خمسة اطفال فتقول ان لديها عشرة الاف جنيه كانت تنفق من ارباحهم على اطفالها وهي الآن لاتملك شيئا تنفقه على اطفالها حتى الكوبونات الثلاث الاولى لم تصرف منهم الا كوبونا واحدا والباقى تم تأجيله اكثر من مرة بحجة عدم وجود فلوس» !!

ضابط على المعاش عبدالسميع السيد شهاب وضع عشرة الاف جنيه تحت ذمة علاج ابنه المصاب بفشل كلوى والمطلوب علاجه مدى الحياة .. يقول ان نظام صرف الكوبونات كان يتيح له والى حد ما توفير نفقات العلاج وبالاعلان الجديد الذى نشرته الشركة لايدرى كيف يوفر هذه النفقات .

رفضوا الاجابة !!

وعبثا حاولت الاخبار لقاء اى مسئول بالشركة للحصول على ردود واقعية او شبه رسمية للحالة التى اصبح عليها المودعون بعد نشر الاعلان الاخير .. وكان الرفض من جانب جميع المسئولين الذين رفضوا الادلاء بأى احاديث للصحافة .. كل ما التقطناه ادعاء بعض المسئولين في ردودهم على المودعين ان سبب الازمة هو تأخر اعتماد ميزانية الشركة في هيئة سوق المال .. ولحسن الحظ كان من بين المودعين موظف من الهيئة رد قائلا ان القانون يقضي بالاتزيد مدة

فحص الميزانية واعتمادها عن شهرين والادعاء بغير ذلك غير صحيح .

بينما وقف موظف اخر بالشركة يبتسم في وجوه المودعين ويرد على كل مودع بضحكة ويهمس في اذن احدهم قائلا «ماقولك على السر في ودنك» .. بينما قال قبل ان يغلق باب سيارته الخاصة مفيش حاجة لها نظام ثابت !!!

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

لا .. ايها المدعى الاشتراكى

مع بداية مقالنا الخامس اليك نطرح تساؤلا خطيرا .. الاجابة عليه تحدد فى الواقع مسار عملك . وتكشف بوضوح التجاوزات التى تمت على يديك وحفنة من مستشاريك . هذا التساؤل هو .. ماذا حققت مجموعة شركات الهدى مصر من مكاسب حرام تحت اشرافك منذ شهر نماير الماضى حتى اليوم ؟ دعنا نتحدث بالارقام والوثائق وهما معا الدليل المادى الذى يملكه الضحايا ضدك وضد كل العاملين تحت امرك .

بقلم
حمدى الشامى

الوثائق تؤكد ان مجموع اموال المودعين لدى الهدى مصر تبلغ ٢٣٨ مليونا و٧٩٤ الفا من الجنيهات المصرية اضافة الى حوالى ٢٣٥ مليون دولار امريكى من مختلف العملات الصعبة تم تقويمها ونقل الاسعار المعلنة يوم ١٩٨٨/٦/١٠ بتاريخ بدء العمل بقانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

قامت الهدى مصر بانشاء وتشييد المشروعات من دم وعرق الضحايا منها :

اولا لحدى عشر مشروع اراضى فى مناطق متميزة فى مصر كورنيش النيل والجيزة والمهندسين وامبابة وشارع النيل والعجمى والعريش بلغت قيمتها الدفترية ٢١ مليونا و٥٢ الفا و١٣٢ جنيها .

ثانيا : انشات ١٨ شركة تجارية وزراعية وصناعية بلغت قيمتها الدفترية ١١٥ مليونا و٣٥١ الفا و٤١٢ جنيها .

ثالثا : انشات واشترت عقارات ومبانى ووسائل نقل والات واجهزة كهربائية بلغت قيمتها ١٣ مليونا و٣١٦ الفا و٧١٠ جنيهات .

رابعا : شاركت فى استثمار اوراق مالية مصرية .. واجنبية بمبلغ ٤٣ مليونا و٨٦٥ الفا و١١٦ جنيها (الاستثمارات الاجنبية مازالت فى الخارج

خامسا . انشات اصول ثابتة لمقار الشركة بلغت تكاليفها الدفترية ١٣ مليونا وستة الاف و٧٥٠ جنيها .

هذه المشروعات من عقارات واراضى زراعية ومحطات ماشية ودواجن والبان وحديد وصلب وطيران وادوات تنظيف ارتفع ثمنها خمسة اضعاف على الاقل ليصل الى حوالى ١٨٢٠ مليون جنيه ارتفعت بعد الزيادة الاخيرة لسعر الدولار لتصل على الاقل الى ٢٠٠٠ مليون جنيه (ملياران) وهو مبلغ تفوق على اصول شركة الريان داخل مصر .

ماذا حقق الضحايا من ارباح او عوائد او مكاسب ايا كان اسمها نتيجة استثمارات مليارين من الجنيهات تملكها الهدى مصر . تؤكد الارقام ان الضحايا لم يحصلوا من هذه الثروة الضخمة لال ابو حسين سوى ٦٨ مليونا و٧٥٢ الفا و٦١١ جنيها اى ان ال ابو حسين حققوا مكسبا حراما يبلغ على الاقل ١٩٣٠ مليون جنيه ومطلوب منهم طبقا لقانون تلقى الاموال رد مبلغ ٣٦٤ مليون جنيه وبفرض رد جميع الايداعات وهو لم يحدث يكون طارق ابو حسين قد حقق مكسبا قدره ١٥٦٦ مليون جنيه (!!)

ولديك وتحت سقف جهازك ونبأ بيدك رفض طارق ابو حسين رد جميع الايداعات تنفيذا للائحة التنفيذية لقانون تلقى الاموال ووافقت وايدك مستشاروك على خصم حوالى ٣٠ في المائة من الايداعات بما يعني ان ايداعات الضحايا نقصت بمقدار ١٠٩,٢ مليون جنيه لتزيد مكاسب طارق ابو حسين الى ١٥٦٦+١٠٩,٢ = ١٦٧٥,٢ مليون جنيه . وكانت هذه هي الخطوة الاولى في مسلسل سيناريو اغتصاب اموال الضحايا (! !)

اما الخطوة الثانية في هذا السيناريو تحويل العملة الصعبة جبرا دون موافقة الضحايا الى العملة المصرية رغم ان التعاقد بين طارق ابو حسين والضحايا ينص صراحة على اعادة الاموال بذات العملة وهو نفس ما نص عليه قانون تلقى الاموال الا انك ضربت عرض الحائط بالاتفاق والقانون لصالح طارق ابو حسين رغم التصريحات المتوالية للمستشار عبدالمعز ابراهيم مدير التحقيقات والمشرف على برامج رد الاموال (اعفى من منصبه مؤخرا) والتى اكد فيها ان من حق الضحايا ان يتمسكوا برد اموالهم بذات العملة .

في هذه الخطوة من السيناريو اعتمدت على مبدا خطير اعلنه محدثك الرسمي عبد المعز ابراهيم هو انك تركت للشركة والضحايا حرية الحركة والسداد .. مما يعني انك تركت الضحايا لسارقهم بموافقتك .. فماذا اضافت هذه الخطوة من مكاسب حرام الى مليارات طارق ابو حسين .. لقد اتفقت معه على احتساب سعر الدولار بمبلغ ٢٥٠ قرشا اى ان الضحية خسر في المتوسط سبعون قرشا عن كل دولار بسعر اليوم .. وبما ان ايداعات العملة الصعبة تبلغ حوالى ١٣٥ مليون دولار يعني ذلك ان طارق ابو حسين حقق مكسبا حراما قدره ٩٤,٥ مليون جنيه مصرى واذا اضفنا هذا المبلغ الى سابقه تكون السرقة قد ارتفعت الى ١٦٧٥,٢ + ٩٤,٥ = ١٧٩٦,٧ مليون جنيه . مع مراعاة ان سعر الدولار في ازدياد سيتجاوز الاربع جنيهات عند سداد الشيك الاخير للضحية الاخيرة مع نهاية عام ١٩٩١ (! !) وفي الخطوة الثالثة من السيناريو قامت الهدى مصر بموافقتك على بيع الراكد من منتجاتها المحلية والمستوردة جبرا باسعار تفوق سعر السوق واضطر الالاف من الضحايا لقبولها تحت ضغوط الحاجة والعوز وباعوها بخسارة كبيرة لهذا نجد ان مبلغ المليارين من الجنيهات قد عاد ظلما وعدوانا الى خزانة طارق ابو حسين ..

اما الخطوة الرابعة من السيناريو فانك لم تحتسب للضحايا اية فوائد او ارباح عن اربعة اعوام (٨٨ ـ ١٩٩١) رغم ان جميع اصول الشركة في الداخل والخارج تعمل بانتظام بموافقتك وعلى راسها شركة الطيران المؤجرة لتركيا وشركة الهدى مصر للدعاية والاعلان التى تبث اعلاناتها في التليفزيون المصرى بناء على طلبك وبنك الخليج للائتمان المصرفي في لندن وشركة مصر فرنسا للملابس وشركة الهدى اوسام التركية وغيرها وغيرها مما حقق لها ارباحا مضاعفة لو حسبناها وفق ما كان يحصل عليه الضحايا فقط لوجدنا ان راسمال الهدى مصر ارتفع الى اربعة مليارات جنيه على الاقل (! !) وهكذا تركت عصابة مافيا تسرق الضحايا علنا .. وتسرق الحكومة علانية .. بينما تتضخم كشوف البركة (! !) والى لقاء آخر باذن الله لشرح استحالة حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب وعدم جدوى تطوير السيناريو بفرض الحراسة على الهدى مصر (! !)

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠

بعد ٤٨ ساعة :

عادت شركة الشريف إلى صرف أموال المودعين

اجتماع عاجل بحضور مندوب سوق المال لبحث مخالفات اصدار الصكوك

تحقيق :
سمية سعد الدين
محمد درويش

تابعت «الاخبار» الموقف في شركات الشريف وفي هيئة سوق المال امس بعد ان نشرت منذ يومين تحقيقا صحفيا عن حقيقة ماجرى بين المودعين بعد اعلان الشركة عن وقف صرف اى مستحقات للمودعين بها لعدة ايام .

وفي لقاء مع عبداللطيف الشريف صاحب الشركات للاجابة على استفسارات المودعين .

●● اكد ان الاعلان الذى نشر لم يفهم من جانب المودعين وان المقصود بالفعل كان وقف الصرف في الحالات الاستثنائية فقط وذلك لعدة ايام حتى يتم اعادة تنظيم داخلية بعد ان طلب العديد من الذين طالبوا باسترداد اموالهم مسبقا اعادة استثمارها في الشركات وطالبوا بالحصول فقط على الارباح ورفضوا سحبها .. مما اضطر الشركة لوقف الصرف حتى يمكن اعداد الدفاتر والكروت والحسابات لكي يتم الصرف من المقار الجديدة وبناء على استقراء الظروف الجديدة .

●● اضاف ان اعدادا كثيرة اخرى حالات استثنائية مثل العائدين بعد ازمة الخليج طالبوا باسترداد اموالهم كاملة فجأة وهذا في حد ذاته يستدعى اعادة تنظيم الامور .

●● اعلن انه على استعداد كامل لرد المبالغ المودعة لديه في الشركات حتى وان ادى ذلك لبيع بعض او كل اصول الشركات فورا ولكن السؤال هل هذه التصفية ستكون في صالح المستثمرين .

●● اكد الشريف ان الجميع سيحصلون على ارباحهم كاملة عن السنوات السابقة لان المحاسب المعين من الجهاز المركزى للمحاسبات انهى ملاحظاته على الميزانية الافتتاحية وحاليا يتم دارستها من جانب المحاسب المعين في الجمعية العمومية ومن المستشارين الماليين والمحاسبين للشركة والادارات المالية حتى يتم تقديم الميزانية الاخيرة لهيئة سوق المال لابداء ملاحظاتها عليها بعدها سيحصل كل حاملوا الصكوك الذين قاموا بصرف بعض المبالغ او كلها وكذلك حاملو الاسهم في الشركات المختلفة وستحدد نسبة الارباح بموجب الارباح الحقيقية عندما يتفق المحاسبان المعينان من الجمعية العمومية ومن الجهاز المركزى للمحاسبات .

●● نفي عبداللطيف الشريف تماما انه يواجه ضغوطا من جهات حكومية او من هيئة سوق المال ولكنه طالب الجهات الحكومية بتذليل الكثير من العقبات التى تواجه الشركة

●● هناك ضغوط ملحة من جانب بعض الفئات للحصول على ايداعاتهم بشكل كامل وفورى مثل العائدين من الخليج ومن لهم ظروف مرضية او اجتماعية خاصة او من يلحون من الافراد او يمارسون ضغوطا للحصول على اموالهم وبالطبع لايمكن تلبية كل هذا في لحظات خاصة ان السوق يعانى من ركود من جانب بالاضافة لاننا لانحتفظ في خزائننا ولامكانتنا بسيولة الا بقدر الاحتياج وهذا اجراء امنى ضرورى ولهذا قد يحدث احيانا بعض الارتباك .

●● جار صرف الكوبونات الثالث لمن لم يصرف وسيتم صرف الكوبون الرابع في موعده .. بالاضافة لتسهيلات كثيرة للمودعين بموجب الصكوك التى يحملونها سواء للشراء من اسواق الشريف وايضا الشقق السكنية .

●● في النهاية رفض تماما بعض المودعين محاولة لفتح مكاتب وفروع للشركة في المحافظات والاقاليم ماهو الا محاولة لتفريق تجمهر المودعين في مكان واحد واكد ان الهدف من ذلك هو رفع المعاناة عن المودعين الذين طلبوا توفير اماكن اخرى قريبة منهم واكثر اتساعا للصرف ووافقنا من جانبنا بشرط تعاون البنوك .

في هيئة سوق المال

وفي هيئة سوق المال صرح مصدر مسئول بهيئة سوق المال ان مجلس ادارة الهيئة اتخذ قرارا طبقا للقانون بدعوة مجلس ادارة شركة الشريف الى الاجتماع خلال الاسبوع المقبل بحضور مندوب عن الهيئة لبحث المخالفات المنسوبة الى الشركة والتى لاتطابق برنامج الصكوك ورد الاموال الذى التزمت به الشركة .

وقال المصدر ان عودة شركات الشريف الى صرف كوبونات المودعين جاء بعد انذار الهيئة للشركة حيث طالبتها بالعودة الى صرف الكوبونات في مواعيدها المستحقة ونشر اعلان خلال ٤٨ ساعة بذلك في نفس الصحف التى اعلنت الشركة فيها وقف صرف الاموال تحت اى مسمى وامتثلت ادارة الشركة للانذار ونشرت اعلانا بذلك في صحف الامس .

تصحيح ١٤٤٤ صكا

واضاف المصدر ان الهيئة تقوم بمتابعة مستمرة لموقف الشركة منذ تاريخ توفيق اوضاعها في ٩١/١/١٧ وقد تلقت الهيئة شكاوى عديدة من اصحاب الايداعات وتم ابلاغ ادارة

الشركة لتصحيح الاخطاء التى شابت اصدار الصكوك وقامت الشركة فعلا بتصحيح ١٤٤٤ صكا . ولم تكتف الهيئة بذلك بل انها طلبت تصحيح اى صكوك صدرت بالمخالفة لبرنامج اصدار الصكوك وتتخذ الهيئة الاجراءات القانونية اولا باول مع اية مخالفات .

وحول الارباح التى قررها القانون وتأخر صرفها قال المصدر ان القانون الزم هذه الشركات باعداد ميزانية تتضمن الارباح او الخسائر فى نهاية العام المالى وبالنسبة لشركة الشريف فان العام المالى لاينتهى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ .

وبعدها سيتم توزيع الارباح على جميع المودعين اعتبارا من ١٩٨٨/١/١ حتى لو كانوا استردوا اموالهم وذلك بنسبة الفترة التى استمرت اموالهم خلالها فى الشركة .. وقال ان هناك ميزانية افتتاحية خاصة بالفترة من تاريخ توفيق الاوضاع حتى بداية العام المالى للشركة فى ١٩٩٠/٧/١ وقامت الشركة باعداد هذه الميزانية فعلا .

وسوف يتم تحديد الارباح فى ضوء ماتسفر عنه ميزانية الشركة بعد مراجعتها من مراقبى الحسابات .

وقد الزم القانون الشركات التى وفقت اوضاعها بتقديم ميزانيتها الى هيئة سوق المال قبل شهرين من نشرها بالصحف تمهيدا لابداء ملاحظات عليها خلال عشرين يوما من ورودها للهيئة .

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

خطوط فاصلة

منذ أن ظهرت «حكاية» المشترين المجهولين لأصول الريان .. وأنا متحفظ عليها تماماً بكل أفكارها ، وبنودها .. ونشرت ذلك صراحة .

.. وعندما عادت من جديد ظاهرة التلاعب بمشاعر ، وأعصاب المودعين .. نبهت إلى أن هؤلاء لم يعد في أعماقهم مايحتمل أية مفاجآت ، أو تطورات جديدة .. لكن النيابة العامة استمرت في خطها .. وهذا بالطبع حقها الذى لايستطيع أحد منازعتها فيه ..!

● ● ●

المهم .. تسلسلت الأحداث .. وتشبث المودعون «بخيوط الأمل» .. التى لم تكن في حاجة إلى أي جهد .. لكى تعود للتمزق مرة أخرى ..!

لقد ذهبوا لصرف مستحقاتهم .. فلم يجدوا شيئا .. أو أنهم دخلوا في متاهات عمليات حسابية عديدة لم يعرفوا من خلالها رؤوسهم من أرجلهم .. كما يقول المثل ..!!

وكما ظهر محامي المشترين المجهولين في غفلة من الزمن .. اختفى أيضا في غفلة من الزمن .. حتى قفز على السطح من جديد .. يهدد بوقف الصفقة .. بحجة وجود خلافات مع مصلحة الضرائب .. وهكذا .. أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد .. أولهما الحصول على ممتلكات الريان دون أن يسدد مستحقات المودعين .. والثانى .. التهام حق الدولة من الضرائب التي تعتبر أحد الموارد الأساسية للدخل القومى ..!

● ● ●

لقد شهدت د . محمد الرزاز وزير المالية في مواقف عديدة .. وهو يبحث في حيرة عن الوسائل التي تزيد من هذا الدخل .. ويقف في صلابة أمام أية محاولة قد ينتج عنها تبديد جنيه واحد .. فدائما يقول .. «نحن نعانى من عجز في الموازنة العامة .. ولابد من خفض هذا العجز عاماً بعد عام بكل ما أوتينا من قوة» !!

إذن .. لمصلحة من نفرط في أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه .. وهو المبلغ الذى يختلف عليه محامى «المشترين المجهولين» .. والضرائب ..؟؟!

● ● ●

على أى حال .. لقد أكدت التجارب أن أصحاب شركات توظيف الأموال لايستطيعون أبداً التخلى عن سلوكهم .. وهاهى النماذج تتكرر أمامنا كل يوم .. فكلهم «ريان» .. وإن تعددت الأسماء .. فأصبحت السعد ، أو أبو حسين ، أو بدر ، أو الهدى .. وغيرها .. وغيرها ..!

من هنا .. أعود لأؤكد أنه مادام المشترون لأصول الريان مصرين على اخفاء اسمائهم .. فالصفقة يشوبها ثغرات عديدة اقتصادية .. بل وسياسية أيضا .. وفى رأيى أنها لن تختلف كثيرا عن عرض الشيخ متولى الشعراوى .. الذى أعلن فيه تقديم نفسه رهينة مقابل الافراج عن الريان ..!!

والحمد لله أن الأجهزة المسئولة - وقتئذ - رفضت العرض .. !!

المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠

وكيل مشترى صفقة الريان يطلب تدخل الدولة لالغاء ٤٨٠ مليون جنيه ضرائب

كتب : محمود النوبى :

ناشد وكيل المشترين فى صفقة شركات الريان امام محكمة الجنايات بتدخل الدولة لحل مشكلة الضرائب المطلوبة على نشاط الشركات التى تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه

فى بداية الجلسة قال رشاد نبيه المحامى وكيل المشترين لقد مضى على توقيع العقد شهران وبدأ العمل فى مراجعة حسابات المودعين الذى اسفر عن مراجعة حسابات ٤٨ الف مودع وتمت المصادقة على ٤٩-٢١ وتخلف ٤٤٠ مودعا وتبين ان ٩٦٨٢ صفوا حساباتهم وان ٢٤٤٩ حساباتهم مدينة باكثر من ٣ ملايين جنيه وان نسبة المصادقة بلغت ٨٢٪

واضاف انه اثناء العمل والاستعداد لتمويل مبالغ الصفقة فوجىء بان حجم الضرائب المطلوبة من الريان ٤٨٠ مليون جنيه وليس ٦٦ مليون جنيه وتساءل وكيل المشترين هل كان المطلوب متى تمويل ثمن الصفقة تم افاجأ باعلان الرقم الحقيقى للضرائب المفروضة على املاك الريان المشتراة . والتى دفع قيمتها المشترون مليارا ونصف مليار جنيه ليضيع على المشترين المبلغ تأديبا لهم لتدخلهم فى اتمام الصفقة لانقاذ المودعين " واشار وكيل المشترين قائلا - اننى اعلم ان هناك ايدى خفية تعبث لتفشل الصفقة "

فى قضية شركات الريان

ممثل المشترين يوجه نداء إلى رئيس الجمهورية للتدخل وإنهاء مشكلة الضرائب

وجه امس رشاد نبيه ممثل المشترين فى صفقة شركات " الريان " نداء الى رئيس الجمهورية للتدخل فى ممارسة سلطاته الدستورية لالغاء الضرائب المستحقة على الشركات والتى تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه . وناشد " نبيه " باسم المودعين القيادة السياسية بالتدخل لانهاء المشكلة خلال مهلة شهر تنتهى فى ٢١ يناير القادم حتى يتسنى له تحويل مبلغ الصفقة . وحذر المسئولين من التزام الصمت لافشال الصفقة كما استانفت المحكمة مواصلة سماع الشاهد الثانى عبدالحميد ابراهيم رئيس قطاع العمليات بهيئة سوق المال . وتواصل اليوم سماع شهادته .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وبحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ واحمد ادريس رئيس النيابة وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى . وفى بداية الجلسة استعرض رشاد نبيه وكيل المشترين الاجراءات التى تمت لاتمام الصفقة . واوضح انه قام بتعيين ٥٩ محاسباً التزم بدفع مرتباتهم لانهاء اجراء مصادقات المودعين . وقد بلغت تلك المرتبات خلال شهر " ديسمبر " الحالى ٤١ الف جنيه . دفعها من ماله كوكيل للمشترين

وقال رشاد نبيه انه تم مراجعة حسابات ٢١٠٤٩ مودعا خلال الفترة من ١٠ " نوفمبر " الماضى وحتى ٦ " ديسمبر " الحالى . وتخلف عن المصادقات ٤٤٤٠ مودعاً وتبين ان ٩٦٨٢ مودعاً تم تصفية حساباتهم . وان هناك ٤٤٤٩ مودعا مدينين بـ ٣ ملايين جنيه .

واصبح هذا المبلغ فى حكم المنعدم . واشار الى ان نسبة المصادقة بلغت ٨٢,٥ ٪ كما بلغت جملة المبالغ التى تم مراجعتها اكثر من ٣٠٠ مليون جنيه .

وتطرق وكيل المشترين الى مشكلة الضرائب فقال ان الضرائب المحددة بالعقد هى مبلغ ٦٦ مليون جنيه . واكد انه غير ملتزم بها . وانه بعد تحرير العقد بدات اجراءات تنفيذه . ومنذ عشرة ايام حضر اليه شخص وابلغه ان هناك " كمينا " له لان الضرائب ليست ٦٦ مليون جنيه وانما ٤٨٠ مليون جنيه . وانه مخطط تحويل قيمة الصفقة الى مصر باسم المودعين ولايجوز له وقف الصرف . او اعادة تحويله للخارج . وهنا يتم اظهار الضرائب على حقيقتها وهى ٤٨٠ مليون جنيه وبذلك تنزع ملكية شركات الريان لحساب الضرائب . فلايحصل المشترون على شيء وان الدليل على ذلك ان النائب العام المستشار بدر المنياوى تدخل منذ ٢١ " اكتوبر " الماضى لدى الجهات المسئولة لانهاء مشكلة الضرائب . الا انه لم يحدث شيء . حتى مجرد التفكير فى تشكيل لجنة لبحث هذه المشكلة . وان العملية كلها تمويه لحين اتيان مبلغ الصفقة الى مصر .

وقال رشاد نبيه امام المحكمة . انه توجه الى المستشار ساهر درويش واكتشف ان الامر صحيح وان الضرائب المستحقة ٤٨٠ مليون جنيه . وانه اتصل بالضرائب وتحقق من صحة الرقم واشار رشاد نبيه ان العقد المبرم تضمن انه غير ملتزم بسداد الضرائب كلية .

واوضح رشاد نبيه صائحاً : ان هناك لعبة غير نظيفة لضربه وتاديبه لتدخله لانهاء مشكلة مودعى الريان . وقال ان املاك الريان فى حقيقتها طبقاً لسعر السوق ٣٢٠ مليون جنيه . وانها طبقا للعقود ١١٠ ملايين جنيه . دفع عنها المشترون ١,٠٥٤ مليار جنيه لحل مشكلة المودعين التى عجزت الحكومة عن حلها . وكانت سببا فيها

وتساءل نبيه فى دهشة - كيف تفرض هذه الضرائب خلسة ويخفى امرها عند التعاقد معه . ويقال انها ٦٦ مليون جنيه

ووجه رشاد نبيه الاتهام صريحاً لنظام الحكم . مؤكدا انه لايريد انهاء المشكلة وضرب شركات توظيف الاموال فى مصر باعتبارها تجمعا اسلاميا يخشى منه (!!)

واضاف ان صفقة الريان اعلنت لتتم . وانها الهام من الله لاصحابها لدفع الضرر عن مجموع من المسلمين تجمعوا حول فكرة الاقتصاد الاسلامى

وقال رشاد نبيه امام المحكمة - ان الامر واضح اليوم وان هناك تخطيطا

المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠

تابع الجلسة :

محمد زكى
أحمد راضى

دنيئا لمنع اتمام الصفقة . وتساءل - لمن اوجه الكلام في هذه الحالة ؟!!

وقال : انني اعلم قدرة النظام الفائقة على تصفيتي جسدياً تحت اى صورة واعلم اكثر من ذلك ولكنني لا اخاف احدا . ولا اخاف القوانين الشاذة .

وناشد رشاد نبيه رئيس الجمهورية التدخل لانهاء هذه المشكلة التى تخص مليوني مواطن . وتساءل : هل يمكن ان تكون هذه المشكلة غائبة عن رئيس الجمهورية والفرض انها تكون شغله الشاغل . مهما كان انشغاله بامور المشاكل العالمية .

وقال : انه في يقينه ان هذه المشكلة في تفكير رئيس الجمهورية . وقد مر شهران منذ توقيع العقد ولم تتحرك جهة واحدة حركة واحدة لبحث امر الضرائب في الوقت الذى تعقد الصفقات العالمية في ساعات حتى يحصل مسئول فاسد على عمولته !!

وابدى وكيل المشترين تمسكه بالعقد وشروطه مؤكدا انه غير ملتزم بسداد الضرائب

وانهى رشاد نبيه حديثه امام المحكمة قائلا - انني باسم المودعين امنح الحكومة مهلة حتى ٢١ " يناير " القادم . لتنهى هذه المشكلة . حتى يمكنني تحويل المبلغ . وانني احذر كل مسئول يعرقل الصفقة انه سيواجه ١٨٧ الف اسرة مكونة من مليوني مواطن . واذا استمر الصمت وعدم انهاء مشكلة الضرائب لافشال الصفقة هذا اليوم سيندم فيه كل مسئول .

وعقب المستشار ماهر دروي‍ش مدير ادارة التحفظ قائلا . - بانه لايعلم شيئا عن الضرائب (٤٨٠ مليون جنيه) ووعد بانتظار نتيجة ماتسفر عنه اللجنة المشكلة .

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

اصرفوا الصكوك وإلا

حذر الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال اصحاب شركة الشريف للتنمية الاقتصادية من التوقف عن صرف الدفعات المستحقة من كوبونات صكوك الاستثمار الخاصة بالمودعين لديها .. لان الامتناع عن صرف الاموال فى مواعيدها المحددة طبقاً لبرنامج رد الاموال المعتمد من الهيئة يعد مخالفاً للقانون .. فضلاً عن انه لا يجوز للشركة ان تتصرف على خلاف ما ورد بقرارات تاسيسها وقيدها ..

وقال د . فج النور فى تصريح خاص لـ « روز اليوسف » : إننى لن اتردد فى تحويل الشركة إلى النيابة لاعمال شانها إذا لم تلتزم وتصحح اخطاءها .. ويكف اصحابها عن الاعيبهم المستمرة مع المودعين .. وان الهيئة بذلك تستخدم حقها

وكانت شركة الشريف قد اعلنت فى صحف يومى الجمعة والسبت من الاسبوع الماضى عن توقف الشركة لصرف اى مبالغ من اليوم تحت اية مسميات كما انها ستقوم ببيع اصول بعض الشركات التى تستثمر اموال المودعين فيها .. وان القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، ولائحته التنفيذية يمنع شركة الشريف من التوقف عن دفع قيمة الصكوك .. اما بخصوص البيع لبعض الاصول او شركاته .. فإن الهيئة لا دخل لها بذلك لانها منوطة بتنفيذ برنامج الصكوك لصالح المودعين .

واثار هذا الإعلان قلق المودعين لدى الشركة فتظاهر بعضهم امام مقر الشركة بمصر الجديدة مطالبين بصرف اموالهم

إلا ان إدارة الشركة اضطرت للتراجع تحت ضغط المودعين ، وبعد تدخل إحدى الهيئات الرسمية ، وعلى اثر الإنذار الذى وجهته هيئة سوق المال .

ونشرت إدارة الشركة إعلاناً جديداً يفيد هذا التراجع ، واكد احد مسئول الشركة لإحدى الهيئات الرسمية ان الإعلان الاول كان مجرد استطلاع راى للمودعين فقط ، وان الشركة مستمرة فى صرف قيمة الكوبون الثالث حتى نهاية هذا الشهر

ومن ناحية اخرى علمت « روز اليوسف » ان اصحاب الشركة عرضوا عدداً من اصول وممتلكات الشركة للبيع فى محاولة جديدة لإيجاد سيولة لإنقاذ الشركة من ازمتها الحالية والتى ادت لتوقفها عن سداد الكوبون الثالث للمودعين لمدة اسبوع ، بعدها عادت للصرف بضغوط .

وتشمل قائمة الاصول المعروضة للبيع قطعة ارض بمحافظة الجيزة مخططة لبناء برج سكنى عالمى بسعر ٤٥ مليون جنيه ، دفع منها مستثمر سعودى ١١ مليون جنيه من اصل الثمن ، وفى انتظار توقيع عمر عبدالآخر محافظ الجيزة على عقد البيع ليدفع المستثمر باقى الثمن الذى يكفى لسداد قيمة كوبونات المودعين خلال العام المقبل .

صرف كوبونات الشريف بلا مشكلات

كتبت سمية سعد الدين :

شهدت عملية صرف الكوبون الثالث للمودعين بشركات الشريف امس حالة من الهدوء ، ولم تحدث اية مشاكل . تمكن المودعون الذين تأخروا عن صرف الكوبونات الاول والثانى والثالث من صرف جميع مستحقاتهم .

التزم موظفو الشركة بالتعامل الهادىء مع العملاء ، وتقرر صرف الكوبون الرابع فى موعده يوم ١٧ يناير القادم . كانت الشركة قد عادت لصرف الكوبون الثالث بعد الحملة التى نشرتها « الأخبار » الاسبوع الماضى

فى قضية الريان .. النيابة تناقش محاسب الجهاز المركزى

يناقش الادعاء فى قضية الريان اليوم المحاسب القانونى المعين من الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة حسابات شركة الريان واعداد المركز المالى لها .

كانت محكمة جنايات الجيزة قد استمعت لمس لاقوال مصطفى راغب المحاسب القانونى .. قال انه اتفق مع محاسبى شركة الريان فى اجتماع حضره احمد الريان على اعداد المركز المالى للشركة فى ٢٢ اغسطس ١٩٨٨ ، وان تكون الميزانية جاهزة خلال ٣ اسابيع ، غير ان شيئا مما تم الاتفاق عليه لم يتم .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار محمود حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية بأمانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٠

الضرائب تبحث التظلم من الربط على شركات الريان

كتب - السيد المعبدى

تدرس مصلحة الضرائب ومأمورية الهرم والادارة المركزية للبحوث التظلمات التى تقدم بها المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ بالنيابة العامة من تقديرات المصلحة حول ربط الضريبة على شركات الريان بمبلغ ٤٨٠ مليون جنيه بعد أن كانت المصلحة قد طالبت شركات الريان بمبلغ ٦٦ مليون جنيه .

وصرح رشاد نبيه وكيل المشترين أنه اجتمع مع محمد منير البراشى رئيس مأمورية الهرم وتأكد أن إجمالى الربط الضريبى على شركات الريان هو ٤٨٠ مليون جنيه .

وأن فتحى عبدالباقى رئيس المصلحة شكل لجنة فنية بالمصلحة لدراسة هذا الربط فى ضوء التظلمات التى تقدمت بها ادارة التحفظ كجهة منوطة بادارة شركات الريان منذ عام ١٩٨٨

وأضاف كيف يتم احتساب ضرائب على شركات خاسرة ٨٠٪ من رأسمالها وطبقا لتقارير جهاز المحاسبات بلغ إجمالى الأموال لديها ١.٨ مليار جنيه وبعد التحفظ عليها تم تقدير أصول ورأسمال الشركة عن طريق اللجان الفنية بادارة التحفظ ولم يتعد ٣٧٠ مليون جنيه فأين هى الارباح التى تم الربط عليها .

ويقول أن عقارات الريان تم تقديرها بحوالى ١١٠ ملايين جنيه وأن المصلحة قدرت الضرائب على المبلغ الذى يدفعه ٧٠٠ مليون دولار قيمة العقد وهذا خطأ لأن هذا المبلغ عبارة عن سداد لحقوق المودعين وليس ثمنا للبيع كما قدرت المصلحة والصفقة لادخل لها بأى عمل تجارى .

المصدر : الـــــوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

ماذا يريدون لصفقة الريان؟

امر خطير للغاية هذا الذى حدث امام محكمة جنايات الجيزة فى قضية الريان يوم السبت ١٩٩٠/١٢/٢٢ . فقد هاجم رشاد نبيه المحامى نظام الحكم ، كما لم يهاجم من قبل ، واتهم الحكومة اتهامات فى منتهى القسوة لو صحت هذه الاتهامات فليس امامنا إلا القول «عليه العوض فى مصر» . حضر رشاد نبيه الى المحكمة وطلب السماح له بالحديث كممثل للمشترين فى امر وصفه بأنه فى منتهى الخطورة وعندما سمح له رئيس المحكمة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف بالحديث كانت الكلمات قنابل .. قال انه وقع عقد شراء ممتلكات الريان فى ١٩٩٠/١٠/٢١ ووقع معه المستشار النائب العام ، وتضمن العقد شرطا صريحا نصه ان الضرائب المستحقة على شركات الريان هى ٦٦ مليون جنيه ، وان المستشار النائب العام سيسعى لإلغائها لان الشركة حققت خسائر كبيرة حيث ان اصولها ١,٨٠٦ مليار جنيه واصولها الحالية ٣٨٧ مليون جنيه والتزم بالايتحمل المشترون اى مبالغ لمصلحة الضرائب ، وانه تنفيذا لهذا العقد بدأ فى التنفيذ وبدأت مراجعات العملاء لتحديد حقوقهم بمصروفات على حساب المشترين ، واعلن انه سيدفع الشيكات التى يحاكم عنها احمد توفيق الريان امام محكمة جنح استئناف الجيزة جلسات ١٩٩٠/١٢/٢٤ و١٩٩٠/١٢/٣١ ليس لأنها التزام عليه فى العقد لانه ملتزم بحقوق المودعين ، ولكن لان من بين متطلبات الصفقة اخراجه من السجن وبالتالى ضرورة سداد قيمة هذه الشيكات . ونشر فى معظم الجرائد هذا المعنى .

الا انه فوجىء بمن يحضر إليه ويخطره بان يحترس ويتحقق من الغاء الضرائب قبل تحويل الثمن إلى مصر وقبل سداد الشيكات لان هناك كمينا معدا له ، ولان الضرائب ليست ٦٦ مليون جنيه كما ذكر فى العقد وإنما هى ٤٨٠ مليون جنيه ، والخطة المرتبة ان يخفى هذا الأمر عليه حتى يتم تحويل ثمن الصفقة ويصبح حقا للمودعين لانه مشروط فى العقد إنه بإيداع الثمن بالبنك ليس له الحق فى منع الصرف للمودعين ، لان هذه الاموال بالايداع بالبنك تكون حقهم . وبعد تسلم هذا الاجراء من قبله يعلن المبلغ الحقيقى للضرائب هو ٤٨٠ مليون جنيه ، ويطالب به كمشتر . ويتم الحجز على ممتلكات الريان المشتراه والتى لاتصل الى ٣٠٠ مليون جنيه وإذا تم بيعها جبرا بمعرفة الحكومة لاتصل إلى ١٠٠ مليون جنيه ، وبالتالى تنزع الملكية المشتراه ولايحصل المشترون على شىء تأديبا لهم للتدخل فى انهاء هذه المشكلة التى لاتريد الحكومة انهاءها ، الامر الذى ترتب عليه ان يستفسر من المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ فأكد ذلك الامر الجديد . وبسؤال مدير ضرائب الهرم تحقق له صحة الخبر .

ووصف رشاد نبيه هذا الاجراء بأنه اسلوب دنىء تلجأ إليه الحكومة للاضرار به اكتشفه بالصدفة . ووجه رشاد نبيه حديثه الى رئيس الجمهورية لانهاء هذا الامر استنادا الى حقه فى عقد الشراء وحق الشركة فى الا تفرض عليها ضرائب للخسارة التى لحقت بها . ووصل الامر به إلى ان يوجه انذارا للدولة بمهلة لمدة شهر لإنهاء امر الضرائب حتى تتم اجراءات اتمام الصفقة محذرا بأن مسلك الحكومة سيؤدى الى مواجهة ستندم عليها .

هذا الذى حدث امر خطير من حيث الوقائع التى اثارها رشاد نبيه ومن حيث التحدى الذى وجهه الى الدولة واتهامها علنا وبكل العنف على مسمع وشهد من حضر الجلسة بأنها ضد انهاء المشكلة . وهل صحيح ان العقد

الذى حرره رشاد نبيه تضمن ان الضرائب على الريان هى ٦٦ مليونا وتعهد المستشار النائب العام انه كمشتر . لن يتحملها ؟ .. العقد يقول ذلك .

ولماذا فرضت الضرائب فى الخفاء وهى مبلغ ٤٨٠ مليوناً وهل هذا المبلغ فرض قبل توقيع العقد فى ٢١/١٠/١٩٩١ ؟ وهل كان المستشار النائب العام يعلمه وذكر ان الضرائب ٦٦ مليونا ؟ لايمكن تصديق ذلك . فلماذا فرض هذا المبلغ بعد تحرير العقد فى ٢١/١٠/١٩٩٠ ولماذا اخفى ولم يعلن عنه .. لان ذلك تاكيد انه مقصود به عدم إتمام الصفقة .. فلمصلحة من ذلك ؟

ان ماحدث امر خطير ولايمكن السكوت عليه . فإذا كان رشاد نبيه مخطئاً .. حاكموه ولن ندافع عنه واذا كان ماقاله رشاد نبيه صحيحا فإن الامر خطير خطير ولا يمكن قبوله او السكوت عليه رعاية لصالح المودعين .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضرائب تهدد الصفقة والريان يطالب بمقاضاة الحكومة وطلب تعويضات

كتب : ربيع شاهين :

أكد مصدر وثيق الصلة بالمشترين لاصول وممتلكات الريان عدم التزامهم بسداد الضرائب التى قدرتها المصلحة على الشركة وفقا لبنود العقد المبرم بينهم وبين إدارة الشركة والنيابة العامة بموافقة محكمة جنايات الجيزة .

قال المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشترين ان ادارة شركة الريان سوف تلجأ لمقاضاة الحكومة ومطالبتها بالتعويضات والخسائر التى لحقت بالشركة وال الريان والمودعين من جراء التحفظ عليها . في حالة اعتراف الحكومة ـ ممثلة في مصلحة الضرائب ـ بتحقيق الشركة للارباح ومن ثم وجب تحملها الضرائب المقدرة عليها . مما تعرضها للانهيار بسبب ما إتخذ ضدها من إجراءات .

وقال الممثل القانونى انه وفقا لتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة سوق المال ـ المعلنة حتى عام ١٩٨٧ ـ فان الشركة لم تحقق أرباحا ومن ثم لايحق للضرائب طلب مليم واحد منها .

وهدد بالغاء الصفقة فيما لو إستمرت المصلحة على موقفها وكذا التنازل عن شراء اصول شركة الهلال .

محامي الريان للمودعين : اطمئنوا الصفقة ستتم ولا داعي للقلق

صرح رشاد نبيه المحامي ووكيل المشترين لصفقة الريان بانه غير صحيح أن الصفقة مهددة بالالغاء

اضاف المحامي ان حوالي ٨٢٪ من المصادقات قد تمت وان الخلاف الآن حول تقرير قيمة الضرائب .. فالدولة تطالبني بـ ٤٨٠ مليون جنيه ضرائب مع أن العقد نص على ٦٦ مليون فقط

ناشد المحامي المودعين بالصبر حتى تتم الصفقة والا يستسلموا للاشاعات المغرضة التي تهدف الى عرقلة عودة الأموال الى ١٨٧ الف اسرة

ناشد المحامي رئيس الجمهورية بالتدخل لرفع الضرائب عنه

اتصالات لتحديد الضرائب المستحقة على الريان

ممثل المشترين : الصفقة ستتم مهما كانت المعوقات

كتب ـ محمد عياد ومحمود التونى :

طلب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام من مصلحة الضرائب جميع النماذج والاجراءات الخاصة بالربط الضريبي على شركات الريان .

جاء هذا الطلب بعد المفاجأة التي اعلنها رشاد نبيه وكيل المشترين في جلسة المحكمة التي تنظر قضية الريان من ان مصلحة الضرائب تطلب ٤٨٠ مليون جنيه ضرائب من شركات الريان مما حدا بمدير ادارة التحفظ ان يطلب رسميا النماذج الخاصة بتقدير الضرائب لانه ليس لديها الا الضرائب المطلوبة فعلا من وقت التحفظ وحتى تحرير عقد البيع والتي قدرت بـ ٦٦ مليون جنيه .

ومن ناحية اخرى اكد رشاد نبيه ممثل المشترين ان صفقه الريان ستتم بمشيئة الله مهما كانت المعوقات واضاف ان الحكومة قد رتبت ربط ضرائب قيمتها ٤٨٠ مليون جنيه مع ان العقد حدد الضرائب بمبلغ ٦٦ مليون جنيه لايلتزم بها المشترون للخسارة التي لحقت باصول الشركة . اذ ان اصول الشركة مليار و ٨٠٠ مليون جنيه مع ان اصولها الحالية ١٧٠ مليون جنيه كما اثبت الجهاز المركزى للمحاسبات .

وقال انه لم يطلب اعفاء من الدولة ولكن يطلب تطبيق القانون وشروط العقد . فالقانون لايلزم فرض ضرائب الا في حالة المكسب وشركة الريان طبقا لتقرير الجهاز المركزى خسرت ٨٥ ٪ من راسمالها وشروط عقد الشراء انه لايدفع ضرائب .

وقال : انه تقابل امس الأول مع مدير ضرائب الهرم وجرى الحديث حول التفاوض حول مبلغ معقول يدفعه .

وصرح بانه سيعرض نتيجة مقابلته لمسئول الضرائب امام محكمة الجنايات اليوم

المصدر : الاهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩١

في قضية الريان :

ممثل المشترين يشرح للمحكمة مفاوضاته مع مدير ضرائب الهرم

ويطلب استدعاء مجدى حشيش المراقب القانوني ليكشف حقيقة هذه الضرائب



رشاد نبيه وكيل المشترين



هيئة المحكمة برئاسة د . حسنى عبد اللطيف

كتب : محمود النوبى وعبد الغفار رشدى :

اكد وكيل المشترين في صفقة الريان امس امام محكمة جنايات الجيزة انه تحقق من مبلغ الضرائب المفروضة على اصول شركات الريان وتبين له بعد مقابلته لمدير ضرائب الهرم ان المبالغ المطلوب سدادها لمصلحة الضرائب ٤٨٠ مليون جنيه . وتساءل قائلا : من اين ندفع لهم هذه الأموال ؟ وطلب من المحكمة ان تكلف نيابة الشئون المالية باستدعاء مجدى حشيش ليكشف حقيقة الضرائب باعتباره المحاسب القانوني لشركات الريان .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور احمد ادريس رئيس النيابة وبامانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

وفي بداية الجلسة تقدم محمد رشاد نبيه المحامى وممثل المشترين وقال لقد توجهت الى ضرائب الهرم اول امس وتقابلت مع محمد منير مدير الضرائب وطلبت الاطلاع على ملف ضرائب شركات الريان لمعرفة تاريخ ربط النموذج « ١٨ ضرائب » الذى اخطرت به شركات الريان وتاريخ التظلمات التى قدمت ومن الذى قدمها ؟ فرفض وقال - بان ذلك يسبب له حرجا واكد ان الضرائب المطلوبة فعلا ٤٨٠ مليون جنيه وعرض التفاوض في شأن تحديد مبلغ معقول فرفضت التفاوض على اساس ان العقد حدد الضرائب بمبلغ ٦٦ مليونا . وان شركة الريان لن تتحمل ضرائب باعتبارها شركات خاسرة طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات..

واضاف بان مدير ضرائب الهرم قرر له انه اتفق مع المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بانه سيعد مذكرة بما تعترمه مصلحة الضرائب من تخفيض للمبلغ الذى يفترض دفعه .

واستنكر رشاد نبيه تشكيك رئيس محكمة بولاق الدكرور في جدية الصفقة بسبب عدم حضوره جلسة ٢٤ ديسمبر « جنح بولاق الدكرور » وقال مؤكدا - اننى مازلت اقول ان الصفقة جدية وكنت استطيع ان اهرب عقب غزو العراق للكويت ويمكننى الان ان اقول السلام عليكم .. ليس هناك صفقة ! وقال لست هازلا وانني اناضل في مصلحة الضرائب وليطمئن المودعون فمازلت متمسكا بالصفقة وبمشيئة الله ستتم .

واضاف ممثل المشترين قائلا . لقد ابلغت مدير ضرائب الهرم رسالة لنقلها لمدير مصلحة الضرائب لرفعها لرئيس الوزراء - قلت فيها : أيا كانت الضرائب التى ستفرضها الدولة فسأستمر في الصفقة وسيحصل المودعون على حقوقهم وساكون

المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠

سعيدا اذا استمرت الدولة في عنادها وتصادمت معتل؟ ونزعت ملكية الريان مقابل تسديد الضرائب وتساءل رشاد نبيه هل ندفع نحن المشترين مليارا ونصف المليار ولاتحصل على شيء ؟ وقال انا قابل للتحدي حتى ولو كان الثمن راسي ' وسيتسلم المودعون حقوقهم حتى لو حجزت مصلحة الضرائب واخذت املاك الريان ، ولن ادفع باختياري مليما واحدا للاسلوب السيء الذي اتبع مع المشترين .

وقال ممثل المشترين : اننا نطلب استدعاء محدي حشيش وملف ضرائب الريان لنعرف حقيقة الامر ومن اين ظهرت هذه الضرائب ؟ وهل كانت الـ ٤٨٠ مليون جنيه قبل توقيع عقد البيع في ٢١ اكتوبر الماضي ام كانت ٦٦ مليون جنيه ام كل هذا حدث بعد توقيع العقد . وقال لابد ان نعرف تاريخ الاخطار بالضرائب فلكل تاريخ دلالة وتساءل ممثل المشترين · هل الحكومة لاتريد رد اموال المودعين ـ انه امر في منتهى الخطورة وسيكشف عن اشياء كثيرة .

وعقب ذلك استمر الدفاع في مناقشة المحاسب القانوني المعين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات لشركات الريان ـ حيث اكد ان الشركة لم تقم باعداد المركز المالي حتى ١٩٨٨/٩/٢٢ وعدم وجود بيانات او ملفات بحجم المبالغ المودعة بها .

المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٠

المحكمة تتسلم ملف ضرائب شركات الريان .

الضـرائب تتجـاوز ٣٠٠ مليـون جنيـه

كتب - محمود النوبي :

سلم امس مجدى حشيش المراقب المالى لشركات الريان للمحكمة ملف ضرائب الريان وقرر ان الضرائب المفروضة على الشركة ضرائب عن ارباح شركة الريان للاستثمار وضريبة عامة على الدخل تجاوزت الـ ٣٠٠ مليون جنيه عن السنوات من ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٧ وقال انه طعن على النموذج ١٨ ولم يعرف ماذا حدث بعد التحفظ واضاف انه لم يقم باعداد ميزانية عن اى سنة من هذه السنوات ولم يخطر النيابة او ادارة التحفظ بامر الضرائب وامرت المحكمة بضم ملفات الضرائب الى القضية

قال المحاسب القانوني مصطفى راغب انه تم مخاطبة الجهات الخارجية عن الحسابات المعلقة ومناقشة الموظفين بالشركة بكل الامور الخاصة بحساباتها والحسابات تحت التسوية واكدوا ان اصحاب الشركة يحتفظون بدفاتر الشيكات الخاصة بها حيث كانوا يصرفونها بمعرفتهم الامر الذى يتعذر معه قيدها محاسبيا على الحساب الصحيح ونفى احمد الريان ذلك وقرر بان موضوع الشيكات تحت حساب التسوية خاص بالامور المستعجلة وهناك خمسة موظفين بالشركة لهم حق التوقيع على الشيكات .

واضاف الشاهد ردا على اسئلة احمد الريان ان اصول الشركة الثابتة فى دفاتر الشركة فى ٨٨/٩/١٠ كانت ٤٤ مليونا وبعد العثور على الدفاتر والمستندات ارتفعت قيمة الاصول الثابتة الى ١٠٧ ملايين جنيه نتيجة العثور على العقود لاملاك الشركة المختلفة وكشوف الحصر المعدة من قبل ادارة التحفظ بمكتب النائب العام .

وكشف الشاهد ان التسويات التى قامت بها اللجنة المشكلة من النيابة بلغت ٣٠٣ ملايين و ٩٦٧ الفا بعد ما كانت ٥ ملايين و ٣٧٤ الفا للمدينين للشركة وتبين ان هناك ١٦٥ مليونا و ٩١ الفا صرفت باسماء وسطاء لتدبير العملة الاجنبية .

واكد الشاهد ان شركات الريان لم تقم باعداد اى ميزانية حتى ١٩٨٨/٦/١٠ كما لم تقم بتقديم اى اقرار ضريبى عن نتائج اعمال الشركة واعترض ممدوح الوسيمى المحامى على قول النيابة بان توفيق الريان كان عضوا بمجلس ادارة شركة الريان للمخابز بوصفه توجيها وتدخلا فى اقوال الشاهد وذكر الشاهد ان قائمة المركز المالى لم تكن لها علاقة بدفاتر الشركة وكانت بعيدة تماما عن موازين المراجعة والارقام الواردة بها

وقررت المحكمة استكمال مناقشة الشاهد غدا .

محاسب الريان السابق :

لم يتم محاسبة شركات الريان ضريبياً باستثناء شركة توظيف الأموال

كتب ـ احمد راضي :

اكد مجدي حشيش محاسب شركات الريان السابق في شهادته امام محكمة جنايات الجيزة في قضية الريان ان شركة الريان حديثة التكوين . ولم يتم محاسبتها ضريبيا باستثناء شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال والتي قامت مصلحة الضرائب بتقدير ارباحها عن السنوات من ١٩٨٢ حتي ١٩٨٧ بحوالي ٣٨٠ مليون جنيه ، وان الضريبة المستحقة على هذا الوقاع ٣٠٠ مليون جنيه .. تتضمن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الدخل . واضاف ان هذا الوعاء يمثل تقديرا ابتدائيا قابلا للتحقيق وفقا لما يسفر عليه الاتفاق مع مصلحة الضرائب اما بالنسبة لباقي الشركات فلم يتم محاسبتها ضريبيا والأمر يستلزم الاتصال بمصلحة الضرائب لتسوية الاوضاع الضريبية لشركات الريان في ضوء ما انتهى اليه مركزها المالي ، بمعرفة اللجنة المشكلة بقرار النائب العام . واضاف مجدي حشيش ان مصلحة الضرائب طالبت الريان بالضرائب المستحقة على مجموعة شركات الهلال باعتباره مسئولا بالتضامن طبقا للعقد المبرم وان هذه الضرائب تقدر بحوالي ٦٠ مليون جنيه . وقال انه قام



مجدي حشيش

بالطعن على النموذج ١٨ بانه لايعرف شيئا عن هذه التقديرات بعد التحفظ ، وانه لم يقم باعداد اى ميزانية عن اى سنة من هذه السنوات . ولم يخطر النيابة العامة ولا ادارة التحفظ ولا لجنة العشرة بامر هذه الضرائب . وقام بتسليم صورة للمحكمة من الملف الضريبي على شركة الريان

وقال المحاسب مصطفى راغب . انه خاطب الجهات الخارجية عن الحسابات المعلقة ومناقشة الموظفين بالامور المتعلقة بحساباتها والحسابات تحت التسوية وكان من بينهم محمد نجيب وعبدالعزيز المصرى واللذان قالا ان اصحاب الشركة هم الذين يحتفظون بدفاتر الشيكات الخاصة بها الامر الذى يتعذر قيدها محاسبيا .

وقال الشاهد الثالث ان الاصول الثابتة لدفاتر الشركة في ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ كانت ٤٤ مليون جنيه وبعد العثور على الدفاتر ارتفعت قيمة الاصول الى ١٠٧ ملايين كما اضاف الشاهد ان اللجنة المشكلة من النيابة العامة قامت بتسوية جزء كبير من التسويات الواجب اجراؤها على حسابات الشركة . واضاف الشاهد ان هناك ١٦٥ مليونا و٩١ الف جنيه منصرفة باسماء وسطاء لتدبير العملة الاجنبية . وان هذه البيانات والشهادات التى احضرها اعضاء اللجنة العشرة من البنوك لم تكن موجودة في الشركة. عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وحضور احمد الريس رئيس النيابة وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى

الناس والاقتصاد

مسلسل المتاعب هل له من نهاية

عشرات الخطابات تصل الينا يوميا تحكى سطور هذه الخطابات حول ما يتعرض له المودعون بشركات توظيف الاموال . توجد نماذج لا يمكن ان يكون هناك مسئول حكومى قد رآها . فمن له ٢٥٠ الف جنيه حصيلة كل ما جمعه من هجرة للخارج يرد اليه ٥٠ الف جنيه فى ثلاث سنوات و ٢٠٠ الف جنيه فى السنة الرابعة .. هكذا يقول برنامج رد الاموال له .. ياترى من يعيش ؟! . فضلا عن انخفاض قيمة الجنيه !

بعض الخطابات تتهمنا باننا نتكلم عن بعض الشركات دون البعض الاخر فيقولون « خلت المقالات الصحفية من اخبار شركة الهدى ولا ندرى سرا لذلك . ويقول لنا اصحاب الشركة خذوا شيكات .. وهى طبعا بدون رصيد » وعلى ان نوقع للشركة بسداد مستحقاتنا طرفها .. وفى هذه الحالة نتسلم هذه الشيكات !

احد الخطابات يقول صاحبه .. تقوم شركة السعد بخصم السلف من قيمة الصكوك بواقع اكثر من نصف قيمة الصك مخالفة بذلك التعليمات التى تضمنها تصريح للدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال لجريدة الاهرام فى ٢٩ / ٦ / ١٩٩٠

وهكذا لا ينتهى مسلسل المتاعب التى يعيش فيها مئات الالوف من المودعين والذين فوضوا امرهم لله .. ولكن وجيعتهم لا تلبث ان تشتد عليهم من وطأة المصروفات المطلوبة من كل اسرة من اجل مواصلة حياتها .

وبدأ مسلسل المتاعب للشركات نفسها والتى بدورها تردها اضعافا مضاعفة على المودعين فشركة السعد طبقا للمستندات التى امامى تعانى منذ اكثر من شهر من احد البنوك لامتناعه عن صرف الصكوك بالنقد الاجنبى . فقد الزمها البنك بضرورة الحصول على موافقة من البنك المركزى وهيئة سوق المال وباتصال الشركة بهيئة سوق المال احالتها الى القانون الذى لا يتضمن طلبات البنك المشار اليها . وبالطبع تشهر الشركة رد البنك للمودعين حتى تبرىء نفسها من التعنت والتأخير .

شركة الشريف .. ومن واقع التخبط فى اعلاناتها فان هناك دليلا على تعثر الشركة ومعاناتها من السيولة مما دعاها الى الدعوة لبيع جانب من اصولها حتى يمكن توفير السيولة . فمن الصعب وفاء الشركة برد كل هذه الاموال . بينما التدفق النقدى الداخل للشركة من واقع النشاط يكاد لايوجد لظروف السوق .. فمن اين تأتى بالسيولة !

ومجموعة مؤسسات « اى . سى » تشكو فى مذكرة طويلة وعريضة من سبب التحفظ عليها قبل اعتماد مركزها المالى . ولماذا تركت الشركات الاخرى رغم وجود عجز كبير فى اصولها وهل التحفظ من مصلحة المشاركين او الدائنين .. لقد عقد هذا التحفظ سرعة حل المشكلة .

تلك كلها عينة مجردة من اقوال المودعين واقوال اصحاب الشركات . وليس لنا تعليق عليها سوى ان المودعين هم الاصحاب الحقيقيون لهذه الشركات . لانها اموالهم . اما ان ادارة هذه الشركات قد اعلنت ان نتائج اعمالها قد ساءت فهو مايحتاج من رئيس الوزراء إلى اعادة النظر فى كيفية استمرار هذه الشركات حتى يمكن استمرار رد حقوق المودعين . وحتى لا تختلط الامور ويقف سباق الشكوى من المودعين والشركات نفسها .

عبد الرحمن عقل

الضرائب تعرض التفاوض ومحامى الريان يرفض !

كتب إبراهيم خليل :

صرح مصدر مسئول بوزارة المالية أن مصلحة الضرائب قامت بتقدير الضرائب على شركات الريان بعد ان تبين أن معظم الشركات لا تحتفظ بدفاتر منتظمة يتم على اساسها التقدير الفعلي للضرائب وقال إن حجم الضرائب على شركات الريان قد ارتفع خلال الفترة الأخيرة قبل فرض التحفظ على الريان حيث تعددت انشطة الريان الاقتصادية في تلك الفترة واضاف المصدر إن هذه الضرائب تشمل كل انشطة آل الريان ويجب عليهم سدادها .

ومن ناحية أخرى قال وكيل المشترين أن توقيع النائب العام على عقد بيع أصول الريان غير ملزم لمصلحة الضرائب بإلغاء هذه الضرائب .

وكشف وكيل المشترين عن انه تم خلال الأسبوع الماضي اكثر من اجتماع مع مسئولين في مصلحة الضرائب بمشاركة المستشار ساهر درويش رئيس لجنة التحفظ بمكتب النائب العام .

وكان رأى الضرائب انه لا يمكن الإعفاء من هذه الضرائب ويمكن فقط المفاوضة في تخفيض مبالغ الضرائب فقط .

وقد تم تجميع كل ملفات الضرائب في مأمورية واحدة هي مأمورية الهرم .

وتقوم الآن اتصالات مكثفة بين وكيل المشترين والمشترين المجهولين للاتفاق على اخر تفاصيل الصفقة وخصوصا بعد ان تم الاتفاق بينهم على صرف قيمة الشيكات التى تبلغ اكثر من ١٢ مليون جنيه منها ٣ ملايين جنيه شيكات لمصلحة الضرائب .

وألمح وكيل المشترين انه ينوى إثارة اكثر من مفاجأة امام محكمة جنايات الجيزة تتعلق بعمليات إتمام الصفقة ، وكشوف المودعين وشخصيات المشترين الجدد والتزامهم بإتمام هذه الصفقة والهدف من ورائها وعمليات صرف اموال المودعين . ■

مخالفات السعد أمام المدعى الاشتراكى

كتب يوسف هلال :

تلقى المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى تقريراً من هيئة سوق المال يتناول مخالفات عدد من شركات توظيف الاموال التى وفقت اوضاعها .. منها السعد لتوظيف الاموال .

وقد اتضح من التقرير الذى اعدته هيئة سوق المال ان الشركة خالفت القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ ولائحته التنفيذية . وذلك بسبب عدم قيامها بالإعلان عن ميزانيتها السنوية التى نص عليها القانون وعدم الإعلان عن موقف الارباح والخسائر منذ تطبيق قانون تلقى الاموال لما يمثله ذلك من مخاطر على حقوق المودعين بالإضافة إلى عدم سدادها لأموال المودعين بالعملات الحرة بنفس قيمة الإيداع وقيامها بتاجيل صرف الصكوك واللجوء إلى خصم جزء من قيمة هذه الصكوك تحت مسميات مختلفة مع شكوى المودعين من طول فترة السداد وعدم وضوح قواعد التعامل بين هذه الشركات والمودعين بها .

عبد القادر شهيب

المودعون يستقبلون «٩١» و..

يستقبل المودعون العام الجديد وهم اسرى للتشاؤم فى إمكانية استرداد اموالهم او قدر منها ، بعد ان حمل إليهم عام ٩٠ بشرى استردادها !

ففى الاسبوع الماضى اعلن وكيل المشترين فى قاعة المحكمة بطريقة درامية أن الصفقة مهددة بالإلغاء ، لان هناك كما قال ، (لعبة غير نظيفة تستهدف تاديبه وربما تصفيته جسديا) ، وايضاً لان هناك (تخطيطا) لمنع الصفقة ، او على الاقل توريط المشترين ليتولوا رد اموال المودعين ، وبعدها يضع جهاز الضرائب يده على املاك الريان التى اشتروها سداداً لضرائب مستحقة على الشركة تبلغ قرابة نصف مليار جنيه .

وحتى تبلغ الدراما ذروتها وجه السيد وكيل المشترين إنذاراً للحكومة لتنهى مشكلة الضرائب المستحقة على املاك الريان ، وإلا اوقف من جانبه تنفيذها ومنع تحويل ثمنها إلى الداخل ، وبالتالى لم يسدد مستحقات المودعين . ومنح وكيل المشترين الحكومة مهلة شهراً لتجد حلا لهذه المشكلة ، تنتهى فى ٢١ يناير ، او بعد اسبوع من نهاية المهلة الممنوحة لصدام !

ومن دقق فى كلام وكيل المشترين امام محكمة الجيزة سوف يشم رائحة محاولة للتراجع ، او التخلص من الصفقة برمتها ، وخاصة ان الموعد الذى حدده بنفسه لتحويل ثمن الصفقة إلى داخل البلاد قد حان ، وموعد سداد الدفعة الاولى من اموال المودعين قد اقترب . وربما لهذا السبب وجهت محكمة بولاق إنذاراً له بعدم سداد قيمة شيكات بدون رصيد لبعض المودعين الذين لجاوا للقضاء !

فالسيد وكيل المشترين ، وهو محام له باع طويل فى قاعات المحاكم ، يبلغ المحكمة ان شخصاً حضر إليه وابلغه ، ان هناك «كمينا» اعد له ، لان الضرائب المقدرة على الريان ليست ٦٦ مليون جنيه ، إنما ٤٨٠ مليون جنيه ، وان مصلحة الضرائب تنوى الاستيلاء على املاك الريان لسداد

هذه الضرائب ، بعد ان يفرغ من رد اموال المودعين .

والمثير ان رقم الضرائب هو رقم متداول منذ بدء نظر القضية وقبل ان يشرع فى تقديم عرضه لشراء املاك الريان ، والاكثر اثارة ان الضرائب ابدت استعدادها لمراجعته وتخفيضه ولكن وكيل المشترين هو الذى رفض .

إذن ماذا يزعج وكيل المشترين ؟

وحتى إذا تورط واضطر لدفع كل الضرائب ، فليس هناك الكثير يزعجه ، بعد ان اسفرت عملية المصادقات او المراجعة لاموال المودعين ، عن خصم ، بالإكراه ، تم لحساباتهم ، لتقليص قيمة الاموال التى سيتم ردها واسفرت هذه العملية ، حتى الآن ، عن تصفية حسابات حوالى ١٠ الاف مودع ، ومطالبة حوالى نصفهم بسداد ديون مستحقة عليهم للشركة

ويتم ذلك بعد ان تم تقليص اموال المودعين بمقتضى عقد بيع املاك الريان إلى حوالى النصف بحجة خصم ارباح عامى ٨٧ ، ٨٨ ، ورد الودائع الدولارية بسعر صرف للدولار يقل عن سعر صرفه فى السوق الحرة بقرابة الثلث .

إن الامر قد يتمخض بهذه الحيل عن دفع ثلث ما تعهد به وكيل المشترين بدفعه ثمناً للصفقة ، وفى احسن الاحوال نصف هذا الثمن فماذا يضرهم إذا دفعوا قدرا مما وفروه للضرائب ؟

والا يجدد ذلك الشكوك فى نوايا مشترى هذه الصفقة ؟ ثم . الم تتضاعف هذه الشكوك بعد كلام وكيل المشترين فى المحكمة ؟

كلامه يوحى برغبته فى تأليب المودعين على الحكومة ، وعلى رئيس الجمهورية بالذات ، ليكون ذلك ستاراً يغطى به تراجعه عن إتمام الصفقة .

فهو بعد ان وجه نداء لرئيس الجمهورية لإنهاء مشكلة الضرائب المستحقة على شركات الريان ، اهتم ان يقول فى المحكمة ليسمعه المودعون « هل يمكن ان تكون هذه المشكلة غائبة عن رئيس الجمهورية ، والمفروض ان تكون شغله الشاغل ، مهما كان انشغاله بالامور العالمية ؟ » .

ثم يسفر اكثر عن نواياه ، حينما يقول (وإذا استمر الصمت وعدم إنهاء مشكلة الضرائب لإفشال الصفقة ، سيندم كل مسئول) !

نخشى ان تتكرر مرة اخرى حكاية جحا الشهيرة التى تصدى فيها - دون غيره - ليعلم حمار الملك التكلم بالانجليزية ، وهو مقتنع بعدم قدرته على ذلك ؟

يومها سيكون وكيل المشترين اول النادمين !؟

المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

أموال المودعين يا عبداللطيف

عقب اقتراب انتهاء ازمة المودعين بشركة الريان للاستثمار تفجرت قضية كبيرة وهي اموال المودعين في شركة الشريف لصاحبها الشيخ عبداللطيف الشريف رجل الاعمال الذى حصل على اموال الاف المودعين منذ سنوات وكانت الامور تسير على مايرام ويحصل كل مودع على ربح شهرى يغنيه عن سؤال اللئيم .

وتدخلت الحكومة بحجة تامين اموال المودعين وتوقفت الشركة من صرف الرواتب الشهرية للسادة المودعين بحجة انتظار خروج قانون هيئة سوق المال . واعتقد الجميع ان القانون الحكومى سوف يكون افضل بكثير من قانون شركة الشريف ... ولكن للاسف الشديد جاء القانون على غير ماتشتهى السفن .. جاء ليخدم مصالح الشركة المكتظة بالاموال ولا احد يعرف السبب ومن كان وراء ذلك ... وبدات الشركة تمنح السادة المودعين صكوك يحصل بها المودع على سندات وانتهت حكاية الراتب الشهرى او الربح الشهرى ومن هنا كانت الكارثة . فاغلب هؤلاء المودعين باعوا الغالى والرخيص بهدف الحصول على راتب شهرى يتعايشوا منه واغلب هؤلاء المودعين ربما لايمتلكون دخلا اخر او ممتلكات اخرى .

وتحول السادة المودعين الى مجموعة من المتسولين يتذللون امام موظفى شركة الشريف للحصول على بضعة جنيهات لاتشبع ولاتغنى من جوع ولاتنفع ولاتضر وعندما يحاول احدهم ان يتظلم للسادة المسئولين بشركة الشريف يخرجون لهم السنتهم وهم يقولون هذا هو القانون ومن لا يرضيه هذا القانون عليه بسؤال هيئة سوق المال .

استمرار قانون هيئة سوق المال الخاص بشركات توظيف الأموال هو اهدار لكرامة هؤلاء المودعين او هؤلاء المواطنين وكانهم يتسولون اموالهم .

من الافضل ان ياتى القانون بما يرضى هؤلاء المودعين لاقانون لحماية اصحاب الشركات واعطائهم الفرص الكاملة لاستثمار اموال هؤلاء البؤساء ثم ردها بعد ذلك من خلال مجموعة من الاوراق او الصكوك التى حصل عليها السادة المودعين .

والسؤال لماذا خرج القانون بهذه الصورة ولمصلحة من الناس نسال ؟ ولكن السبب معروف ولكن من يجرؤ على الكلام ! !

شفيق محمد جاد
الامين العام المساعد للحزب
وعضو مجلس الرياسة